المملكة المغربية
وزارة الداخلية
جهة سوس ماسة
إقليم تارودانت
جماعة تارودانت

دورة عادية:2025
جلسة علنية: الجلسة الأولى

محضر مداولات المجلس الجماعي لمدينة تارودانت

في إطار الدورة العادية لشهر فبراير 2025

الجلسة الأولى المنعقدة بتاريخ: الخميس 06 فبراير 2025

تطبيقا لمقتضيات الظهير الشريف رقم 1.15.85 الصادر بتاريخ 20 رمضان 1436 هـ (07 يوليوز 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات، اجتمع المجلس الجماعي لمدينة تارودانت في إطار الدورة العادية لشهر فبراير 2025 خلال الجلسة العلنية الأولى المنعقدة يوم الخميس 06 فبراير 2025، على الساعة العاشرة (10:00) صباحا بقاعة الاجتماعات بجماعة تارودانت تحت رئاسة السيد محمد أمهرسي النائب الأول لرئيس المجلس الجماعي وبحضور السيد كرام عنات باشا المدينة ،و السيد عبد الله براني قائد الملحقة الادارية الثالثة و السيد عصام مدين ممثل الوكالة الحضرية تارودانت تزنيت طاطا والسادة أعضاء المجلس الجماعي.

- العـــدد القانوني الذي يتكون منه المجلس :.....31
- عـــدد الأعضاء المزاولين مهامهم :.....31
- عـــدد الأعضاء الحـــــاضـريـــن :.....26
- وهم السادة :

اسم العضو	الصفة	اسم العضو	الصفة	اسم العضو	الصفة
محمد أمهرسي	النائب الأول للرئيس	نزهة ايت حبان	مستشارة جماعية	فضمة ازوران	مستشارة جماعية
عبد العالي الحوس	النائب الثاني للرئيس	براهيم المدلاوي	مستشار جماعي	اسماء القجدر	مستشارة جماعية
شرف الدين اسقارو	النائب الثالث للرئيس	سمير شيهب	مستشار جماعي	كنزة عزمي	مستشارة جماعية
اسماعيل الحريري	النائب الرابع للرئيس	مينة فريسي	مستشارة جماعية	الزهراء دنبي	مستشارة جماعية
فاتحة موافق	النائبة الخامسة للرئيس	فاطمة الزهراء خلوفي	مستشارة جماعية	حامد جودي	مستشار جماعي
رشيد فنان	كاتب المجلس	الزهراء رحمون	مستشارة جماعية	مولاي هشام أشرف	مستشار جماعي
هشام أمزراو	نائب كاتب المجلس	عبد الحق يسري	مستشار جماعي		
رشيد وحيد	مستشار جماعي	سعاد اريب	مستشارة جماعية		
شكيب اريج	مستشار جماعي	عبد الجليل ايت الجران	مستشار جماعي		
سعاد أبلعيد	مستشارة جماعية	محمد احسان	مستشار جماعي		

- عدد الأعضاء المتغيبين بدون عذر: .....عضو (01) واحد وهو السيد:

الاسم	الصفة
محمد حاتمي	مستشار جماعي

- عدد الأعضاء المتغيبين بعذر : .....أربعة أعضاء (04 وهم السادة:

الاسم	الصفة
عبد اللطيف وهبي	رئيس المجلس الجماعي
عائشة تاغموت	النائبة السادسة للرئيس
محمد جبري	مستشار جماعي
زينب الخياطي	مستشارة جماعية

كما حضر أشغال هذه الجلسة وبصفة استشارية كل من السادة:

-مصطفى المرتقي.....: مدير المصالح.

- عبد المنعم المناني .....: رئيس قسم الشؤون الإدارية والعمل الاجتماعي.

- حفيظة بن يحي .....: رئيسة مصلحة الموارد البشرية والتكوين المستمر وشؤون المجلس.

- فاطمة الزهراء شهاب.....: رئيسة مصلحة الشؤون الاجتماعية والثقافية والرياضية والعلاقات العامة والاعلام والتواصل.

- عبد الفتاح بوران..... .....: عن مكتب الممتلكات.

-عبد اللطيف الصالحي.....: رئيس مكتب الشرطة الإدارية.

-عثمان بوندي.....: رئيس مكتب الشؤون التقنية.

بعد التأكد من توفر النصاب القانوني افتتح السيد محمد أمهرسي النائب الأول للرئيس أشغال الجلسة الأولى من الدورة العادية لشهر فبراير 2025 مرحبا بالسيد كرام عنات باشا المدينة والسيد عبد الله براني قائد الملحقة الإدارية الثالثة، وبالسيد عصام مدين ممثل الوكالة الحضرية تارودانت تزنيت طاطا وبالسادة الأعضاء، السيد مدير المصالح، السادة أطر الجماعة و الموظفين و الجسم الإعلامي المحلي والإقليمي ،وبالحضور الكريم، بعد ذلك تمت قراءة سورة الفاتحة ترحما على روح الفقيدة والدة السيد عبد القادر اوالمصطاف موظف بالجماعة و على ارواح شهداء سد المختار السوسي بمنطقة اوزيوة الذين و افتهم المنية الاسبوع الفارط داعيا لهم بالرحمة والمغفرة والجنة، بعد ذلك تم التصويت على ترتيب النقط المدرجة بجدول اعمال الدورة لهذه الجلسة كالتالي:

❖ **الجلسة الأولى: الخميس06فبراير 2025 على الساعة العاشرة (10:00) صباحا بقاعة الاجتماعات بجماعة تارودانت.**

1. الدراسة والمصادقة على اتفاقية شراكة بين مجلس جماعة تارودانت ووكالة بيت مال القدس من أجل دعم مشاريع الوكالة في القدس.
2. الدراسة والمصادقة على مشروع اتفاقية شراكة بين جماعة تارودانت والمنقطة الإقليمية للأمن بتارودانت.
3. الدراسة والمصادقة على:
   أ. وضع رهن الإشارة بقعة أرضية لفائدة ولاية أمن أكادير.
   ب. مشروع اتفاقية شراكة متعلقة بوضع قطعة أرضية تابعة للملك الجماعي رهن إشارة ولاية أمن أكادير.

10-الدراسة والمصادقة على مشروع اتفاقية شراكة من أجل إحداث المنطقة الصناعية المندمجة والمستدامة بتارودانت (الشطر الأول).

4. قبول هبة عبارة عن تجهيزات من طرف السفارة الصينية لفائدة الجماعة الترابية لتارودانت.
5. قبول هبة عبارة عن جهاز التصوير الشعاعي للثدي Mammographie مقدمة من طرف مستشفى مدينة Clichy الفرنسية لفائدة الجماعة الترابية لتارودانت.
6. قبول هبة عبارة عن معدات رياضية مقدمة من طرف مدينة Antony الفرنسية لفائدة الجماعة الترابية لتارودانت.
7. الدراسة والمصادقة على الثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية للتقييم لتسوية وضعية المسبح البلدي التابع لأملاك الدولة عن طريق الاقتناء.
8. الدراسة والمصادقة على ملحق تعديلي لاتفاقية شراكة بين جماعة تارودانت ومجلس إقليم تارودانت ووزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة قطاع الرياضة لإتمام مشروع قاعة مغطاة للرياضات.
22. الدراسة والمصادقة على اتفاقية شراكة بين مجلس جماعة تارودانت و الوكالة الحضرية بتارودانت تزنيت من أجل تغطية مدينة تارودانت بالصور الجوية و التصاميم الطبوغرافية.

9. الدراسة والمصادقة على مشروع اتفاقية شراكة بين جماعة تارودانت وغرفة الصناعة التقليدية من أجل تدبير المركب المندمج للصناعة التقليدية بتارودانت.
11. الدراسة والمصادقة على اتفاقيات الشراكة المتعلقة بالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية .
12. الدراسة والمصادقة على تفويت بقعة أرضية لفائدة مجموعة الجماعات الترابية "وادي سوس" لتدبير مرفق النقل العمومي الحضري وما بين الجماعات بواسطة الحافلات.
13. الدراسة والمصادقة على تفويت بقعة أرضية لفائدة مجموعة الجماعات الترابية "قطب تارودانت" لإحداث وتدبير مرافق الوقاية وحفظ الصحة ونقل المرضى والجرحى ونقل الأموات وتدبير آليات الأشغال وصيانتها.
14. الدراسة والمصادقة على تفويت بقعة أرضية لفائدة وزارة الصحة والحماية الاجتماعية من أجل إحداث المستشفى الإقليمي الجديد بمدينة تارودانت.
15. الدراسة والمصادقة على تسوية وضعية عقارات تابعة لأملاك الأحباس عن طريق الاقتناء.
16. الدراسة والمصادقة على مشروع اتفاقية شراكة بين جماعة تارودانت ونظارة الأحباس لتدبير دار الدباغ.
17. الدراسة والمصادقة على تسوية وضعية بعض الأملاك المخزنية المستغلة من طرف الجماعة عن طريق الاقتناء:
    - الأرض المقام عليها دار الحي سيدي بلقاس.
    - دوار البورة 1-2
    - دار الحزان بحي الملاح
18. الدراسة والمصادقة على مشروع دفتر التحملات المتعلق بتحديد شروط فتح واستغلال محلات المخابز وصنع الحلويات وبيعها.
19. الدراسة والمصادقة على مشروع قرار تنظيمي يتعلق بتنظيم فتح واستغلال محلات تحضير الخبز وصنع الحلويات وبيعها.
20. الدراسة والمصادقة على تسمية شارع من شوارع المدينة باسم الرئيس الفرنسي السابق "جاك شيراك" والرسام الشيلي" كلاوديو بر افو".
21. الدراسة والمصادقة على فتح حساب النفقات من المبالغ المرصودة (Compte de Dépenses sur Dotations) CDD لمشروع « PADEL » لدعم التنمية المحلية لجماعة تارودانت وشامبري في قطاعات الديمقراطية التشاركية، الثقافة، الرياضة، التراث وخدمات القرب" ، الممول في إطار صندوق دعم التعاون اللامركزي المغربي الفرنسي.
23. الدراسة والمصادقة على مشروع ميثاق المشاركة المواطنة.
24. الدراسة والمصادقة على تفويت بقع أرضية لفائدة:
    أ. شركة«STE LIVEN SARL» لإحداث مصنع للصناعات البلاستيكية.
    ب. شركة «STE TIFIRKHCINE SARL» لإحداث مشروع بناء فضاء ترفيهي يحتوي على قاعة للحفلات و قاعة للمؤتمرات ومسابح و ملاعب للقرب و فضاء العاب ومطاعم و مقاهي.
    ت. شركة «STE SUDHADI SARL» قصد إحداث مستودع.
    ث. شركة «STE CAMPUS SCIENCE DE SANTE SARL» لإحداث مدرسة خاصة .
25. الدراسة والمصادقة على تفويت بقعة أرضية لفائدة شركة CECI من أجل تصنيع صناديق التبريد الخاصة بجميع أنواع الشاحنات.
26. الدراسة والمصادقة على إلغاء المقرر المتخذ بالدورة العادية أكتوبر 2023 والدورة الاستثنائية دجنبر 2023 والمتعلقين بتفويت بقعة أرضية لفائدة شركة " MASILYA "والثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية وكناش التحملات الخاص بالمشروع.
27. الدراسة والمصادقة على تفويت بقعة أرضية لفائدة شركة "MASILYA -I-IMMO " من أجل إقامة منتجع سياحي.

النقطة الأولى:	**الدراسة والمصادقة على اتفاقية شراكة بين مجلس جماعة تارودانت ووكالة بيت مال القدس من أجل دعم مشاريع الوكالة في القدس.**

في مستهل هذه النقطة أشار السيد محمد أمهرسي النائب الأول للرئيس أنها تتعلق بالدراسة على اتفاقية شراكة بين مجلس جماعة تارودانت ووكالة بيت مال القدس من أجل دعم مشاريع الوكالة في القدس، وذكر السادة اعضاء وعضوات المجلس بالقانون الداخلي الذي تمت المصادقة عليه في القانون الداخلي للمجلس في دورة سابقة بعد ذلك اشاران كل تدخل خصص له اربع دقائق، وكل نقطة نظام دقيقة، ودقيقتين عن كل تعقيب .ثم نقطة نظام مسموحة في كل نقطة.

الزهراء دنبي ..... مستشارة جماعية.

نقطة نظام:

فيما يخص نقطة النظام خلال هذه الدورة العادية لشهر فبراير 2025 لدي ثلاث نقط ومنها :

الأولى نطلب من السيد رئيس الجلسة ان يقدم لنا احاطة بين الدورتين فيما اشتغلت عليه الجماعة بين دورة اكتوبر ودورة فبراير.

النقطة الثانية : لدينا تساؤل أثير في المجتمع المدني الروداني والمتعلق بصفقة حول ربط الصرف الصحي بين جماعة سيدي دحمان وجماعة تارودانت، مع العلم ان هذا الاشكال مطروح تعاني منه المدينة وارهق الساكنة و المجلس معا، ولهذا نلاحظ ان أن مشروع شبكة التطهير السائل بين الجماعتين سيتم في اطار صفقة وهنا سأتطرق كذلك لصفقة حي درب الجديد والاشكالات التي تعانيها منها ساكنة هذا الحي فما هو الاجراء الذي اتخذته الجماعة في هذا الجانب؟،

نقطة اخرى متعلقة بجدول أعمال هذه الدورة الذي تم فيه ادراج كم هائل من النقط، اتساءل هل رئاسة المجلس قامت بدراسته وهل سيعطي لكل نقطة حقها؟ لأني على ما اعتقد لا يمكننا مناقشتها في دقيقتين او حتى أربع دقائق خاصة انها بلغت 45 نقطة كما انها نقط لا يستهان بها.

محمد امهرسي ..... النائب الاول للرئيس.

شكرا الاستاذة الزهراء دنبي المستشارة الجماعية اذن تمت الاشارة في تدخلها للإحاطة سيتم تسجيلها كنقطة نظام.

اما بخصوص النقطة الثانية المتعلقة بالصرف الصحي لم يتم ادراجها، اما النقطة الثالثة سوف يتم كذلك تسجيلها لأنها متعلقة بالنقط المدرجة بجدول اعمال هذه الدورة.

محمد احسان ..... مستشار جماعي.

نقطة نظام:

اذا سامحتم السيد الرئيس نود منكم مو افاتنا بتقرير يتضمن بعض التوضيحات حول المشاريع الكبرى ومآل بعض المساهمات وحصص الجهات المعنية ؟ و هل هناك تقدم في الأشغال فقط لنكون على بينة بما يحصل في هذا الامر. هناك بعض الامور ان كانت خارج جدول اعمال الدورة سوف اتطرق اليها فيما بعد في مناسبة اخرى ان شاء الله، وشكرا.

محمد امهرسي ..... النائب الاول للرئيس.

شكرا سيتم تسجيل نقطة نظام السيد محمد احسان المستشار الجماعي.

كنزة عزمي ..... مستشارة جماعية.

نقطة نظام:

في البداية استسمح لأني سأحيلكم على نقطة فريدة تمت مناقشتها بإحدى الدورات لسنة 2024 حين أشرت في تدخلي مع العلم اني اقوم بتسجيل والحفظ على هاتفي النقال ولكني نسيته في المحفظة لأني لا ارغب في الغياب، على أي اشرت في تدخلي وقلت الا يوجد بينكم رجل رشيد و اقولها وسأكررها السيد الكاتب انا لم اقل راشد ولكني قلت رشيد انطلاقا من الآية القرآنية، انا لن اتحدث عن ما حصل من بلبلة وبعض السادة من المستشارين الذين حاولوا الدفاع وغيرذلك من الأقوال، اقدم لهم الشكر في حينه أجبتني السيد النائب الأول حين قلت لولا اني لم أكن راشد لن أتسلم المسؤولية، وبالتالي تدخلت السيدة الأستاذة زينب الخياطي وأشارت موضحة للفرق بين راشد ورشيد، فهل تعتقدون أني أنا لا أفهم لهذا الحد لا يمكن؟ لذلك حتى فيما يتم اليه الاشارة بخصوص المعارضة فأنا أنبهربكم حين تنظمون عقد اللؤلؤ والزمرد، لأن هذا تزوير وتحريف، لدي هاتفي أقوم بتسجيل جميع المعطيات كما حصل بخصوص المقابر ألاحظ أن تدخلي لم يحررغم اني تحدث باللغة العربية وبلهجتنا، وبالتالي وامام السلطات فإنكم تقومون بتزوير في المحاضر تحررون ما تريدونه.

محمد امهرسي ..... النائب الاول للرئيس.

على ما اظن ما تقصدين في تدخلك كنقطة نظام هو انه تم تحريف ما جاء في مداخلتك وهذا سنسجله وليس لدينا أي اشكال في تصحيح الخطأ.

سعاد اريب ..... مستشارة جماعية.

نقطة نظام:

أعود لأؤكد بأننا نحتاج الى إحاطة فيما يتعلق بما مر من الدورة الأخيرة الى الآن، لأنه تناسلت كثيرة من الأشياء تستدعي ان نقف عندها وان نعرف.

واعود وأؤكد هناك اشياء تحدث لا يمكن تجاوزها خاصة بالسكوت او بالصمت عنها، أما مسألة الربط فهي مسألة حيوية بالنسبة لمدينة تارودانت، مسألة عيب وكارثية في حق تارودانت ، وبالتالي لا يمكن ان نمر عليها مرور الكرام .فمسألة الربط تدخل في إطار السياسة المندمجة فيما بين الجماعات، سبق وأن أشرنا الى كثير من الأشياء التي تخللت هذه المو افقة المبدئية عليها، ونريد أن نعرف ما هو موقف مجلس تارودانت فقط؟. لا أكثر ولا أقل.

اعود لأؤكد أنني مع أطروحة التي سبقت فيما يتعلق بالإحاطة بما يقع، وبما وقع ما بين الدورات الاخيرة وهذه الدورة، خاصة فيما يتعلق بالمو افقة المبدئية التي تمت المو افقة عليها من طرف مجلس جماعة تارودانت بتسعة عشرة عضوا و انسحاب ثلاثة أعضاء نريد ما هو الموقف الآن مع ما يقع لأن هناك صفقة تم الإعلان عليها من طرف رئيس جماعة سيدي دحمان علما بأن الربط بينه وبين جماعة ايت إيعزة لن يتجاوز ما قدره 20.000,00درهم، الآن ستنطلق الصفقة ما هو مآل تارودانت لأن شبكة تارودانت مهترئة لا تصلح لأي ربط ونحن لا نتوفر على محطة التصفية.

أما بخصوص الموافقة المبدئية التي تم التصويت عليها من طرف تسعة عشرة (19) عضوا، و انسحاب ثلاث مستشارات اعود لأؤكد أنه يتحمل مسؤوليته كاملة فيما قد يقع لأن المسالة لم تخضع لا لدراسة تقنية ولا لدراسة علمية ، وبالتالي نحن كمستشارات لن نتوقف عن المطالبة بما قد يقع والمجلس الحالي هو من يتحمل قراراته.

محمد أمهرسي ..... النائب الاول للرئيس.

اذن سنسجل الإحاطة، أما بالنسبة للصرف الصحي غير مدرج لهذه الجلسة.

بالنسبة للإحاطة سنقدمها في الجلسة الثانية لهذه الدورة

إذن النقطة الأولى هي المتعلقة بالدراسة على اتفاقية شراكة بين مجلس جماعة تارودانت ووكالة بيت مال القدس من أجل دعم مشاريع الوكالة في القدس نظرا للأوضاع التي يعيشها الاخوان في فلسطين فان الاموروالتي تستوجب دعما وتظافر الجهود بين الامم،

عبد الحق يسري ..... مستشار جماعي.

نقطة نظام:

طبعا تمت مصادقة المجلس المحترم بالموافقة المبدئية على نقطة متعلقة بالربط بين جماعة سيدي دحمان لشبكة التطهير السائل ومدينة تارودانت ربما سيتم ذلك من جهة تجزئة الأمل. طبعا تمت المصادقة بالموافقة المبدئية على الاقل إن حصل ذلك وتم يجب ان تحظى مدينة تارودانت في هذا الجانب بالإشراف التقني وأن تكون على علم بالطريقة التي سيتم بها هذا الربط، وان تحظى بحق غير مشروط في الاستفادة من هذا الجزء الذي ستستفيد به من تراب الجماعة مع مراعاة مصالح التجزئات و التوسع العمراني الذي في تزايد بسيدي بورجا مستقبلا، وبالتالي فجماعة سيدي دحمان ستعمل على إحداث قنوات ستستفيد منها ساكنتها فقط وحين تلجأ مدينة تارودانت للاستفادة من هذه الشبكة تفاجأ بالمنع، إما عن طريق حجم القنوات المستعملة او الطريقة التقنية التي تمت بها هذه الأشغال، ولهذا نرجو من السيد الرئيس الضبط لهذه الأمور التقنية وأن تتم متابعتها من طرف مجلس جماعة تارودانت، وان تكون كذلك على دراية بكل التطورات وان تستفيد من هذه الشبكة مستقبلا وشكرا.

محمد امهرسي ..... النائب الاول للرئيس.

أريد الإشارة للسادة الحضور بأن هذه النقطة المتعلقة بالصرف الصحي لم يتم ادراجها بجدول اعمال كما لا يمكننا تسجيلها كنقطة نظام ، ومع ذلك يمكننا مناقشتها ولكي تكونوا على علم بأن الصرف الصحي تم تفويته للشركة الجهوية للتوزيع والخدمات وهي من سيتولى هذا المشروع سواء على مستوى التتبع او الاشغال او الدراسات التقنية كما هو الشأن بالنسبة لحي درب الجديد، فالمجلس الحالي قام بتفويته للشركة الجهوية للتوزيع و الخدمات اما جماعة سيدي دحمان فقد تمت اضافتها مع جماعة تارودانت. كذلك بالنسبة لمحطة التصفية فان الشركة الجهوية للتوزيع و الخدمات قامت بإعداد دراسة التمديد (la pente) الصرف الصحي والربط لن يتم حاليا ولكن سيتم احداث القنوات فقط الى حين ان تصبح محطة التصفية جاهزة، فالدعم المخصص لهذا المشروع ساهمت به وزارة الداخلية، وهو نفس البرنامج الوطني للتطهير السائل وإعادة تدوير المياه العادمة أي البرنامج الذي استفدنا منه نحن ستستفيد منه جماعة سيدي دحمان لان هذا هو توجه وزارة الداخلية وهو دمج مجموعة من الجماعات في مشروع واحد وهذا واضح، حين نجد ان جماعة ايت ايعزة لم تقم بالربط فهذا لا يعنينا نحن لان هذا دور التقنيين ولا نفهمه لأنه عندما حلت شركة التوزيع بالجهة التي ستتولى المشروع اخبرتنا على ان المنحدر المتواجد بسيدي دحمان سيستفيد منه دوار عويويش ووسط الجماعة فقط اما باقي المناطق المجاورة للجماعة كدوار الشرفاء الى غير ذلك لن يستفيد من هذا الربط. وحتى إذا

أراد السادة ان نخصص حصة كاملة سنقوم بدعوة شركة التوزيع والمسؤول الجهوي وجميع المعنيين بالأمر للحضوروعقد لقاء معهم للنقاش، لكي تتطلعوا على معطيات هذا المشروع. بخصوص احداث مشروع التصفية سيكون من الجيل الجديد لمعالجة المياه العادمة التي ستستعمل في السقي وبعض الزراعات وكل هذا في صالح المدينة، كما أن هذه المياه لن يستفيد منها أحد مجانا لأن الجماعة ستقوم ببيعها في إطار الاتفاقية التي سيتم ابرامها مع وزارة الفلاحة.

أريد كذلك الإشارة أننا لن نقوم بأي عمل سيضر بمدينتنا ولا بساكنتها. وفي نفس السياق أخبركم ان السيدة فضمة ازوران المستشارة الجماعية هي عضو في شركة التوزيع للكهرباء

فضمة ازوران ..... مستشارة جماعية.

نقطة نظام:

السلام عليكم، بالنسبة لهذه النقطة بالفعل تم عقد اجتماع وكان بحضور السيد المدير العام، وخلال المناقشة تم التطرق للدراسات على أنها في بدايتها وستصبح محطة التصفية جاهزة في شهر غشت وفي نفس السياق اثرت الى موضوع الربط بجماعة سيدي دحمان وتلقيت نفس الجواب على أنه لن تتم عملية الربط الى حين ان تصبح المحطة جاهزة، وشكرا.

محمد امهرسي ..... النائب الاول للرئيس.

شكرا السيدة فضمة على اعتبارها نائبة رئيسة اللجنة توزيع الكهرباء ويتم دعوتها للحضوروبأمانة اقوم بدوري بنقل المعلومة.

كما اني اؤكد للمرة الثانية اذا كان السادة المستشارين والمستشارات يرغبون في عقد لقاء اجتماع مع شركة التوزيع فليكن ولا مانع لدينا. أما بالنسبة للإحاطة فقد حصلت عدة أمور طارئة كالمحطة الطرقية وبعض الاشياء الأخرى ، ويمكننا ان نوفرها اليكم مكتوبة ولكن نريد إعدادها بدقة لتقديمها كإحاطة وسيتم التطرق اليها في الجلسة الثانية حتى يكون السادة على علم .

سعاد اريب ..... مستشارة جماعية.

في نفس الموضوع السيد رئيس الجلسة بالنسبة للإحاطة يتم تقديمها في بداية الدورة وليس في وقت آخر يؤجل.

المسألة الثانية بخصوص الربط فقد قمنا بالاطلاع عليها وراسلنا فيها المعنيين بالأمر نحن لا نتحدث فقط لضياع وقتنا او وقتكم اما بالنسبة للشركة الجهوية باشرت عملها في يوم 2024/10/15 والكل على علم بما حدث على مستوى الكهرباء والماء.

إذن فالمسألة بديهية ان نطرح هذه الأسئلة ويجب أن تلقى عليها الجواب لأنه بالنسبة للمجالس لا يتم إلغاء نقطة إلا بعد تعويضها بأخرى، وبالتالي فمن حقنا أن نعلم ما الذي يقع.

أما بالنسبة للشركة الجهوية فقد تلقينا تكوين تحت اشراف السادة الذين يشرفون على إدارتها و أخبرونا بالكيفية التي يتم بها تدبير إدارتها وهذا يبتعد كثيرا على ما قيل، إذن فالمسألة لا تحتمل التأجيل.

محمد امهرسي ..... نائب الاول للرئيس.

بالنسبة للنقطة الأولى سنحيل الكلمة على السيدة فاطمة الزهراء شهاب لتقديم العرض حول الموضوع.

فاطمة الزهراء شيهاب.....رئيسة مصلحة الشؤون الاجتماعية والثقافية والرياضية والعلاقات العامة والاعلام والتواصل

شكرا السيد الرئيس،

نبذة عن وكالة بيت مال القدس

التأسيس:



بمبادرة من جلالة المغفور له الملك الحسن الثاني، طيب الله ثراه، تبنى قادة الدول العربية والإسلامية الأعضاء في لجنة القدس مقترح جلالته مطلع عام 1995م، بإنشاء وكالة بيت مال القدس الشريف، فتمت هيكلة المؤسسة، بصفتها ذراعا تنفيذية للجنة، وشرعت في ممارسة عملها بشكل رسمي في شهر ديسمبر من العام 1998م.

وكالة بيت مال القدس الشريف التابعة للجنة القدس، المنبثقة عن منظمة التعاون الإسلامي، بصفتها هيئة عربية إسلامية تعمل في إطار الاختصاصات المخولة إليها تحت الإشراف المباشر لصاحب الجلالة الملك محمد السادس رئيس لجنة القدس على **الحفاظ على مدينة القدس وحماية تراثها التاريخي والحضاري، ودعم صمود أهلها المرابطين.**

السياق العام للاتفاقية



- انطلاقا من تأكيد صاحب الجلالة الملك محمد السادس رئيس لجنة القدس على أن دعم قدرات إخواننا المقدسيين وتعزيز صمودهم يبقى رهينا بتعبئة كل الموارد والإمكانات المادية المتاحة واستثمارها في النهوض ببرامج التنمية البشرية بالقدس والتصدي لإغلاق المؤسسات الفلسطينية الحيوية بها ولمصادرة الأراضي والممتلكات، وفك الحصار.

- وفي إطار الاختصاصات الأصيلة للوكالة، وسعيا منها لتنويع مصادر تمويلها طبق مقتضيات نظامها الأساسي.
- وسعيا منها لتنويع مبادراتها وبرامجها الملموسة لدعم القطاعات الاجتماعية في القدس.
- و رغبة من مجلس جماعة تارودانت كمؤسسة عمومية في إطار دعمه للمشاريع التنموية للمؤسسات و دعم إخواننا المقدسيين
- تندرج هذه الاتفاقية التي بين أيدينا و التي تهدف إلى :
- تنظيم الشراكة والتعاون بين الطرفين من أجل دعم مشاريع الوكالة في القدس الشريف في القطاعات الاجتماعية ذات الأثر المباشر والملموس على المدينة المقدسة وسكانها المرابطين
- حيث تتعهد الجماعة بتحويل مساهمة مالية قدرها **100.000,00** درهم للوكالة من أجل المساهمة في تمويل مشاريع اجتماعية في إطار برنامج الوكالة لدعم القدس وسكانها.

اذن هذا هو مضمون الاتفاقية

محمد امهرسي ..... النائب الاول للرئيس.

شكرا السيدة فاطمة الزهراء شهاب على التقديم.

اذن بالنسبة لهذه الاتفاقية فهي تتضمن ما يلي:

في الصفحة الثالثة وفي المادة الاولى:

اتفقنا على ما يلي :

المادة الأولى :الديباجة.
المادة الثانية : موضوع الاتفاقية.
المادة الثالثة : التزامات الجماعة.

في آخر السطر المتعلق بتحويل المساهمة المالية في تمويل المشاريع الحيوية عن طريق الدفعات والمحددة في 100.000,00 درهم سنويا خلال خمس سنوات بالنسبة لهذا الالتزام سنحدده في سنة واحدة وقابل للتجديد او يتم توقيفه. هذه الملاحظة أثارها السادة في النقاش لأن الولاية على وشك الانتهاء لم يتبقى منها سوى سنتين أي سنة 2027،ولهذا أقترح ان تجدد كل سنة او توقف.

الزهراء رحموني..... مستشارة جماعية.

نحن كلجنة المالية تمت مناقشتها خلال الجلسة التي تم عقدها من طرف اللجنة المكلفة بالميزانية في اطار تحضير لدورة فبراير ،تثمن اللجنة هذه الاتفاقية بحيث لا يختلف اثنان على أهمية هذه الاتفاقية واهمية دعم هاته الوكالة التي تعود رئاستها لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله ،أيضا الكل يستشعر أهمية الدعم في هاته الفترة بعد الإبادة التي تعرض لها الشعب الفلسطيني خلال عام وخمسة اشهر وبالتالي ارتأينا كلجنة بأن أي مبلغ خصص لهذه الوكالة سيبقى نقطة في بحر من احتياجات الدولة الفلسطينية لإعادة الأعمار والبناء كما قلت نجدد تثميننا لهذه الاتفاقية، وشكرا.

محمد احسان ..... .مستشار جماعي.

هذه النقطة على اعتبارها نقطة جد حساسة بالنسبة الينا وبهذه المناسبة نندد بالمجازر والكوارث التي ترتكب والتي ارتكبت في حق الشعب الفلسطيني الاعزل وما يعانيه الفلسطينيون والفلسطينيات سواء داخل فلسطين ككل او داخل القدس الشريف، نعلم بأن المكانة والمهابة التي يحتلها القدس الشريف، نعلم بأن المكانة والمهابة التي يحتلها القدس الشريف كأولى القبلتين وثاني الحرمين لدينا نحن كمسلمين، اكيد ان هذه الاتفاقية من طرف مجلس تارودانت مؤشر الذي يأتي في اطار هذا التضامن والتلاحم والتكافل بيننا كمسلمين ونحن جميعا على علم بان يحصل لنا الشرف وفعلا حصل لنا الشرف برئاسة هذه اللجنة للقدس من طرف المغرب والعناية الملكية وكذلك بتواجد توحيد المغاربة بالقدس هناك جهود تبذل في هذا الصدد خصوصا من الناحية الاجتماعية حيث راينا الاطفال الفلسطينين الذين تو افدوا على المغرب اثناء العطلة الصيفية وهذا يدل على أن المغرب يقوم بمجهودات جبارة في هذا الجانب وفي كل مناحه.

حقا كلنا نعاني لا على مستوى تارودانت، ولا على مستوى القدس، نعاني الخصاص وتو اقين للانتعاش والرقي جميعا ولكن اذا كنا منطقيين وو اقعيين على أن القدس الشريف بقدسيته كارثية و أكثر ضررا.

بالنسبة للمبلغ المحدد في المساهمة وقدره100.000,00 درهم فهو مبلغ ليس مبالغ فيه ولكن لدي ملاحظة فيما يخص المدة أنا مع اقتراح السيد الرئيس أن تحدد عن كل سنة قابلة للتجديد حسب الظروف كما أن القدس تحظى بعدة مساعدات ودعم من طرف المغاربة لا نريد التدخل في مزايدات ونصبح في الشعباوية لأنه إذا تمت مساهمة جميع الجماعات المغربية بمبلغ 100.000,00 درهم، فهو خير كثير كذلك اريد الإشارة لما لا نتوجه لوزارة الداخلية من أجل طلب الدعم خصوصا في هذه الأمور التي نلتزم بها مع جهات أخرى، لأنه أمر متعلق بما هو اجتماعي وديبلوماسي وما هو سياسي إلى غير ذلك،

ألاحظ عدة امور بخصوص هذه الاتفاقيات التي يتم إبرامها على مستوى المحلي او الخارجي، يتم كذلك تدخل وزارة الداخلية في إطار الدعم لأن هذا يشرف المغرب، ويشرف المغاربة، ونتمنى كامل التوفيق في هذه النقطة.

سعاد اريب ..... مستشارة جماعية.

انا لن استفيض في الموضوع ولكني سأتحدث عن شكل هذه الاتفاقية علما بأنه عندما كانت هناك علاقات مع بعض الجماعات وجدنا أن الاتفاقية هي أصلا تم توزيعها على مجموعة من الجماعات منها تزنيت، الناظوروالبعض من سبقنا من الجماعات، فبالنسبة للشكل هذا هو ما اريد التحدث فيه، من طبيعة الحال القضية الفلسطينية تحتل مكانة كبيرة و مهمة جدا في قلوبنا عامة يعني لا يختص بها طرفا دون آخر، وبالتالي لا يمكن ان نتزايد فيها، ولكن يجب ان نعلم بأن بيت مال القدس ولجنة القدس صاحب الجلالة الملك محمد السادس هو من يتراسها وبالتالي فإن جميع الالتزامات هي ملزمة بحيث لا عبث في ذلك، المساهمات المالية فيها يجب ان تكون متاحة ومتوفرة لتمويلها، صحيح ان مدينة تارودانت متواجدة في هذا الجانب ولكن ماهي نسبتها في الميزانية؟، وليس معنى هذا أننا ضد أن تكون مساهمة من طبيعة الحال، هي مسألة معقولة ومنطقية مادام انها حددت علما بأن الوثيقة التي توصلنا بها لا تتضمن المبلغ المحدد كما هو الشأن بالنسبة للمدة المحددة، يمكننا تمريرها ولكن هناك بعض المعطيات بالاتفاقية يجب ان تتم بالصيغة التي هي تحت الإشراف الفعلي لصاحب جلالة الملك لا يمكن ان يعطي المجلس لنفسه الحق في تعديل أو إنهاء العمل بهذه الاتفاقية في المادة السادسة كما ان دوي الاختصاص في القانون حاضرون معنا في هذه الجلسة ويمكنهم ان يفيدوننا في هذه المسألة. اذن فالقرار يلزمنا و لا يعطينا الحق في الانهاء، هذا من جهة.

المسألة الثانية التي اريد ان اركز عليها هو انه جاء في اطار الاتفاقية بأنها تتضمن مشاريع حيوية بحيث تنقسم ما بين مشاريع استدامة، مشاريع تنموية، مشاريع تشغيلية، وهذا يتجاوز بكثير القيمة التي حددناها كمساهمة ولهذا يجب ان نبدل اجتهادا على الأقل بأنه تم تحديد ما بإمكان المجلس او جماعة تارودانت الالتزام به، ويجب تحقيقه بدون تراجع بطبيعة الحال، كذلك بالنسبة للصيغة التي تم بها جمع هذه المشاريع يجب ان تحدد، لأن هناك جماعات ووزارات من السباقين الذين قاموا بإبرام الاتفاقيات من هذا النوع، ولكن ما يتم تمويله هو المخيم واحداث المكتبات، تمويل إعطاء المنح، فمدينة تارودانت تتوفر على معهد الذكاء الاصطناعي هذه المسألة يمكن دمجها في هذا النوع من الاتفاقيات، ولكن أن نضع هكذا المصطلحات بشكل عشوائي أتفهم أن تكون هناك خطوة استباقية و اتفاقية إطار ولكن ألا نجتهد فيها حسب الإمكانيات المتوفرة لدى المجلس هذا ما لا افهمه، و اتمنى ان نجد له جوابا من طبيعة الحال لنكون متعقلين و معبأين ولا نتراجع عن اتفاقياتنا وعن معاهدتنا.

سعاد ابلعيد ..... مستشارة جماعية.

بخصوص هذه الاتفاقية التي بين ايدينا والتي تنظم التعاون والشراكة بين الطرفين من أجل دعم مشاريع الوكالة في القدس الشريف، في قطاعات اجتماعية التي لها أثر مباشر على المدينة وسكانها وحين نتحدث عن القطاعات الاجتماعية و بالضبط الصحة والتعليم والاسكان، كما يعلم الجميع بأن الإشراف المباشر لجلالة الملك كرئيس لجنة القدس هو دعمه ومساندته المادية والمعنوية لوكالة بيت المال وهذه البادرة نستحسنها كبداية فالمبلغ الذي خصصته الجماعة بالاتفاقية وهو100.000.00 درهم، والذي يشكل 0,073% من ميزانية الجماعة يعني لن يؤثر علي ميزانيتنا في شيء من اجل مساندة هذه المشاريع الاجتماعية خاصة ما تعانيه القدس على مستوى التعليم او الصحة وحتى في الإسكان، وبالتالي نثمن هذه المبادرة وهذه الاتفاقية بالإضافة للمساهمة التي ستساهم بها الجماعة فهي ضئيلة في حق الدور الذي ستؤديه على مستوى هذه الوكالة.وشكرا.

رشيد فنان ..... كاتب المجلس.

في الحقيقة لن اكرر مجموعة من الأمور التي تمت الإشارة إليها من طرف السادة الأعضاء في تدخلهم، ولكن سأضيف ان جماعة تارودانت تعتبر حلقة صغيرة جدا في سلسلة على مستوى الدعم الرسمي من الدولة المغربية للشعب الفلسطيني، اظن والله

اعلم أن هذه الخطوة ستسجل بماء من ذهب ان تارودانت تدعم نضال الشعب الفلسطيني تارودانت تدعم حق الشعب الفلسطيني في استرجاع ارضه في طرد الاحتلال خصوصا أننا نتحدث عن دولة اشار لها صاحب الجلالة الملك محمد السادس في سياق خطاباته الملكية حيث احدث مقارنة بين نضال الشعب الفلسطيني ونضال الشعب المغربي من اجل ارضه وهي الصحراء المغربية، وهذا سياق مهم جدا يجب ان نستحضره، الدعم في السياق الحالي مسألة مهمة يجب أن نركز عليها في ظل ما تعانيه الامة الفلسطينية و ما تعانيه الاسر الفلسطينية من الابادة التي تابعناها جميعا على مدى اكثر من سنة كان امرا مؤلما جدا، اعتقد ان هذا الامر كان بالإمكان من قبل ان نعقد له دورة استثنائية نؤكد فيها على دعم الشعب الفلسطيني ولو رمزيا في ظل السند القوي من الشعب المغربي لأنه من خلال المتابعة فالشعب الفلسطيني يفتخر بوقوف الشعب المغربي الى جانبه، المغرب هو الشعب الوحيد الذي حافظ على سنده وبشكل دائم احتجاجا ودعما، كما تابعنا أن القافلة الوحيدة التي اقتحمت ودخلت بالمساعدات لدعم الشعب الفلسطيني وغزة كانت هي القافلة التي تم ارسالها من طرف صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله و أيده،

انا كنت اريد الاشارة لما لا نساهم ب 200.000,00 درهم سنويا وتبقى قارة لما لا، لأنها لن تؤثر على الميزانية ، هذا سياق رسمي للدولة ومن اطلع على الاتفاقية وقام بقراءتها سيفهم هذا الامر، ولهذا فنحن نثمن هذه الاتفاقية، واشكر من اتخذ هذا القرار ومن جاء بهذه الاتفاقية ودامت الأمة الفلسطينية حرة وشكرا.

الزهراء دنبي ..... مستشارة جماعية.

لن اضيف على ما جاء على لسان السادة والسيدات المتدخلين والمتدخلات من قبل، لكن السؤال الذي تم طرحه من طرف السادة المتعلق بالمساهمة التي حددت ب 100.000,00درهم، كيف تم اقتراح هذا المبلغ وبناء على ماذا ؟ هل لدينا تصور ام أننا تلقينا طلب منهم يرغبون في مساهمة منا لمشروع ما حدد له مبلغ ما،

وسندعمهم بنسبة مئوية اما 10%، أو20%، او50%، او 2 %، او3% بناء على ماذا ؟، ام أننا اتخذنا هذا القرار بناء على ميزانية الجماعة، أم أنه تم بناء على ما ستساهم به الجماعات الأخرى ونحن بدورنا سنساهم كباقي الجماعات، لما تم تحديد 100.000,00درهم؟ ولما لا 200.000,00درهم كما جاء في تدخل السيد رشيد فنان كاتب المجلس، أو تحدد في 50.000,00درهم هذا فقط سؤال لأنه نفس السؤال المطروح حين تم عرض هذه الاتفاقية علينا في اللجنة المالية ، ما هو المبلغ المقترح وهل يمكننا ان نجد أي فكرة حول الموضوع او وحول المشاريع التي ستدعمها الجماعة ، هل سيتلقى هذا سؤال الجواب من طرف السادة ام اننا نفس الشيء.

بالنسبة للجانب المتعلق بالديباجة ربما يمكننا اضافة قانون الجمعيات كما يمكننا اضافة تنظيم القانون المالي للجماعات المحلية هناك ظهير شريف القانون 00-75ربما يجب إضافته في الديباجة لأنه لابد من الإحالة على القانون. نثمن هذه المبادرة وشكرا.

شكيب اريج ..... مستشار جماعي.

لاشك أن القضية الفلسطينية تندرج ضمن قضية من أهم القضايا الوطنية فلا ننسى نحن جيل كبر وتشبع بهذه القضية لذلك لا نعتبر أي توجه نحو دعم قضيتنا مزايدة بل هو واجب، وأمر وجداني عند كل مغربي ومغربية وكل روداني و رودانية.

إذن هذا الأمر لا ندعي فيه سبقا اصلا او تجدرا، فيمكن لجمعية واحدة من المجتمع المدني من هذا الوطن ان تقدم دعما معنويا او ماديا اكبر مما تقدمه الجماعة، بل يمكن حتى للأشخاص معنويين أو ذاتيين أن يقدموا الرخيص والغالي لأجل هذه

القضية، ثم لا ننسى وطنيا أن صاحب الجلالة الملك محمد السادس رئيس للجنة القدس رئيس لجنة حقيقية تعمل في صمت وبو اقعية، ولذلك نحن في جماعتنا ننخرط في هذا التوجه الملكي الشعبي، ولا يخفى عليكم ما لمسألة التمويل من حساسية خاصة ان لم تكن مؤطرة بشكل قانوني، فمادام لدينا قناة وطنية ورسمية قانونيا فمرحبا طبعا.

مساهمتنا تبقى رمزية كما جاء في تدخل السيدة سعاد أبلعيد المستشارة الجماعية انها لا تتعدى 0,073% من ميزانية الجماعة وكما تفضل السادة في اشارتهم على تحديد المبلغ وكما نعرف ان اخو اننا بفلسطين يراهنون على دعمنا لقضيتهم دعما قلبا وقالبا يراهنون على الدعم المستمر وليس على الدعم المادي الذي يبقى للاستهلاك لكن المناصرة المعنوية لا تفنى من قلب أي مغربي او مغربية.

لجنة القدس كما قلت سابقا يترأسها صاحب الجلالة وهذا كاف لكن لجنة القدس كاف لها لدعم مادي وتشرف علينا صاحب الجلالة لما اعطانا هذا الشرف ايضا، فقط اشركنا صاحب الجلالة لما اعطانا هذا الشرف اشركنا لأنه يعرف ان المغاربة محبين بطبيعتهم ان يساهموا بالقليل وو اقعة الزلزال دليل على ذلك، إذن كما قلت كما تعرفون رغبة المغاربة المشاركة في ذلك، حتى في أي وضعية كانت لهم، واليوم هذه البادرة الحسنة، انا اعتبرها رمزية نقوم بها بشكل رمزي، وارجوا ان تليها خطوات اخرى تصب في دعم القضية الفلسطينية من نواحي أخرى.وشكرا.

اسماعيل الحريري..... مستشار جماعي.

اولا اشكركم السيد الرئيس على ادراج هذه النقطة بجدول اعمال هذه الدورة لسببين:

السبب الأول ما تعيشه القضية الفلسطينية وما يعيشه الشعب الفلسطيني من ابادة حضارية والسبب الآخر باختصار ما نعيشه هذه الايام من ذكرى الاسراء والمعراج، الله سبحانه وتعالى يقول في كتابه العزيز"سبحان الذي اسرى بعبده ليلا من المسجد الحرام الى المسجد الاقصى" ، اول عمل يجب ان ندركه ونتوقف عنده هو هذا الحدث الا وهو اداء ركعتين فهو بمثابة مؤتمر للأنبياء وهاته الاشارة لا يجب نسيانها داخل مدينة القدس، كما ان جميع الانبياء جمعهم الله وصلي بهم نبينا وسيدنا محمد رسول الله(ص) ركعتين بالمسجد الاقصى المتواجد بمدينة القدس مع العلم انه لم تكن الصلاة مفروضة انداك الى ان صلى بهم سيدنا محمد عليه الصلاة والسلام بالمسجد الاقصى ذلك بعد ان امر الله البراق بأخذه الى السماوات السبع حتى يأتوا بشعيرة مهمة وهي الصلاة أي صلى بهم في المسجد الأقصى ثم بعد ذلك فرضت الصلاة، ولهذا فإننا نتحدث عن موضوع مهم جدا. وبالتالي كما اشار السادة الأعضاء المتدخلين بخصوص المساهمة المالية التي حددت في 100.000,00 درهم فهي نقطة في بحر ولكنه رمزي، فبمجرد إدراج هذه النقطة ومناقشتها فهي رسالة فقط على اساس ان يتم إحداث لجنة لمناقشة نوع الأنشطة وماهي اشكال الدعم التي يمكن تتبعها لإخو اننا الفلسطينيين الذين يدافعون على ثالث الحرمين وعلى أولى القبلتين وعلى المكان الذي صلى وأمى فيه الرسول (ص) الذي قام بالصلاة فيه برفقة جميع الانبياء والمرسلين وهذه اشارة لأنه كان بإمكان أن يعرج بالنبي (ص) من مكة لما لم يصعد من مكة مباشرة؟ ولكن الله سبحانه وتعالى اسرى به ليلا الى بيت المقدس وهناك جمع الله انبياءه وصلى بهم رسول الله ببيت المقدس بعد ذلك رفعه الله للسماء ولهذا فهذه اشارة من الله، وبالتالي فإن هذا المكان مكان مقدس يجب صيانته والحفاظ عليه ولكن الصهاينة يقومون و يحاولون تغيير معالمه الأثرية والتاريخية لمدينة القدس بالضرب عليه لأنهم على علم بأهميتها، ونحن بالأخص المغاربة لدينا هناك حي المغاربة وهناك حائط البراق الذي يسمونه حاليا للأسف الصهاينة ساحة المبكى وهو بمحاذاة حي المغاربة وبالتالي موقف المغاربة يجب ان يستمر في الدعم على اعتباره دعم لديننا وهويتنا ، وشكرا السيد الرئيس.

عبد الحق يسري ..... .مستشار جماعي.

اثمن عاليا هذه المبادرة واشاطر الاخوة والاخوات الذين سبقوني بتدخلهم ، خاصة ما اثاره السيد رشيد فنان كاتب المجلس بخصوص المساهمة التي اعتبرها مبلغا زهيدا محددة في 100.000,00 درهم اضم صوتي لصوته لما لا يتم تحديدها في 200.000,00 درهم أو 300.000,00 درهم، او حتى 500.000,00 درهم،

فهذه المبادرة ومبادرة باقي الجماعات الوطنية وبالتالي يصبح المبلغ مشرف ومشرف جدا، كما لا يفوتني كذلك أن أستنكر ما ورد في بعض المنابر الإعلامية والمو اقع الإلكترونية بما يقع في فلسطين. يكفينا شرفا المنزلة العالية التي يحظى بها المغرب الحبيب لدى كافة الفلسطينيين، يكفينا شرفا كذلك ان عاهلنا المنصور بالله رئيسا للجنة القدس، وأن هذه المساهمة موجهة لبيت مال القدس وهذا شرف كبير لجماعتنا، وما أثار انتباهي كملاحظة بخصوص بيت مال القدس اشهار الجماعة كممول على لافتة المشاريع نحن في غنى عن هذا الاشهار، فكما اشرت يكفينا شرفا والمنزلة التي يحظى بها الشعب المغربي لدى كافة الفلسطينيين، يكفينا كذلك الشرف أن عاهلنا المفدى يترأس لجنة القدس.

اتمنى ان لا تكون هذه المبادرة لمدة سنة فقط و انا على يقين ان أي مجلس قادم لن لديه ادنى شك في تبني هذا الدعم و اتمنى ان يتم مراجعة مبلغ المساهمة لأن 100.000,00 درهم مبلغ زهيد جدا لأن جماعة تارودانت تعتبر من الجماعات محدودة الدخل ومع ذلك فإن مبلغ 200.000,00 درهم أو 300.000,00 درهما ، و حتى 500.000,00 درهم لن يؤثر سلبا على ميز انيتها بل قد تكون دافعا لباقي الجماعات الوطنية لإتباع نفس المبادرة وشكرا، واشكر طبعا صاحب هذه المبادرة، والسلام عليكم ورحمة الله.

محمد أمهرسي ..... النائب الاول للرئيس.

اذن نثمن جميع مداخلات السادة الأعضاء المتدخلين والسيدات المتدخلات فكما جاء في الإشارة لأهمية هذه النقطة لا يختلف عليها اثنان سواء على مستوى الدور الذي ستؤديه ومن سيستفيد منها ، أما بخصوص تدخل السيدة الزهراء دنبي المستشارة الجماعية فيما يهم المشاريع فقد تلقينا لائحة تتضمن عددا من المشاريع وحتى الأثمنة محددة في الجداول، ولكن من خلال تواصلنا معهم اقترحنا عليهم دمج المساهمة في أي مشروع وعدم ذكر الجماعة بالاسم، كما جاء في تدخل السيد عبد الحق يسري المستشار الجماعي انه واجب ديني وواجب انساني وكذلك واجب اخلاقي لأننا انخرطنا بهذا الدعم فهو شرف لنا كما حصل لنا الشرف ان صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله رئيس بيت المال ورئيس لهذه الوكالة، اذن هذا الأمر لا يختلف عليه اثنان. كما انني اثمن الزيادة في المساهمة و اقترح 200.000,00 درهم هذا المبلغ لن يؤثر علي ميز انيتنا، واضيف اني لست ضد اضافة مبالغ اخرى.

محمد احسان ..... مستشار جماعي.

انا لدي اضافة تقنية فقط بالنسبة للمادة الثالثة في آخرها يتضمن المبلغ بالدرهم من الميز انية المخصصة لدعم المؤسسات اذا كان هناك فصل في ميز انية الجماعة خاص بدعم المؤسسات فعليه، وان لم يكن تحذف المخصصة ويبقى كذا من الميز انية فقط.

سعاد اريب..... مستشارة جماعية.

اذن في نفس النقطة انا مع تدخل السيد محمد احسان المستشار الجماعي، علما أن صاحب الجلالة له اهتمامات بالمشاريع من طبيعة الحال مما سيعود على فلسطين وعلى مؤسساتها بشكل خاص هناك نقطة اشرتم لها السيد الرئيس تتوفرون على لائحة

كما اشرتم كذلك للشرط ان يتم اشهار الاسم ولكن في المادة الخامسة وفي آخر السطر تمت الاشارة اليه كممول هذه المسألة يجب الوقوف عليها حتى لا يكون هناك تضارب في التفسير او التأويل، اتمنى ان تؤخذ الملاحظات على محمل الجد مع لمسة يد في اتفاقية الدورة، وشكرا.

محمد أمهرسي ..... النائب الاول للرئيس.

من مع المصادقة في المساهمة المالية قدرها 200.000,00 درهم لبيت مال القدس.

فضمة ازوران ..... مستشارة جماعية.

اذا كنا سنحدد هذه المساهمة في 200.000,00 درهم لما لا نحددها لسنتين حسب المدة الانتدابية المتبقية لهذا المجلس، 2025 و2026.

محمد أمهرسي ..... النائب الاول للرئيس.

سنحددها كل سنة قابلة للتجديد.

عبد الحق يسري ..... مستشار جماعي.

اثار انتباهي السيد محمد احسان المستشار الجماعي مشكورا ربما هذه المساهمة ستخصص من فصول المنح.

محمد أمهرسي ..... النائب الاول للرئيس.

بالنسبة لملاحظة السيد محمد احسان المستشار الجماعي المساهمة المالية سيخصص لها فصل في الميزانية.

عبد الحق يسري ..... مستشار جماعي.

اذن ستخصصون فصل في الميزانية كما هو الشأن بالنسبة للفصول الخاصة بالدعم الاجتماعي للمؤسسات الاجتماعية وستحددون فصل باسم بيت المال للقدس وستبقى سنويا، اثمن و افضل ان تبقى رسمية بميزانية الجماعة.

عملية التصويت

بعد ذلك عرض السيد محمد أمهرسي النائب الأول للرئيس مقرر النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على اتفاقية شراكة بين مجلس جماعة تارودانت ووكالة بيت مال القدس من أجل دعم مشاريع الوكالة في القدس للتصويت فتمت المصادقة بإجماع أعضاء المجلس الحاضرين .

مقرر المجلس الجماعي عدد 01/ 2025	الدراسة والمصادقة على اتفاقية شراكة بين مجلس جماعة تارودانت ووكالة بيت مال القدس من أجل دعم مشاريع الوكالة في القدس

إن المجلس الجماعي لمدينة تارودانت المجتمع بالدورة العادية لشهر فبراير 2025، وخلال الجلسة العلنية الأولى المنعقدة بتاريخ 06 فبراير 2025.

وتطبيقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات، وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على اتفاقية شراكة بين مجلس جماعة تارودانت ووكالة بيت مال القدس من أجل دعم مشاريع الوكالة في القدس ، وبعد اللجوء الى عملية التصويت العلني، أسفرت عملية التصويت على ما يلي:

- ✓ عدد الأعضاء الحاضرين.....: 21عضوا.
- ✓ عدد الأصوات المعبرعنها:.....: 21صوتا.
- ✓ عدد الأعضاء المو افقين:.....: 21 عضوا وهم السادة:

محمد أمهرسي	هشام امزراو	سمير الشيهب	محمد احسان	مولاي هشام أشرف
عبد العالي الحوس	شكيب اريج	فاطمة الزهراء خلوفي	فضمة ازوران	
شرف الدين اسقارو	سعاد ابلعيد	الزهراء رحمون	كنزة عزمي	
اسماعيل الحريري	نزهة ايت حبان	عبد الحق يسري	اسماء القجدر	
رشيد فنان	براهيم المدلاوي	سعاد اريب	الزهراء دنبي	

- ✓ عدد الأعضاء الر افضين.....: لا أحد.
- ✓ عدد الأعضاء الممتنعين عن التصويت.....: لا أحد.

يقرر ما يلي:

صادق المجلس الجماعي لمدينة تارودانت بإجماع أعضائه الحاضرين على مقررالنقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على اتفاقية شراكة بين مجلس جماعة تارودانت ووكالة بيت مال القدس من أجل دعم مشاريع الوكالة في القدس كما يلي:

جماعة تارودانت
ⵜⴰⵔⵓⴷⴰⵏⵜ ⵏ ⵜⵓⵙⵎⵓⵏⵜ
COMMUNE DE TAROUDANNT

BMAQ

اتفاقية شراكة

بين

مجلس جماعة تارودانت

و

وكالة بيت مال القدس الشريف

من أجل دعم مشاريع الوكالة في القدس

2025

الديباجة

✓ انطلاقا من تأكيد صاحب الجلالة الملك محمد السادس رئيس لجنة القدس على أن دعم قدرات إخواننا المقدسيين وتعزيز صمودهم يبقى رهينا بتعبئة كل الموارد والإمكانات المادية المتاحة واستثمارها في النهوض ببرامج التنمية البشرية بالقدس والتصدي لإغلاق المؤسسات الفلسطينية الحيوية بها ولمصادرة الأراضي والممتلكات، وفك الحصار.

✓ إن مجلس جماعة تارودانت كمؤسسة عمومية في إطار دعمه للمشاريع التنموية للمؤسسات؛

✓ واستنادا للقانون التنظيمي رقم 113.14 الخاص بالجماعات الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.15.85 صادر في 20 من رمضان 1436 (7 يوليوز 2015)؛

✓ وتنزيلا لتوصيات المجلس خلال دورته العادية لشهر فبراير 2025 خلال الجلسة الأولى المنعقدة بتاريخ 06 فبراير 2025؛

✓ وإن وكالة بيت مال القدس الشريف التابعة للجنة القدس، المنبثقة عن منظمة التعاون الإسلامي، بصفتها هيئة عربية إسلامية تعمل في إطار الاختصاصات المخولة إليها تحت الإشراف المباشر لصاحب الجلالة الملك محمد السادس رئيس لجنة القدس على الحفاظ على مدينة القدس وحماية تراثها التاريخي والحضاري، ودعم صمود أهلها المرابطين،

✓ وفي إطار الاختصاصات الأصيلة للوكالة، وسعيا منها لتنويع مصادر تمويلها طبق مقتضيات نظامها الأساسي،

✓ وسعيا منها لتنويع مبادراتها وبرامجها الملموسة لدعم القطاعات الاجتماعية في القدس،

✓ فقد اتفق مجلس جماعة تارودانت ووكالة بيت مال القدس الشريف المشار إليهما فيما بعد "بالطرفين" على الاستمرار في التعاون والشراكة من خلال هذه الاتفاقية لدعم تمويل مشاريع الوكالة في القدس الشريف سواء المبرمجة منها ضمن خطتها للإنجاز أو الطارئة.

☑ الطرف الأول: مجلس جماعة تارودانت، يمثله عبد اللطيف وهبي رئيس المجلس،والكائن مقره بالحي الإداري المحايطة تارودانت.

- رقم الهاتف: 0661983840
- رقم الفاكس: 0528852567
- البريد الإلكتروني: commune.taroudant@gmail.com

(ويشار إليه في هذه الاتفاقية بـ"مجلس الجماعة"،

☑ الطرف الثاني: وكالة بيت مال القدس الشريف (BMAQ)، يمثلها في هذه الاتفاقية الدكتور محمد سالم الشرقاوي، المدير المكلف بتسيير الأمور الجارية، والكائن مقرها المركزي بالمملكة المغربية، الرباط، شارع التين حي الرياض، ص.ب 2180 – الرياض،

- رقم الهاتف: 212 537 565903/04
- رقم الفاكس: 212537565905
- البريد الإلكتروني: contact@bmag.org

(ويشار إليها في هذه الاتفاقية بـ"الوكالة")

اتفقا على ما يلي:

❖ **المادة الأولى: الديباجة**

تعتبر ديباجة هذه الاتفاقية وأي ملحق يتفق عليه الطرفان جزءاً لا يتجزأ منها.

❖ **المادة الثانية: موضوع الاتفاقية**

تهدف هذه الاتفاقية إلى تنظيم الشراكة والتعاون بين الطرفين من أجل دعم مشاريع الوكالة في القدس الشريف في القطاعات الاجتماعية ذات الأثر المباشر والملموس على المدينة المقدسة وسكانها المرابطين.

❖ **المادة الثالثة: التزامات مجلس الجماعة**

يتعهد مجلس الجماعة بالمساهمة في تمويل المشاريع الحيوية التي تنفذها الوكالة بالقدس في الفترة 2025-2029 من خلال تخصيص مبلغ إجمالي يقدر بـ 200.000،00درهم من الميزانية المخصصة لدعم المؤسسات.

❖ **المادة الرابعة: كيفية دفع المساهمات المالية**

يتم تحويل المساهمة المالية للمجلس في تمويل مشاريع الوكالة، البالغة200.000،00 ألف درهم كل سنة قابلة للتجديد إلى حساب الوكالة المفتوح لدى بنك المغرب رقم:

001 810 0078000301055521 16

❖ **المادة الخامسة: التزامات الوكالة**

تلتزم الوكالة بما يلي:

- توجيه مساهمة مجلس الجماعة في تمويل مشاريع اجتماعية في إطار برنامج الوكالة لدعم القدس وسكانها.
- موافاة مجلس الجماعة بتقرير مفصل عن أوجه صرف مبلغ الدعم؛
- إشهار اسم الجماعة كممول على لافتة المشاريع المنفذة من المنحة من خلال المطبوعات ووسائل الإعلام

❖ **المادة السادسة: مدة الاتفاقية**

يمتد العمل بمقتضيات هذه الاتفاقية لمدة 5 سنوات (2025 - 2029 قابلة للتجديد لمدة مماثلة ولكل طرف الحق في تعديل أو إنهاء العمل بها، شريطة إخطار الطرف الآخر خطياً قبل شهر من ذلك، مع ضمان عدم إلحاق أي ضرر جراء ذلك بأنشطة يجري العمل على تنفيذها في إطار هذه الاتفاقية.

❖ **المادة السابعة سريان الاتفاقية**

تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ انطلاقا من تاريخ توقيعها من قبل الطرفين.

وإشهادا على ما تقدم ذكره فقد حررت هذه الاتفاقية من سبع مواد في ثلاث نسخ أصلية باللغة العربية، في.....

.يوم.....

خاتم وتوقيع الطرف الأول مجلس جماعة تارودانت	خاتم وتوقيع الطرف الثاني وكالة بيت مال القدس الشريف
تأشيرة السيد والي الجهة / أو عامل الاقليم	

توقيع : النائب الأول للرئيس

محمد أمهرسي



توقيع: كاتب المجلس الجماعي

رشيد فنان



النقطة الثانية:	الدراسة والمصادقة على مشروع اتفاقية شراكة بتن جماعة تارودانت والمنقطة الإقليمية للأمن بتارودانت

في مستهل هذه النقطة اشار السيد محمد أمهرسي النائب الاول للرئيس انها تتعلق بالدراسة و المصادقة على مشروع اتفاقية شراكة بين جماعة تارودانت و المنقطة الإقليمية للأمن بتارودانت.

محمد احسان..... .مستشار جماعي.

نقطة نظام :

فيما يخص هذه النقطة لم اتوصل بمشروع الاتفاقية التي بيننا وبين المنقطة الإقليمية للأمن بتارودانت ،لم أجدها بين الوثائق التي توصلت بها ،توقعت أن تؤجل إلى دورة أخرى.

محمد أمهرسي..... النائب الأول للرئيس.

نعتذر ربما حصل هناك خطأ ما او ضاعت منك السيد محمد احسان أم أنه لم يتم وضعها في الظرف الخاص بك، لأن جميع السادة توصلوا بها.

اذن في اطار مجموعة لقاءات التي تم عقدها مع عدة مصالح خارجية تم التطرق للخصاص المهول الذي يعرفه القسم اللوجستيكي بالنسبة للمديرية الإقليمية للأمن الوطني بمدينة تارودانت، و بعض الآليات التي تيسر ولوج بعض الأحياء وبعض المسالك وكذلك الأحياء الجانبية لمدينة تارودانت ، و انطلاقا من هذه اللقاءات اقترحنا أن يكون الدعم اللوجستيكي للمنطقة الأمنية عبارة عن دراجات نارية من اربع عجلات كواد لأنه يصعب عليهم ولوج مجموعة من احياء خصوصا بعض المناطق المحاذية للمدينة كمنطقة واد الواعر – اولاد الغزال – البورة – واكويدير. وبما انه يصعب الدخول اليها بالسيارة العادية، اقترحوا علينا ان ندعمهم بالدراجات النارية بأربع عجلات رباعية الدفع وكذلك الدراجات النارية الرياضية، حتى يتمكنوا من أداء مهامهم بأريحية خلال الحملات التمشيطية والتنظيفية.

ومن هذا المنبر نشكر جميع رجال الأمن، نظرا لما يقدمونه من مجهودات جبارة ويغامرون بحياتهم في سبيل امن المدينة والساكنة، مع العلم أن مدينة تارودانت لا تعاني ما يعانيه مجموعة من مدن أخرى من إجرام الى غير ذلك.

اذن سنحيل الكلمة على السيد عبد النعيم المناني لتقديم العرض، أريد الإشارة أن المبلغ الإجمالي المخصص لاقتناء ثلاثة دراجات نارية من نوع اكواد وخمسة دراجات نارية رياضية قدره هو 200.000,00درهم كمساهمة من الجماعة.

عبد النعيم المناني ..... رئيس قسم الشؤون الإدارية و العمل الاجتماعي

بطبيعة الحال فكما اشار السيد الرئيس ان هذه الاتفاقية تروم إلى مساهمة جماعة تارودانت في توفير الأمن، وكذلك لتوفير الوسائل اللوجستيكية التي يمكن للمصلحة استعمالها خصوصا أننا على علم بطبيعة المدينة التي لاتزال تتوفر على بعض الأزقة الضيقة لا يمكن الولوج إليها بالوسائل المتوفرة لديها، كذلك بخصوص التزامات الجماعة كما أشرتم السيد الرئيس فهي عبارة عن تسع (9) دراجات منها : ثلاثة (3) دراجات نارية رباعية الدفع و ستة أخرى (6) دراجات نارية من نوع "سامفوني" على أساس ان تقتنيها الجماعة وتسلمها للأمن قصد استعمالها ويتولى الأمن ترقيمها وجميع الأمور المتعلقة بالمتابعة والصيانة على أساس أن هذه الاتفاقية ستساهم في خلق إطار بين الجماعة ثم كذلك في حفظ الأمن للمواطنين، وشكرا السيد الرئيس.

محمد احسان..... مستشار جماعي.

فيما يخص هذه النقطة المتعلقة بالمنطقة الإقليمية للأمن بتارودانت. نحن مع الشراكات ومع التعاون مع جميع القطاعات، التي تعمل معنا في إطار التعاون لما فيه الصالح العام للمدينة ولساكنتها.

نعرف أن الجانب الأمني مهم واساسي جدا بالنسبة للمدينة والساكنة كما نعلم أن تفشي الجريمة والمخدرات والفساد وجميع أشكال الانحراف داخل المدينة ككل، او داخل المؤسسات التعليمية و محيطها وكذلك محيط المدينة، لأن المدينة يجب أن تنعم بالأمن خاصة عند خروج الأسر برفقة أبنائهم للطبيعة يجب أن يسود الأمان والاستقرار.

. فلا يسعنا إلا أن نكون مع هذا الدعم وان نكون مع الجميع الذين يقدمون الخدمات من أجل المصلحة العامة لهذه المدينة ولسكانها. مع العلم قبل هذه الآونة خصوصا عند حلول الليل بعد التاسعة او العاشرة مساء تعرض بعض الاشخاص للسرقة ببعض الازقة، هنا بحي المحايطة خصوصا الذين يستعملون الدراجات النارية يقومون بالسرقة بالسلاح الابيض والسيوف الى غير ذلك، خصوصا ان ما جاء على لسان بعض المواطنين لأننا نحن ننقل ما يتم إخبارنا به أن هناك مجموعة من الشباب يقبلون من الدواوير المجاورة بدراجتهم النارية معجبين بأنفسهم يسببون في فوضى وبلبلة وسط المدينة، يجب التصدي لهؤلاء ونحن لا يسعنا الا ان نتعاون مع نساء ورجال الأمن لما فيه صالح المدينة

عبد الحق يسري ..... مستشار جماعي.

من طبيعة الحال من بين المجالات التي يجب إيلائها ما تستحق من عناية بالنسبة لمجلسنا الموقر والجانب الأمني لصالح الساكنة، وبالمناسبة احيي رجال الأمن الوطني على المجهودات الجبارة طبعا التي يبدلونها من أجل استتباب الأمن داخل الجماعة، كما أننا نفتخر بالعناصر التي تمتازبها المنطقة الأمنية الإقليمية التي يشهد لها بالكفاءة طبعا وبالغيرة على أمن وسلامة المواطنين، كما اثمن مبادرة المجلس الموقر على هذه البادرة سواء فيما يتعلق بتفويت عقار من أجل إقامة سواء مراكز امنية او منطقة امنية اقليمية، او الدعم اللوجستيكي على اعتباره مبادرة مشكورة من طرف المجلس الموقر خصوصا ان جماعة تارودانت توجد بها مناطق شبه قروية، وحتى الولوج اليها طبعا صعب ،

و لا يسعنا الا المشاركة ولو انها رمزية بهذه الوسائل اللوجستيكية وهي عبارة عن دراجات نارية التي تلائم المناطق الوعرة التي تمتازبها جماعة تارودانت سواء على مستوى محيطها كسطاح المدينة ومناطق اخرى بالإضافة لمجموعة من البؤر التي تمارس فيها جميع المبيقات والمخدرات ويتم صنع مخدر "ماء الحياة" بمناطق تابعة للأمن الوطني وليس الدرك الملكي وفعلا يصعب الولوج لها بالوسائل المتاحة، نحيي هذه المبادرة، وشكرا السيد الرئيس.

سعاد اريب ..... مستشارة جماعية.

اذن نتفهم ان تكون هذه المبادرة في إطار ما يسمى بتحديث الوسائل اللوجستيكية الملائمة من جهة الانتظارات الساكنة، ومن جهة ثانية انفتاح القطاع الأمني على المحيط الخارجي بطبيعة الحال، ربما يمكننا تصنيفها كحكامة أمنية وهذه رغبتنا جميعا في أن نخلق مناخا أمنيا يسوده فيه الأمن مستتبا وتكون فيه الخدمات متوفرة، ولكن رغم ذلك لا يمنع هذا ان تكون لدينا رؤية معقلنة أيضا ببعض الأمور التي تتعلق بهذه الاتفاقية وبما تلتزم به الجماعة.

انا ارى بأن ثلاثة دراجات رباعية الدفع ثمنها يعادل سيارة 4*4والتي تساوي 70.000,00 درهم، ما بين 61.900,00 درهم هذا النوع بالذات، أما الدراجات النارية من نوع سكوتر ثمنها ما بين 40.000,00درهم، لأنني على علم بأثمنتها وهذا ما يجعلني أدقق في

المبالغ فهذه ميزانية ويجب التريث. بالإضافة إلى ذلك وعلى حسب حد علمي المتواضع فإن هاته الوسائل اللوجستيكية تتم حسب الدرجات ورتب رجال الأمن منهم العقيد الملازم اعتقد ان هذه الامورلم تتم الاشارة اليها على الاقل لتوضيح لما بالضبط ثلاثة (3) ولما بالضبط ستة (6) بالإضافة لنقطة اخيرة هو أن في اطار الدعم اللوجستيكي نعم نتفهم ان تكون هذه الآليات في خدمة الامنيين ولكنها لن تتجاوز المسافة المحددة لها حسب ما ينص عليه القانون في هذا الاطاروهي مسافة لا تتعدى 40 كلم، وهذا يعني ان فائدتها ستبقى داخل المدينة او على مسافة معينة بالمجال الحضري حيث لا يمكنهم الدخول في مجال الترابي للدرك، نريد فقط معرفة نقطة النهاية التي سيتوقف عندها وهذا من طبيعة الحال من باب الحكامة وحتى وسائل الوقود (carburant) كثيرمن المواصفات تستدعي ان تدخل في عين الاعتبار بل هي وسائل تخضع لمساطيرمعينة ولها شروط ومواصفات واعتقد ان هذه الامورتأخد بعين الاعتباروالا فإننا فقط نتحدث من باب المجاملات واعتقد ان الأمن لا يستدعي المجاملات.

نقطة اخيرة بالنسبة لهاته الآليات فمدينة تارودانت تتوفرعلى عدد كبيرمن الدراجات النارية وكنت اتمنى ان يكون هناك تدخل للتقليص منها، وإذا اضفنا هاته الدراجات الاخرى فيزداد التلوث السمعي بحكم قوتها، أعتقد ان هذه اشياء كلها تشترط إعادة التفكيرفيها الى غيرذلك فنحن لسنا ضد.

الزهراء دنبي..... مستشارة جماعية.

بالنسبة لهذه النقطة المتداول في شأنها المتعلقة باتفاقية شراكة لمديرية الاقليمية للأمن الوطني، ربما سأتطرق لنوع الدعم اللوجستيكي وقبل ان اتطرق اليه، لا مانع ان ندعم مؤسسات اخرى ولكن اريد طرح سؤال حول هاته الطلبات التي توجه من مؤسسات اخرى لرئاسة الجماعة، لأنني في الأسبوع الفارط كنت اريد اداء واجب الاستخلاص للجماعة لاحظت الضغط المهول الحاصل بهذا المكتب بالإضافة لأغلب الحواسب معطلة كما هو الشأن لآلة الطباعة فلابأس أن يطلع السيد الرئيس ويقوم بمعاينة لهذه المصلحة نظرا لدورها الذي تؤديه في استخلاص مداخيل الجماعة والتي توفرلنا ميزانية.

لن اجادل في هذا الأمر لأني رأيت كل شيء بأم عيني اتمنى ان تقوموا بمعاينة المصلحة لأنه لا يمكن لي دعم مصلحة ما واغض النظرعلى المصالح التابعة لي بالجماعة هذه نقطة اولى، اما بالنسبة للأمن فقد تم عقد لقاء اجتماع وبحضورهم في الولاية السابقة في هذا الاطارو اقترحنا عليهم الدراجات النارية ولكنهم رفضوا ولا داعي لذكر الاسماء لانهم كانوا يرغبون ان نقتني السيارات وتم رفض هذا الطلب ليس تماما الرفض ولكن الظروف لا تسمح انداك ولم تتم الاستجابة لهذا الامر، ما الاحظه اليوم هو اننا سنقتني كواد وهذا النوع من الدراجات على حد علمي يستعمل بالشواطئ او الجبال وحتى ان كنت خاطئة ارجوا ان تفيدوني في هذا الجانب ان كان يستعمل على الطريق لأن هذا النوع لم يستعمل قط بمدينة تارودانت، اما الأمن فانهم يستعملون دراجات نارية من نوع DT ، هنا الاحظ انه سيتم اقتناء ثلاث دراجات نارية من نوع كواد والذي يبلغ ثمنه50.000,00درهم، وهذا يعني ان التكلفة الإجمالية لثلاثة دراجات هي 150.000,00درهم والسيد النائب الأول للرئيس اشارانه تم تحديد 200.000,00درهم في حين نرى ان الموظفون المكلفون باستخلاص المداخيل للجماعة يشتكون من عدم توفيرالدراجات النارية، فنحن سنساهم وسنساعد مؤسسة او إدارة ونحن لم نجد بعد الحل للإشكال الحاصل عندنا ، وبالتالي لابأس ان نقلص من هذا المبلغ مع العلم ان رجال الامن يوفرون لنا الامان والامن وهنا سأشيرأن الوسائل اللوجستيكية التي نريد اقتنائها سيتجاوزمبلغ اقتنائها 200 الف درهم ، وقد يصل الى 400.000,00درهم، اذا كان هناك خطأ ما ارجوا التوضيح من السادة وشكرا.

شكيب أريج ..... مستشار جماعي.

باختصار، أود أولاً شكر المنطقة الأمنية للأمن بتارودانت على مجهوداتها في العلن والخفاء، وراء كل عمل نتائجه الملموسة. فتحية لأسرة الأمن نساء ورجالا.

ثانيًا، لا يمنع وجود الأمن بمدينتنا العزيزة من تعزيز هذا الأمن، الذي يعتبر حقًا أساسيا من حقوق المواطن. ونحن في جماعة تارودانت، إذ نساهم فليس مع المديرية، بل مع المواطن، لأن هذا الحق نتائجه ستظهر. لأننا نساهم في الأمن، وهذا أيضًا حتى لا نقول أننا نساهم مع مؤسسات بعيدة عنا، بل هي مؤسسات وطنية تخدمنا في نهاية الأمر.

ثالثًا، هذه الآليات معقولة جدا وفعالة. كما نلفت عناية هذا المجلس، و أيضا مصالح الأمن، إلى ضرورة تعزيز الجانب الرقمي، خاصة المراقبة بالكاميرات. يجب أن يستتبع الجانب المتعلق بالدراجات هذا الجانب أيضًا. و أقول دائمًا، هذه الأمور كلها تعود بالصالح العام على المواطن وتنفعه بشكل مباشر، وبالتالي لا داعي لأن نقلل من قيمتها، بل هي أساسية بالنسبة للمواطن كالأمن. نحن نتحدث عن الأمن في النهاية، تحياتي.

رشيد فنان ..... كاتب المجلس الجماعي.

في سياق هذا النقاش حول دعم مؤسسة الأمن، أشير انه قد سبق لنا ان عقدنا لقاء في الولاية السابقة وفتحنا نقاشًا مع مديرية الأمن وكانت المبادرة من المجلس لدعم أسطول الأمن بطبيعة الحال قبل أن تنتقل الدولة إلى مرحلة اخرى والتي أصبحت تعرف تطورات في عهد عبد اللطيف الحموشي المدير العام للمديرية العامة للأمن الوطني بحيث نلاحظ أن هناك مجموعة من الأمور تغيرت في هذا المجال بشكل ملحوظ لدرجة أصبح الأمن في المغرب محط انتباه العديد من الدول وهذا يعني بطبيعة الحال أن هناك تقدم كبير في استعمال المعلومة والحصول عليها وضبط الخلايا الإرهابية وغيرها.

أريد أن يعرف المستشارون أن الأمن بمدينة تارودانت، كمصطلح وليس كإدارة حيث انه يدخل في اختصاصات الجماعة. إذا تعرض اي مواطن لاي حدث ما فإن الانتقادات توجه للجماعة ، لذلك حين ندعم الإدارات التي تحافظ على أمن المواطن الذي نحن نمثله في المجلس، فهم يقومون بجانب كبير من اختصاصاتنا. انا فقط اريد ان الإشارة إلى هذا الأمر حتى يكون هناك منطق في النقاش. ربما المستشارون على علم بهذا الأمر، لكن الأهم هو أننا نؤكد دعمنا لمؤسسة تقدم لنا خدمة كبيرة جدًا. خصوصا حين ينعم المواطن بالأمن ولا يعاني من أي مشاكل، فنحن بدورنا أيضًا نكون مرتاحين. أما إذا كان لديه أي إشكال فالجماعة عليها ايجاد حلول له . نحن نهتم بإدارتنا وان تكون لها الأولوية، وهذا مهم جدا ونخصص له اعتماد في ميزانية التسيير في كل دورة اكتوبر و نصادق عليه ويجب أن نولي الاهتمام للإدارة، وربما هذا الأمر مطروح بالفعل في الميزانية. ولكن هذا لا يمنع اننا ندعم إدارات أخرى مثل إدارة الامن التي تتعاون معنا وتقدم خدمة كبيرة للمواطنين كذلك السلطات العمومية وغيرها. شكرًا.

محمد امهرسي ..... النائب الأول للرئيس.

بالنسبة لهذه النقطة لم تأتِ عبثًا، ولكن جاءت بناءً على مجموعة شكايات وردت علينا من طرف المواطنين. كما جاء في تدخل كل من السادة المستشارين محمد إحسان و عبد الحق يسري ، انه كان هناك إشكال وهناك انفلات أمني بمدينة تارودانت، بسبب مجموعة من الأشخاص خاصة الذين يستعملون الدراجات النارية ينتمون للمناطق المجاورة للمدينة وهم من يقترفون جرائم وحوادث متعددة كالسرقة والتعرض للمواطنين في اوقات متعددة.

وفي هذا الصدد قمنا بمراسلة المديرية العامة للأمن الوطن حول قبول الهبة حتى يتم ذلك في اطار الترا تبية للأمن لأنه بلغنا انه لا يحق لهم اتخاذ القرار في هذا الاطار، كما هو الشأن بالنسبة لرئيس المنطقة الذي اخبرنا بدوره بتوجيه مراسلة في الموضوع ولذلك راسلنا الولاية عن طريق المديرية العامة للأمن الوطني حول الخصاص الذي يتجلى في دعمنا بالكاميرات لمر اقبة المدينة وتزويدها بالدعم اللوجستي اللازم الذي سيتم في اطار الاتفاقية هذا من جهة.

من جهة ثانية بناءً على الشكايات وبشأن الأحياء المجاورة للمدينة المتأثرة بالجر ائم القادمة من المناطق المجاورة ايضا راسلنا السيد الوزير وتواصلنا مع المديرية في دعم إضافي في الموارد البشرية وتم تزويدنا في هذا الصدد كما ان السيد ابراهيم المدلاوي المستشار الجماعي يتواصل دائم مع رجال الامن في هذا الشأن، اما بالنسبة للدعم اللوجستيكي فقد اخبرناهم اننا مستعدون للتعاون معهم. مع العلم اننا تلقينا من المديرية قائمة الآليات المطلوبة وهي كالتالي: ثلاث مركبات رباعية (les quads) وست دراجات نارية من نوع Symphonie ST، بثمن إجمالي ميز انيته هي مائتي ألف 200.000,00درهم. نحن لم نقترح هذه الآليات، بل المديرية التي حددتها بناءً على احتياجاتها. والسيد شهيد الناصري رئيس المنطقة الإقليمية للأمن تمت دعوته من طرف المجلس للحضور حيث كان سيقدم لنا عرضا حول الموضوع ولكنه تعذر عليه بسبب إجازته.

نحن استجبنا لطلبهم وسيتم في إطار شر اكة و ابرام الاتفاقية وكذلك بناءً على الشكايات والملاحظات التي وردت علينا. اما بخصوص هذه الآليات ستستخدم في المناطق التي يصعب الوصول إليها، و بخصوص إشارة السيدة الزهراء دنبي في تدخلها حول اللقاء الذي تم عقده مع الأمن الوطني في المجلس السابق حول عرض خدمة للأمن من طرف المجلس صحيح.

هذه الاليات بمجرد تسليمها لمديرية الامن فهم من سيتكلف بصيانتها و وقودها وغير ذلك، اما مدار عملها واشتغالها فهو من اختصاص الامن وليس لنا دلخ به مع ان المنطقة يمكن ان تتدخل في إطار الشرطة القضائية ولها الحق في مطاردة المجرمين اذا اقتضى الامر لذلك ولو بلغت منطقة تالوين، وكيل الملك هو من يتولى هذا الأمر وله الصلاحية في ذلك. نحن الاهم لدينا هو التصويت على هذه الاتفاقية بناءً على الحاجيات وشروطها التي طلبتها المديرية العامة للأمن الوطني.

إسماعيل الحريري ..... النائب الرابع للرئيس

شكراً السيد الرئيس، أريد فقط أن أؤكد على ما جاء به السيد رشيد فنان كاتب المجلس الجماعي في تدخله الامر غير متعلق بدعم إدارة معينة ولكن لنقم بعملية حسابية، وإذا اخدنا على سبيل المثال فضاء الأطفال المتواجد بجنان المشمشة كلف أكثر من 100 مليون سنتيم الان تم تخريبه. كذلك بالنسبة لأسوار المدينة، فالطوب تتم سرقته وبيعه بنصف درهم للواحدة. هناك مجموعة من الممتلكات الجماعية يتم تخريبها، كما تمت سرقة سياج الواحة. لو توفرت وسائل النقل لرجال الشرطة سيؤدون مهامهم بأريحية وسيكون الأمر مختلفا على ما هو عليه الآن، إذن، إذا قمنا بحسابها ماليا، فوجود الأمن ربح للجماعة وحتى ان قدمنا لهم الدعم، على أساس أداء واجبهم. لان هذا أمر مهم، فمطلب الأمن هو من أولوياتنا الى جانب الأمن الروحي. كما دعا سيدنا إبراهيم عليه السلام: "رب اجعل هذا البلد آمناً وارزق أهله من الثمرات". الأمن هو الأساس؛ إذا لم يشعر الإنسان بالأمن، فلن يستطيع أن يأخذ حتى الطعام. هناك العديد من الأحياء الآن تعاني من السرقة، والعديد من المشاكل مثل المتسولين والمدمنين، وهناك بعض الأحياء أصبحت فارغة من السكان، لأن أغلبهم هاجروا بسبب هذه الظروف، كما ان هناك من غادر مقر سكنه بالمدينة. لماذا؟ لأن الإشكال في الدوريات، كما جاء في تدخل السيد الرئيس ان المدينة تعاني نقص في الموارد البشرية التي يتم التعامل معها، ورغم وجود نقص، فإنه لا يمنعنا من تقديم أي دعم مادي، لأنه سيعود بالفائدة على الجماعة وعلى الساكنة.

سمير الشهيب..... مستشار جماعي.

أود أن أثمن كلام المستشارين بخصوص الأمن. كما تعرفون هو من بين العناصر التي ترفع من جاذبية المدن. كما لا يخفى عليكم أن مجموعة من الجماعات المحلية تكلفت ببناء مقرات للأمن وسلمتها للمديريات الإقليمية. على سبيل المثال، تزنيت والعيون...، قاموا بإحداث مقرات من ميزانيتهم تقدر بمليار سنتيم وتم تفويتها للأمن لأنه يساهم في استقرار المدن. فقط أريد أن أنوه بمجموعة من المبادرات التي يقوم بها رجال الأمن. لا نتحدث فقط عن الأمن الوطني، ولكن حتى السلطات المحلية، بما فيها السيد القائد، الذي ننوه به من خلال مجموعة الحملات التي يقوم بها في الدوريات بالتنسيق مع رجال الأمن، خاصة التي تتم ليلا والتي تتطلب منهم ان تجوب مجموعة من الشوارع الهامشية لمدينة تارودانت، مما اعطى أثرًا وصدى للساكنة، الى ان أصبحت هذه الفئة من (المجرمين والأشخاص الذين يتعاطون المخدرات) يتفادون التجوال بداخل المدينة لأن الدوريات التي تقوم بها السلطات المحلية، مشكورة، تتواجد بالقرب من هاته المناطق. وشكرا.

سعاد اريب..... .....مستشارة جماعية.

انا فقط اريد توضيح نقطتين، بالرجوع للقانون الأساسي المنظم لمسؤولية رجال وموظفي الأمن، أجد بأن هناك ما يجب توضيحه بحيث انه لا يحق لنا أن نبدأ بتأويل الأمور وتفسيرها بشكل غير رسمي، كما لا نختلف في كوننا اننا لدينا الرغبة في تحقيق جو أمني مستقر وما الى ذلك وهذه الأمور لا تحتاج الى التنظير، ولكن الامور يجب ان تخضع للمنطق والقانون وبالتالي ما يقوله هذا القانون المنظم فيما يتعلق بالمادة التاسعة عشرة: يلزم موظفي الأمن الوطني بارتداء الزي النظامي وبحمل لوازم المهنة واستعمال الوسائل المتاحة لهم. اذن هذه المسألة نفهم أن الجماعة تريد القيام بهذه المبادرة في إطار حماية المواطن وغيره ، ولكن يجب ان تحترم هذا القانون. ليس فقط لأننا نحن كرماء بشكل كبير نريد اقتناء تلك الدراجات (Les quads)، بل يجب استخدام الحكمة والحكامة. المسألة الأخرى هو بالنسبة للمسافة عندما تحدثت عن أنه لا يجب تدخل أي قطاع في في شؤون قطاع آخر، فإن وظائف القطاعين لكل من الدرك.... إذا لم يكن هناك أوامر تضبط في الحقيقة التدخل. يجب تحديد المسافة لأنها مذكورة أيضا في القانون المنظم لعمل الأمن. المسافة لا يمكن ان يتجاوزها رجل الأمن كيفما كانت رتبته وكيفما كانت الظروف إذا لم يكن هناك أمر بذلك.

الزهراء دنبي..... مستشارة جماعية

أود أن أشير إلى موضوع المادة الخامسة المتعلقة بملكية المقتنيات. نحن سنوفر حوالي200.000,00 درهم لاقتناء ثلاث دراجات(les quads) وست دراجات نارية من نوع Symphonie ST. بعد اقتناء هذه الدراجات النارية، بناءً على المادة الخامسة، ستؤول ملكية الدراجات النارية المقتناة إلى المديرية العامة للأمن الوطني، يعني أنها ستصبح في ملكيتها. نحن سنقتنيها باسم الجماعة، اذن كيف سيتم تحويل ملكيتها؟ وهل سنقوم بتحويلها عن طريق هبة أم سيتم تفويتها عن طريق دفتر التحملات؟ وحتى ان كان دفتر التحملات هل سيتم رهن الاشارة؟ ربما أن بعض الكلمات التي اقولها سيفهمها دوي الاختصاص في المجال القانوني، قد أكون مخطئة. لأننا حين نقوم بشراء سيارة كجماعة فهذا مغاير تماما حين يقتنيها شخص ما، وحتى الدراجة النارية عند اقتنائها باسمنا كجماعة ونريد نقدمها لمؤسسة أخرى، فإن هناك مسطرة أخرى . كما قال السيد النائب، العملية لا تتم عبر مسطرة décharge ، حيث نحن هنا نتحدث عن المادة الخامسة التي تقول بأن الملكية يجب أن تنتقل الى الأمن الوطني، لذا أطلب منكم التحقق من هذا الأمر، لأنني اعي ما أقوله ولكن من الأفضل ان تتحقق منه جيدا إذا اقتنينا هذه الدراجات باسم الجماعة، واللوحات ستكون باسم الجماعة، كيف سنقوم بتحويل هذه العملية في تلك اللحظة، بينما لا زالوا جدد وسنحولهم الى ملكية الأمن؟ لا يمكن ان تكون عن طريق دفتر التحملات على اعتبارها مؤسسات وليست أشخاص.

محمد امهرسي..... **النائب الأول للرئيس.**

سيتم تحويلها في اطار القانون عن طريق **décharge** كما اننا سنقوم بإبرام عقد اتفاقية في هذا الاطاروسنعتمدها حاليا، سيتم ابرام اتفاقية شراكة وكذلك **décharge** طبقا لما ينص عليه القانون.

محمد احسان..... **مستشار جماعي.**

فيما يخص هذه النقطة التي أثيرت فإن الدعم القانوني هو الاتفاقية بين الجانبين.

ثانيا، يجب الضبط فقط في الصيغة ستؤول في التسليم النهائي وفي المقابل سيتولى الطرف الآخر مسؤوليته. وشكرا.

عملية التصويت

بعد ذلك عرض السيد النائب الأول للرئيس مقرر النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على مشروع اتفاقية شراكة بين جماعة تارودانت والمنقطة الإقليمية للأمن بتارودانت للتصويت فتمت المصادقة بإجماع أعضاء المجلس الحاضرين .

مقرر المجلس الجماعي عدد 02/ 2025	الدراسة والمصادقة على مشروع اتفاقية شراكة بين جماعة تارودانت والمنقطة الإقليمية للأمن بتارودانت.

إن المجلس الجماعي لمدينة تارودانت المجتمع بالدورة العادية لشهر فبراير 2025، وخلال الجلسة العلنية الأولى المنعقدة بتاريخ 06 فبراير 2025.

وتطبيقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات، وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على مشروع اتفاقية شراكة بين جماعة تارودانت والمنقطة الإقليمية للأمن بتارودانت، وبعد اللجوء الى عملية التصويت العلني، أسفرت عملية التصويت على ما يلي:

- ✓ عدد الأعضاء الحاضرين.....: 21عضوا.
- ✓ عدد الأصوات المعبرعنها:.....: 21صوتا.
- ✓ عدد الأعضاء المو افقين:.....: 21 عضوا وهم السادة:

محمد أمهرسي	هشام أمزراو	سمير الشيهب	عبد الجليل ايت الجران	مولاي هشام أشرف
عبد العالي الحوس	شكيب اريج	فاطمة الزهراء خلوفي	محمد احسان	
شرف الدين اسقارو	سعاد أبلعيد	الزهراء رحمون	فضمة ازوران	
اسماعيل الحريري	نزهة ايت حبان	عبد الحق يسري	اسماء لقجدر	
رشيد فنان	براهيم المدلاوي	سعاد اريب	الزهراء دنبي	

- ✓ عدد الأعضاء الر افضين.....: لا أحد.
- ✓ عدد الأعضاء الممتنعين عن التصويت.....: لا أحد.

يقرر ما يلي:

صادق المجلس الجماعي لمدينة تارودانت بإجماع أعضائه الحاضرين على مقررالنقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على اتفاقية شراكة بين جماعة تارودانت والمنقطة الإقليمية للأمن بتارودانت كما يلي:



جماعة تارودانت
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵜⵓⵔⵓⴷⴰⵏⵜ
COMMUNE DE TAROUDANNT

اتفاقية شراكة

بين

مجلس جماعة تارودانت

و

المنطقة الإقليمية للأمن بتارودانت

ديباجة

- ✓ بناء على الظهير الشريف رقم 1.15.85 الصادر في 20 رمضان 1436 الموافق لـ 7 يوليوز 2015 بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات.
- ✓ بناء على الظهير الشريف رقم: 115-56-1 الصادر في 5 شوال 1375 (16 ماي 1956) بشأن المديرية العامة للأمن الوطني، حسبما وقع تغييره وتتميمه:
- ✓ بناء على الظهير الشريف رقم: 213-09-1 الصادر في 8 ربيع الأول 1431 (23 فبراير 2010) المتعلق بالمديرية العامة للأمن الوطني والنظام الأساسي لموظفي الأمن الوطني، ولا سيما الفقرة الثانية من المادة الثالثة منه،
- ✓ واعتبارا للرغبة المشتركة بين الأطراف الموقعة على هذه الاتفاقية لتوفير شروط استتباب الأمن والسكينة والتنسيق والتعاون من أجل تحقيق الأهداف المرسومة
- ✓ تنفيذا لتوصيات المجلس الجماعي لتارودانت الصادرة خلال الدورة العادية لشهر فبراير المنعقدة بتاريخ 06 فبراير 2025.
- ✓ بناء على مداولات المجلس الجماعي خلال الدورة العادية لشهر فبراير 2025.

تم الاتفاق بين:

☑ المجلس الجماعي لتارودانت، ممثل في شخص رئيس مجلسه والمشار إليه أدناه بـ "الجماعة"

- من جهة -

☑ والمديرية العامة للأمن الوطني، ممثلة في شخص السيد رئيس المنطقة الإقليمية للأمن الوطني بتارودانت

-من جهة أخرى-

على ما يلي:

❖ المادة الأولى: موضوع الاتفاقية.

تحدد هذه الاتفاقية الشروط والقواعد المنظمة للشراكة والتعاون بين جماعة تارودانت والمديرية العامة للأمن الوطني - المنطقة الإقليمية للأمن بتارودانت- .

❖ المادة الثانية: أهداف الاتفاقية.

تهدف هذه الاتفاقية إلى تنظيم الشراكة والتعاون بين الطرفين من أجل :

- توفير الشروط الملائمة و التنسيق و التعاون لاستتباب الأمن والسكينة
- تعزيز الوسائل اللوجيستيكية لاستتباب الأمن.

❖ المادة الثالثة: التزامات جماعة تارودانت .

تلتزم الجماعة بـ:

دعم المصالح الأمنية الإقليمية بالوسائل اللوجستيكية ويتعلق الأمر بـــــ :

- ثلاث (03) دراجات نارية رباعية الدفع(QUAD) من نوع KYMCO MXU 150
- ست (06) دراجات نارية من نوع Symphony ST

❖ المادة الرابعة: التزامات المديرية العامة للأمن الوطني– المنطقة الإقليمية للأمن بتارودانت–.

- تلتزم المديرية العامة للأمن الوطني بإجراءات الترقيم والتأمين والصيانة للدراجات النارية الرباعية الدفع والدراجات النارية الأخرى المقدمة من طرف الجماعة.
- تعزيز التعاون والتنسيق بين المصالح الأمنية ومصالح الجماعة في مجال تنظيم التظاهرات الاجتماعية والثقافية والرياضية.

❖ المادة الخامسة: ملكية المقتنيات.

تؤول ملكية الدراجات النارية الرباعية الدفع والدراجات النارية الأخرى المقتناة بموجب هذه الاتفاقية إلى المديرية العامة للأمن الوطني، وتوضع رهن إشارة مصالحها بتارودانت، وتلتزم بصيانتها وحفظها لتؤدي الدور الذي اقتنيت من اجله.

❖ المادة السادسة: دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، مدتها، تعديلها أو إلغاؤها

تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ ابتداء من تاريخ توقيعها والتأشير عليها من طرف سلطة المراقبة.

يمكن لكل طرف أن يطلب فسخ هذه الاتفاقية مع ضرورة اخبار الطرف الآخر في اجل شهرين.

❖ المادة السابعة: فض النزاعات.

كل نزاع ناتج عن تأويل أو تنفيذ هذه الاتفاقية يتم حله وديا بين الطرفين، وفي حالة عدم حل النزاع يعرض على تحكيم السيد عامل الإقليم.

حررب : .....

تحرر هذه الاتفاقية في سبع نسخ أصلية باللغة العربية،

التوقيعات:

مجلس جماعة تارودانت	والمديرية العامة للأمن الوطني - المنطقة الإقليمية للأمن بتارودانت
تأشيرة السيد والي الجهة / أو عامل الاقليم	

توقيع : النائب الأول للرئيس

محمد أمهرسي



توقيع: كاتب المجلس الجماعي

رشيد فنان



النقطة الثالثة:	**الدراسة والمصادقة على:** **أ. وضع رهن الإشارة بقعة أرضية لفائدة ولاية أمن أكادير.** **ب. مشروع اتفاقية شراكة متعلقة بوضع قطعة أرضية تابعة للملك الجماعي رهن إشارة ولاية أمن أكادير .**

في مستهل هذه النقطة اشار السيد محمد امهرسي النائب الاول للرئيس انها تتعلق بالدراسة و المصادقة على:

أ. وضع رهن الإشارة بقعة أرضية لفائدة ولاية أمن أكادير.

ب. مشروع اتفاقية شراكة متعلقة بوضع قطعة أرضية تابعة للملك الجماعي رهن إشارة ولاية أمن أكادير.

وفي نفس السياق أشار على أنها نفس المديرية طبعاً و نفس اللقاءات والاجتماعات التي تم عقدها مع رئيس المنطقة على أساس أن هناك مشروعاً إن شاء الله سيخرج إلى الوجود، وهو بناء منطقة أمنية على مستوى "لا سطاح". وفق مجموعة من المواصفات كما قال السادة المستشارين فهي إستراتيجية تتبعها المديرية العامة للأمن الوطني لخلق مجموعة مناطق الأمنية بمواصفات جديدة، مثل حسن الاستقبال والجانب الرقمي. إذا لاحظتم، DST قامت بوضع مقر جديد بمواصفات جيدة وبشكل هندسي جميل وكذلك المواصفات التقنية التي تخص القطاع الأمني. ونفس الشيء حدث في الزيارة الأخيرة للسيد عبد اللطيف الحموشي إلى مدينة تارودانت، حيث تم تدشين مقر الاستعلامات، وناقشنا موضوع إنشاء منطقة أمنية جديدة. كان الاقتراح الأول أن يتم التوسع في الملعب الموجود حالياً في مفوضية "لا سطاح"، ولكن بالنسبة للمواصفات الجديدة التي ذكرناها، المساحة هناك صغيرة. حيث يتوفرون فقط على حوالي 1000 متر مربع، بينما المساحة المطلوبة هي هكتار واحد لبناء منطقة أمنية جديدة. هذه المنطقة التي توجد في "لا سطاح" ستتحول إلى دائرة، وذلك لأن الأصل في تنظيم الأمن مدينة تارودانت يتطلب أن يكون هناك أربع دوائر ويجب أن تكون هناك دائرة على مستوى السلطة المحلية ولكن في مدينة تارودانت لدينا دائرتين: دائرة داخل الأسوار ودائرة خارج الأسوار. لكن في نقاشنا معهم، اقترحنا توسيع هذا الجانب وزيادة دائرة أخرى، ثم نرى إمكانية إنشاء دائرة أخرى لاحقاً. لذا اقترحنا تسليمهم هكتاراً رهن الإشارة ليتم بناء وتجهيز المنطقة الأمنية ضمن الإستراتيجية التي وضعتها المديرية العامة للأمن الوطني.

عبد النعيم المناني ..... رئيس قسم الشؤون الإدارية والعمل الاجتماعي.

لا بد أن أشير إلى أن هذه الاتفاقيتين جاءت بناء على مراسلة رئاسة المجلس للمصالح الأمنية حول تحديد الخريطة الأمنية بمدينة تارودانت، وخصوصا إحداث مركز أمني بالمدينة. بالإضافة إلى ذلك، بعض التجاوزات الأمنية، وعليه تم عقد اجتماع برئاسة السيد باشا مدينة تارودانت يوم الجمعة 20 دجنبر 2024 بمقر الباشوية، بحضور المراقب العام للأمن، بالإضافة إلى ثلاثة ممثلين عن ولاية الأمن بأكادير والمصالح المعنية. وعليه تم دراسة مجموعة من الاقتراحات من ضمنها عقد اتفاقية شراكة تخص الدعم اللوجستيكي وإحداث مقر الأمن بمدينة تارودانت، وكذلك ما له علاقة بالمراقبة عبر الكاميرات التي ستأتي بناء على إحداث الأمن والدعم اللوجستيكي.

إذن هذه الاتفاقيتين جاءت بناء على الاجتماع الأمني المنعقد بالباشوية. كما أشرتم السيد الرئيس، أن هذه الاتفاقية الثانية تتعلق بإحداث مقر المنطقة الأمنية بمدينة تارودانت من خلال تخصيص بقعة أرضية مساحتها حوالي هكتار لمصلحة الأمن، على أساس أن يتحول المركز الخاص بهذا المشروع إلى المنطقة أمنية خاصة بهذه المنطقة.

محمد امهرسي ..... النائب الأول للرئيس.

إذن هذه مرحلة اولى رهن الإشارة، بعد ذلك ستحدد اللجنة الادرية للتعرف على الاراضي عقد لقاء لتحديد المكان المناسب.

محمد إحسان ..... مستشار جماعي.

فيما يخص مشروع الاتفاقية المبرمة بين مجلس جماعة تارودانت وولاية أمن أكادير، فان البقعة الارضية سيتم وضعها رهن إشارة هذه الولاية بسطاح المدينة"، كما أود أن أشير إلى مسألة بصفة عامة، وهو أنه من حقنا ومن حق مدينة تارودانت انجاز بنايات إدارية بمواصفات بجودة عالية تستجيب لحاجيات العمل الإداري، وبالتالي إحداث إدارات وبنايات في المستوى التي تحافظ على هبة الدولة، لأن هذا يعتبر إشكالا، وليس فقط إدارة الأمن، بل على مستوى جميع الإدارات. مهما كانت. لان هناك مدن الآن قطعت أشواطا مهمة وأصبحت بحاجة إلى إعادة بناء منشآتها الإدارية، كمدينة أكادير، التي اصبحت تحتاج أيضا لبناء إدارات جديدة وغيرها من المشاريع، ثم لأن الوضع الحالي في بعض الأماكن أصبح لا يليق بها وعلينا التفكير في المستقبل، حيث إذا تم بناء أي إدارة اليوم، يجب أن تكون مبنية بمعايير عصرية حديثة جدا تدوم لمدة أربعين او خمسين سنة. هذا أمر أساسي ومهم جدًا، ويشرفنا ويشرف مدينتنا كإدارة وكساكنة.

ومن جهة أخرى، المساحة يبدو لي أنها غير منطقية وغير موضوعية. كما يجب أن لا تكون هناك مبالغة في مساحتها لا ضرر ولا ضرار، أن يتم اختيار موقع خاصا يليق بتلك الإدارة،

مسألة أخرى تحدثتم عن وضع رهن الإشارة، هل تمت دراسة هذه المسألة؟ هل تم طرحها؟ لأنني ألاحظ أن بعض الاتفاقيات السابقة كانت تتضمن التخصيص، مثلا هل هو تخصيص أم وضع رهن إشارة؟ يعني أننا نحدد المصطلح ونحدد الطريقة لأنها مهمة. نحن فعلا نبحث عن طريقة لا ننتظر منها المقابل. وهذا أمر أكيد. ولكن المصطلح هنا يحدد والصيغة تحدد، سواء كان ذلك تخصيصا أو وضع رهن الإشارة. هنا يوجد أشخاص يمكن استشارتهم من اجل تحديد ما نريده. و أتمنى كامل التوفيق إن شاء الله. شكرًا.

فضمة ازوران ..... مستشارة جماعية.

إذن، تحية للحضور الكريم. في الحقيقة، لا نختلف على أهمية هذه المؤسسة في الحفاظ على كرامة المواطن، وخصوصاً أننا طلبنا منذ بداية الولاية أن دائرة مثل دائرة الأمن لحي "أقنيس" لا تستجيب للحفاظ على كرامة المواطن والمواطنة بسبب الاكتظاظ وعدم توفر الولوجيات فالمسنين والمسنات ومحدودي الحركة لا يستطيعون الصعود للطابق العلوي من أجل إجراء بصمتهم للبطاقة الوطنية. لذلك، كنا دائماً نطالب بتخصيص بقعة أرضية لهذه المؤسسة.

ثانياً، تسهيل حركة السير داخل المدينة، لأن الاكتظاظ يشكل مشكلة. إذا كان هناك مكان خارج المدينة سيمكن سكان القرى من الالتحاق بالمؤسسة من اجل الوثائق الإدارية. لذلك نحن نثمن هذا المشروع. بالنسبة للنقطة الأولى. إضافة بالنسبة لهذه المقتنيات نحن كجماعة من الضروري أن نرى الأحياء الغير مزودة بالإنارة الكافية. إضافة إلى الكاميرات كما قالوا السادة المستشارين في الحدائق العمومية، مثل حديقة إبراهيم الروداني، حيث نرى تدهور بعض التجهيزات مثل الكراسي وغيرها.

فاطمة الزهراء خلوفي ..... مستشارة جماعية

شكراً السيد الرئيس، تحية للمستشارين والمستشارات وممثلي السلطة. أتفق مع الأستاذة المستشارة فضمة ازوران فيما أشارت إليه بخصوص مفوضية شرطة "أقنيس" التي لا تستجيب للحاجيات. عندما نتحدث عن مدينة تارودانت، فإننا نتحدث عن

إقليم تارودانت. حيث أن المواطنين لا يستطيعون تلبية ابسط احتياجاتهم بسبب الاكتظاظ، وهذا لا يشرف المغرب. نحن في مرحلة تستعد فيها بلادنا لتنظيم تظاهرات عالمية، وفي عصر الرقمنة نجد أن هناك بناء لا يشرف المغرب. هذه المبادرة تهدف إلى إنشاء مفوضية جديدة في موقعنا الذي هو "لا سطاح". و أتمنى أن يكون هناك جانب كبير فيه بالنسبة للإدارات. إذن نثمن هذه النقطة وشكراً.

محمد امهرسي ..... النائب الأول للرئيس.

إذا كتوضيح، فيما اشارت له السيدة فضمة ازوران المستشارة الجماعية اثمنه و تم طرحه في النقاش على أساس أن مصلحة إعداد البطاقة الوطنية كانت مذكورة في هذا النقاش. وقد قامت لجنة وزارية بزيارة ورؤية المقر المتواجد بحي اقنيس لاحظت تلك المواصفات لا تليق بمثل هذه الادارة لا بالنسبة للولوجيات وحتى البنايات توجد فيها إشكالات. ولذلك كان من الضروري لهذه المصلحة في إطار هذا المشروع الجديد أن يتم الحاقها بمقر الأمن بالمحايطة أو إنشاء فرع لها في هذا إطار. علما ان النقاش لازال داخليا لديهم على أساس أن يتم تحويلها من "أقنيس" .

بالإضافة ربما هناك برنامج وطني يهدف إلى تنفيذ هذه العملية، حيث سيتم تنظيم حملات في المناطق مثل تاليوين وأولوز وأولاد برحيل، على ان هناك قافلة خاصة ببطاقة التعريف الوطنية التي تنظمها يوم السوق الأسبوعي. على حد علمي لما تم طرح هذا الأمر في النقاش، وسبق أن تم طرحه في الاجتماع الذي تم عقده بحضور السيد باشا المدينة وكذلك المر اقب العام.

فضمة ازوران ..... مستشارة جماعية

إضافة أخرى لم اذكرها يجب تزويد هذه المؤسسة بالمر افق الصحية للنساء والرجال.

محمد امهرسي ..... النائب الأول لرئيس

هذه القضية بين قوسين، كما قال السيد المستشار محمد إحسان، نحن اقترحنا رهن الإشارة لكن سيكون هناك مشكلة، لأننا واجهنا إشكال مع الدرك الملكي.

حين تم عقد لقاء مع قيادة الدرك الملكي، اخبرونا أن يتم الاقتناء أو التفويت بالمجان. مع العلم اني دائما في تدخلاتي كنت اشير أن عبارة رهن الإشارة يجب تغييرها بالتفويت لكي تتم المصادقة عليه و حتى لا نضطر لإعادة المقرر. لان هذا الموضوع ناقشناه في الاجتماع ونحن على علم بأن رهن الإشارة سيخلق لهم اشكالا مع المديرية التابعين لها. وبالنسبة لي في رأيي لا يعقل ولا يمكنني أن استثمر 31 أو 40 مليون درهم في قطعة أرض رهن الإشارة ،

أنا شخصيًا مع التفويت وإذا كنتم تريدونها رهن الإشارة فيمكننا إعادة اعداد مقرر للمصادقة في هذا الاطار.

الزهراء دنبي..... مستشارة جماعية

بما انكم ترغبون في التفويت لما تمت الاشارة في العنوان بالدراسة والمصادقة على وضع بقعة أرضية رهن الإشارة.

محمد امهرسي ..... النائب الأول لرئيس

من الممكن أستاذة، لأن المقرر حين يتم التصويت عليه يؤخذ بعين ، ولنا الحق في وضع النقطة والبث فيها والتداول ونغير ما يمكن تغييره.

الزهراء دنبي ..... مستشارة جماعية.

أوضح مداخلتي، بالنسبة للدراسة والمصادقة على وضع رهن إشارة بقعة أرضية لفائدة ولاية أمن أكادير، هكذا ما نلاحظه في عنوان النقطة، وسنصادق عليها في المقرر بالتفويت وحتى وإن قمنا بوضعها رهن الإشارة فإنه سيتم التفويت. نحن الآن متفقون على هذه الفكرة. أنا أقول بالنسبة للمصادقة والتأشير عليها من طرف السلطة الإقليمية، هل سيتم هذا المقرر بهذه الطريقة؟.

محمد امهرسي ..... النائب الأول للرئيس.

سأشرح لك السيدة المستشارة، لدينا القانون المنظم للمجلس الموقر بحيث تمت فيه الاشارة ان لنا كامل الصلاحيات في تعديل محتوى الاتفاقيات وفي تعديل الاعتمادات، في الإلغاء أو التأجيل. هذه فقط الدراسة والمصادقة، وإذا أردنا تغييرها يمكننا تغيرها لكن الاشكال إذا قمنا بالمصادقة عليها، وقلنا بأننا نريد تعديلها، فهذا لا يمكن. إذا تمت المصادقة على التفويت، فهذا يعني التفويت. وإذا صادقنا على رهن الإشارة، فهذا يعني رهن الإشارة.

مولاي هشام أشرف ..... مستشار جماعي.

شكرا السيد الرئيس، تحية للجميع. هناك مسألة أشرت إليها سابقا في إطار اللقاء الذي تم مع المسؤولين من ولاية امن اكادير، هل هم من أكدوا على وضع رهن الإشارة؟

محمد امهرسي ..... النائب الأول للرئيس.

لا ولكن مع الدرك هم من اقترحوا علينا وضع رهن الإشارة.

مولاي هشام أشرف ..... مستشار جماعي.

اقترح أن لا نضيف أي تغيير على النقطة و نصادق على وضع البقعة الأرضية رهن إشارة أمن أكادير كما هو مدرج بالنقطة بجدول اعمال الدورة.

محمد امهرسي ..... النائب الأول للرئيس.

هذه أملاك كلها تابعة لاملاك الدولة في الاصل، فهي التي تمتلك العقار التابع للدولة و لا تقبل أن توضع الأرض رهن الإشارة. وما يعنيه رهن الإشارة؟ هو أن الجماعة يمكنها سحب العقار منهم، أما التفويت فيعني الامتلاك، وسيصبح ملكاً للدولة.

مولاي هشام أشرف ..... مستشار جماعي.

من سيستفيد من هذه الاتفاقية؟، هل ستستفيد المدينة وهم أيضاً في آن واحد. ففي لقائك معهم اشرت لهذا الأمر وهم من ارادوا وضع رهن الإشارة أنا في نظري، كون المنطق يقول يجب متابعة هذه المسألة، وإذا تعذر الأمر يمكننا العودة إليها لاحقا. وقد وضحت ذلك كشريك وكممثل للمجلس، ولكنهم يؤكدون على هذه المسألة إذن، يبدو لي منطقيا أن نذهب في هذه المسألة وإذا كانت هناك نقوم بعقد دورة استثنائية شكراً.

إسماعيل الحريري..... النائب الرابع للرئيس.

شكرا، السيد الرئيس كما قيل: "لا يلدغ المؤمن من الجحر مرتين"، وقعنا في هذا الإشكال من قبل. في الولاية السابقة مع السادة المستشارين واذكرهم بالمستشفى الخاص بداء السل بسطاح المدينة لان المقرر الأول كان في اطار وضع رهن الإشارة، وتم ارساله للوزارة و كما اشار السيد الرئيس أن الوزارة لقالت انه لا يمكن ان تقدم المساهمة المالية وتقوم ببناء ملك الغير لأنه لايزال في

ملكية الجماعة وحين اخبرناهم عن المطلوب؟ كان الرد علينا بالتفويت. وتم عقد جلسة وتغير المقرر. و يمكن للسادة المستشارين الرجوع إلى المقررات. حيث تم اتخاذ مقرر للتفويت، وتم تشكيل لجنة للتقييم وحدد المبلغ، وقمنا بإرساله لوزارة الصحة فكان الرد منها انها لا تتوفر على اعتماد لاقتناء الأرض ،وفي النهاية صادقنا على مقرر التفويت بالمجان، وتمت المصادقة عليه من طرف وزارة الداخلية. شكراً.

محمد امهرسي ..... النائب الأول للرئيس.

صحيح ما قاله السادة المستشارين ، بالنسبة لمقرر رهن الإشارة لن تتم المو افقة عليه لأن الأملاك المخزنية واضحة. في هذا الامر، أرى من الأفضل اختصار الوقت، ونحيل النقطة للمصادقة على التفويت بالمجان.

سعاد اريب..... مستشارة جماعية

السؤال فقط لأن السيد النائب اسماعيل الحريري تحدث عن التجربة الماضية بالنسبة لِأولاد برحيل، فما هي العلل التي تم منحها لأولاد برحيل أي الحجة والتي تم اعطاؤها من أجل تفويت أو إقامة المشروع؟.

إسماعيل الحريري..... النائب الرابع للرئيس.

الأستاذة المستشارة سعاد أريب، بخصوص جماعة أولاد برحيل كانت على استعداد تام لاقتناء الأرض واستقطاب المشروع. وكان هناك أشخاص يرغبون في اقتناء العقار في أولاد برحيل و إبعاد المشروع عن مدينة تارودانت.

هشام امزراو..... نائب كاتب المجلس.

أنا أعتقد كما قال السيد النائب إسماعيل الحريري: "لا يلدغ المرء من الجحر مرتين". نحن نسعى لربح الوقت لان المشاريع مكتسبات. فالمشروع الذي بين أيدينا ادركنا أنه من الممكن في حالة التماطل أن يتم إرساله ويتم رفضه مرة أخرى، وربما يتم تحويله لمنطقة أخرى. لذا يجب تجنب تكرار نفس التجربة اذا حصلنا على أي مشروع نؤمن به ونرغب فيه نو افق عليه مباشرة، ومن الضروري أن يتم ذلك عبر جميع المراحل اللازمة، رأيي هو أنه إذا كانت هناك أي فرصة، يجب أن تبقى لصالح المدينة ونقوم بإخراجها على ارض الو اقع لأننا في حاجة إليها. وشكراً.

الزهراء دنبي ..... مستشارة جماعية.

بالنسبة للنقطة المتعلقة بالمادة الر ابعة، إذا كنا نرغب في التحويل من "رهن الإشارة" إلى "التفويت"، يجب تعديل الاتفاقية بشكل كامل. لان التزامات المديرية العامة للأمن الوطني بخصوص هذه البقعة الأرضية التي قمنا بتفويتها ستقوم بتنفيذ المشروع عليها. أشير إلى هذه الملاحظة في الاتفاقية لكي تتم إعادة صياغتها، وذلك لضمان أن الاتفاقية تم اعدادها بشكل صحيح حسب ما تم الاتفاق عليه لذا من الضروري أن نقوم بتغيير "رهن الإشارة" با "التفويت" بالاتفاقية وهذه هي الملاحظة التي أود تقديمها. وشكرا.

عملية التصويت

بعد ذلك عرض السيد النائب الأول للرئيس مقرر النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على التفويت بالمجان بقعة أرضية لفائدة ولاية أمن أكادير من أجل إحداث المنطقة الأمنية بتارودانت للتصويت فتمت المصادقة بإجماع أعضاء المجلس الحاضرين .

قرر المجلس الجماعي عدد 03/ 2025	الدراسة والمصادقة على: أ. وضع رهن الإشارة بقعة أرضية لفائدة ولاية أمن أكادير. ب. مشروع اتفاقية شراكة متعلقة بوضع قطعة أرضية تابعة للملك الجماعي رهن إشارة ولاية أمن أكادير.

إن المجلس الجماعي لمدينة تارودانت المجتمع بالدورة العادية لشهر فبراير 2025، وخلال الجلسة العلنية الأولى المنعقدة بتاريخ 06 فبراير 2025.

وتطبيقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات، وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على التفويت بالمجان بقعة أرضية لفائدة ولاية أمن أكادير، من أجل إحداث المنطقة الأمنية بتارودانت وبعد اللجوء الى عملية التصويت العلني، أسفرت عملية التصويت على ما يلي:

- ✓ عدد الأعضاء الحاضرين.....: 20عضوا.
- ✓ عدد الأصوات المعبرعنها:.....: 20صوتا.
- ✓ عدد الأعضاء المو افقين:.....: 20 عضوا وهم السادة:

محمد أمهرسي	هشام امزراو	سمير الشهب	عبد الجليل ايت الجران
عبد العالي الحوس	شكيب اريج	فضمة ازوران	فاطمة الزهراء خلوفي
شرف الدين اسقرو	سعاد ابلعيد	الزهراء رحمون	اسماء لقجدر
اسماعيل الحريري	نزهة ايت حبان	عبد الحق يسري	الزهراء دنبي
رشيد فنان	ابراهيم المدلاوي	سعاد اريب	مولاي هشام أشرف

- ✓ عدد الأعضاء الر افضين.....: لا أحد.
- ✓ عدد الأعضاء الممتنعين عن التصويت.....: لا أحد.

يقرر ما يلي:

صادق المجلس الجماعي لمدينة تارودانت بإجماع أعضائه الحاضرين على مقررالنقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على تفويت مجانا بقعة أرضية لفائدة ولاية أمن أكادير من أجل إحداث المنطقة الأمنية بتارودانت.

توقيع : النائب الأول للرئيس
محمد أمهرسي

توقيع: كاتب المجلس الجماعي
رشيد فنان

النقطة العاشرة:	**الدراسة والمصادقة على مشروع اتفاقية شراكة من أجل إحداث المنطقة الصناعية المندمجة و المستدامة بتارودانت (الشطر الأول).**

في مستهل هذه النقطة اشار السيد محمد امهرسي النائب الاول للرئيس أنها تتعلق بالدراسة والمصادقة على مشروع اتفاقية شراكة من أجل إحداث المنطقة الصناعية المندمجة و المستدامة بتارودانت (الشطر الأول). كما اشار انه سيتم تقديمها بدل النقطة الرابعة ويبقى الترتيب على ما هو عليه، بعد ذلك عرضها للتصويت فتمت المصادقة بالإجماع.

وفي نفس السياق قدم إحاطة حول هذا المشروع على انه كان في إطار المشروع الذي تم إطلاقه من قبل وزارة الصناعة والتجارة على أساس طلب الاهتمام أو طلب الرغبة في المشاركة، وفي نفس الإطار تم إبرام عقد اتفاقية مع "FONZID."على اعتبار هذا الأخير صندوق لدعم المناطق الصناعية المستدامة. وتجدر الإشارة أن هذا الصندوق ليس جديدا؛ فقد كانت مجموعة من الجماعات تشارك فيه دائما بهدف تجهيز المناطق الصناعية التابعة لترابها.

بالنسبة لجماعة تارودانت شاركت فيه، ولكن كانت هناك شروط محددة. تنص على ضرورة وجود شركاء خواص مستعدون للدخول في هذه المنطقة الصناعية، كما لا يمكن لوزارة الصناعة وصندوق "FONZID" تجهيز منطقة صناعية بدون وجود استثمارات بها أو رغبة في الاستثمار، وإلا ستبقى المنطقة على ماهي عليه، لذلك تم التأكيد على ضرورة وجود شريك يلتزم بمبلغ مالي، وأن يساهم بحوالي 25%، إضافة أن هذا الشريك يجب أن يكون في اختصاصاته الذاتية خلق فرص الشغل والاستثمار والتسريع الصناعي، لكون هذه الاختصاصات من ضمن مسؤوليات الجهات وليست الجماعات.

في هذا السياق، تم عقد مجموعة من اللقاءات بفضل الشراكة مع كوباك، التي كونت لجنة موسعة تسهر على طلب الرغبة في المشاركة. وبفضل الله تعالى، وبفضل جهود الإخوان المستشارين، تم قبول دعم المنطقة الصناعية بمدينة تارودانت أو جماعة تارودانت في شطرها الأول على مساحة تقارب 40 هكتارا.

هذه الاتفاقية التي أمامكم. كانت ستوقع امام السيد وزير الصناعة والتجارة يوم الاربعاء 24 دجنبر 2024،لكن تم تأجيلها إلى دورة فبراير.

هشام امزراو ..... نائب كاتب المجلس الجماعي

سأقدم إحاطة إضافية حول المراحل التي مر بها المشروع الخاص بالاتفاقية، في إطار التعليمات الملكية السامية الرامية إلى دعم المناطق الصناعية، وكذلك في إطار برنامج التسريع الصناعي، الذي يهدف إلى دعم تشجيع الاستثمار في بلادنا. نعلم أن المغرب، ولله الحمد ، مقبل على أوراش كبرى، في إطار العدالة الجهوية ولأنها من بين الأمور التي تهمنا وهي الاستثمار في المناطق الصناعية.

فبالنسبة للمنطقة الصناعية بمدينة تارودانت، نعلم جميعا بأن المساحة الإجمالية تبلغ حوالي 170 هكتارا. مجلسنا ارتأى أن تجهيز منطقة صناعية بهذا الحجم، ستكون مكلفة وتكلفتها كبيرة جدا. لذلك فالصيغة التي لجأ اليها هو عندما تم عرض مشروع fonzid الذي ستتولاه وزارة الصناعة وهو عبارة عن دعم امريكي مخصص يتوفر على صندوق تسيره وزارة الصناعة. قررنا في المرحلة الأولى البداية بمساحة تبلغ حوالي 40 هكتار فقط. علما انها ليست التجربة الأولى بل النسخة الثانية مع FONZID، فقد سبق لجماعة تارودانت الترشيح في النسخة السابقة سنة 2019، ولكنها لم تتوفق ولم يتم قبول الملف بسبب بعض النقط الغير المتوفرة به. كما ان الإشكال المطروح بالحي الصناعي بتارودانت هو تواجد سهب الذي اخترق المنطقة الصناعية، وهو السبب الرئيسي الذي

أدى إلى رفض المشروع سابقا . وكما اشرت دائما نستفيد من التجارب، وفي صيغته الثانية قبل تسجيل جماعة تارودانت قامت بالاتصال والتنسيق مع الشركاء المحتملين الذين قد يشاركون بهذه المنصة والذي يمكنهم من خلالها تشجيع أو تيسير نجاح المشروع. ولكن ولله الحمد تيسرت الأمور بعد التواصل مع الجهة ومع التعاونية الفلاحية" كوباك" على اعتبارها شريك اقتصادي غنية عن التعريف بالمنطقة وتم قبول الملف، كما تم العمل على حل إشكال السهب من خلال اعداد الدراسة وتحويل مساره من المنطقة الصناعية الى وجهة اخرى، وسيتم تطبيق الإجراءات الإدارية اللازمة في هذا الاطار.وبالتالي وبفضل الجهود المبذولة في هذا الجانب ، تم قبول الملف وتم التوقيع على اتفاقية شراكة مع كوباك، التي لها دورفعال في الدفعة القوية للمشروع. بجماعة تارودانت والتي كانت من بين الخمس الأوائل الذي تم قبول ملفاتهم في منصة FONZIDوكانت من بين ما يزيد على 50 ملفًا تقدمت به جماعات أخرى. حاليًا، نحن في مرحلة إعداد الاتفاقية ونتمنى الموافقة عليها من طرف الوزارة.

لقد تم التوصل للصيغة النهائية لإعداد اتفاقية بعد سنة من اللقاءات التي تم عقدها وكذلك النقاشات والاجتماعات التي تمت مع الوزارة. ومن المنتظر أن يتم التصويت عليها من طرف المجلس الجماعي وكذلك في الدورة القادمة للجهة.

اما فيما يتعلق بتكلفة هذا المشروع، فالمبلغ الإجمالي حوالي 115 مليون درهم. وجماعة تارودانت ستساهم بالعقار، و صندوق FONZIDسيساهم بمبلغ 30 مليون درهم لدعم وتجهيز المنطقة. كما نتوقع أن تكون مساهمة الجهة في حدود 25 مليون درهم، والباقي سيتم تمويله من خلال بيع العقار المخصص للمشاريع الصناعية.

اما الأمور الاستثنائية بالنسبة لجماعة تارودانت هو أن هناك العديد من المشاريع التي ستُنفذ في هذه المنطقة الصناعية، وهي فرصة كبيرة لأن المنطقة ستكون مجهزة بجميع الشروط التي يحتاجها المستثمرون. كما نعلم جميعًا، أن الاستثمار هو محرك الاقتصاد، وسيخلق فرص الشغل للشباب. لأننا نتوفر على شباب متميزين بمدينتنا حاملي شواهد عليا ولكنهم غير متواجدين بها ويديرون مشاريع بمدن كبرى اخرى كمدينة طنجة والدار البيضاء والرباط، لكن لمالا تتاح لهؤلاء الشباب مكانة خاصة بمدينتهم "تارودانت"؟ وهذا ما نطمح إليه نحن، أن يتولوا رئاسة هذه المشاريع ويساهمون في تقدمها وازدهارها وهذه إحاطة عامة حول المشروع، و أترك الكلمة للسيد الرئيس.

محمد أمهرسي ..... النائب الأول للرئيس.

كإضافة على ما تم ذكره، كانت هناك تساؤلات من طرف مجموعة الشركاء الآخرين، ولأننا على علم بأن هذه الاتفاقيات تتطلب الموافقة من عدة قطاعات، كقطاع البيئة وغيره، بحكم مشاركتهم معنا في المشروع. كما كانت هناك تساؤلات من السادة المستشارين، ولكوننا مقبلون على هذه المنطقة الصناعية والتي تختص في الصناعات الغذائية، حيث أن هناك حوالي اثنى عشرة (12)أو ثلاثة عشرة (13) مشروع قد تم تقديمه من قبل تعاونية كوباك في هذا المجال. هذه المشاريع متعلقة بالمنتجات الغذائية، خاصة مشتقات الحليب، مثل التعبئة والتغليف.

وبالنسبة للاتفاقية، التي وقعنا عليها سابقا مع كوباك، وهي ثنائية، بلغت قيمتها حوالي 1.4 مليار درهم تقريبا، وهي تمثل نسبة الاستثمار في هذه المشاريع. بالإضافة إلى ذلك، هذه المنطقة الصناعية لها دخل في 113 مليون درهم هي التكلفة الاجمالية لهذا المشروع المتواجدة فيه الجماعة التي تساهم بمبلغ 25 مليون درهم من قيمة الأرض، التي تبلغ حوالي 40 هكتارا، بينما الجهة بمبلغ 25 مليون درهم،FONZID بمبلغ 30 مليون درهم، وكوباك بمبلغ 32 مليون درهم.

في هذا المشروع الذي سيكلف البالغ 113 مليون يحتوي على محطة تصفية صناعية خاصة، بالنسبة للمنطقة الصناعية فالشطر الأول فيه محطة تصفية لمعالجة المياه من الشوائب الصناعية ثم بعد ذلك سيتم ربطها بشبكة محطة تصفية المياه التابعة

لجماعة تارودانت، المسؤولة عن معالجة المياه المنزلية. يعني صب المياه المستعملة في محطة التصفية لن يتم الا بعد تصفيتها بشكل خاص بهذه المنطقة.

أمر آخر بالنسبة لهذا المشروع، فقد كانت هناك منافسة كبيرة مع مجموعة من الجماعات، كما ذكر السيد هشام امزراو نائب كاتب المجلس أنه كانت هناك حوالي 50 جماعة. لحسن الحظ، فإن الإستراتيجية التي اتبعها FONZIDكانت تتمثل في البحث عن الشريك الأول الذي سيقوم بتنفيذ المشاريع و ابرام اتفاقية ثنائية معه، بعد ذلك تمت مشاركتها في هذه المنافسة.

أما بالنسبة للاتفاقية، فقد تم تسليمها لنا باللغة الفرنسية، ولهذا لم نقم بترجمتها. كنا نقوم بمجموعة من الحصص لكي يكون هناك صور مركبة لأربعة مساهمين، تلقيناها باللغة الفرنسية كما هو امامكم، كون الترجمة تحتوي على مصطلحات علمية وغيرها، ولهذا اكتفينا بها كما هي في FONZID لأن الصندوق يحتوي على شركاء ليسوا مغاربة هم أمريكيون والمنصة باللغة الفرنسية، ولهذا، أردنا فقط توضيح هذه النقطة لكم، حيث أن الاتفاقية تم إعدادها بهذه الطريقة وتم عرضها عليكم الآن باللغة الفرنسية كما توصلنا بها، وهذه الصيغة المعتمدة في هذه المنصة.

سعاد اريب ..... مستشارة جماعية.

في الحقيقة، انا أجد أنه «العذر أقبح من زلة»، بحيث يمكننا القول بأن ملف بهذه الدقة التي تم تقديمها، لا يتم تنزيله باللغة العربية، والتي هي لغتنا، من المفترض أن يكون هذا المشروع موجهًا إلينا، ويجب أن يكون في متناول الجميع، بما فيهم المواطن البسيط. هذا يعني أن المشروع يشمل الجميع.

و بالتالي هناك بعض النقط التي تتجاوزني رغم أني أستاذة اللغة الفرنسية تقنيا بطبيعة الحال، ويمكنني القول حتى فيما يتعلق بالمشروع ككل ومع ذلك، سأتجرأ وأدلي ببعض الملاحظات، لأن الملف ككل في الحقيقة، و مع إجراء التسريع الذي قمنا به، كنت أتوقع أن يتم مناقشته في جلسة أخرى بعد وقت كافٍ لدراسته.

أود أن أعود إلى بعض الأمور التي تبين لي و أعتقد أنه لا يمكن أن يقوم بها الا شخص خبير في مسألة المشاريع من هذا النوع. هذه المسائل لا تظهر في عدد صفحات الأرضية ، بل في التفاصيل الدقيقة التي تم التعامل معها. علماً أنه لم تتم الإشارة إلى بعض الأطراف التي يهمها الأمر، وهي قد تدعم الرغبة في تحقيق هذا المشروع، مثل كلية متعددة التخصصات التي تخرج منها العديد من الطلبة الذين يمكنهم الاستفادة من هذا المشروع.

لأن ما نخشاه هو أن يأتي هذا المشروع مشابهًا لبعض المشاريع السابقة مثل "كوباك" التي أصبحت موقعًا لاستقطاب كفاءات كبيرة، وفيما يخص أبناء تارودانت، فغالبًا ما يتم منحهم مهام صغيرة لا تساهم في إبراز إبداعاتهم أو رؤيتهم الخاصة.

النقطة الثانية هي أن هناك بعض القضايا في "الالتزامات الخاصة بالمستفيدين" التي تتعلق بالجو انب المتعلقة بالاحتلال العقاري، وارتباطها بهذا المشروع. تم الإشارة في هذا السياق إلى الأبحاث الأركيولوجية. أريد أن أسأل السيد هشام، هل هناك رؤية مسبقة لديكم في هذا المجال؟ لأنه في تلك المنطقة، قد توجد اكتشافات أركيولوجية، وأعتقد أن من قام بإعداد هذا التقديم أو المشروع كان لديه فكرة مسبقة عن ذلك. لذا تم التنويه بأنه سيتم الإعلان عن أي اكتشاف أركيولوجي فورًا وسيتم الحفاظ عليه في حال حدوثه. وهذا أمر مهم جدًا من الناحية الثقافية والتاريخية بالنسبة لتارودانت.

هل هناك أي إشارات تشير إلى وجود شيء أركيولوجي في هذه المنطقة؟ لأن هذا سيساهم في التأكيد على أهمية المشروع ويعزز من مصداقيته. فيما يخص النظام البيئي للأراضي بالمنطقة، أود أن أسأل: لماذا يتم الحديث عن اي " منابع " و عن اي "نظام بيئي"؟

لأننا إذا تحدثنا عن هذا، فهذا يعني أن لدينا معلومات سابقة عن ما يتوفر في تلك المنطقة من منبع ونظام بيئي. و أيضًا، هل هناك دراسة مسبقة حول هذا الأمر؟ حيث يتم الحديث عن مشروع يتم تنفيذه في مدخل مدينة أكادير حيث توجد الحديقة التي يرغبون في استرجاعها. وقد كان هناك منبع تاريخي في سوس، والآن يتم الحديث عن استرجاعه وتطويره في سياق آخر، كأن يكون وسطًا لإنتاج الثروة الحيوانية.

عبد الحق يسري ..... مستشار جماعي

شكراً السيد الرئيس. في البداية مرة اخرى، لابد أن أنوه على المجهودات الإيجابية لتعاونية كوباك. كلما تذكرت تقريبا سنة أو سنة ونصف على أبعد تقدير، منذ أن بدأنا هذا المشروع في مجمله، وخرجنا بهذا المشروع الذي أراه في الحقيقة أنه لم يترك لا صغيرة ولا كبيرة إلا ذكرها. و أنا أحيي من سهر على إعداد هذا المشروع. الذي صادق عليه مجلسنا تقريبا في دورة يونيو 2023. وتبين أنه كانت هناك صعوبة في تجهيز 175 هكتار، إذ بدأنا ب 40 هكتار، أي حوالي 25٪. في هذا الزمن الوجيز، فما علي إلا أن أحيي من وقف على هذا المشروع ليخرج في هذا الوقت الوجيز، وعلى رأسهم أكيد هي تعاونية كوباك. وبالمناسبة أعود وأجدد شكري لهذه التعاونية لما تسديه لجماعة تارودانت، رغم أن المقر الاجتماعي للتعاونية كوباك خارج جماعة تارودانت. و أتمنى أن يتم تنفيذ هذا المشروع في أقرب وقت ممكن إن شاء الله. و أتمنى التوفيق والنجاح لكل من يسهر على هذا المشروع.و شكرا.

فاطمة الزهراء خلوفي ..... مستشارة جماعية

بالنسبة للمغرب مؤخرا، نظرا لموقعه الاستراتيجي و بنيته التحتية واستقراره، فإنه يوفر مناخاً مناسباً للاستثمار، هناك مجموعة من الاستثمارات الخارجية التي تأتي إلى المغرب. وبالنسبة للجهات كل جهة و توجهها. على سبيل المثال، جهة الرباط، الدار البيضاء، القنيطرة، وطنجة تتميز بتوجه صناعي. أما جهة الصحراء المغربية، فهي تركز على الطاقة النظيفة. وبالنسبة لجهتنا، جهة سوس ماسة، فهي تركز على التوجه الفلاحي والزراعي. أتمنى أن تكون هذه المنطقة الصناعية واعدة ،كما بالنسبة للرباط، القنيطرة، وبوسكورة، التي أصبحت مؤخرا من أحسن المناطق الصناعية، حيث توفر فرص الشغل لعدد كبير من الشباب.أما بالنسبة ان تمنحك وزارة الصناعة la vie favorable، فهذا شيء جيد.

مؤخرا، وزير الصناعة أشاد بتعاونية "كوباك"، وقال على أنها تمثل مستوى عالميا. وهذا الأمر بالنسبة لوجود تعاونية كوباك في تارودانت، فإنه يعد مؤشرًا إيجابيًا. أتمنى أن تكون هذه المنطقة من المناطق الواعدة، مثل طنجة والقنيطرة، اللتين أنشأتا منظومة اقتصادية صناعية انطلقت من الصفر، والتي توفر فرص عمل كبيرة لشريحة واسعة من الشباب. شكراً

فضمة ازوران ..... مستشارة جماعية

تحية للحضور الكريم، في الحقيقة، في إطار زيارة قمنا بها يوم 25 دجنبر كفضاء تشاوري لأيت ملول، قدم لنا السيد المكلف بالشراكة مشروع المنطقة الصناعية في أيت ملول، وبالفعل شعرنا بالغيرة لأننا تساءلنا: أين نحن من هذه المناطق الصناعية؟ فإذا به يخبرنا أنه توجد موافقة مبدئية لإنشاء هذه المنطقة الصناعية في تارودانت، فاستبشرنا خيراً. نثمن هذا المنتوج الذي تم إنجازه في هذا الوقت الوجيز، ونرجو الحصول على المزيد من المعلومات حوله والتوصل بالمستجدات عبر مجموعة الواتساب كأعضاء في الجماعة

ثانياً، السؤال الذي لدي هو عن fonzid من أمريكا. الآن نسمع بأن الرئيس الأمريكي سيوقف جميع أنواع الدعم في إطار التعاون مع هذه الدول، فهل هناك بديل لهذه المؤسسة؟ لأنه لا يمكن أن نوقف هذا المشروع إذا توقف الدعم الخارجي من جهة ما.

يمكن تحويل هذا الدعم إلى دول أخرى مثل ألمانيا أو دول أخرى تدعم هذه المشاريع الصناعية، خصوصاً تلك التي تمس البيئة والتنمية الاجتماعية .شكراً.

سعاد ابلعيد ..... مستشارة جماعية

شكراً السيد الرئيس، تحية مجددة للجميع. بخصوص هذه النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على مشروع اتفاقية الشراكة من أجل إحداث منطقة صناعية مندمجة ومستدامة بتارودانت. هذا المشروع الذي تمت المصادقة عليه في دورة سابقة والذي كان بمساهمة مجموعة من الشركاء، شرف لنا كجماعة تارودانت أن نحظى بثقة FONZID و يقبل هذا المشروع الذي تم تقديمه و انتقاؤه من بين مجموعة من الجماعات التي كانت مشاركة. هذا يدل على أن هناك فريقاً يعمل بكل حماس وقوة، كما يوضح لنا أن المجلس يشتغل بجد، ونحن لا يسعنا إلا أن نحيي عمل جماعة تارودانت على هذا المشروع لما له من دوركبير في تحسين جودة البنية التحتية وكذلك الخدمات والمواكبة، وسيساهم في زيادة الاستثمار الخاص وخلق مناصب شغل، وكذلك استقطاب المستثمرين وجذب الاستثمار. نحن بحاجة ماسة لمثل هذه المشاريع داخل المدينة التي ستعطيها اضافة نوعية خصوصا على مستوى تشغيل الشباب.

الزهراء دنبي ..... مستشارة جماعية.

شكرا، تحية مجددة للسادة الحاضرين. هذا الموضوع، الذي هو موضوع الحي الصناعي أو المركب الصناعي (الشطر الأول)، كنا قد تطرقنا إليه في اتفاقية بين جماعة تارودانت وتعاونية كوباك. وتحدثنا عن الالتزامات التي تخص الجماعة، التي تقول تلتزم جماعة تارودانت بتوفير الوعاء العقاري الكافي لإنجاز المركب الصناعي الخاص بالتعاونية. وإذا عدنا إلى الاتفاقية التي تمت المصادقة عليها في يوليوز 2023، هذا المركب الصناعي خاص بتعاونية كوباك، مساحته كما ذكر السيد المستشار هشام هي 40 هكتارا. نحن الآن وقعنا اتفاقية لوضع هذه الأرض، لأن الاتفاقية تنص على ضرورة توفير الأرض للتعاونية، وهناك فصل ربما يتعلق بالتفويت، و أنا أبحث عنه الآن ولم أتمكن من العثور عليه، ولكن هناك فصل في الاتفاقية عن التفويت كنا قد ناقشناه في الدورة السابقة. ما أود قوله هو أن هذه الوثيقة هي وثيقة مغرزة. ومن هنا نرى دور تدخل الشركات الخاصة في تدبير الأمور. هذه الوثيقة التي قدمها لنا السيد المستشار هشام التي ربما أشرفت عليها كوباك، تبدو لي وثيقة مضبوطة. لأنها عندما نرى الأمور والوثائق وكيفية إشراف الشركات الخاصة عليها، تبدو أنها وثائق مضبوطة، ليست مثل الإدارات العمومية، هذا ليس انتقاص من الإدارات العمومية، ولكن هذه صورة العامة.

النقطة الثانية، حتى باللغة الفرنسية تتصدر بشكل كبير على القطاع الخاص. سأتطرق إلى ما أشار إليه الإخوان المستشارين وهي دعم صندوق "FONZID" الذي يقدم لنا 30 مليون درهم. لكنني أود الإشارة إلى نقطة تتعلق بماهي مكونات هذا المشروع. المشروع يحتوي على ستة 30 l'élan du terrain industriel aménagé هكتار

- les plateaux de bureau de société de service بمساحة 710 متر ع،
- 10 les magasins commercial بمساحة 550 متر مربع،
- local pour service accueil et guichet بمساحة 550 متر مربع،
- local de restauration بمساحة 300 متر مربع،
- un salle de conférence de formation بمساحة 200 متر مربع.

هذه هي مكونات التقسيم الصناعي الذي نتحدث عنه، وهذه المساحة التي تبلغ 40 هكتارا هذه هي مكوناتها، المفهوم الذي لدينا الآن هو أننا نعد حي صناعي مخصص للمهنين. ولكن من خلال هذه القراءة، يبدو أن الحي الصناعي سيكون مخصصاً للشركات التي ستخضع لإشراف كوباك. أكيد كوباك ليس لدينا معها أي مشكل ونحن نفتخر بها.

سمير الشيهب ..... مستشار جماعي.

شكرا مجددا، أنا أحيي الإخوان المستشارين الذين اشتغلوا على هذه الاتفاقية، كما نشيد اليوم بتعاونية كوباك التي تعمل في المجال الجغرافي والترابي لتارودانت و أيت عزة. فهي شركة مواطنة تشغل أزيد من 6000 عامل محلي، حيث يعملون ويعيشون في الدائرة الترابية لتارودانت. وبالتالي، نحن نتحدث عن 6000 عامل، وهو أمر ليس سهلاً. عموما، نثمن هذا المشروع، ولكنني أريد أن اسجل نقطة مهمة. وهي أن الأحياء الحرفية اليوم، والحي الصناعي الذي كان حبرا على ورق، اليوم أتمنى أن يكون هذا المشروع بادرة خير.

لا ننسى أن لدينا مجموعة من الحرف مثل الحدادة الفنية، النجارة، إصلاح السيارات، الصباغة، والميكانيك، وهذه الحرف معيشية. يجب أن نراعي الأمر الاجتماعي لهؤلاء الأشخاص. هذه الأحياء الحرفية تساهم في تحسين الظروف المهنية للصناع والحرفيين في تارودانت، وتنظيم القطاع، ودعم الاقتصاد المحلي. لا ننسى أنه اليوم نتوفر على أزيد من ألف محل لهذه المهن بتارودانت، يعني ألف أسرة، وهناك مشاكل تواجهها الجماعة، من عدة شكايات والإغلاقات وغيرها من الأمور. فبتالي اليوم، جزاكم الله خيراً، الإخوان المستشارين، يجب ألا ننسى الحي الحرفي أو المركب المهني والمهارات التي يجب أن تكون موازية لهذا المشروع إن شاء الله. شكرا

شكيب أريج ..... مستشار جماعي.

إذن هذه الاتفاقية الكبرى نسميها كبرى التي أحاطت بها في مرحلة سابقة الكثير من الشكوك و الهواجس والتخوفات، وكما هو معروف دائما وهذا أمر طبيعي "فرأس المال جبان" ولكن الحمد لله هذه الخطوة بالنسبة للجماعة وشركائها في تارودانت هي خطوة شجاعة وتضع تارودانت في محيطها محيط تنافسي، لو تحدثنا عنه قبل بداية هذه الاتفاقية وتقديم الملف ل "FONZID"مع منافسين في حجم أكادير و ايت ملول ومع أقطاب صناعية في هذا الحجم فلا يسعني اليوم إلا أن أحيي كل من وراء هذا العمل الذي نأمل من وراءه تحقيق ربح كبير للمدينة ومحيطها، أعتبر هذه الاتفاقية وهذا المشروع انطلاقة تاريخية خروج من الحلم والكلام إلى الو اقع، فقبل كان ليس هناك إلا عصي ومسامير وعر اقيل وتحديات ومشاكل كلها تدعوك إلى ترك الأمر والتراجع والتوقف والانتظار لكن العمل التقني الذي يقوم به الموظفين وشركاء الإعداد، الجهد، تعبئة الشركاء، توريط أصحاب رؤوس الأموال في إطار رابح، هو ما نحتاجه في هذه المدينة السعيدة بدل التبخيس والبكاء والانتظار وتضبيط العز ائم والتوقف عند الشكليات والتفاصيل الصغيرة، فحين تدور العجلة لا يهم لونها سواء كان أحمر أو أخضر، اذهبوا لما فيه خير لهذه المدينة ولمستقبلها بدون النظر إلى الوراء.

محمد أمهرسي ..... النائب الأول للرئيس.

فقط كتوضيح بخصوص المراسلة التي توصلنا بها من وزارة الداخلية مكتوبة باللغة الفرنسية ونتعامل معها بنفس اللغة.

هشام امزراو ..... نائب كاتب المجلس.

قبل التطرق لمجموعة من التوضيحات، كما جاء في قول الرسول صلى الله عليه وسلم "من لم يشكر الناس لم يشكر الله"، وبالمناسبة اتقدم بالشكر الجزيل لكل أعضاء المجلس أغلبية ومعارضة على المجهود الجماعي ، وعلى وجه الخصوص الأعضاء وأطر

وموظفي الجماعة لأننا قمنا بعقد عدة اجتماعات داخل هذه القاعة ولوكان باستطاعة هذه الاخيرة اخبارنا عنها لكان سواء التي تمت بالليل أو النهاروكذا في رمضان.. هذا كله من أجل المدينة

هناك مسألة يجب التطرق إليها لكي لا يكون هناك تأويل بخصوص حيز الوجود لمدينة تارودانت فهي الأخيرة تتميز بتاريخها إلى غيرذلك ولكن هذا من أجل أن تواكب التطوروالتقدم، لا يجب أن ننسى بأن مدينة تارودانت يجب أن تأخذ حقها ويجب أن تواكب قطار التنمية الذي تسيرعليه بلادنا، هناك مشاريع كبرى في البلاد بغض النظرعن سنة 2030 وعن كأس العالم، هناك شمال المغرب الذي يتميزب "» Tanger med" "طنجة المتوسط" وكذلك مدينة الدار البيضاء بمشاريعها الكبرى و عدة مدن التي أصبحت أقطاب صناعية وصارت مستقطبة لأبناء البلاد، وكما قلت سابقا أنني أجد أطرا تشتغل بمدن أخرى، فقطار التنمية هذا إما نتسايره أو نصبح ممرا، لأن مثلا مدينة الداخلة لا أحتاج للتحدث عنها تعرفون حجم المشاريع المتواجدة بتلك المدينة الكبرى و المشاريع المتواجدة بمدينة العيون كذلك، فهل هذه المدينة ستبقى مجرد معبريمرون منه، غذا المنطقة الصناعية بمدينة أكادير في طريقها والشركات تنتج و تستثمر كذلك و المشاريع تنجز، فما مكانتنا نحن لأنه لابد أن نكون قريبين من هذه المدن المتقدمة ويجب علينا ان نواكب هذا التطور، بالنسبة لتساؤل السيدة المستشارة سعاد أريب بأن أطر التعاونية هم أبناء مدينة تارودانت في تعاونية كوباك ويحظون ببعض المناصب الصغيرة، أريد ان أشيرلك السيدة المستشارة بأن أكبرعدد المسيرين وأكبرعدد مديري تعاونية كوباك هم أبناء مدينة تارودانت ولن يجادلني أحد بخصوص هذه النقطة لأنني أشتغل بتلك المؤسسة وأعرف كل شخص باسمه، أريد إضافة معطى اخركما قال السيد المستشارسمير الشهب هناك 6500 منصب شغل على مستوى المنطقة وهم أبناء المنطقة يعني ما يزيد عن 85 في المائة حتى 90 في المائة تخص الأطر الذين يشتغلون بالتعاونية إضافة إلى تواجد هذه المؤسسة في 32 مدينة في المغرب يعني هناك 32 وكالة تجارية في المغرب وفي هذه الوكالات 70 في المائة إلى 80 في المائة من الأشخاص الذين يشتغلون داخلها هم أبناء مدينة تارودانت والذين يشرفون على هذه الوكالات هم أبناء مدينة تارودانت بصفتهم مدبرين و مسيرين داخل هذه الوكالة بفضل تراكم تجاربهم وبمجهوداتهم، يعني وصلنا الآن تقريبا لما يناهز 11000 ألف موظف في التعاونية تضم 24000 ألف فلاح ، وبخصوص الحد من هجرة القرى نحو المدن تم انشاء مركبات للتعاونية أنجزت و السيد المستشارعبد الجليل ايت الجران هو أكثر دراية بهذا المجال والمسؤول عليه ،مركبات التعاونية التي وضعت في التعاونيات و تضم مجموعة من التكوينات المستمرة، تضم كذلك روض الأطفال، و المقتصدية لأنه هناك عدد من الأطفال الذين لم يستطيعوا النجاح في دراستهم أو يسايروها ولم نتركه يخرج عن موروثه الذي ترك لهم من قبل والديهم وهو الفلاحة ز فنحن بدورنا أنجزنا لهم هذا التكوين لكي يبقى ويستقر في مجاله ويطورفلاحة والديه و أنجزت لهم تكوينات مع شواهد في هذه المراكزوتوفرت لهم جميع التجهيزات، هذا كله متوفرلتحقيق نتيجة هي أن ذلك الفلاح يجب أن يستقر مع أبناءه في ذلك المكان ولن يفكرفي أن يهاجر، والحمد لله وضع عدد من المناطق التي تتواجد بها التعاونيات قد عرفت تطورا ونجاحا رغم الظروف الطبيعية والتي هي أمرربا ني خارج عن إرادتنا والتي تتعلق بالماء، فجميعنا نعلم أن جهة سوس ماسة تعاني أزمة الماء مع ذلك هناك صمود ،فأين ستذهب تلك 24000 ألف فلاح فهذا بمعنى 24000 ألف أسرة يعني هذا العدد يجب أن نضربه في 3 أو في 4،عندما نقول 11000 ألف مستخدم كذلك يجب أن نضرب هذا العدد في 3 أو 4، إذن هاته الأرقام لتوضيح الأمورفقط. بالنسبة لمسألة نوعية التربة فهذه مسائل تقنية لأن هناك جهات مختصة فقبل أن ينجز أي مشروع لابد أن يوفروا شهادات لكي يعلموا نوعية التربة الموجودة وكذلك لكي لا يشتغل المهندس المعماري في الفراغ بل يجب أن يشتغل بناء على دراسات لذلك المشروع متخصصة، بالنسبة لمسألة توقيف الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" ربما الرئيس هو الذي يجب أن يجيب عن هذا التدخل، بخصوص المشروع فأظن أنه عندما يكون هنالك قرارلن يكون له أي أثررجعي لأنه ربما الدعم رصد ومتواجد في الوزارة ولم يصادق عليه إلا لأنه موجود وإذا كان هناك قرارسيوقفه فلن يتوقف الآن، فعلى العموم نحن محظوظين لأننا كنا من الأشخاص الذين أتيحت لهم الفرصة

للحظي بمبلغ 30 مليون درهم أن تدخل للمدينة، إذن بالنسبة للاتفاقية التي تم وضعها بحنكة وبتجربة وتدل على أن الإدارة التي في القطاع الخاص هي التي توضع المراسلات باللغة الفرنسية ربما المراسلة وصلت الان من وزارة الداخلية باللغة الفرنسية، أولا أريد تصحيح هذا المعطى للسيدة المستشارة بأنه ليس تعاونية كوباك التي وضعت الاتفاقية لنكن واضحين لأن المشروع والمنصة هي من تخصص وزارة الصناعة وهذه الأخيرة هي التي تسهر على وضع اتفاقية الشراكة وتضع بنودها وهناك معيار يجب احترامه وتطبيقه على جميع الأحياء الصناعية في المغرب وهذا المعيار لوزارة الصناعة هو الذي يتم تعميمه ومناقشته وتدخل له فقط المعطيات الخاصة بالمؤسسات الحاملة للمشروع والشركاء الذين سوف يتواجدون في المشروع فقط، إذن هذه مسألة لكي نزيل اللبس على من وضع الاتفاقية وأي ملاحظة كانت عندنا كنا نراسل الوزارة فقط بأن هناك ملاحظة ودائما في إطار القانون. أريد إضافة شيء اخر، هل يمكن لأي وزارة أن تدعم بطريقة غير قانونية؟ فهذا مستحيل، هناك ديباجة وهناك بنود يجب احترامها فمن استطاع أن يدخل ضمن تلك الاتفاقية أو تلك القوانين فهذا أمر جيد ومشروعه مقبول أما من أراد أن يشتغل خارج إطار القوانين فلا يمكن، بالنسبة لمكونات المشروع فهناك تصور أولي لابد أن يتم وتقدم مشروعك وهذا التصور الأولي يضم التزامات الأطراف بأن هذه المشاريع سوف تتم، لكن أود أن أبين لكم الميزة التي توجد لدينا وقد أشرت لها في مداخلتي السابقة هو أنه عدد من الأحياء الصناعية خسرت فيها الدولة العديد من الأموال والمنتوجات ولم يستثمر فيها أحد رغم الملايير التي وضعت وبقيت رهينة الظروف الطبيعية التي حطت من مستواها إلى ما يزيد عن خمسة عشر (15) سنة وعندما يأتي مثلا مستثمر ويملك رغبة أن يضع مشروعه فماذا يجد؟ يجد أراضي متهالكة لا يمكن الاستثمار فيها، فهذا الأخير يبحث على مكان استراتيجي لكي يضع مشروعه، ونحن وضعنا هذه الشريحة الأولى لكي تكون مستقطبة للاستثمار لكي نشجع أشخاص اخرين أجانب على البلاد سواء من مدينة تارودانت أو من خارجها، فتحريك عجلة الاقتصاد تحرك معها أمور أخرى فعندما يشتغل شاب من أسرة معوزة ويكون له دخل كاف لإعالة أسرته فالوضع الاقتصادي لذلك البيت يتغير وتتكون لتلك الأسرة عدة طموحات من قبيل شراء الملابس أو يطمحون هم أيضا لركوب السيارات وبالتالي ينمو ويتطور الاقتصاد في البلاد بهذه الطريقة، إذن أظن بأن الأرقام قد أشرت إليها، سوف أتوقف هنا لأنه أظن أن هناك تدخلات أخرى وإذا كانت هناك إضافة سوف أضيفها، و أترك الكلمة للسيد الرئيس.

محمد أمهرسي ..... النائب الأول للرئيس

كتتمة لما اشار له السيد هشام امزراو وكما يعلم السادة المستشارين على أن هذا الصندوق دعم عالمي وليس وطني ، هناك أمور تطرقت إليها السيدة سعاد اريب فيما يتعلق بالبحوث الأركيولوجية، هذه البحوث توضع ضمن الاتفاقية الدولية وهذا هو الأصل لأنه اذا وجدت مسألة أركيولوجية فتلك الأرض يتم منع انجاز المشاريع كما هو في علمكم ، وكما قلنا ان هذه صناديق عالمية وفيما اشارت له السيدة فضمة ازوران المستشارة الجماعية بخصوص القرارات تبقى ملزمة لا تتغير، وعندما يقترحون علينا المشاركة فهذا يعني ان الدعم تمت المصادقة عليه وجاهز للالتزام.

بالنسبة لمركب المهن والمهارات فهو لا يدخل ضمن هذا العرض ولا علاقة له به، لأنه شق آخر أهميته اكيد تخص فئة عريضة لديها خدمات معيشية ومهنية وحرفية التي تدخل ضمن ثقافتنا، هذا الأمر الذي يخص المهن والمهارات فهو مشروع في إطار قناة أخرى ولن أسابق الأحداث واروج لأشياء لم تكن بعد ولكن قناة أخرى مع وزارة الصناعة التقليدية و الاقتصاد الاجتماعي و التضامني و هذا نقاش آخر ، وهو مشروع آخر نشتغل عليه سوف يحين وقته ونناقشه، ولكن النقاش اليوم حول المشروع الخاص بالمناطق الصناعية كما قلنا مع وزارة الصناعة والتجارة، أمر آخر يخص مكونات هذا المشروع الذي يتضمن المكاتب ومراكز التكوين و الاستقبال الى غير ذلك، سمي مشروع مستدام "دعم المناطق الصناعية المستدامة" لأنه كانت هناك استراتيجية سابقة لوزارة الصناعة والتجارة وكان فيها إشكال كبير يتم وضع مناطق صناعية خارج المدينة وتكون منعزلة تماما. والذي يقع ان العاملات تواجهن إشكالات بخصوص

الابتعاد عن أبنائهن لفترة طويلة. فلما لا نفكر في مشروع مستدام؟ يعني يجب أن تكون هناك شروط ومعايير مضبوطة فيما يخص المساواة، البيئة، الخدمات. لذلك تطرقنا الى إحداث روض الأطفال، مطعم، بنك الى اخره. هذا يعني أمر مستدام و ضروري، لان هذه الأمور أصبحت ضرورية ضمن دائرة المشروع،

أمر آخر في هذا المشروع عندما نتحدث عن اللغة الفرنسية ليس لدينا خيار لأن هناك منصة موضوعة باللغة الفرنسية تتضمن مجموعة من المرادفات باللغة الإنجليزية و اقترحنا أن نستعين بمجموعة من الكفاءات لمساعدتنا، وهي منصة رقمية ليس لدينا صلاحية التدخل فيها ولا حتى الآجال فعندما ينتهي الآجال المحدد لتعبئة الوثيقة تغلق تلك المرحلة في المنصة، أما فيما يتعلق بالبيئة أو فيما يخص البحوث الأركيولوجية فهذا امر لا يحق لك التدخل فيه.

مصطفى المرتقي ..... مدير المصالح الجماعية.

هناك فقط بعض الأرقام وبعض التوضيحات حول المسار بأكمله فيما يخص عملية إعداد هذا الملف، هذه العملية انطلقت أولا بناء على تراكم كان في الجماعة لأنه كان هناك إعلان عن طلب مشاريع ممولة من نفس الصندوق في الولاية السابقة، وقد استفدنا من تلك الملاحظات التي قدمت لنا من قبل وزارة الصناعة وكذلك من قبل الصندوق ملاحظات تقنية التي استفدنا منها بسرعة، ولكن للشهادة لسنا نحن كجماعة من وجدنا الإعلان الخاص بهذا المشروع، بل هو السيد مولاي محمد الولتيتي عن طريق ما يسمى عند السادة داخل التعاونية ب Copage Académie التي أسسها السيد مولاي محمد الولتيتي لتعنى بكل مجالات البحث العلمي و انفتاح هذه التعاونية في مجال التبادل العلمي، وهم في طور البحث عن مجال تمويل بعض المشاريع وجدوا هذا الإعلان، فكان ضمن شروطه أنه مفتوح في وجه الجماعات حاملة المشاريع، وكان من بين الشروط الإدارية التي يجب أن تتوفر عليها الجماعات أن يكون لها شريك من القطاع الخاص، فشرعنا في اعداد الملف بطلب من كوباك و أنا أتذكر أنه تم عقد لقاء اجتماع وكان بحضور السيد الرئيس مع أطر تعاونية كوباك وامتد هذا الاجتماع ما يقارب لمدة ساعة أو ساعة ونصف وتمت فيه مدى امكانية تقديم هذا المشروع، ولي الشرف أن أكون الطرف الذي يقف على جميع الأمور مع وزارة الصناعة فكنت على تواصل دائم مع الجميع ، ولكن من بعد احداث لجنة مشتركة تقنية تضم مجموعة من أطر تعاونية كوباك وكذلك من أطر الجماعة هنا أريد أن أفتح باب لأتقدم بجزيل الشكر إلى جميع هذه الأطر خصوصا أطر جماعتنا رغم قلتهم بحكم عملهم كانوا مشغولين و في نفس الوقت كانوا متفرغين لنا بخصوص هذا المشروع، و قمنا بعقد سبعة عشر (17)اجتماع حضوري منهم ثمانية (8) اجتماعات أقيمت بالجماعة والباقي تم عقده بتعاونية كوباك وكان بحضور كل من السيد مولاي محمد الولتيتي و السيد محمد امهرسي النائب الأول للرئيس،

اما الإجتماعات الأخرى كنا نشتغل فيها بشكل تقني ومنها اجتماعين عن بعد بتقنية التناظر (عن بعد) مع أطر وزارة الصناعة و السيدة المكلفة بمتابعة المشروع، ورئيسة المصلحة ومع رئيس القسم، وكان الغرض هو ان متابعة عملية ملأ طلب الترشيح التي تمت عبر مراحل، فأولا يقدمون لك لوحة في الصفحة لكي تملأها بالمعطيات وهذه المعطيات تكون عامة حول الجماعة منها عدد السكان، عدد المستشارين، خريطة الجماعة، معطيات تقنية ... فإذا لم تدخل هذه المعلومات الصحيحة يتم رفض الطلب، وهنا يجب الاستشارة مع رئيسة المصلحة ، ثم المرحلة الثانية التي يجب أن تقدم فيها خطة العمل، بحثنا ووجدنا مكتب دراسات من أحسن مكاتب الدراسات التي اشتغلت على أربع مناطق صناعية في المغرب وهذه المناطق كلها ممولة من هذا الصندوق بمعنى أنه يكتسب معرفة ودراية بالطرق التي تبين كيف ستودع الملفات التقنية والمالية في طلبات الدعم ، وهذا المكتب يتواجد مقره بمدينة أكادير، وعقدنا ما يقارب خمسة (5) اجتماعات بمدينة أكادير أنا والسيد الرئيس أو أنا والسيد هشام امزراو باستمرار لتقديم جميع المعطيات، بالإضافة للاجتماع الذي تم عقده بمدينة الرباط بحضور السيد الرئيس، فإذن أود أن أقدم لكم هذه التوضيحات لكي

تكونوا على دراية بجميع المراحل التي تم قطعها من أجل تعبئة هذه الخطوات، فأحيانا هناك بعض الأشياء التي لا نعلمها ونضطر التوجه لمكتب الدراسات ليقدم لنا المعلومات الكافية، وقد تم اختيارنا من بين تلك الجماعات الخمس الأوائل لمشروع FONZID، ولكن يبقى لدينا إشكالات طرحناها مع الوزارة مباشرة عن طريق مراسلة للسيد وزير الصناعة و هو الاستشارة مع الجهة وبعد تدخل السيد الرئيس عبد اللطيف وهبي مباشرة مع رئيس الجهة حيث أنهم طلبوا منا أن التمويل مشروط بعرض المشروع في برنامج تنمية الجهة فتمت مراجعة المشروع من قبل الجهة و تمت المو افقة عليه على أن يكون من أولويات الجهة في تمويل المناطق الصناعية. لان هذا من اختصاصاتها.

الآن بالنسبة لتعاونية كوباك تعتبر شريك في المشروع، ونتحدث عن المنطقة الصناعية عن الشطر الأول فقط لأنه هو الذي سيتم تمويله حاليا لكي نتمكن من إخراجه، اما مسألة الترجمة فقد تطرقت لها مباشرة مع السيد الرئيس الذي بدوره أشار أن هناك بعض المصطلحات باللغة الإنجليزية لا يمكن أن نترجمها، فاقترحوا علينا أن نستعمل نسختين لأن هناك بعض الإدارات توقع في نسختين باللغة العربية واللغة الفرنسية، كما طلبوا منا ايفائهم بمصلحة الشؤون القانونية والمترجم وكما يعرف السادة الأعضاء الذين أغلبيتهم من رجال ونساء التعليم أن الترجمة تفقد النص معناه إن لم تفقده كله تفقد بعضه، وهم يقترحون أنه من الأفضل أن تبقى الاتفاقية بهذه الصيغة لأن محاموهم هم من قاموا بإعدادها كونهم فرنسيين كما لدينا نحن كذلك بوزارة الداخلية فرنسيين وفي جميع القطاعات، ولكن اذا شرعنا في الترجمة نخشى أن نسقط في خطأ ما، بالتالي من الاحسن ان نضعها بأمانة كما وضعت لدى جميع الجماعات الخمس التي قدم لها الدعم في هذا الاطار بالمغرب كذلك، وشكرا سيد الرئيس.

فاطمة الزهراء خلوفي: ..... مستشارة جماعية.

كما نعلم جميعا بأن إقليم تارودانت يتميز بزيت أركان وكذلك الزعفران، ولكن مع الأسف لا نرى الطلب عليه لأنه لا يتوفر على معايير خاصة بالتالي يجب توفير بعض المختبرات للبحث العلمي وأشياء أخرى، وفي هذا التوجه فان الشركات هي من يقوم بدعم هذه الميزات، على سبيل المثال الشركات في دول أمريكا أو أوربا هي من يدعم المختبرات وحتى الابحاث العلمية، وبما اننا نحن نتميز بالزعفران في إقليم تارودانت على اعتباره من أجود الأنواع ولكن لا يسوق لماذا؟ لأن زعفران إيران هو الذي يسوق ولا يخضع لأية معايير، وكمثال آخر الفوسفاط كان لا يسوق وتم بذل جهود في مختبر بن جرير و اصبح الآن يسوق أكثر، فتعاونية كوباك يجب أن تذهب في هذا التوجه الخاص بالبحث العلمي حتى تكون هناك استفادة مهمة للزعفران ومنتوج اركان كذلك، و ان تدعم تلك التعاونيات الذين يسوقون بهدف البيع لإيجاد المشترين، وشكرا.

سعاد اريب ..... مستشارة جماعية:

أريد أن أتوجه الى السيد هشام امزراو، شكرا لك على جو ابك لكن ما أريد ان اتير انتباهك إليه هو أنك انت و الأخ السيد عبد الجليل من الأشخاص الموظفين في تعاونية كوباك فأنتم داخل هذه الدورة بصفتكم مستشارين قبل ان تكونوا موظفين، وبالتالي فنحن لسنا في مواجهات، فأنا لا أتهم أي أحد وربما أنا سبقتك الى معرفة الخطوات الأولى الدقيقة التي أقيمت على أساسها هذه التعاونية، و أقول لك هذه المسألة ويجب أن تكون متأكدا منها، وبالتالي لا يجب تحوير تدخلي، أود القول لك بأنه سبق و ثمنت هذه الوثيقة وأعرف ما أقول بالنسبة للنصوص، إذ لا تخفى علي أن هذه المسألة مدققة وتم طرحها من قبل خبراء في الميدان وأشرت الى هذا ولكن ليس معناه أنه وحي منزل ونستطيع أن نغمض أعيننا بدون ملاحظات فهذا ما جئنا لأجله، وبالتالي هناك بعض النقط للأسف الوقت لم يسعفني سوف أقدم لك بعضها مثلا، سوف أتساءل معك لماذا مثلا في جدول إنجاز هذا المشروع بالنسبة LA TENTION أريد منك أن تعطيني رأيك لأنك لا يمكن لك أن تجيب مكان الأشخاص الذين وضعوا الاتفاقية إذن المسألة هنا Un

Réseaux de moyenne tension لمشروع بهذا الحجم، فأنا لست مهنية ولكن هذا تساؤل يجب أن يطرح ويجب أن يكون له جواب، لدي سؤال اخر بالنسبة للملحق الأول فيما يخص "Description détailles de projet" هناك، « Secateurs d'activité a abrites , Agroalimentaire, autour, notamment, de l'écosystème de la Copage "

الزهراء دنبي ..... مستشارة جماعية:

فيما يخص هذه الوثيقة عندما تحدثت ربما لم تفهموني، وسوف أكرر ما قلت بلغتنا العامية الرودانية "هاد الخير مغرز" وما قلنا نحن بالدارجة أعدتم أنتم صياغته تقنيا، هذا العمل تحت إشراف مكتب دراسات يعني القطاع الخاص وقد أشار لها السيد المدير، فهذا الكلام هو ما تحدثنا عنه، فإذا قلت أي كلمة خارجة عن النطاق أنا أصححها الآن، سقطت مني سهوا في مداخلتي الأولى لا أعلم إذا قلتها أم لا ، أتقدم بشكر لجميع الأشخاص الذين قاموا بهذا العمل خصوصا في إعداد هذه الوثيقة وفي مواكبتها، ملاحظتي لا تتعلق بشق هذه الوثيقة بل تخص شكلها وطريقة تعاملنا مع هذه المنطقة فنحن نقول بأن هذه المنطقة أنها تابعة للجماعة في حين نجد تعاونية كوباك، فرغم أننا نتحدث عن الجماعة فستبقى هذه المنطقة في حيازة تعاونية كوباك، هذه المنطقة التي تبلغ مساحتها 40 هكتار نجهزها للتعاونية الفلاحية كوباك فهذا أمر جيد و أنا مع هذه المسألة ولكن عندما نقول أننا سوف نأتي بمبلغ من FONZID ومبلغ من الجهة وندعم به منطقة خاصة بتعاونية كوباك فأين هي المؤسسات الأخرى التي نقول سوف نستقطبها ؟ سوف أوضح القسم الذي أشارت إليه السيدة سعاد أريب هو Le secteur d'activité فهو واضح بأنه نظام بيئي تابع لتعاونية كوباك التي سوف تكون ضمن مساحة 40 هكتار، وليس لدينا أي مشكل مع تعاونية كوباك.

هشام امزراو ..... نائب كاتب المجلس.

أظن بأن السيدة الزهراء دنبي المستشارة الجماعية هي أكثر الأشخاص الذين يعلمون بمسألة مساعدة تعاونية كوباك، أولا هناك تناقض وأعتذر من السيدة سعاد أريب المستشارة الجماعية بكل احترام، وجهت سؤال بخصوص هل أنا هنا أتحدث كمستشار أم كموظف؟ فهل السؤال موجه لي بصفتي كمستشار أم كموظف؟ لأني هنا أتواجد بصفتي كمستشار، ثانيا هذا لا يعني أن المستشارين وأعضاء المكتب ليس لهم الحق تتبع أي ملف معين وأن يقوموا بالسهر عليه، فالحمد لله هذا المجلس وهذا المكتب يتميز بتوفره على مكتب منسجم ويفرق المهام بينهم، يعني من له القدرة أن يفيد في أي تخصص ليس متوفر فله الحق، فصحيح أن هناك اختصاصات ولكن هناك دعم اختصاص يمكن لأي مستشار لديه ما يفيد وما يعطي في أي مجال فله الحق أن يتكلف بملف معين ويساهم فيه، لأن الهدف الأول والأخير في هذه المسألة هو المنفعة العامة وأن تعرف مدينتا المزيد من التقدم، وإذا تمكنت أن أعطي في هذا المشروع الذي ربما له علاقة بتعاونية كوباك لأني أملك دراية ومعرفة بهذه التعاونية فممكن أن يكون مشروع اخر له علاقة بقطاع اخر لا علاقة له بكوباك ويمكن أن أفيد فيه سوف أتوجه وأساهم بما أعرفه لأن دورنا كمستشارين وكمنتخبين هو ماهي القيمة المضافة التي سنضيفها للمدينة كمستشارين، فإذا أملك معرفة فنية في أي مجال أساهم فيه، ربما أشرت إلى كلمة السيدة سعاد اريب هو أنه لديك اختصاص في اللغة الفرنسية و أنا أؤكد هذا الكلام لأنني من ضمن تلاميذك و أفتخر بهذه المسألة وأريد أن أحييك عليها، وإذ تعطي ملاحظات بخصوص هذه المسألة فهذه ملاحظات قيمة يجب أن نأخذها بعين الاعتبار، فمن له الإمكانية أن يعطي في أي مجال يجب أن يساهم، فلماذا نناقش نحن اليوم في المجلس ونتبادل الأفكار والآراء لكي نغني مشروع معين ويذهب في حلة متكاملة ويعطى للرأي العام فكرة معقولة وجيدة على المشروع، إذن بالنسبة للمسائل التقنية هناك أطر تقنية داخل الجماعة تتجاوب معها حتى لا نعتبر بأن المحترفون يوجدون في الخارج فقط، أعيد القول لكي تخرج هذا المشروع إلى حيز الوجود وسط خمسون(50)جماعة وتنجحه بنسبة 90% أو أكثر، ليس سهلا ، فأطر هذه الجماعة اندهشت بهذه العيارات، هناك الكثير من

الأشخاص يضبطون القانون وهناك أشخاص في الجانب التقني يبذلون مجهودا كبيرا نظرا لتجاربهم الكبيرة وأشيد بمجهوداتهم، وشكرا.

عملية التصويت

بعد ذلك عرض السيد النائب الأول للرئيس مقرر النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على مشروع اتفاقية شراكة من أجل إحداث المنطقة الصناعية المندمجة و المستدامة بتارودانت (الشطر الأول) للتصويت فتمت المصادقة بإجماع أعضاء المجلس الحاضرين .

مقرر المجلس الجماعي عدد 04 / 2025	الدراسة والمصادقة على مشروع اتفاقية شراكة من أجل إحداث المنطقة الصناعية المندمجة و المستدامة بتارودانت (الشطر الأول).

إن المجلس الجماعي لمدينة تارودانت المجتمع بالدورة العادية لشهر فبراير 2025، وخلال الجلسة العلنية الأولى المنعقدة بتاريخ 06 فبراير 2025.

وتطبيقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات، وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على مشروع اتفاقية شراكة من أجل إحداث المنطقة الصناعية المندمجة و المستدامة بتارودانت (الشطر الأول) ، وبعد اللجوء الى عملية التصويت العلني، أسفرت عملية التصويت على ما يلي:

- ✓ عدد الأعضاء الحاضرين.....: 21عضوا.
- ✓ عدد الأصوات المعبر عنها:.....: 21صوتا.
- ✓ عدد الأعضاء المو افقين:.....: 21 عضوا وهم السادة:

محمد أمهرسي	هشام امزراو	سمير الشيهب	سعاد اريب	مولاي هشام أشرف
عبد العالي الحوس	شكيب اريج	مينة فريسي	عبد الجليل ايت الجران	فضمة ازوران
اسماعيل الحريري	سعاد ابلعيد	الزهراء رحمون	فاطمة الزهراء خلوفي	الزهراء دنبي
فاتحة موافق	نزهة ايت حبان	عبد الحق يسري	اسماء القجدر	
رشيد فنان	براهيم المدلاوي			

- ✓ عدد الأعضاء الر افضين.....: لا أحد.
- ✓ عدد الأعضاء الممتنعين عن التصويت.....: لا أحد.

يقرر ما يلي:

صادق المجلس الجماعي لمدينة تارودانت بإجماع أعضائه الحاضرين على مقرر النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على اتفاقية شراكة من أجل إحداث المنطقة الصناعية المندمجة و المستدامة بتارودانت (الشطر الأول) كما يلي:

Projet

PARC INDUSTRIEL INTEGRE ET DURABLE DE TAROUDANT

(1ère tranche)

Décembre 2024

Projet

PARC INDUSTRIEL INTEGRE ET DURABLE DE TAROUDANT

(1ère tranche)

CONVENTION DE PARTENARIAT

L'ETAT REPRESENTE PAR :

LE MINISTÈRE DE L'ECONOMIE ET DES FINANCES,

*Ci-après, dénommé « **MEF** »*

LE MINISTÈRE DE L'INDUSTRIE ET DU COMMERCE,

*Ci-après, dénommé « **MIC** »*

LA WILAYA DE LA REGION SOUSS-MASSA,

*Ci-après, dénommée « **Wilaya** »*

LA PROVINCE DE TAROUDANT,

*Ci-après, dénommée « **Province** »*

Le MEF, le MIC, la Wilaya et la Province sont collectivement désignés dans la suite par l'« **Etat** ».

D'une part,

ET :

LE CONSEIL DE LA COMMUNE DE TAROUDANT,

Ci-après, dénommé le « **Bénéficiaire** »

D'autre part,

ET :

LE CONSEIL DE LA REGION SOUSS-MASSA,

Ci-après, dénommé le « **Partenaire financier du Projet** »

L'**Etat** et le **Bénéficiaire** ont, ci-après, désignés individuellement « Partie » et collectivement les « Parties ».

Projet

PARC INDUSTRIEL INTEGRE ET DURABLE DE TAROUDANT

(1ère tranche)

CONVENTION DE PARTENARIAT

Il est préalablement exposé ce qui suit :

- Considérant les orientations et les objectifs stratégiques poursuivis par le MIC, notamment, en matière de stratégie industrielle et en terme de développement d'infrastructures industrielles ;
- Considérant la volonté de l'Etat de mettre à la disposition des investisseurs des zones industrielles pour l'accueil de leurs projets à des conditions de qualité et de prix compétitifs, intégrant des services d'accompagnement de base et répondant aux standards internationaux ;
- Considérant l'impact de la réalisation des zones industrielles sur le développement économique et social, à travers, notamment, la valorisation des ressources humaines et la création de valeur ajoutée ;
- Considérant que le Fonds des Zones Industrielles Durables « FONZID » vise à renforcer le modèle de zones industrielles durables et à contribuer à l'amélioration de la productivité et des performances environnementales et sociales de ces zones, en soutenant la gouvernance et la durabilité desdites zones, à travers des projets de création de nouvelles zones industrielles ou de requalification des zones existantes ;
- Considérant le Manuel de Procédures (MdP) du FONZID-II, qui décline les mécanismes et les procédures de mise en œuvre des subventions, depuis la phase de lancement de l'appel à projets jusqu'à la réalisation des projets retenus et constituant ainsi le document de référence pour la mise en œuvre et la gestion de ce fonds ;
- Considérant l'appel à projets lancé pour la soumission des propositions de projets à financer dans le cadre du FONZID-II ;
- Considérant les évaluations effectuées par les panels mandatés, conformément aux critères d'éligibilité et d'évaluation arrêtés dans le MdP, durant les différentes phases du processus de sélection, et qui ont abouti à la sélection du Projet objet de la Convention ;
- Considérant la convention de partenariat entre la commune de Taroudannt et la Coopérative Agricole COPAG, validée par le conseil communal lors de la session tenue le 23 Juillet 2023 n° 44/2023, ayant pour objet la création et le développement de la zone industrielle Lastah Taroudannt et qui a constitué la base de la demande de financement déposée sur la plate-forme FONZID.

Les Parties ont convenu de signer la présente convention de partenariat pour le Projet du Parc industriel intégré et durable de Taroudant (1ère tranche), désignée, dans la suite, par la 'Convention'.

ARTICLE 1. OBJET DE LA CONVENTION

La Convention fixe les conditions générales et les modalités d'utilisation de la subvention accordée par le FONZID-II ainsi que les obligations et la contribution du Bénéficiaire et des autres partenaires pour la réalisation du Projet de la 1ère tranche du Parc industriel intégré et durable de Taroudant, tel que présenté en Annexe 1.

ARTICLE 2. NATURE DE LA CONVENTION

La Convention, y compris ses annexes qui en font totalement partie, traduit l'intégralité des points conclus entre les Parties. De ce fait, elle prévaut juridiquement sur tous les documents et les éléments antérieurement échangés entre les Parties en relation avec le Projet.

Les obligations des Parties stipulées dans la présente et ses annexes forment un tout indivisible.

La Convention ne peut être valablement modifiée ou amendée que par des avenants écrits et signés par les Parties.

La Convention peut faire l'objet d'une révision sur proposition notifiée de l'une des Parties. Cette proposition, si elle est acceptée par l'autre Partie, doit faire l'objet d'un avenant.

Le Bénéficiaire doit respecter la conception initiale de son Projet. Toutefois, durant la mise en œuvre du Projet, si des changements majeurs s'avèrent nécessaires, le Bénéficiaire sollicitera par écrit l'accord du MIC. En cas de réponse favorable, un avenant à la Convention sera établi et signé par le Bénéficiaire et l'Etat.

Il est à signaler que les changements apportés ne pourront en aucun cas toucher les fondamentaux de la conception et du montage du Projet. Sinon, une décision de surseoir au Projet pourra être prise par l'Etat.

ARTICLE 3. ASSIETTE FONCIERE

Le Projet est prévu sur une assiette foncière, propriété du Bénéficiaire, située dans la Commune de Taroudant, Province de Taroudant, d'une superficie de 38,5 ha, faisant partie du titre foncier n° 38543/39. A ce propos, le Bénéficiaire déclare avoir mobilisé intégralement l'assiette foncière du Projet libre de toute contrainte ou occupation.

La situation foncière du terrain support de ce programme figure en Annexe 2.

ARTICLE 4. CONSISTANCE DU PROJET

Le Projet doit permettre la mise en place d'une offre immobilière industrielle intégrée, diversifiée et adaptée aux besoins en foncier industriel des Investisseurs, en termes de qualité, d'infrastructure, d'accessibilité, de prix et de services d'accompagnement.

ARTICLE 5. VOCATION DU PROJET

Les activités des entreprises pouvant s'installer dans le Projet sont les suivantes :

- L'industrie agroalimentaire ;
- L'industrie chimique et parachimique ;
- L'industrie des énergies renouvelables ;
- Les industries du textile et du cuir ;
- L'industrie des matériaux de construction ;
- Les industries métallurgiques, mécaniques, électriques et électroniques ;
- L'industrie du recyclage et du reconditionnement des équipements mécaniques et électroniques ;
- L'industrie plastique ;

- Toutes autres activités industrielles compatibles avec la vocation industrielle de la zone ainsi que les services liés aux activités visées ci-dessus.

ARTICLE 6. COUT PREVISIONNEL DU PROJET

Le coût global prévisionnel est de 113 697 471,16 DH, réparti comme suit :

Poste des coûts	Montant TTC (DH)
Foncier	25 795 000,00
Etudes et maîtrise d'ouvrage déléguée	8 780 967,96
Travaux de viabilisation	59 397 313,20
Autorisations, redevances et travaux complémentaires	19 724 190,00
Total général	**113 697 471,16**

Le détail des coûts et le montage technico-financier du Projet figurent dans l'Annexe5.

Il reste entendu que ce coût sera définitivement arrêté à la lumière des appels d'offres y afférents.

ARTICLE 7. ENGAGEMENTS ET RESPONSABILITES DU BENEFICIAIRE

Le Bénéficiaire s'engage à assumer ses propres responsabilités et à exécuter le Projet conformément au cadre juridique national, au référentiel FONZID et aux dispositions de la Convention.

L'aménagement et le développement du Projet doivent être conformes au Cahier des Charges urbanistique et au dossier de lotissement approuvés par les administrations compétentes.

Tout au long du Projet, le Bénéficiaire est soumis à des engagements spécifiques liés aux Performances Environnementales et Sociales (PES) et au Genre et à l'Inclusion Sociale (GES), telles que stipulées en Annexe 4.

7.1. Engagements liés à l'aménagement du Projet

7.1.1. Réalisation des études

Le Bénéficiaire s'engage à effectuer, à sa charge, l'ensemble des études liées au Projet (, , études architecturales, études techniques, études environnementales...) en tenant compte de sa vocation et ses spécificités.

7.1.2. Acceptabilité environnementale du Projet

Le Bénéficiaire s'engage à effectuer les démarches nécessaires à l'obtention de l'acceptabilité environnementale du Projet.

7.1.3. Lotissement et morcellement du Projet

Le Bénéficiaire assurera toutes les formalités administratives nécessaires à l'obtention de l'autorisation de lotir et celle de pour l'établissement des titres fonciers parcellaires.

Le Bénéficiaire s'engage, notamment, à effectuer, dans les délais spécifiés au calendrier de réalisation du Projet, l'ensemble des études détaillées et des démarches administratives nécessaires pour les dossiers d'autorisation de lotir conformément à la réglementation en vigueur.

7.1.4. Réalisation des infrastructures in site et des équipements

Le Bénéficiaire s'engage à financer et à réaliser les travaux d'aménagement in site (Voirie, éclairage public, réseaux d'eau potable, d'assainissement, d'électricité et de

télécommunications...) et les équipements liés eu Projet, dont les éléments et le coût estimatif sont détaillés en Annexe 5.

7.1.5. Réalisation des infrastructures hors site

Le Bénéficiaire s'engage à prendre en charge les infrastructures hors site qui comprennent les infrastructures nécessaires, notamment, à ce qui suit :

- L'interception des apports extérieurs ;
- L'évacuation des eaux pluviales ;
- L'évacuation et le traitement des eaux usées ;
- L'alimentation en eau potable (AEP) ;
- Le raccordement électrique du Projet.

La réalisation de ces travaux doit se faire selon la réglementation en vigueur et après accord et selon les conditions définies par les autorités compétentes et gestionnaires des réseaux. La prise en charge des infrastructures hors site incombant au Bénéficiaire comporte, à titre non limitatif, ce qui suit :

- L'exécution de l'ensemble des études requises ;
- Le règlement des frais de participation et des autres frais et taxes requises ;
- L'exécution des travaux, soit directement par le Bénéficiaire soit à travers les gestionnaires des réseaux ;
- Le financement de l'ensemble des opérations précitées ;
- Toute autre sujétion de bonne exécution.

7.1.6. Délai de réalisation

Les travaux d'aménagement et de développement du Projet doivent être réalisés dans un délai de vingt-quatre mois (24 mois) conformément au calendrier de réalisation du Projet joint en Annexe 3.

7.1.7. Bilans préalables aux déblocages partiels de la Subvention

Les Parties conviennent que, préalablement aux déblocages partiels des 2ème et 3ème tranches de la Subvention, un état d'avancement physique et financier du Projet sera réalisé par le Bénéficiaire et validé par le Comité de Suivi Local.

7.2. Engagements liés au développement, à la commercialisation et à la gestion du Projet

7.2.1. Promotion du Projet

Le Bénéficiaire s'engage à assurer la promotion du Projet au Maroc et à l'étranger pour attirer des investissements créateurs de valeur et d'emplois.

7.2.2. Modalités de commercialisation du Projet

Le Bénéficiaire s'engage à lancer un Appel à Manifestation d'Intérêt pour la commercialisation du Projet et à faire appel à la Commission Régionale Unifiée d'Investissement (CRUI) pour l'attribution des Biens Immobiliers, et ce sur les base des meilleurs projets d'investissement à formuler par les Investisseurs potentiels. A ce titre, la CRUI doit tenir compte de la convention de partenariat entre la commune de Taroudannt et la Coopérative Agricole COPAG.

7.2.3. Contrats de commercialisation

Le Bénéficiaire s'engage à commercialiser le Projet à travers la mise en place de contrats de commercialisation incluant les éléments suivants :

- Les composantes clés des projets retenus, telles qu'approuvées par la CRUI territorialement compétente ;

- Spécifiquement pour les Biens Immobiliers cédés :
  - L'obligation de leur immatriculation au nom des Investisseurs au niveau de la conservation foncière dans un délai n'excédant pas 3 mois à partir de la date du paiement de 100% du prix du Bien Immobilier ;
  - L'interdiction de morcellement des Biens Immobiliers par les Investisseurs ;
  - La production au conservateur compétent d'une mainlevée des charges et de l'interdiction d'aliéner, délivrée par le Bénéficiaire après avis de la CRUI, justifiant la réalisation de son projet d'investissement.
- L'obligation d'utilisation des terrains attribués exclusivement aux fins de la réalisation des projets autorisés ;
- Un délai de valorisation selon les dispositions qui suivent :
  1. Le Bénéficiaire et l'Investisseur doivent compléter l'acte de commercialisation dans un délai maximal de 2 mois après l'attribution du lot ;
  2. L'Investisseur doit déposer le dossier pour l'obtention de l'autorisation de construire dans un délai n'excédant pas 3 mois à partir de la date de paiement de 100% du prix de terrain et accomplir toutes les formalités pour l'obtention de ladite autorisation de construire ;
  3. L'Investisseur doit commencer la construction dans un délai n'excédant pas 6 mois à partir de la date de l'obtention de l'autorisation de construire ;
  4. L'Investisseur doit réaliser son programme d'investissement dans un délai maximum de 18 mois, à compter de la date d'obtention de l'autorisation de construire.
- L'obligation d'autorisation préalable de toute transaction ultérieure par la CRUI. Ainsi, toute location ou cession de Biens Immobiliers, nus ou après aménagement/construction, par les Investisseurs, qu'ils soient attributaires directs ou repreneurs, est subordonnée à l'autorisation préalable de la CRUI qui doit s'assurer de l'absence du caractère spéculatif dans les transactions à réaliser ;
- Le montant des redevances à payer, au titre des services rendus, à déterminer par superficie exploitée ;
- Les pénalités de retard en cas de non-paiement par les Investisseurs des redevances au titre des services rendus par l'organe de gestion ou, le cas échéant, par le Bénéficiaire ;
- Les modalités de récupération de plein droit, par le Bénéficiaire, du Bien Immobilier n'ayant pas été valorisé conformément audit contrat de commercialisation. Ainsi, à défaut de valorisation dans les délais et conditions impartis et sauf cas de force majeure, tel que prévu au code des obligations et contrats marocain (DOC), ledit Bien est retiré selon les règles prescrites au niveau de la loi n° 102-21, notamment, ses articles de 10 à 16.

7.2.4. Prix de commercialisation

Le Bénéficiaire doit respecter le prix de commercialisation des Biens Immobiliers, tel que fixé dans le business-plan du projet, à savoir un prix moyen de 120 DH/m², et ce dans les contrats de commercialisation à établir avec les Investisseurs.

Par ailleurs, le Bénéficiaire pourra appliquer, de plein droit, une révision à la hausse des prix chaque trois (3) ans à hauteur de 10% (Dix pourcent), après avoir notifié au MIC l'application de ladite hausse des prix ; étant précisé que la révision susvisée pourra ne pas être appliquée si la compétitivité des prix de commercialisation ou si l'attractivité pour les investisseurs seraient compromises.

7.2.5. Gestion du Projet

Le Bénéficiaire s'engage à définir l'entité et les modalités de gestion du Projet. Cette gestion pourrait se faire à travers la mobilisation d'une société de gestion spécialisée dans les zones industrielles ou des prestations similaires ou via une association formée par les acquéreurs/exploitants des lots.

7.2.6. Bilans de fin de commercialisation du Projet

Les Parties conviennent qu'à la fin de la commercialisation du Projet, un bilan sera réalisé par le Bénéficiaire, notamment, sur la base de l'audit des dépenses et des recettes du Projet, et ce par un évaluateur indépendant mandaté et rémunéré par le Bénéficiaire. Ledit évaluateur doit être inscrit à l'ordre national des experts-comptables.

Par ailleurs, les termes de référence de la mission de l'évaluateur indépendant sont à élaborer par le Bénéficiaire et à valider par le Comité central de suivi.

7.3. Modalités de gestion administrative et financière

Le Bénéficiaire s'engage à ce qui suit :

(a) Ouvrir, à la signature de la Convention, un compte bancaire, à la trésorerie générale provinciale de Taroudant exclusivement dédié au Projet (Recettes et dépenses). Ce compte sera crédité par les fonds propres du Bénéficiaire, les versements de la subvention et les apports des partenaires du Projet, le cas échéant, d'une part, et débité par les paiements liés à la structure des coûts de l'Annexe 5, d'autre part.

(b) Utiliser les fonds qui lui sont transmis conformément aux clauses de la Convention et exclusivement pour les activités prévues par le Projet ;

(c) Clôturer le compte bancaire précité à la fin de la commercialisation du Projet, tant qu'il n'est plus crédité de fonds ou bien en cas de résiliation de la Convention.

ARTICLE 8. FINANCEMENT

Le plan de financement du Projet figure en Annexe 5 de la Convention.

8.1. Montant de la Subvention de l'Etat

8.1.1. L'Etat accorde, au titre du FONZID-II, une Subvention maximale de Trente Millions de Dirhams (30 MDH) au Bénéficiaire en contribution au Projet.

8.1.2. La Subvention de l'Etat correspond à un budget global du Projet de Cent Treize virgule Soixante-Neuf Millions de Dirhams (113,69 MDH) DH, tel que détaillé en Annexe 5 de la Convention.

A l'exception du premier versement, la Subvention de l'Etat sera versée dans le Compte susvisé après production des bilans préalables stipulées dans l'article 7.2.6, et ce selon les modalités suivantes :

- Cinquante pour cent (50%) de la Subvention : à la signature de la Convention ;
- Trente pour cent (30%) de la Subvention : à la réalisation de 50% des travaux d'aménagement du Projet ;
- Vingt pour cent (20%) de la Subvention : à la réalisation de 80% des travaux d'aménagement du Projet.

Il reste entendu que le coût du Projet sera définitivement arrêté à la lumière des appels d'offres y afférents, et que tout dépassement par rapport aux coûts prévisionnels constaté lors de l'exécution de ces prestations sera à la charge du Bénéficiaire.

Par ailleurs, en cas de baisse des coûts par rapport à la structure des coûts de l'Annexe 5, le Bénéficiaire s'engage à allouer les fonds résiduels au renforcement de l'attractivité du Projet et de son environnement, sur la base d'un programme complémentaire à faire approuver, au préalable, par le MIC, le cas échéant, ces fonds doivent être restitués au MIC

Enfin, en cas de résiliation de la Convention pour non-respect par le Bénéficiaire de ses obligations ou faute de réalisation du Projet, le Bénéficiaire doit restituer la subvention perçue de l'Etat dans un délai maximal d'un (1) mois après la prise d'effet de cette résiliation.

8.2. Contributions financières au Projet du Bénéficiaire et de son ***partenaire***

8.2.1. La contribution financière du Bénéficiaire au Projet, totalise Vingt-Cinq virgule Sept Cent Quatre-vingt-quinze Millions de Dirhams (25,795 MDH), et est totalement constituée de l'apport en nature du terrain.

8.2.2. La contribution du Partenaire financier du Projet, à savoir le Conseil de la Région Souss-Massa, totalise un montant de Vingt-Cinq virgule Quatre-vingts et Un Millions de Dirhams (25,421 MDH), entièrement constituée d'un apport en numéraire.

8.2.3. Le Bénéficiaire et son Partenaire financier mobiliseront leur apport en numéraire dans le compte bancaire ouvert par le Bénéficiaire pour le Projet, conformément aux dispositions de l'article 7.3 de la Convention.

8.2.4. Le Bénéficiaire fera son affaire du respect par son Partenaire financier de leurs éventuels engagements de financement. De plus, il s'engage à mobiliser le financement complémentaire en cas de non-respect, total ou partiel, de ses engagements. Ainsi, il s'interdit d'invoquer le non-respect d'engagements financiers des partenaires pour justifier un changement dans la consistance du Projet ou un retard dans sa réalisation.

ARTICLE 9. COMPTABILITE ET PROCEDURES D'EXECUTION DE DEPENSES

Les procédures comptables et financières appliquées par le Bénéficiaire doivent respecter la législation marocaine en la matière et répondre aux normes comptables et fiscales en vigueur, dont la traçabilité complète, ainsi qu'aux règles d'équité et d'efficience en garantissant le meilleur rapport qualité-prix.

Toutes les dépenses engagées par le Bénéficiaire relatives à la réalisation du Projet et dûment justifiées seront comptabilisées sur le compte du Projet.

Toutes les dépenses doivent être réglées par virement ou chèque bancaire à partir du compte mentionné dans l'article 7.3 ci-dessus. Toutefois, le cas échéant, les dépenses réalisées avant l'ouverture dudit compte doivent être exhaustivement inventoriées, certifiées par un expert-comptable et fournies en Annexe 7 à la Convention.

Le Bénéficiaire s'engage également à :

- Tenir une comptabilité pour le Projet garantissant la traçabilité et la fiabilité des écritures comptables consignées dans des registres ouverts à cet effet ;
- Tenir des registres d'inventaire traçant clairement les mouvements des biens et de matériel acquis dans le cadre du Projet ;
- Conserver, durant toute la période du Projet et dix (10) ans après la date de la clôture du compte bancaire du projet, toutes les pièces et documents techniques et financiers

justificatifs de la passation des commandes et de l'exécution des dépenses liées à la réalisation du Projet.

ARTICLE 10. ACTIFS, INTERETS ET REVENUS

Tous les actifs, intérêts et revenus générés par le Bénéficiaire dans le cadre de la réalisation du Projet demeurent la propriété du Projet et seront utilisés à son profit.

ARTICLE 11. SUIVI DU PROJET

11.1. Comité de Suivi Central

Il est institué un Comité de Suivi Central chargé du suivi de la mise en œuvre de la Convention et qui sera chargé de :

- Suivre l'exécution des dispositions de la Convention ;
- Suivre l'avancement des travaux ;
- Faire ses meilleurs efforts en vue de résoudre toute difficulté qui surgirait à l'occasion de la réalisation du Projet ;
- Suivre l'évolution du Projet en termes de création d'emplois et d'investissements effectués ;
- Examiner l'évolution de l'offre de valeur du Projet en termes de gestion, services disponibles et d'infrastructures ;
- Veiller au respect des procédures et réglementations en vigueur et applicables au Projet ;
- Vérifier la conformité des aspects liés au genre, à l'inclusion sociale et à l'environnement.

Ce Comité, dont la présidence et le secrétariat seront assurés par le MIC, sera composé des représentants :

- du MEF ;
- de la Wilaya de la Région Souss-Massa / la Province de Taroudant ;
- du Bénéficiaire.

Ce Comité pourra s'adjoindre, à titre consultatif, toute personne qui en raison de sa compétence ou de son expertise pourrait contribuer utilement à ses travaux.

Ce Comité se réunira à l'initiative du MIC une fois par semestre. La mission de ce Comité prendra fin trois ans après la réception provisoire du Projet. Toutefois, au-delà de ce jalon, le Comité pourra se réunir si nécessaire et/ou à la demande de l'une des parties concernées.

11.2. Reportings au Comité de Suivi Central

11.2.1. Reportings semestriels

Le Bénéficiaire s'engage à adresser un reporting semestriel au Comité de Suivi Central susvisé. Celui-ci sera réalisé sur la base du canevas de l'Annexe 6 et doit contenir, notamment, les éléments suivants :

(a) Un rapport sur l'état d'avancement des travaux ;
(b) Un rapport sur la commercialisation et les investissements réalisés ;
(c) Un rapport sur la gestion du projet ;
(d) Un rapport de suivi des engagements liés au PES et au GIS

Le Bénéficiaire s'engage à transmettre au Comité de Suivi Central ledit rapport au moins quinze (15) jours avant la tenue de sa réunion semestrielle.

11.2.2. Reportings spécifiques

Dès la réception provisoire du projet et jusqu'à la commercialisation du dernier Bien Immobilier, le Bénéficiaire s'engage à transmettre chaque trois mois, au MIC, au conseil de la région concernée et au centre régional d'investissement territorialement compétent, un

rapport sur l'état d'avancement de la commercialisation et de la valorisation de la zone industrielle conformément au modèle qui sera définit par le MIC.

11.3. Comité de Suivi Local

Il est institué un Comité de Suivi Local du développement du Projet chargé de :

- Suivre l'évolution du Projet en termes d'avancement des travaux d'aménagement, d'investissements effectués et de création d'emplois ;
- Veiller au respect des réglementations en vigueur et des procédures et exigences applicables au Projet, dont celles liées au PES et au GIS ;
- Faire ses meilleurs efforts en vue de résoudre toute difficulté qui surgirait à l'occasion de la réalisation du Projet ;
- Constater la valorisation des Biens Immobiliers ;
- Examiner l'évolution de l'offre de valeur du Projet en termes de gestion, services disponibles et d'infrastructures.

Le Comité de Suivi Local, dont la présidence sera assurée par la Province de Taroudant, se réunira trimestriellement et sera composé des représentants :

- De la Wilaya de la Région Souss-Massa ;
- Du Conseil de la Région Souss-Massa ;
- Du CRI de la Région Souss-Massa ;
- De la Commune de Taroudant ;
- Du MIC ; et
- Du Bénéficiaire.

Ce Comité pourra s'adjoindre, à titre consultatif, toute personne, qui en raison de sa compétence ou de son expertise, pourrait contribuer utilement à ses travaux.

La mission de ce Comité prendra fin après la réception définitive du projet.

Toutefois, au-delà de ce jalon, le Comité pourra se réunir si nécessaire et/ou à la demande de l'une des parties concernées.

ARTICLE 12. COMMUNICATION

12.1. Le Bénéficiaire soumettra au Comité de Suivi Central un Plan de Communication pour le Projet dans les délais fixés par ce dernier.

12.2. Dans le cadre de ce plan, le Bénéficiaire veillera, notamment, à ce que :

- Toute communication, à l'échelon national ou international, portant sur le Projet mentionne clairement l'appui du FONZID ;
- Les sites abritant le Projet, les matériaux et équipements acquis, les locaux construits dans le cadre du Projet et les supports de communication diffusés auprès du public et des médias pour promouvoir le Projet doivent, faire mention de l'appui du FONZID.

ARTICLE 13. SUSPENSION DE VERSEMENT DE LA SUBVENTION

En cas de manquement du Bénéficiaire à l'un de ses engagements, ou en cas de retard dans la réalisation des activités du Projet, et après mise en demeure restée sans effet, l'Etat se réserve le droit de différer ou de suspendre les versements de sa contribution financière. Ces versements reprendront dès que les conditions d'exécution du Projet auront été jugées satisfaisantes.

En cas de survenance d'un dysfonctionnement ou d'anomalies graves mettant en péril la réalisation du Projet et après mise en demeure du Bénéficiaire, l'Etat peut, en cas de

persistance de ce dysfonctionnement, prononcer unilatéralement la résiliation de la Convention.

En aucun cas, les suspensions de paiement ne peuvent donner droit à des indemnités au profit du Bénéficiaire.

ARTICLE 14. RESILIATION PAR L'ETAT

La résiliation par l'Etat interviendra en cas de survenance de l'un des événements suivants :

- La dissolution, la liquidation ou tout autre fait objectif indiquant la cessation définitive de l'activité du Bénéficiaire ;
- La non-obtention des autorisations nécessaires à l'exécution du Projet ;
- Le non-respect par le Bénéficiaire de ses engagements issus de la Convention, dont ceux en lien avec la consistance du Projet ou au délai de sa réalisation.

Toutefois, et sur la demande du Bénéficiaire, l'Etat pourra lui accorder, selon la nature du manquement, un délai pour s'exécuter, étant entendu que ce délai sera d'au moins trois (3) mois et d'un maximum de six (6) mois qui commence à courir après mise en demeure sous forme de lettre recommandée avec accusé de réception, pour s'exécuter ou remédier à l'événement observé.

A l'issue de ce délai, si le Bénéficiaire ne s'est toujours pas exécuté, l'Etat pourra résilier les présentes de plein droit, par lettre recommandée avec accusé de réception, adressée au Bénéficiaire et sans être tenu à aucune indemnité ou dédommagement à quelque titre ou pour quelque cause que ce soit.

ARTICLE 15. FORCE MAJEURE

Il n'y aura pas inexécution fautive par l'une ou l'autre Partie de ses obligations contractuelles dès lors que celle-ci est imputable à un cas de Force Majeure. Les Parties conviennent qu'aux fins des présentes, « Force Majeure » signifie tout événement totalement indépendant de la volonté des Parties et en dehors de leur contrôle, et rendant impossible l'exécution de leurs obligations respectives ou qui les rend si difficiles qu'elles peuvent être tenues pour impossibles, dans de telles circonstances.

Les cas de Force Majeure comprennent notamment : les inondations, tremblements de terre, tempêtes, cyclones et, de manière générale, tout fait rendant impossible pour l'une des Parties l'exécution de ses obligations contractuelles conformément aux stipulations de l'article 268 et suivants du DOC.

La Partie faisant face à un cas de Force Majeure devra prendre, dans les plus brefs délais, les dispositions de nature à pallier sa propre incapacité à remplir elle-même ses obligations contractuelles. La Partie faisant face à un cas de Force Majeure devra notifier à l'autre Partie, par lettre recommandée avec accusé de réception, dans les plus brefs délais, la survenance dudit cas et les mesures à entreprendre pour limiter son effet sur ses obligations contractuelles, ainsi que le retour à des conditions normales.

En cas de retard ou d'inexécution dû à la Force Majeure, la Partie non empêchée ne pourra réclamer à la Partie empêchée aucune pénalité, intérêts ou tout autre dédommagement de quelque nature que ce soit au titre du préjudice subi par elle et strictement imputable au cas de Force Majeure.

Si le cas de Force Majeure se prolonge au-delà d'un délai de douze (12) mois, l'une ou l'autre Partie aux présentes pourra mettre un terme de plein droit aux présentes ou décider la suspension de ses obligations jusqu'au retour à la situation normale, par lettre recommandée avec accusé de réception.

ARTICLE 16. REGLEMENT DES LITIGES

17.1. Les Parties s'efforceront de résoudre à l'amiable, dans les trente (30) jours suivant sa notification par la partie la plus diligente, tout différend lié à l'interprétation ou à l'exécution de la Convention.

17.2. A défaut de solution à l'amiable, le différend sera soumis par la partie la plus diligente au tribunal administratif de Rabat, seul compétent pour en connaître.

ARTICLE 17. ELECTION DE DOMICILE ET NOTIFICATIONS

Pour l'exécution de la Convention, les Parties font élection de domicile en leurs sièges respectifs.

ARTICLE 18. ENTREE EN VIGUEUR

La Convention est établie en six (6) exemplaires originaux. De plus, sous réserve des dispositions de l'article 7.2 ci-dessus, la Convention entre en vigueur dès sa signature et continue à produire pleinement ses effets jusqu'à l'accomplissement plein et entier des engagements des Parties, tel que prévu par ses clauses.

Projet

PARC INDUSTRIEL INTEGRE ET DURABLE DE TAROUDANT

(1ère tranche)

CONVENTION DE PARTENARIAT

SIGNATURE DES PARTIES

Ministère de l'Economie et des Finances	**Ministère de l'Industrie et du Commerce**
Wilaya de la Région Souss-Massa	**Province de Taroudant**
Conseil de la Région Souss-Massa	**CONSEIL DE LA COMMUNE DE TAROUDANT**

Annexes

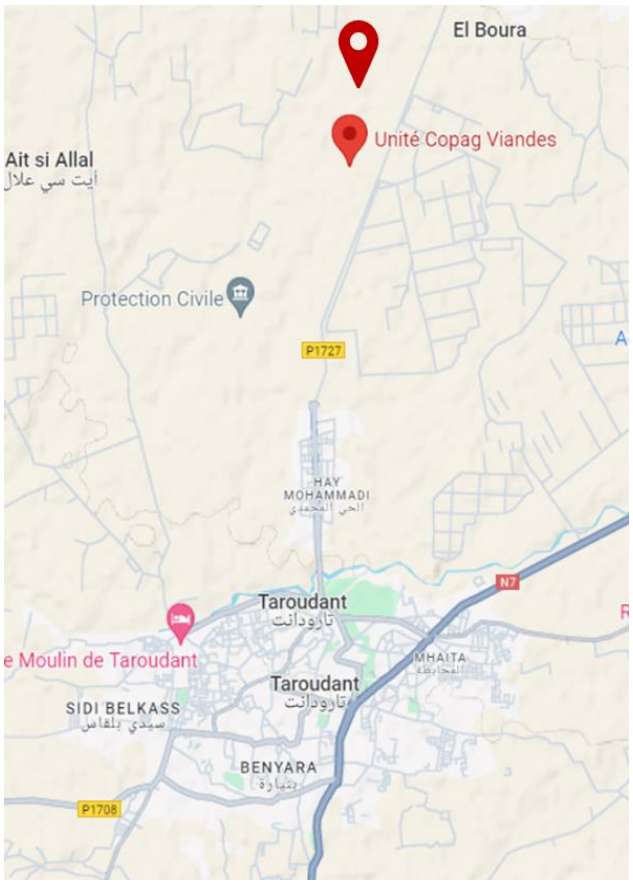
- Annexe 1 : Description détaillée du Projet
- Annexe 2 : Plan du foncier du Projet et plan de situation
- Annexe 3 : Calendrier de réalisation du Projet
- Annexe 4 : Engagements spécifiques du Bénéficiaire liés au PES et au GES
- Annexe 5 : Structure des coûts et plan de financement du Projet
- Annexe 6 : Modèle de rapport sur l'état d'avancement de l'aménagement, de la commercialisation et de la valorisation du Projet
- Annexe 7 : Etat certifié des dépenses réalisées par le Bénéficiaire avant l'ouverture du compte stipulé à l'article 9 (Cas échéant)

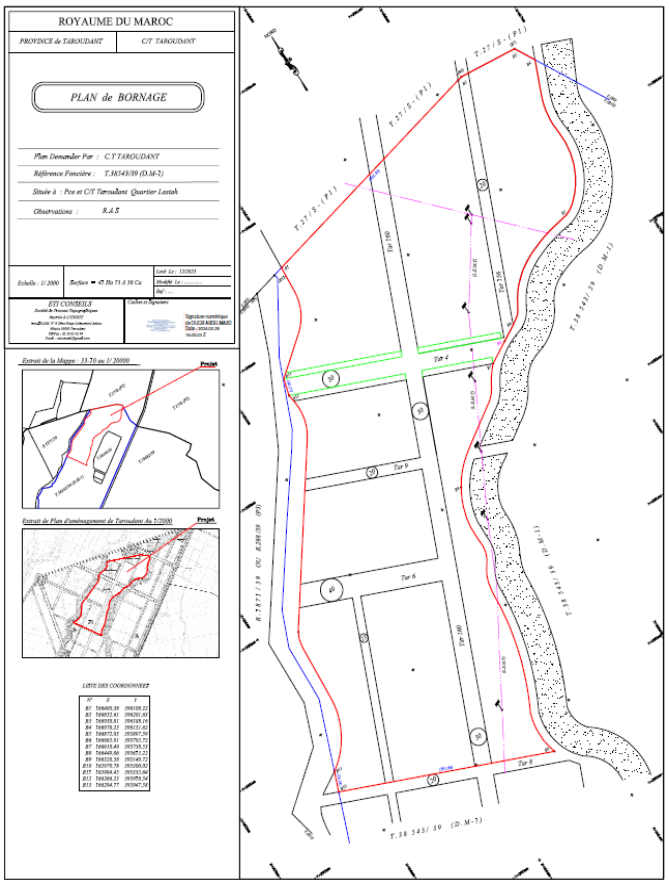
Annexe 1 : Description détaillée du Projet

Nom de la zone	**Parc industriel intégré et durable de Taroudant (1ère tranche)**			
Localisation	**Commune**	Taroudant	**Province**	Taroudant
Catégorie	1 - Projet de création/extension d'espace d'accueil industriel			
Description du Projet	▪ Projet global de parc industriel intégré et durable prévu en plusieurs tranches, selon une vision d'échelonnement des différentes composantes d'exécution ▪ Adoption d'une démarche progressive et réfléchie permettant la sécurisation de la vision portée par les partenaires le réalisant ▪ 1ère tranche du parc, objet de la Convention, mettant en place une offre foncière industrielle en harmonie avec les différentes tranches programmées, tout en répondant aux besoins immédiats du tissu économique spécifique à la ville de Taroudant			
Secteur(s) d'activité à abriter dans la zone	▪ Agroalimentaire, autour, notamment, de l'écosystème de la Copag ▪ Autres filières des industries diverses ▪ Sociétés de service et d'accompagnement, en support à l'industrie			
Objectifs poursuivis	▪ Répondre aux besoins spécifiques d'industriels et d'investisseurs par une approche ciblée autour des attentes recueillies et recensées ▪ Créer un écosystème intégré desservant les secteurs d'activités clés de la ville de Taroudant et développant d'autres domaines d'activités de valorisation des produits de base traditionnellement produits ▪ Générer les synergies en termes de développement des affaires au niveau de la ville par l'intégration de nouveaux acteurs industriels ▪ Assurer un développement communautaire via la création d'emplois locaux, la mise à disposition des services de transport adapté et l'offre de plateformes d'éducation et de formation ▪ Assurer une durabilité de la zone industrielle tant sur le niveau écologique, social et économique ▪ Contribuer au développement économique de la Région Souss-Massa			
Programme de mise en œuvre	▪ Lotissement industriel devant compter : - 6 lots de terrain industriels aménagés, totalisant 29,97 ha - 10 plateaux bureaux pour sociétés de service de 710 m² - 10 magasins commerciaux de 550 m² - 1 local pour services, accueil et guichet unique de 500 m² - 1 local de restauration de 300 m² - 1 salle de conférence et de formation de 200 m² ▪ Principaux travaux et équipements projetés : - Ensemble des réseaux VRD in site et hors site - Constructions pour les équipements, magasins et bureaux - Autres aménagements et équipements du lotissement industriel			

Annexe 2 : Plan du foncier du projet et plan de situation

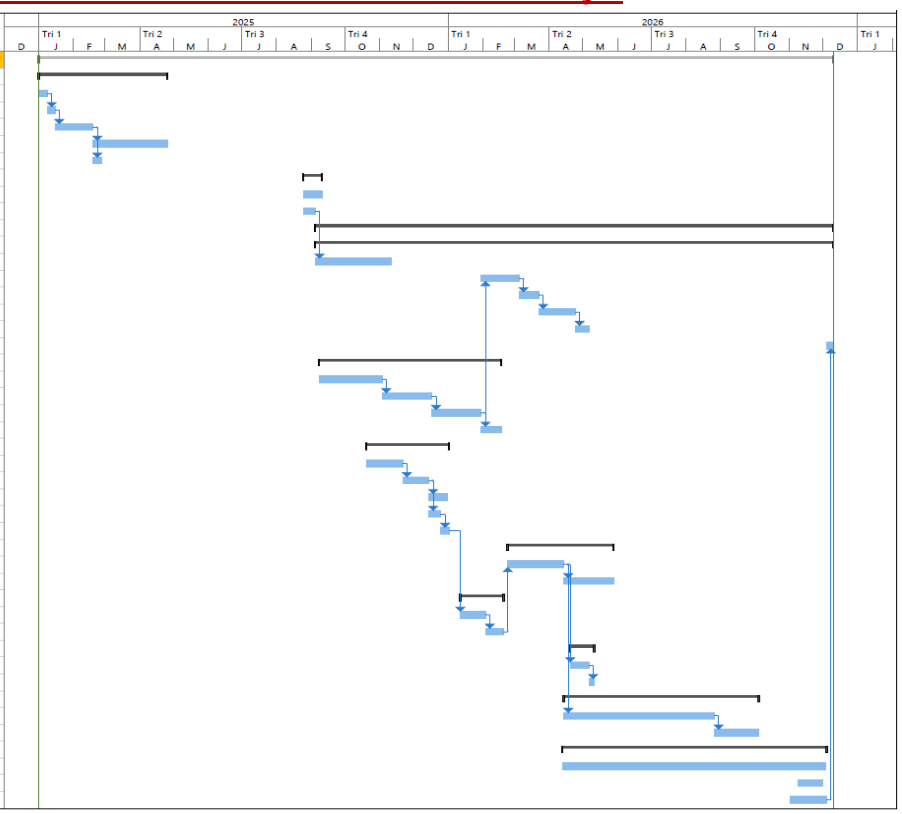
- Foncier faisant partie du titre foncier 38543/39
- Projet étendu sur une surface de 38ha 50a donnant lieu à une superficie cessible de ……..ha





Annexe 3 : Calendrier de réalisation du Projet

N°	Nom de la tâche	Durée
0	**Travaux de réalisation d'un parc industriel DE Taro**	**632,75 jours**
1	**ETUDES GENERALES**	**103 jours**
2	Etudes topographiques	7 jours
3	Etudes géotechniques	6 jours
4	Etudes architecturaux	30 jours
5	Etudes techniques de voiries réseaux divers, batime	60 jours
6	Etude d'impact sur l'environnement	7 jours
7	**PHASE PREPARATOIRE**	**15 jours**
8	Installation de chantier	15 jours
9	Clôture de chantier	10 jours
10	**PHASE TRAVAUX**	**412,5 jours**
11	**Travaux de VRD**	**412,5 jours**
12	Terrassement	60 jours
13	Corps de chaussée	30 jours
14	Enrobée	15 jours
15	Revêtement des trottoires	30 jours
16	Bordures	10 jours
17	Signalisation	5 jours
18	**Travaux d'assainissement**	**145 jours**
19	Déblais de fouille	50 jours
20	Pose de canalisations et des Buses	40 jours
21	Remblais de fouille	40 jours
22	Construction des regards	15 jours
23	**Travaux d'alimentation en eau potable**	**67 jours**
24	Déblais de fouille	30 jours
25	Pose des conduites	20 jours
26	Pose des regards y compris tampon	15 jours
27	Pose des poteaux d'incendie	10 jours
28	Travaux des ouvrages annexes	7 jours
29	**Travaux d'électrification**	**85 jours**
30	Réseau moyenne tension	45 jours
31	Travaux d'éclairage public	40 jours
32	**Travaux de téléphonie**	**35 jours**
33	Cablage	20 jours
34	Construction des chambres de téléphonie	15 jours
35	**Travaux de vidéosurveillance**	**19 jours**
36	Pose des caméras	15 jours
37	installation de systéme	4 jours
38	**Travaux de la STEP**	**155 jours**
39	Travaux de génie civil	120 jours
40	Instalation des équipements	35 jours
41	**Travaux divers**	**211,25 jours**
42	Batiment administratif	210 jours
43	Clôture du parc	20 jours
44	Aménagement des espaces verts	30 jours



Annexe 4 : Engagements spécifiques du Bénéficiaire liés au PES et au GIS

4.1. Engagements spécifiques du Bénéficiaire liés au PES

- **Impacts liés à la localisation du Projet** :
  - *Impacts liés à l'occupation des sols :*
    - ✓ Minimisation de l'emprise occupée par les travaux et des dérangements dus à l'usage des pistes de chantier ;
    - ✓ Interdiction d'occupation d'espaces publics, hors autorisation ;
    - ✓ Amélioration globale des infrastructures existantes.
  - *Impacts sur les revenus, les emplois et les liens sociaux :*
    - ✓ Réaliser un Parc avec une offre de valeur adaptée ;
    - ✓ Privilégier l'emploi de la population locale ;
    - ✓ Promouvoir et stimuler l'investissement privé.
  - *Impacts sur le milieu d'accueil du Projet :*
    - ✓ Déclarer immédiatement et conserver, en l'état, toute éventuelle découverte archéologique ;
    - ✓ Solliciter la décision de l'autorité compétence pour la suite des travaux dans les emplacements concernés.
  - *Impacts sur les écosystèmes terrestres et la faune :*
    - ✓ Recourir aux essences locales pour les espaces verts et la plantation.
  - *Impacts liés au réseau hydrographique :*
    - ✓ Assurer le drainage superficiel du site ;
    - ✓ Mettre en place un réseau spécifique d'assainissement des eaux pluviales.
  - *Impact sur le paysage :*
    - ✓ Donner de l'importance au traitement paysager du site, dès la phase de conception du Projet ;
    - ✓ Intégrer des installations et des activités dans le paysage local ;
    - ✓ Minimiser l'impact visuel des ouvrages saillants à réaliser ;
    - ✓ Nettoyer et replier, aux normes, les sites occupés par les travaux.
- **Impacts liés aux activités de construction :**
  - *Nuisances générales liées à l'exécution des travaux :*
    - ✓ Définir et veiller au respect des règles Hygiène, Sécurité et Environnement par les entreprises contractantes ;
    - ✓ Définir un emplacement dédié à l'installation des entreprises de construction ;
    - ✓ Protéger les populations du voisinage contre les poussières, le bruit et la projection de matériaux ;
    - ✓ Utiliser un matériel et des engins qui minimisent les nuisances et leur entretien régulier ;
    - ✓ Mettre en place des moyens de suivi des chantiers ;
    - ✓ Respecter les règles de circulation et les mesures de prévention associées ainsi que des autres exigences en matière de santé et sécurité au travail ;
    - ✓ Veiller à une organisation adéquate des travaux selon des horaires adaptés ;
  - *Impacts sur la qualité de l'air et le bruit :*
    - ✓ Adopter les standards devant être respectés par les engins : Valeurs maximales d'émission de bruit en conformité avec les standards admissibles et emploi obligatoire d'Equipements de Protection Individuelle (EPI) adaptés (Bouchons auriculaires ou casque) par les employés exposés à des niveaux supérieurs de bruit ;
    - ✓ Interdire des activités bruyantes la nuit, entre 18h et 6h du matin ;
    - ✓ Arroser, autant que possible, les voies non revêtues utilisées par les camions ;
    - ✓ Entretenir régulièrement les engins et les camions des entreprises intervenant sur le

chantier afin de réduire les émissions de gaz d'échappement et le bruit des moteurs ;
- ✓ Employer, si adaptées, des bâches pour les bennes de camions de transport.

- *Impacts sur les ressources en eau et la biodiversité :*
  - ✓ Rationaliser les prises d'eau dans les sources locales des eaux ;
  - ✓ Installer des systèmes d'assainissement des eaux usées temporaires du chantier, au démarrage des travaux d'aménagement du site et avant que la réalisation du réseau d'assainissement ne soit achevée ;
  - ✓ Collecter les déchets solides sur les sites de construction avec transfert vers les décharges agréées ;
  - ✓ Stocker tous les produits à caractère dangereux (Hydrocarbures, produits chimiques…) et leurs déchets (Huiles usagées, filtres à huile, pots de peinture vides...) sur des aires dédiées, sécurisées et dans les conditions qui répondent aux normes en vigueur ;
  - ✓ Assurer l'entretien des engins hors site et dans des garages spécialisés ;
  - ✓ Remplir les réservoirs des engins sur site selon des procédures strictes afin de limiter les risques de déversement accidentel de carburants et lubrifiants ;
  - ✓ Minimiser l'emploi et interdire le gaspillage des eaux pour l'exécution des travaux ;
  - ✓ Si applicable, aménager des installations spécifiques et employer du matériel adéquat respectivement pour le stockage du carburant et des lubrifiants ainsi que pour le ravitaillement du matériel et des engins sur site ;
  - ✓ Stocker les produits polluants dans des aires étanches et couvertes ;
  - ✓ En cas de déversement accidentel de liquides polluants, utiliser un produit absorbant ou un traitement approprié pour l'absorption et l'évacuation du produit absorbant et du sol contaminé vers une décharge contrôlée.
- *Gestion des déchets solides :*
  - ✓ Récupérer et évacuer régulièrement les déchets du chantier ;
  - ✓ Sensibiliser les employés sur la gestion des déchets et la propreté des chantiers ;
  - ✓ Nettoyer régulièrement les poubelles et les aires de stockage temporaire des déchets.

- **Impacts liés à l'exploitation du Parc :**
  - *Nuisances générales liées à l'exploitation :*
    - ✓ Former les opérateurs et les employés du Parc sur les aspects environnementaux liés aux activités exercées dans leurs structures ;
    - ✓ Anticiper et assurer le traitement préventif des risques de nuisance ;
    - ✓ Protéger les riverains contre les poussières, le bruit, les odeurs et la projection de matériaux ;
    - ✓ Utiliser les meilleures technologies connues dans le domaine de l'environnement et dont la performance économique a été établie ;
    - ✓ Mettre en place un dispositif complet de collecte des déchets dans des contenants adaptés, de tri sélectif, de stockage, de recyclage ou d'élimination ;
    - ✓ Respecter les règles de circulation et les mesures de prévention associées ainsi que des autres exigences en matière de santé et sécurité au travail ;
    - ✓ Assurer une organisation adéquate des activités selon des horaires adaptés.
  - *Impacts sur la qualité de l'air et nuisances :*
    - ✓ Développer des solutions de transport en commun, transport du personnel et covoiturage ;
    - ✓ Utiliser, autant que possible, des moyens de production et de manutention électriques ;
    - ✓ Limiter les odeurs et les gênes olfactives pouvant être dégagées.
  - *Impacts liés à la production de déchets solides :*

- ✓ Récupérer et évacuer régulièrement les déchets du Parc ;
- ✓ Sensibiliser les Opérateurs et les employés sur la gestion des déchets et la propreté du Parc ;
- ✓ Nettoyer régulièrement les poubelles et les aires de stockage des déchets ;
- ✓ Utiliser des décharges contrôlées.

4.2. Engagements spécifiques du Bénéficiaire liés au GIS

- ***Phase de conception et de réalisation du Parc*** :
  - Réaliser des installations et des équipements spécifiques pour apporter des services aux travailleurs dans le Parc, notamment, les femmes ;
  - Intégrer les accessibilités des espaces de travail aux personnes handicapées ;
  - Mettre en place des espaces dédiés à la prière dans les espaces de travail ;
  - Mettre en place des toilettes séparées pour les hommes et les femmes dans les espaces de travail.
- ***Phase d'exploitation du Parc*** - Accompagner la structure de gestion du Parc à mettre en œuvre les éléments suivants :
  - *Politique genre et inclusion sociale :*
    - ✓ Déployer une politique favorisant l'égalité des chances, l'équité et l'inclusion sociale, avec interdiction de toute forme de discrimination et instauration et de mesures de prévention du harcèlement des femmes et de toute forme de violence au travail.
  - *Recrutement :*
    - ✓ Établir des critères de recrutement clairs et objectifs, en se concentrant sur les compétences, les qualifications et l'expérience pertinentes pour chaque poste, plutôt que sur des caractéristiques personnelles telles que le sexe, l'origine ethnique, l'âge…
    - ✓ Veiller à ce que le processus de recrutement soit inclusif et équitable, en éliminant les biais pouvant surgir à chaque étape, depuis la présélection des candidats et jusqu'à la prise de décision finale concernant les candidats à retenir.
  - *Formation et sensibilisation :*
    - ✓ Veiller à intégrer l'approche genre et l'inclusion sociale dans la définition des plans de formation ;
    - ✓ Organiser des séances de sensibilisation et des formations sur les questions de genre et d'inclusion sociale à l'intention du personnel du Parc, y compris les gestionnaires, les employés et les fournisseurs.
  - *Services spécifiques :*
    - ✓ Veiller à ce que les infrastructures et équipements réalisés soient opérationnels, qu'ils soient bien entretenus et qu'ils restent accessibles aux Parties visées ;
    - ✓ Fournir des services de garde d'enfants sur place afin de faciliter la participation à la vie professionnelle des parents, en particulier, des mères ;
    - ✓ Mettre en place des solutions de transport inclusives, sûres et abordables pour les travailleurs et travailleuses, en tenant compte des besoins spécifiques des femmes, des personnes handicapées et d'autres minorités sur les lieux de travail ;
    - ✓ Organiser d'autres services spécifiques au sein du Parc comme le service médical inter-entreprises.
  - *Santé et de santé au travail :*
    - ✓ Offrir des services de santé et de bien-être qui prennent en compte les besoins spécifiques des travailleurs et travailleuses, tels que des programmes de santé reproductive, des conseils en matière de santé mentale et des services de soutien social.
  - *Animation et partenariats externes :*
    - ✓ Mettre en avant la valeur de la diversité et de l'inclusion au sein du Parc, en

encourageant la participation des employés à des initiatives de diversité et en reconnaissant et en récompensant les efforts visant à promouvoir un environnement de travail inclusif ;

- ✓ Établir des partenariats avec des organisations de la société civile et d'autres acteurs locaux actifs dans les questions du genre et de l'inclusion sociale.

- *Suivi réguliers et évaluations périodiques :*
  - ✓ Réaliser des évaluations régulières de genre et de l'inclusion sociale pour mesurer les progrès réalisés en la matière et relever les nouveaux besoins, les défis et les opportunités spécifiques aux différents groupes dans le Parc, dont les femmes, les jeunes et les personnes à besoins spécifiques ;

Annexe 5 : Structure des coûts et plan de financement du Projet

5.1. Structure des coûts selon le Bénéficiaire

Composante	Coût (DH)
Coût de mobilisation du terrain	25 795 000,00
Etudes (Architecturales, techniques, géotechniques…)	4 595 136,00
Maîtrise d'ouvrage déléguée	4 185 831,96
Installation du chantier	720 000,00
Travaux de voirie et des terrassements généraux	33 597 000,00
Travaux d'assainissement et le réseau séparatif des eaux pluviales	15 507 427,20
Alimentation en eau potable	2 552 346,00
Electrification du site (MT, BT et EP)	6 403 740,00
Réseau téléphonique	616 800,00
Frais d'autorisations, redevances et travaux complémentaires (Clôture, système de vidéo-surveillance, bâtiments, espaces verts, hors sites…)	19 724 190,00
Coût total du Projet	**113 697 471,16**

5.2. Plan de financement du Projet

Partenaire / Source de financement	Participation (DH)
Commune de Taroudant	25 795 000,00*
Conseil de la Région Souss Massa	25 420 971,98
FONZID-II	30 000 000,00
Recettes de commercialisation du Projet et autres recettes à mobiliser par la Commune de Taroudant, le cas échéant	32 481 500,00

* Apport en nature

Annexe 6 : Modèle de rapport sur l'état d'avancement de l'aménagement, de la commercialisation et de la valorisation du Projet

Présentation du Projet de 1ère tranche du Parc industriel intégré et durable de Taroudant

Date de suivi	
Localisation	
Région	
Commune	
Province/Préfecture	
Aménageur Développeur	
Superficie brute totale	
Superficie nette totale	
Nombre de lots / Biens Immobiliers	
Dates de signature de la Convention de partenariat	
Nombre d'emplois à créer	
Investissements à générer	
Autres	

I. tat d'avancement de l'aménagement de la 1ère tranche du Parc industriel intégré et durable de Taroudant

1. Réalisation des études

Composante	Appels d'offres	Société adjudicataire	Montant en Dirhams	Taux de réalisation	Observations
Etudes de marché, de positionnement et du modèle de gestion					
Etudes architecturales					
Etudes techniques					
Etudes environnementales					
Etudes topographiques					
Etudes géotechniques					
Autres études et démarches					

2. Echéancier prévisionnel pour la réalisation des travaux

Lots	Date début prévisionnelle	Date fin prévisionnelle	Délais
Voiries			
Electricité			
Assainissement			
Eau potable			
Réseau de Télécom			
Autres travaux			

3. Etat d'avancement des travaux

	Lots	Appels d'offres	Société adjudicataire	Montant en Dirhams	Taux de réalisation	Observations
In site	Assainissement					
	Voiries d'accès					
	Electricité					
	Eau Potable					
	Réseau Télécom					
	Autres travaux ou équipements					
	Etapes	**Appels d'offres**	**Société adjudicataire**	**Montant en Dirhams**	**Taux de réalisation**	**Observations**
Hors Site	Voiries					
	Electricité					
	Assainissement					
	Eau potable					
	Réseau Télécom					
	Station d'épuration					
	Constructions					
	Autres travaux ou équipements					

4. Coût de réalisation

Rubriques	Coût prévisionnels	Coûts réels
Acquisition du terrain et frais annexes		
Honoraires d'études et de contrôle		
Travaux d'équipement		
Voiries		
Assainissement		
Eau potable		
Electricité		
Station d'épuration		
Réseau télécom		
Constructions		
Frais annexes		
Charges financières		
Imprévus		

5. Emplois directs générés par le Projet

Domaine	Nombre d'emplois générés			Durée
	Ouvriers	Techniciens	Cadres	

II. Etat d'avancement de la commercialisation de la 1ère tranche du Parc industriel intégré et durable de Taroudant

1. Mode cession terrains viabilisés

Nom de la Société	Numéro de lot	Superficie (ha)	Date de cession	Coût	Activités	Investissement	emplois créés	Autres

2. Mode location terrains viabilisés

Nom de la Société	Numéro de lot	Superficie (ha)	Date de cession	Coût	Activités	Investissement	emplois créés	Autres

3. Mode cession plateaux de bureaux

Nom de la Société	Numéro de lot	Superficie (m^2)	Date de cession	Coût	Activités	Investissement	emplois créés	Autres

4. Mode location plateaux de bureaux

Nom de la Société	Numéro de lot	Superficie (m^2)	Date de cession	Coût	Activités	Investissement	emplois créés	Autres

5. Mode vente bâtiments sur mesure

Nom de la Société	Numéro de lot	Superficie (m^2)	Date de cession	Coût	Activités	Investissement	emplois créés	Autres

6. Mode location bâtiments sur mesure

Nom de la Société	Numéro de lot	Superficie (m^2)	Date de cession	Coût	Activités	Investissement	emplois créés	Autres

III. Engagements spécifiques du Bénéficiaire liés au PES et au GIS

Axe	Actions entreprises
PES	Action 1 : Action 2 : ....
GIS	Action 1 : Action 2 : ....

IV. Engagements en matière de gestion

Axe	Actions entreprises
Gestion de la zone	Action 1 : Action 2 : ....

توقيع : النائب الأول للرئيس

محمد أمهرسي

توقيع: كاتب المجلس الجماعي

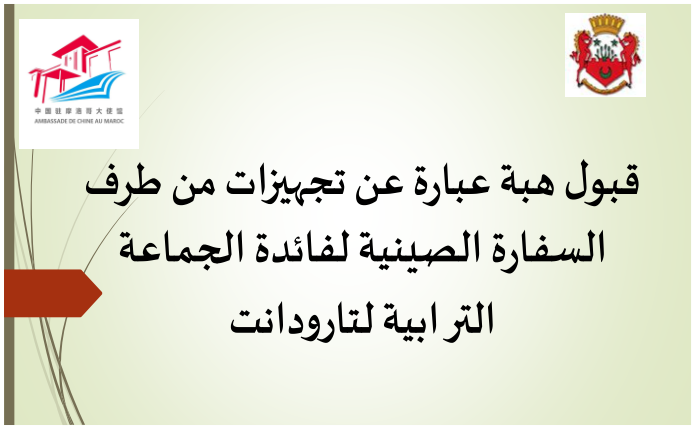
رشيد فنان

النقطة الرابعة:	قبول هبة عبارة عن تجهيزات من طرف السفارة الصينية لفائدة الجماعة الترابية لتارودانت.

في مستهل هذه النقطة اشار السيد محمد أمهرسي النائب الأول للرئيس انها تتعلق بقبول هبة عبارة عن تجهيزات من طرف السفارة الصينية لفائدة الجماعة الترابية لتارودانت اشار أن النقطة الرابعة والخامسة والسادسة (4 و5 و6) تتعلق بالهبات، وبدأ بالنقطة باختصار، على ان هذه الهبة توصلوا بها من طرف السفارة الصينية الشعبية عبارة عن تجهيزات رقمية وتجهيزات لدور الأحياء مثل الحواسيب، الات الخياطة، تجهيزات المطبخ، ألعاب إلكترونية، ألعاب أخرى متنوعة، ومجموع هذه الأشياء التي تتوجد بالمخزون، وقد تم تقسيمها على دور الأحياء كما اشار انه في الغد إن شاء الله سيتشرف بقدوم السفير الصيني في حدود الساعة الثالثة بعد الزوال لكي يحضر الكيفية التي سيتم بها توزيع هذه التجهيزات والتي ستتم على أربعة دور الحي منها القصبة، أمام باب أكفاي، سيدي بلقاس ثم أولاد الغزال، بعد ذلك احال الكلمة على السيدة فاطمة الزهراء شهاب لتقديم العرض حول هذه النقطة.

فاطمة الزهراء شهاب:.....رئيسة مصلحة الشؤون الاجتماعية والثقافية والرياضية والإعلام والعلاقات العامة.

في إطار علاقة الصداقة والتعاون التي تجمع المغرب مع جمهورية الصين الشعبية، وبفضل مر افعة السيد رئيس المجلس الجماعي عبد اللطيف وهبي تتقدم السفارة الصينية بالمغرب بهبة عبارة عن تجهيزات لفائدة الجماعة الترابية لتارودانت، محتويات هذه الهبة هي عبارة عن مجموعة من التجهيزات تضم: حواسيب، ألعاب، طاولات، كراسي، أفرنة كهربائية، أواني للطبخ، آلات للخياطة..... وكما اشار السيد الرئيس أن هذه المعدات سيتم استثمارها من أجل تجهيز دور الحي خصوصا دور الحي الجديدة التي تشرف الجماعة على تجهيزها مؤخرا، وهي : دار الحي بالقصبة، دار الحي الرحال المسكيني، كما ترون في الصور الترتيبات الأخيرة لتحضير هذه الدور، وكما أشار السيد الرئيس أنه سيتم تدشين هذه الدور و الهبة تتضمن ما يلي:



الاطار العام :

- في إطار علاقات الصداقة و التعاون التي تجمع المغرب مع جمهورية الصين الشعبية.
- و بفضل مرافعة السيد رئيس المجلس الجماعي ، تتقدم السفارة الصينية بالمغرب بهبة عبارة تجهيزات لفائدة الجماعة الترابية لتارودانت.

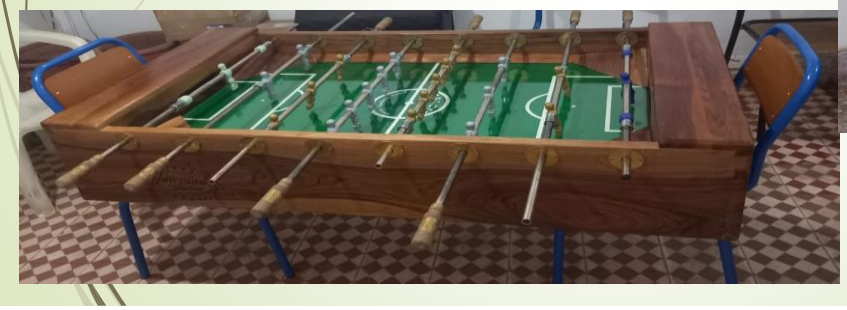
محتويات الهبة





- طاولات صغيرة 70/50
- كراسي خشبي ومعدني
- طاولات كمبيوتر 90 سم
- طاولات خياطة 2م/90
- لوحتين تفاعلية تعليمية مقاس 82 بوصة
- مجموعة شطرنج خشبية
- العاب الكترونية بلاي ستيشن 4
- تلفزيونات KROHLER مقاس 55 بوصة
- ثلاجات سيبرا 480 لتر
- أفران غاز ذات 5 شعلات
- أفران كهربائية من ايتيمات بسعة 60 لتر
- أدوات المطبخ
- طاولات تنس الطاولة
- العاب البينبول
- طاولات كبيرة من الفولاذ المقاوم للصدأ
- أدوات الخياطة
- الات الخياطة
- آلات التطريز
- آلات سورجي
- طابعات HP LASER M111a
- آلات نسخ HP LASER MFP4103dw
- ماسح ضوئي CANON CANOSCAN LIDE 400
- عرض بيانات فيليبس نيوبكس 530
- حواسب I7 AURA GC







الهدف

تجهيز دور الحي
خصوصا الجديدة

و لمجلسكم الموقر واسع النظر

شكرا على انتباهكم

الزهراء دنبي ..... مستشارة جماعية.

أود أن أطرح تساؤل بخصوص هذه الهبة التي قدمت لنا من طرف السفارة الصينية إذا كان بإمكانكم أن تصرحوا لنا عن القيمة المالية كم يبلغ ثمنها تقريبا، لأنني أرى أن هنا العديد من تجهيزات المطبخ، والصور التي رأيت هي التي عقبت عليها، فإذا كان ممكن أن تقدموا لنا تقديرا خاصا بتكلفة هذه الهبة، وشكرا.

فضمة ازوران: ..... مستشارة جماعية

بالنسبة لهذه الهبة بالفعل هي أمر جيد لكننا نعلم بأن الصناعة الصينية تتوفر على جودتين، أولهما هي التي توجه للدول الغربية والأخرى تدخل للدول النامية، إذن لنركز في هذه المسائل خصوصا في الألعاب الموجهة للأطفال لأنه يتوجب علينا توفير الحماية لهم فالأمن الصحي مسألة ضرورية، وبالفعل هذه الهبة سوف تعفي المجلس لأن هناك طلب من الفضاء التشاوري حول تجهيز دور الحي بعد تشخيصهم سوف تعفى الجماعة من بعض المصاريف، فنحن بدورنا نثمن هذه المسألة لكن يجب الانتباه إلى بعض الأشياء خصوصا تلك الألعاب المركبة "PUZZLE" لأنها تصنع من بعض المواد البلاستيكية وهي مضرة بالصحة ومسرطنة، أتمنى أن نبحث في هذه المسائل ونتأكد منها.

محمد أمهرسي ..... النائب الأول للرئيس.

سوف أقدم توضيحا بخصوص تجهيزات هذه الهبة، لدينا تجهيزين لمطبخين، ثلاجتين من الحجم الكبير، 2 أفرنة، 2 أفرنة من الحجم الصغير، التجهيزات التامة فيما يخص جميع لوازم المطبخ (الخلاط الكهربائي، مولينكس، الة العجين) لمطبخين، لدينا كذلك تجهيز لصالة الألعاب الإلكترونية تضم عشرة 10 شاشة تلفاز من نوع PUCE 55، وعشرة 10 بلايستيشن واربع4 مركبين، ثم لعبتي الطاولة منها لعبة "PING PONG" و"BABY FOOT"، قدموا لنا خمسة عشرة 15 طاولة بكراسيها للتكوينات مع " CODE BARRE"، و أيضا 2 TABLEAUX INTERACTIFS 65 PUCE و10 حواسيب من نوع "I 7 GAMER" وطاولتين من نوع "INOX"،

فأمامكم الآن ما يناهز تقريبا 800.000,00 ألف درهم يعني 80 مليون سنتيم تخص التجهيزات بنوعية جيدة بمعايير عالية وكذلك كي لا أنسى سبع (7) آلات للخياطة.

عملية التصويت

بعد ذلك عرض السيد النائب الأول للرئيس مقرر النقطة المتعلقة بقبول هبة عبارة عن تجهيزات من طرف السفارة الصينية لفائدة الجماعة الترابية لتارودانت للتصويت فتمت المصادقة بإجماع أعضاء المجلس الحاضرين .

مقرر المجلس الجماعي عدد 05 / 2025	قبول هبة عبارة عن تجهيزات من طرف السفارة الصينية لفائدة الجماعة الترابية لتارودانت.

إن المجلس الجماعي لمدينة تارودانت المجتمع بالدورة العادية لشهر فبراير 2025، وخلال الجلسة العلنية الأولى المنعقدة بتاريخ 06 فبراير 2025.

وتطبيقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات، وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة بقبول هبة عبارة عن تجهيزات من طرف السفارة الصينية لفائدة الجماعة الترابية لتارودانت، وبعد اللجوء الى عملية التصويت العلني، أسفرت عملية التصويت على ما يلي:

- ✓ عدد الأعضاء الحاضرين.....: 20عضوا.
- ✓ عدد الأصوات المعبرعنها:.....: 20صوتا.
- ✓ عدد الأعضاء المو افقين:.....: 20 عضوا وهم السادة:

محمد أمهرسي	هشام امزراو	سمير الشهب	سعاد اريب
عبد العالي الحوس	شكيب اريج	مينة فريسي	فضمة ازوران
اسماعيل الحريري	سعاد ابلعيد	فاطمة الزهراء خلوفي	اسماء القجدر
فاتحة موافق	نزهة ايت حبان	الزهراء رحمون	الزهراء دنبي
رشيد فنان	براهيم المدلاوي	عبد الحق يسري	مولاي هشام أشرف

- ✓ عدد الأعضاء الر افضين.....: لا أحد.
- ✓ عدد الأعضاء الممتنعين عن التصويت.....: لا أحد.

يقرر ما يلي:

صادق المجلس الجماعي لمدينة تارودانت بإجماع أعضائه الحاضرين على مقرر النقطة المتعلقة بقبول هبة عبارة عن تجهيزات من طرف السفارة الصينية لفائدة الجماعة الترابية لتارودانت.

توقيع : النائب الأول للرئيس
محمد أمهرسي

توقيع: كاتب المجلس الجماعي
رشيد فنان



النقطة الخامسة:	قبول هبة عبارة عن جهاز التصوير الشعاعي للثدي Mammographie مقدمة من طرف مستشفى مدينة Clichy الفرنسية لفائدة الجماعة الترابية لتارودانت.

في مستهل هذه النقطة اشار السيد محمد امهرسي النائب الأول للرئيس أنها تتعلق بقبول هبة عبارة عن جهاز التصوير الشعاعي للثدي MAMMOGRAPHIE كما أشار أنها مقدمة من طرف مستشفى مدينة CLICHY الفرنسية لفائدة الجماعة الترابية لتارودانت، هذه الهبة قدمها مستشفى CLICHY انطلاقا من تلك الاتفاقية التي تم ابرامها مع جمعية MAROC Solidarité، الذين حضروا مع المجلس في حفل 6 نونبر الذي صادف عيد المسيرة الخضراء حيث أقاموا بحملة طبية الى غير ذلك، وفي هذا الإطار احال الكلمة على السيدة فاطمة الزهراء شهاب لتقديم العرض.

فاطمة الزهراء شهاب:.....رئيسة مصلحة الشؤون الاجتماعية والثقافية والرياضية والإعلام والعلاقات العامة.






DON MATERIEL MEDICAL
ASSOCIATION SOLIDARITE DES MAROCAINS DE CLICHY
Clichy, Décembre 2024

مولاي هشام اشرف.....مستشار جماعي.

بخصوص هذا الموضوع، أولا أي هبة مرحب بها وهذا أمر لا يناقش، لأن كذلك جماعتنا تقدم بعض الهبات، و في إطار الشراكات مع جماعات خارج أرض الوطن و داخل الوطن جيد أن تكون هذه الهبات، فيما يتعلق بالمسائل الطبية وخصوصا المعدات لأن هذه الأخيرة يوجد فيها إشكال كبير، فتساؤلي هنا هو هل توجد مرفقة أرسلوها مستشفى CLICHY تضم خاصيات هذه الآلة من قبيل مدة الاستعمال وكم اشتغلت لأن لدينا تجارب بحكم عملنا، أما إذا و افقنا على قبول آلات خلصت مدة استعمالهم فهنا نكون أمام مستودع يضم مجموعة من الآلات التي لا يمكن أن تستعمل حتى ولو كنت تريد صيانتها فالصيانة تكلف مبالغ كبيرة وهذه الآلات تحتوي على مواد إشعاعية، فأيضا حتى هذه المسألة أود أن أشير إليها. أما ما يخص الهبة فنرحب ونود أيضا أجهزة أخرى مثلا (SCANNER,RIM) لكن نحتاج المواصفات،

مصطفى المرتقي.....مدير المصالح الجماعية:

بخصوص هذه العملية كنت في اتصال بالصدفة مع الأخت التي اشارت لها السيدة فاطمة الزهراء شهاب لأن الهبة كانت موجهة لمدينة أخرى، وصدفة وفي إطار النقاش لملف آخر حول الشراكة معهم طرح علي سؤالا، هل تريدون جهاز اشعاعي للكشف عن سرطان الثدي؟ وكانت السيدة زينب العلوي حاضرة معنا ، فقلت لما لا، وتشاورت مع السيد الرئيس، فأول مسألة طلبناها هي تلك البطاقة التقنية la fiche technique التي تخص الآلة وأول شخص توجهنا له هو السيد عبد الفتاح محب مدير مستشفى المختار السوسي بتارودانت، قمت بإرسالها اليه وقام بمراجعتها مع الأطباء الموجودين في المستشفى وتلقينا الجواب بعد يومين توصلنا به من السيد المدير بأن هذا الجهاز سيكون مفيدا لنا، و عندما تمت المو افقة من مدير المستشفى أرسلنا لهم المو افقة ثم بدأنا في الإجراءات، بعد ذلك طلبنا أن يقدموا لنا رسالة مرفقة بالبطاقة التقنية التي تتضمن أن هذا الجهاز سيلبي الخدمة وصالح للاستخدام ، وشكرا السيد الرئيس.

سعاد اريب.....مستشارة جماعية:

سأذهب في اتجاه ما اشار له الدكتور هشام ، أولا هذا نسميه "LA MAMMOGRAPHE" انا على يقين بذلك، أما " LA MAMMOGRAPHIE" هي تلك الحصة الإشعاعية ، هذا للتصحيح فقط، MAMMOGRAPHE فهو جهاز للتصوير الإشعاعي، وبالتالي الدكتور هشام له كامل الصلاحية أن يصحح لي إذا ارتكبت خطأ ما لأنه مع تقدم هذه الأجهزة الخاصة بالكشف، وأخرى للمر اقبة، علما بأن الهبة لا يمكن إلا أن تقبل، والنبي صلى الله عليه وسلم قال "تهادوا تحابوا" إذن فنحن ليس ضد الهبة ولكن الوضع يفترض أن هذه الآلة يجب أن نعرف آجال عملها الذي مر على وكم هي المدة التي يمكن استعمالها، لأن مثل هذه الأجهزة تكون عادة مرفقة بوثيقة تتضمن شكل التشغيل في إطار ما يسمى ب "LA BIO TECHNOLOGIE"إذن فهذا ضروري، حتى بالنسبة

للطبيب إذا لم يكن يمارس ويعرف فعلا واكتسب تجربة في الميدان فأحيانا سوف يأتيه الجهازولن يعرف كيفية استخدامه، وأكرر التركيزعلى أن إشعاعات هذا الجهازضره أكبرمن نفعه وبالتالي هذه مسائل ومواصفات يجب أن نحذرمنها.

فاتحة موفق .....النائبة الخامسة للرئيس

يشرفني اليوم أن أتحدث أمامكم في هذه الدورة العادية المنعقدة بجماعة تارودانت، وذلك في اطارقبول هبة قيمة ومهمة تتمثل في جهازالتصويرالشعاعي للثدي المقدم من طرف مستشفى مدينة Clichy الفرنسية، هذه المبادرات تأتي في إطارالتعاون المثمربين مختلف الجهات الدولية والمحلية وهي خطوات هامة نحو تحسين الرعاية الصحية وتجويد الخدمات الصحية في جماعتنا العزيزة، إن جهازالتصويرالشعاعي للثدي هو أداة حيوية للكشف المبكرعن سرطان الثدي وهو ما سيساهم بشكل كبيرفي تعزيز الوعي الصحي لدى نساءنا وتمكينهم في الحصول على تشخيص مبكرمما يمكن في اتخاذ التدابيرالعلاجية اللازمة في الوقت المناسب، لا شك أن هذه الهبة ستشكل إضافة نوعية للمستشفى المحلي في تارودانت وستعززفي قدرتنا في تقديم خدمات طبية عالية الجودة للمواطن خاصة في مجال الوقاية والكشف المبكرعن الأمراض التي تؤثربشكل كبيرعلى صحة النساء، وفي الختام أود أن أتوجه بالشكرالجديد لمستشفى مدينة Clichy الفرنسية على هذه المبادرات الإنسانية النبيلة التي تعكس روح التضامن والتعاون بين الشعوب كما لا يفوتني أن أشكركل من ساهم في إنجاح هذا المشروع الهام من جميع الجهات المعنية سواء داخل الجماعة أم على المستوى الوطني والدولي، أتمنى أن يكون الجهازإضافي قيمته لقطاع الصحة في مدينتنا وأن يستفيد منه أكبرعدد ممكن من النساء في إطارالوقاية والكشف المبكر، شكرا لكم جميعا على حسن الإصغاء والسلام عليكم.

مينة فريسي.....مستشارة جماعية.

أريد أن أشيرفقط الى نقطة مهمة بالنسبة لمدينة تارودانت، مركزللا سلمى يتوفرعلى جهازواحد la mammographie ولا يلبي طلبات المرضى نظرا لتوافدها بكثرة، فالحمد الله الشكرموصول لهذه الجمعية التي بذلت كل ما في وسعها لتقدم لنا هذا الجهاز ، كما أشكربالمناسبة السيدة زينب العلوي لأنها تعتز ولا تنسى مدينتها رغم المشادات الكثيرة التي حصلت حول هذا الجهاز الذي كان سيوجه لمدينة أخرى،والأهم هنا في المدينة هو الحصول عليه.

أما بالنسبة لهذا الجهازإذا انتهت مدة صلاحيته فإن المواطنين سيواجهون إشكال الكبير، وسيضطرون للتنقل من مركزللا سلمى الى المركزالمتواجد بمدينة أكادير، كما أن العديد من المواطنين يشتكون من هذه الأجهزة، اما الآن بتنا نتوفرعلى آلة ثانية التي ستحل هذا الإشكال، وشكرا للجميع.

فضمة ازوران ..... مستشارة جماعية.

بالفعل سبقتني السيدة أمينة فريسي و اشارت لمركزللا سلمى والذي بالفعل يتواجد فيه تشخيص حالات الإصابة بسرطان الثدي، ونحن نثمن هذه الهبة، وتساؤلي هو فيما يخص مسألة العلاج لأن هناك مشاكل كبيرة تعاني منها الأسر التي تعاني من مرض السرطان، فكما نعلم جميعا أن مدينة تارودانت إقليم يضم 89 جماعة ومستشفى واحد، كما ان إمكانية الخدمة الاجتماعية لا توجد، لابد أن نترافع من أجل الحصول على أجهزة للعلاج ومتابعة المواطنين سواء كانوا نساء أورجال مصابين بداء السرطان، وشكرا.

فاطمة الزهراء خلوفي .....مستشارة جماعية:

ملاحظة وجيزة بالنسبة لهذه الأجهزة التي تحصل عليها المستشفيات اذا سلمت لها وتوقفت عن الاشتغال أوتضررت فان المستشفى هو من يتحمل المسؤولية بالتالي حبذا لو اطلعتم على هذا الجهازالذي سيتم تسليمه للمستشفى عن طريق هبة هل هو صالح للاشتغال ام لا؟ وحتى لا يحصل أي اشكال مستقبلا، وشكرا.

مولاي هشام اشرف .....مستشار جماعي:

ما زلت أؤكد على هذه المسألة لأن هناك تجارب، لدينا مثلا الماسح الضوئي أو ما يسمى ب"سكانر" فمنذ ان توصلنا به لم يستخدم بعد، اما بخصوص الهبة فهو أمر جيد لأننا بحاجة ماسة لهذه الأجهزة والمعدات، خصوصا بالمقارنة مع فرنسا هذه الأخيرة التي تعمل على نظام خاص بالنسبة للأجهزة حيث مدة العمل بها لا تتعدى بين خمسة إلى ست سنوات، بعد ذلك يتم التخلي عن هذا الجهاز عن طريق الهبات وهذا امر جيد بالنسبة لهم لأنه يكلف مبالغ كبيرة، أنا هنا أشير لهذه الأمور فقط للتوضيح ، وبالتالي دور البطاقة التقنية هو أنها توضح جميع المعلومات لهذا الجهاز.

محمد أمهرسي .....النائب الأول للرئيس.

بالنسبة لنا نحن نعلم جيدا أن من يتحمل مسؤوليته الآن هو السيد مدير المستشفى لأننا قدمنا له البطاقة التقنية،

مولاي هشام اشرف .....مستشار جماعي:

هل المستشفى تلقى البطاقة التقنية لهذا الجهاز ام لا ؟ أنا لم أرى البطاقة التقنية أرجوا أن تو افونا بها.

محمد أمهرسي .....النائب الأول للرئيس.

ليس لدينا أي اشكال فقط لتوضيح الأمور فيما يخص هذه الهبة نريد من المستشفى ان يراسلنا بما يفيد أنه ليست له حاجة بهذه الهبة لأسباب واضحة حتى لا نتحمل المسؤولية فيما بعد لأنه ليس من المعقول أن نتر افع هنا دون جدوى، ولهذا اقترح عقد اجتماع رسمي مع إدارة المستشفى لتقدم لنا رسالة واضحة في هذا الجانب هل ستقبل بهذه الهبة أم لا؟ ، وإذا تم قبولها نتطرق إليها في الدورة للمصادقة، ونعلل جو ابنا بكلمة لمدير المستشفى لكيلا نتحمل المسؤولية.

الزهراء رحموني .....مستشارة جماعية.

لدي تدخل وجيز في إطار ما جاء على مسامعي من خلال النقاشات، حبذا لو أن هذه العملية قمنا بها من قبل أن نبرمج لهذه الهبة لأنه صراحة هذه النقطة لما لها من اهمية وخصوصا عندما تستمع لساكنة تارودانت، ونحن على علم بجميع الإشكالات التي يقع فيها هذا المواطن بالإضافة للنسب المرتفعة حاليا للأسف بهذا المرض وقلة الإمكانيات التي يعيشها الساكنة، كما ان العامل النفسي لهذه المواطنة حين تعرف أن هناك جهاز بالمستشفى تكون مطمئنة ولكن عندما تذهب لتجد الجهاز عاطل يكون أمر آخر، لحد الساعة لم أسمع بعد بأي شخص استفاد من جهاز "سكانر" في مدينة تارودانت. وما يصل إلى مسامعي انهم عند ذهابهم للمستشفى يجدونه عاطل وهنا تبقى معاناة نفسية لماذا ؟ لأن ذلك المواطن لقلة حيلته المادية حين يسمع بأن هذه الاجهزة معطلة يقول ان الامر غير صحيح و انه فقط يربط ذلك بوضعه المادي، أما فيما يخص فيما اشار له السيد الرئيس بخصوص المراسلة أن يتم نشرها بالموقع الرسمي للجماعة حتى يتحملوا مسؤوليتهم في هذا الاطار لأنه ليس من المعقول ان نتلقى هبة التي ابدلوا فيها مجهودا كبيرا مشكورين من هذا المنبر. وشكرا.

محمد أمهرسي .....النائب الأول للرئيس.

الآن سنحول ذلك النقاش اللفظي، كما قال السيد المدير في تواصلنا معه في إطار الاجتماعات عن طريق الهو اتف والمقابلة فقط، ولكي يكون رسميا سوف يو افونا بالوثيقة لكي لا تلقى علينا هذه المسؤولية وحتى يطمئن السادة الأعضاء كذلك، و أنا على دراية كاملة بجميع المشاكل التي يعاني منها المواطنين بسبب بعض الأجهزة كالسكانير الى غير ذلك، لكن كما قال الدكتور مولاي هشام أشرف سوف نقوم بمراسلة السيد مدير المستشفى لكي يقدم لنا جو ابا سواء بالمو افقة أو الرفض ودورنا نحن هو أن نسلم الجهاز للمستشفى.

إسماعيل الحريري ..... النائب الرابع للرئيس.

أريد أن الاشارة إلى تجربة أنه عندما قدمت لنا هبة عبارة عن حافلة محملة بالأدوية والأجهزة، وتمت المصادقة عليها، لازلت أتذكر السائق عبد المجيد جبور سائق بالجماعة الذي ذهب في إطار العمل و بقي هناك عالق بطنجة، لأنهم قاموا بحجز الحافلة لأنها كانت محملة بالأدوية، وعندما طالتهم بالإجراءات اللازمة في ذلك اخبرونا انه لا يمكن الا طبقا للإجراءات الصارمة المتخذة من طرفهم وهي اعتماد من الوزارة المعنية والوصية وهي وزارة الصحة، والجمعية قدمت لنا لائحة عبارة عن ادوية واجهزة و اتصلنا بمندوب وزارة الصحة فصرحوا أنه ليس من اختصاصاتهم بل من اختصاص الجهات المركزية كما قمنا بمجموعة من الإجراءات الصارمة حتى نتمكن من تسليم الحافلة، يعني هذه الأموريدققون فيها بدورهم، ولهذا نحن بدورنا سنقوم بقبول الهبة مع اتخاذ اجراءات السلامة إلى غير ذلك، وشكرا.

سعاد ابلعيد: .....مستشارة جماعية.

من وجهة نظري أظن بأن مسألة هذه الهبة هي شيء جيد لأنها تدخل في إطار التعاون والشراكات مع دولة فرنسا وأشكر كذلك مستشفى مدينة Clichy على هذه البادرة الطيبة، أظن بأن اختصاصنا هو أن نقبل الهبة، أما مسألة هل هذه الآلة صالحة للاستعمال أم لا؟، فهذا من اختصاص المعنيين بالأمر في ذلك، لأنه ليس من اختصاصنا نحن على أننا تقنيين ام لا نفهم في هذه الآلات، وكما أشار السيد المدير المصالح على انه اتصل بمدير المستشفى وأرسل له البطاقة التقنية لهذه الآلة وقد عرضها على طاقمه الطبي داخل المستشفى لمدة يومين وقدم مو افقته، إذن تم توضيح الأمورو دورنا نحن هو فقط قبول هذه الهبة أو رفضها، مادام أن أصحاب الاختصاص صرحوا بأنهم سيستفيدون منها داخل المستشفى، وما علينا إلا أن نو افق على هذه المبادرة، والسلام عليكم.

سمير الشيهب .....مستشار جماعي.

أولا أريد أن أشيد بالتعاون الدولي واللامركزي لجماعة تارودانت مع مجموعة من الاتفاقيات بغض النظر عن مضامينها (clichy,Antony,Chambrrey) مقارنة مع جماعات أخرى فهذا لا يوجد، ويعود الفضل لأطر جماعة تارودانت وعلى رأسهم السيدة فاطمة الزهراء شهاب والسيد المدير مصطفى المرتقي والسيد عبد المنعم المناني السيدة حفيظة بن يحيى، ثانيا تواصل مجموعة من المستشارين في جولاتهم يعني لم تكن هنالك رحلات سياحية إنما كانت تضم مجموعة من الاتفاقيات، سوف أرجع لهذا الجهاز La mammographe والدكتور أشار إلى قضية مهمة بأننا اليوم نتحدث عن مدة صلاحية هذه الأجهزة حبذا أن نفتح نقاشا مهما على الآلات المتواجدة الآن في المستشفى الإقليمي هل تملك هي أيضا مدة الصلاحية أم لا؟ فجهاز la mammographie يتواجد بمركز للا سلمى لمدة خمسة عشر(15) سنة فهل فعلا توجد مر اقبة من قبل وزارة الصحة؟ هذا نقاش مهم تهمنا فيه سلامة المواطنين وبدورنا نحن كمستشارين داخل الجماعة نمثل الساكنة وندافع عنها، و يجب ان نوجه مراسلة للمدير الإقليمي ونتطرق فيها إلى مجموعة من الملاحظات التي لا يسعنا الوقت الآن للتحدث فيها، و أيضا نتحدث عن أطباء المستعجلات فعندما تكون هناك حالة مستعجلة تذهب لتتفاجأ بعدم وجود طبيب وخدمات وجودة هذه المستعجلات، فنحن اليوم شريك وفي الدورة السابقة مررنا ميز انية مهمة للمستشفى الاقليمي وكانت جماعة تارودانت هي الداعم الرئيسي للمستشفى الإقليمي تستفيد منه ساكنة الإقليم عموما، وبالتالي هناك مجموعة من الملاحظات حبذا أن هذا الموضوع نفتح فيه نقاش مع الإخوان داخل المستشفى.

الزهرة دنبي.....مستشارة جماعية.

في الحقيقة كنت لا أود التدخل في هذه النقطة لأنها تظهر بأنها نقطة تقنية، ولكن من خلال توضيح الدكتور هشام هناك أمر بأن أصحاب هذا الاختصاص الذين يشتغلون في هذا المجال هم الذين يعلمونه، ومن خلال مداخلات بعض السادة تبين لي أنه

هناك سوء فهم بين طرف وآخر فأنا أريد أن أوضح ما فهمت، ربما كلمة السيد النائب اسماعيل الحريري كانت واضحة بحيث استدل بالمشكل الذي وقع للنقل فلم يستدل به هباء وسوف أربطها مع ما قال الدكتور هشام أننا الان أعطي لنا آلة مجهولة، تلك الآلة تقدر بثمن وملفها الإداري داخل الجمارك سيكلف ثمنا غاليا، فهل هذا الوقت والجهد المبذول يساوي ثمن تلك الآلة فهل يستحق ذلك؟ ثانيا أن نخسر مجهودا ووقتا وفي الأخير نجد الألية غير صالحة للاستعمال ونبحث كيف سنتخلص منها كما قال الدكتور هذا كلام آخر، وبالتالي الموضوع هو أننا يجب أن نزيل عنا مسؤولية ، إضافة إلى أن هناك العديد من الآلات متوقفة عن العمل وتسيير المستشفى هذا ملف كبير وأطلب من السادة الأعضاء أن نتوقف عنده، لأننا ما نعيشه وخصوصا في الفترات التي تعرف بردا قاسيا وكذلك بعض الأزمات الصحية ، صحيح يكون ضغط كبير على المستشفى ولكن هذا لا يعفي الأشخاص المسؤولين في المستشفى ولا يعفينا نحن كذلك كمجلس، لأننا يجب أن نقف مع هؤلاء الأشخاص فأنتم تعلمون أن المجلس خصص مبلغ 20 مليون درهم لطبيب وضعوه بالمستعجلات في حين أنه في الجماعات الأخرى نجد العكس بحيث وزارة الصحة هي التي تعطي للجماعة الطبيب لكي تشتغل به في المكتب الصحي، فنحن عكسنا الأمر، ولكن لازال هذا الإشكال قائم و للتغلب على تلك المشاكل التي نعيشها على مستوى المستعجلات و أنتم ترون هذا من خلال أقاربكم وبحضور الطاقم الطبي معنا اليوم الذي يشتغل بالمستشفى سيكونون على دراية بهذا الموضوع أكثر منا نحن ولكن هذا لا يعفينا من المسؤولية بصفتنا ممثلين الساكنة بأن نتدخل بطريقة أو بأخرى، وشكرا.

محمد أمهرسي .....النائب الأول لرئيس.

قبل أن أقدم الكلمة للسيد المستشار مولاي هشام اشرف، فلنكن صريحين فالو اقع يفرض نفسه، وأطر الصحة مشكورين على مجهوداتهم فلا يجب أن نحملهم المسؤولية لأن الإطار ليس هو المسؤول المنظم الذي يعطي استراتيجية، فالطبيب بدوره يشتغل ساعاته القانونية ولا يمكننا أن نحاسبه على أكثر من هذه الساعات، إذن استراتيجية الدولة هي التي يجب أن نقول أنه يوجد بها خلل لكن ليس لنا الحق أن نناقش ذلك الان، فالنقاش على المستوى المحلي فقط ونرافع به، فكل شخص يملك أذرع سياسية خاصة به ونترافع بها على مستوى البرلمان أما الأطباء فنحن نعلم أنهم يؤدون عملهم بشغف كما قالت المستشارة زهرة دنبي فنحن بحاجة لطبيب في المكتب الصحي ومع ذلك نعرف المعاناة التي يمر بها قسم المستعجلات واضطررنا إلى إعطاء ذلك المبلغ ومع ذلك هناك خصاص، أكثر من ذلك قمنا بزيارة إلى قسم الولادة، وجدنا ان عملية تحويل مكان التشخيص الموجود هناك والصيدلية وجدت فيها إدارة المستشفى إشكالا في مكان وضعه واضطررنا الى انجاز قسم ميداني خارج المستشفى، فهذه إكراهات و اقعية وهو يعالجها بتلك الإمكانيات المتوفرة ، فنحن الآن لحسن الحظ يوجد تر افع وعامل الإقليم مشكورا قدم بادرة نقل المستشفى الإقليمي من وسط المدينة، واحداث مستشفى كبير، ويبقى المستشفى الحالي فقط للاختصاصات، وقد استطاع السيد العامل التدخل في هذه النقطة على أساس أن يكون هناك لقاء للتواصل مع الوزراء وقد أعطيت المو افقة المبدئية، فدورنا نحن هو المساعدة إما بقبول الهبات المعطية ونتعاون.

مولاي هشام اشرف.....مستشار جماعي.

إذن لكي نختتم هذه النقطة وكجواب على تدخل السيد المستشار سمير الشهب، كنت تأتي باستمرار الى قسم المستعجلات وترى الكم الهائل التي يعاني منها بتواجد طبيب واحد، والإقليم يضم 89 جماعة التي تعاني من مشاكل الفقر والهشاشة ونتوفر على مستشفى واحد، سوف أعود بالتساؤل أين هم برلمانيو الجهة الممثلين في هذا البرلمان، كما نعرف أنهم يصوتون على عدة قو انين منها قانون الإضراب فالبوادر بدأت تظهر، يوم من الأيام لن تجد أحد في المستشفى، وشكرا.

عملية التصويت

بعد ذلك عرض السيد النائب الأول للرئيس مقرر النقطة المتعلقة بقبول هبة عبارة عن جهاز التصوير الشعاعي للثدي Mammographie مقدمة من طرف مستشفى مدينة Clichy الفرنسية لفائدة الجماعة الترابية لتارودانت للتصويت فتمت المصادقة بإجماع أعضاء المجلس الحاضرين .

مقرر المجلس الجماعي عدد 06 / 2025	قبول هبة عبارة عن جهاز التصوير الشعاعي للثدي Mammographie مقدمة من طرف مستشفى مدينة Clichy الفرنسية لفائدة الجماعة الترابية لتارودانت.

إن المجلس الجماعي لمدينة تارودانت المجتمع بالدورة العادية لشهر فبراير 2025، وخلال الجلسة العلنية الأولى المنعقدة بتاريخ 06 فبراير 2025.

وتطبيقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات، وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة بقبول هبة عبارة عن جهاز التصوير الشعاعي للثدي Mammographie مقدمة من طرف مستشفى مدينة Clichy الفرنسية لفائدة الجماعة الترابية لتارودانت، وبعد اللجوء الى عملية التصويت العلني، أسفرت عملية التصويت على ما يلي:

- ✓ عدد الأعضاء الحاضرين.....: 19عضوا.
- ✓ عدد الأصوات المعبرعنها:.....: 19صوتا.
- ✓ عدد الأعضاء المو افقين:.....:19 عضوا وهم السادة:

محمد أمهرسي	شكيب اريج	مينة فريسي	فضمة ازوران
عبد العالي الحوس	سعاد ابلعيد	فاطمة الزهراء خلوفي	اسماء القجدر
اسماعيل الحريري	نزهة ايت حبان	الزهراء رحمون	الزهراء دنبي
فاتحة موافق	براهيم المدلاوي	عبد الجليل ايت الجران	مولاي هشام أشرف
رشيد فنان	سمير الشيهب	سعاد اريب	

- ✓ عدد الأعضاء الر افضين.....: لا أحد.
- ✓ عدد الأعضاء الممتنعين عن التصويت.....: لا أحد.

يقرر ما يلي:

صادق المجلس الجماعي لمدينة تارودانت بإجماع أعضائه الحاضرين على مقرر النقطة المتعلقة بقبول هبة عبارة عن جهاز التصوير الشعاعي للثدي Mammographie مقدمة من طرف مستشفى مدينة Clichy الفرنسية لفائدة الجماعة الترابية لتارودانت.

توقيع : النائب الأول للرئيس
محمد أمهرسي

توقيع: كاتب المجلس الجماعي
رشيد فنان

النقطة السادسة:	قبول هبة عبارة عن معدات رياضية مقدمة من طرف مدينة Antony الفرنسية لفائدة الجماعة الترابية لتارودانت.

في مستهل هذه النقطة اشار السيد محمد امهرسي النائب الاول للرئيس انها تتعلق قبول هبة عبارة عن معدات رياضية مقدمة من طرف مدينة Antony الفرنسية لفائدة الجماعة الترابية تارودانت، بعد ذلك احال الكلمة على السيدة فاطمة الزهراء شهاب لتقديم العرض حول النقطة.

فاطمة الزهراء شهاب.....رئيسة مصلحة الشؤون الاجتماعية والثقافية والرياضية والإعلام والعلاقات العامة

قبول هبة عبارة عن معدات رياضية مقدمة من طرف مدينة Antonyالفرنسية لفائدة الجماعة الترابية لتارودانت، دائما في إطار علاقات الصداقة والتعاون التي تجمع المغرب مع جمهورية فرنسا وكذا في إطار اتفاقية التعاون والشراكة الموقعة بين جماعة تارودانت ومدينة Antonyالفرنسية، تقدم مدينة Antony هبة عبارة عن معدات رياضية لفائدة الجماعة الترابية لتارودانت، إذن هذه هي شهادة الهبة وهذه هي مكوناتها وتتوفر تقريبا على: "كراسي، سجادات الاستقبال، كراسي كبار، معدات رياضية متنوعة، آلات التنظيف...".

هذه الهبة عبارة عن معدات رياضية التي ستكون لها قيمة مضافة من أجل تعزيز العرض الرياضي بالمدينة وتلبية حاجيات الشباب والأندية والفرق.








ATTESTATION DE DON

AU BENEFICE DE LA COMMUNE DE TAROUDANT

INVENTAIRE

محمد أمهرسي.....**النائب الأول للرئيس**

في إطار اتفاقية الشراكة مع مدينة Antony، يمتلكون مجموعة من التجهيزات التي بقيت لديهم بعد انتهاء الألعاب الأولمبية، وعند انتهاء الألعاب بقيت لديهم هذه التجهيزات بكثرة فاقترحنا عليهم أن تكون هذه الهبة وقد و افقوا، وهذه المدينة معروفة كذلك بمجموعة من الأشخاص من أصول رودانية.

سعاد اريب.....**مستشارة جماعية.**

المسألة التي تتنافى مع مناقشتنا لهذه النقط هو أن نجد الحجة في أننا نعرف العديد من الأشخاص، سوف أعود بكم إلى ما رأيت في ذلك الجدول في العرض التقديمي مجموعة من التجهيزات، فهل مجلس المدينة لا يستحضر الوقت الذي كانت منتشرة فيه أزمة انتشار حشرة (البق)؟كيف سندخل أجهزة يكون فيها التعشيش، فهذه المسألة للتنبيه رغم أنه لدينا شهادة لتدخل تلك الأجهزة ولكن من جانب الاحتياط هل ستكون هناك مخاطر؟ و هذا يلتقي مع ما قاله الدكتورهشام في مسألة أننا ليس ضد أي هبة فجميع الهبات مرحب بها ولكن ماذا سيترتب عن تلك الهبة ؟فمن الحكمة أن يتداول المجلس في بعض هذه المسائل.

محمد أمهرسي.....**النائب الأول للرئيس.**

هناك مسألة مهمة، هو أنه عندما تدخل أي تجهيزات تكون هناك رقابة حاسمة في الجمارك، ولكي يكون لك علم كيف تعمل الجمارك مع أي حاجة مستوردة توجد بها إشكالات، إذا كانت أدوية لابد لك من الترخيص المركزي لوزارة الصحة، كانت أجهزة رياضية لابد من ترخيص من وزارة التربية الوطنية كل قطاع يتحمل مسؤوليته، والمجلس بدوره هو قبول الهبة فقط هذا هو اختصاصها و أتبع المساطر.

عملية التصويت

بعد ذلك عرض السيد النائب الأول للرئيس مقرر النقطة المتعلقة بقبول هبة عبارة عن معدات رياضية مقدمة من طرف مدينة Antony الفرنسية لفائدة الجماعة الترابية لتارودانت للتصويت فتمت المصادقة بإجماع أعضاء المجلس الحاضرين .

مقرر المجلس الجماعي عدد 07 / 2025	قبول هبة عبارة عن معدات رياضية مقدمة من طرف مدينة Antony الفرنسية لفائدة الجماعة الترابية لتارودانت.

إن المجلس الجماعي لمدينة تارودانت المجتمع بالدورة العادية لشهر فبراير 2025، وخلال الجلسة العلنية الأولى المنعقدة بتاريخ 06 فبراير 2025.

وتطبيقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات، وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة بقبول هبة عبارة عن معدات رياضية مقدمة من طرف مدينة Antony الفرنسية لفائدة الجماعة الترابية لتارودانت ، وبعد اللجوء الى عملية التصويت العلني، أسفرت عملية التصويت على ما يلي:

- ✓ عدد الأعضاء الحاضرين.....: 18عضوا.
- ✓ عدد الأصوات المعبرعنها:.....: 18 صوتا.
- ✓ عدد الأعضاء المو افقين:.....: 18عضوا وهم السادة:

محمد أمهرسي	شكيب اريج	فاطمة الزهراء خلوفي	اسماء القجدر
عبد العالي الحوس	سعاد ابلعيد	الزهراء رحمون	الزهراء دنبي
اسماعيل الحريري	براهيم المدلاوي	سعاد اريب	مولاي هشام أشرف
فاتحة موافق	سمير الشهب	عبد الجليل ايت الجران	
رشيد فنان	مينة فريسي	فضمة ازوران	

- ✓ عدد الأعضاء الر افضين.....: لا أحد.
- ✓ عدد الأعضاء الممتنعين عن التصويت.....: لا أحد.

يقرر ما يلي:

صادق المجلس الجماعي لمدينة تارودانت بإجماع أعضائه الحاضرين على مقررالنقطة المتعلقة بقبول هبة عبارة عن معدات رياضية مقدمة من طرف مدينة Antony الفرنسية لفائدة الجماعة الترابية لتارودانت.

توقيع : النائب الأول للرئيس
محمد أمهرسي

توقيع: كاتب المجلس الجماعي
رشيد فنان

النقطة السابعة:	الدراسة والمصادقة على الثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية للتقييم لتسوية وضعية المسبح البلدي التابع لأملاك الدولة عن طريق الاقتناء.

استأنف السيد محمد امهرسي النائب الأول للرئيس مجريات هذه الجلسة كما اشار ان هذه النقطة تتعلق بالدراسة و المصادقة على الثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية للتقييم لتسوية وضعية المسبح البلدي التابع لأملاك الدولة عن طريق الاقتناء، وفي نفس السياق ذكر بأن لجنة التعرف عقدت لقاءها وحددت ثمن الكلفة الاجمالية لتسوية وضعية المسبح، بعد ذلك احال الكلمة على السيد عبد الفتاح بوران لتقديم العرض حول الموضوع.

عبد الفتاح بوران .....عن مكتب الممتلكات.

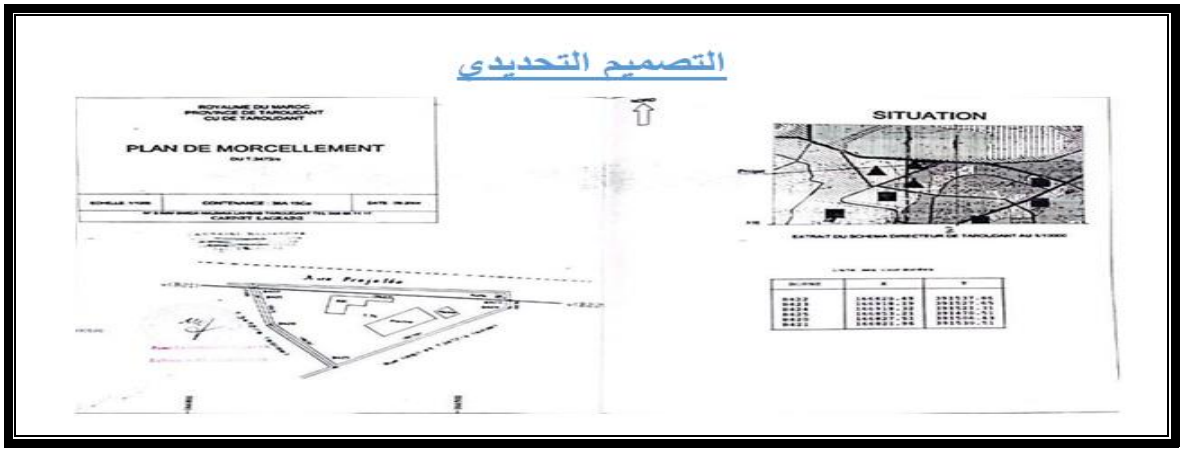
بالنسبة للنقطة السابعة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على الثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية للتقييم لتسوية وضعية المسبح البلدي التابع لأملاك الدولة عن طريق الاقتناء.

تقـــديـــــم

- تبعا لمخرجات الاجتماع المنعقد بمقر المديرية الجهوية لأملاك الدولة بأكادير بتاريخ 17 يوليوز 2024 حول تسوية الوضعية العقارية لبعض أملاك الدولة و التي تستغلها جماعة تارودانت و من بين هذه الأملاك القطعة الأرضية البالغة مساحتها حوالي 3623 متر مربع و هي جزء من الرسم ا لعقاري عدد 3472/س و التي تأوي حاليا المسبح البلدي وقد تم الاتفاق على تسوية هذا الملك عن طريق الاقتناء.
- قد تم اقتراح ثمن المتر المربع الواحد في مبلغ ستمائة درهم (600,00 درهم) من طرف اللجنة الإدارية للخبرة المنعقدة بتاريخ 24 يوليوز 2024.
- أبدت مندوبية أملاك الدولة بتارودانت موافقتها على الثمن المقترح من طرف اللجنة الإدارية للخبرة بمراسلة عدد 1596 بتاريخ 29نونبر 2024

بطاقة معلومات

اسم العقار	المسبح البلدي
الموقع	المحاطة قرب المحكمة الابتدائية تارودانت
الرسم العقاري	جزء من الرسم العقاري عدد 3472/س
أصل الملكية	تابع لأملاك الدولة الملك الخاص
مساحة العقار	حوالي 3623 متر مربع



محمد أمهرسي .....النائب الأول للرئيس.

شكرا السيد عبد الفتاح على العرض الذي قدمته إذن هذه المسألة تقنية فقط للمصادقة على الثمن، لنبدأ في اتخاذ خطوات الشراء من طرف أملاك الدولة لتصبح ملكية خاصة للجماعة.

الزهراء دنبي .....مستشارة جماعية.

في مستهل هذه النقطة سأشير إلى السعر الذي حدد من طرف اللجنة الإدارية للتقييم وتسوية وضعية المسبح البلدي، سأحيلكم على محضر الدورة العادية لشهر فبراير 2023 ،الذي قدمه السيد احمد الشافو رئيس مصلحة الممتلكات حيث أشار في هذا الصدد أنه سيقوم بتقديم بطاقة معلومات مفصلة حول كل عقار أو مجموعة من العقارات ومن بينها المسبح البلدي التي تبلغ مساحته الإجمالية 5075 متر مربع، وحدد ثمنه أنداك من طرف اللجنة الإدارية المكلفة بالخبرة في 400 درهم للمتر،وهو مدون بمحضر دورة فبراير 2023 وهذه هي المداخلة التي تدخل بها السيد أحمد الشافو والثمن المحدد هو 400 درهم لماذا الآن حددت هذه الجنة المكلفة بالخبرة 600 درهم؟

محمد أمهرسي .....النائب الأول للرئيس.

لقد قدم لنا السيد عبد الفتاح بوران المحضر بالتاريخ والذي تتوفرين عليه يعود لسنوات ماضية والمبلغ الذي حدد فيه ب 400 درهم للمتر لم تتم الموافقة عليه من طرف الأملاك المخزنية، وتم إحداث لجنة أخرى التي عقدت لقاءها الأخير حيث حددت ثمن آخر الذي سنحيله على المصادقة بالإضافة ان المساحة تقلصت على ما كانت عليه وهي 3626 بعد التصميم الذي اعد في هذا الاطار.

الزهراء ذنبي .....مستشارة جماعية:

فقط للتوضيح أنا اتحدث على محضر دورة فبراير 2023 وليس عن محضر قديم .

محمد أمهرسي .....النائب الأول للرئيس.

هذا محضر 29 نونبر 2024 هذا ما أردت قوله، لذلك يجب المصادقة على الثمن ثم الانتقال إلى عملية الاقتناء." نقطة تقنية" إذن من يؤيد المصادقة على الثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية للتقييم لتسوية وضعية المسبح البلدي التابع لأملاك الدولة عن طريق الاقتناء 600 درهم؟

عملية التصويت

بعد ذلك عرض السيد النائب الأول للرئيس مقرر النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على الثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية للتقييم لتسوية وضعية المسبح البلدي التابع لأملاك الدولة عن طريق الاقتناء للتصويت فتمت المصادقة بأغلبية أعضاء المجلس الحاضرين .

مقرر المجلس الجماعي عدد 08 / 2025	الدراسة والمصادقة على الثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية للتقييم لتسوية وضعية المسبح البلدي التابع لأملاك الدولة عن طريق الاقتناء.

إن المجلس الجماعي لمدينة تارودانت المجتمع بالدورة العادية لشهر فبراير 2025، وخلال الجلسة العلنية الأولى المنعقدة بتاريخ 06 فبراير 2025.

وتطبيقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات، وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على الثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية للتقييم لتسوية وضعية المسبح البلدي التابع لأملاك الدولة عن طريق الاقتناء، وبعد اللجوء الى عملية التصويت العلني، أسفرت عملية التصويت على ما يلي:

- ✓ عدد الأعضاء الحاضرين.....: 17عضوا.
- ✓ عدد الأصوات المعبرعنها:.....: 17صوتا.
- ✓ عدد الأعضاء المو افقين:.....: 15عضوا وهم السادة:

محمد أمهرسي	شكيب اريج	مينة فريسي
عبد العالي الحوس	سعاد ابلعيد	فاطمة الزهراء خلوفي
اسماعيل الحريري	نزهة ايت حبان	عبد الجليل ايت الجران
فاتحة موافق	براهيم المدلاوي	فضمة ازوران
رشيد فنان	سمير الشيهب	اسماء القجدر

- ✓ عدد الأعضاء الر افضين.....: لا أحد.
- ✓ عدد الأعضاء الممتنعين عن التصويت.....: (02)عضوتين وهما السيدتين: سعاد أريب ،الزهراء دنبي.

يقرر ما يلي:

صادق المجلس الجماعي لمدينة تارودانت بأغلبية أعضائه الحاضرين على مقررالنقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على الثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية للتقييم لتسوية وضعية المسبح البلدي التابع لأملاك الدولة عن طريق الاقتناء على أساس 600 درهم للمترالمربع مساحتها 3623 مترمربع تابعة للرسم العقاري عدد 3472/س.

توقيع : النائب الأول للرئيس
محمد أمهرسي

توقيع: كاتب المجلس الجماعي
رشيد فنان





النقطة الثامنة:	الدراسة والمصادقة على ملحق تعديلي لاتفاقية شراكة بين جماعة تارودانت ومجلس إقليم تارودانت ووزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة قطاع الرياضة لإتمام مشروع قاعة مغطاة للرياضات.

في مستهل هذه النقطة اشار السيد محمد امهرسي النائب الاول للرئيس انها تتعلق بالدراسة والمصادقة على مشروع ملحق تعديلي لاتفاقية شراكة بين بين جماعة تارودانت والمجلس الإقليمي بتارودانت. بعد ذلك احال الكلمة على السيد عبد المنعم المناني رئيس قسم الشؤون الإدارية والعمل الاجتماعي لتقديم عرض حول الموضوع.

عبد المنعم المناني .....رئيس قسم الشؤون الإدارية والعمل الاجتماعي.

هذا يهم مشروع بناء أو تتمة القاعة المغطاة بمدينة تارودانت هذه المنشأة التي تدخل في إطار البرنامج المندمج لمدينة تارودانت لسنة 2015/2007، بعض المراحل التي عرفتها.

أولا الصفقات التي تم الاشراف عليها من طرف مجموعة من القطاعات، كالصفقة الأولى التي قامت بها وزارة الشباب والرياضة آنذاك والتي تهم أشغال الأساسات تم صفقة جماعة تارودانت كذلك والتي بدورها تهم الاساسات، ايضا الشطر الثالث الذي كان فيه تدخل للمديرية العامة للجماعة المحلية من خلال الشطر الثالث والرابع والشطر الأخير موضوع الشراكة بين المجلس الإقليمي وجماعة تارودانت التي تهم الأشغال الداخلية،

هذه الصفقات كلها الذي بلغ مجموعها 17.217.792،88 فبعد انتهاء هذه الأشغال فالكلفة التقديرية المتبقية هي 16 مليون و52 ألف و124 درهم ، مقسمة كما يلي:

فيما يخص الأشغال الخارجية فهي تقدرب 8 ملايين و9424 درهم والتجهيزات 7 ملايين و142 و700 درهم.

بعض الصور المتعلقة بهذه البناية والتي تهم هذا المرفق وتشير إلى المراحل النهائية من الأشغال، حيث أن هذه الأخيرة المتبقية التي يتم تنفيذها على مراحل هي ما يحدد الشكل الخارجي للبناية. وللإشارة فإن الاتفاقية الحالية تنص على أن جماعة تارودانت هي صاحبة المشروع بعد أن كانت من خلال الملحق السابق تؤول الملكية للمجلس الإقليمي. أما ما يتعلق بالأشغال الخارجية فستتكلف بها جماعة تارودانت وبالنسبة للتجهيزات فستتكلف بها وزارة التربية الوطنية والرياضة والتعليم الأولي قطاع الرياضة 7 مليون درهم

وللتوضيح فالنسخة التي توصل بها السادة الأعضاء ليس فيها أي اشارة إلى المبالغ المالية المذكورة أعلاه سواء الخاصة بالجماعة أو الخاصة بالوزارة ولكن بناء على توجيهات السيد العامل دورة المجلس الإقليمي، حيث أكد على ضرورة التنصيص على المبالغ والآجال القانونية لإخراج هذه المنشأة إلى حيز الوجود وتم احداث لجنة مشتركة بين العمل التقني ومجلس الإقليم والجماعة وتمت الصياغة بإدخال هذه المبالغ.

محمد أمهرسي .....النائب الأول للرئيس.

شكرا جزيلا للسيد عبدالمنعم المناني ،أولا كما في علمكم هذا المشروع يعتبر من المشاريع المتعثرة منذ سنة 2007 ، كما كان الحال مع المركب الثقافي ،كان يعاني من إشكالات كبيرة على مستوى الكلفة التقديرية المدفوعة للمشروع فقط الاعتمادات المبرمجة أو الاعتمادات التي قدمها الشركاء ، لذلك بقي المشروع متعثرا ثم ظهرت مشكلة أخرى، وهي أن صاحب المشروع هو جماعة تارودانت، ثم تحويل الاتفاقية من قبل دورة سابقة للمجلس الإقليمي والذي يخالف صلاحياته بذلك فليس في اختصاصاته القرب كونه من الأنشطة الرياضية و هي من الاختصاصات الذاتية للجماعة كما طرح إشكال في اطار بحث عن شركاء آخرين ، عقدنا

لقاءات متعددة وآخرها كان مع السيد العامل الحالي ، على أساس إذا وجد الحل يتعين نقل الاتفاقية من المجلس الإقليمي الى الجماعة ليتسنى إعادتها إلى الاختصاصات الذاتية وهي التنشيط الرياضي لذلك هذا هو التعديل على أساس أن يصبح صاحب المشروع هو جماعة تارودانت ، و الحمد لله إذا لاحظتم في إطار البرمجة للفائض التقديري هناك اعتماد والآن الفائض الحقيقي اعتمدنا اعتمادا آخر على أساس أن مبلغ ثمانية مليون 8.000.000 سنحاول توفيرها في آخر الجلسة في نقطة التحويلات والفائض الحقيقي على أساس أن الجماعة ستتكلف بالأشغال الخارجية من واجهة ومن تهيئة خارجية، كما أن الوزارة الوطنية والتعليم الاولي وقطاع الرياضة تعهدت بتجهيز هذه القاعة كما أن هناك شراكة سابقة في اطار سياسة المدينة لسنة 2016 وتوجد 2.6 مليون درهم تخص وزارة التربية الوطنية آنذاك كانت وزارة الشباب ولكن هذا المبلغ 2.6 مليون درهم غير كافية فتواصلنا مع المندوبية الإقليمية ومع الاكاديمية ومع الوزارة والتزمت برفع هذا الاعتماد حتى يتم تجهيز هذه القاعة ان شاء الله إلى حين انتهاء الاشغال إذن بصفة عامة هذا الملخص التاريخي للقاعة ، هل هناك أي مداخلات ؟ إذا لم يكن هناك، سننتقل الى المصادقة؟

سعاد أريب .....مستشارة جماعية.

على أية حال ما يمكن أن أقول الحمد لله أن هذه المنشأة عادت إلى قواعدها، فقد كان تفويتها للمجلس الإقليمي خطأ جسيما يتحمل مسؤوليته المجلس السابق طبعا فقد كنا في كثير من الأحيان نشير الى هذا الخطأ على اعتبارها منشأة تدخل فيما يسمى بخدمات القرب أو منشآت القرب ،فالحمد لله أن هناك أناس يعيدون الأشياء إلى مو اقعها وتعود بالفائدة إلى ما ثم تأسيسه من أجلها ،أنا أريد فقط أن أطرح تساؤل فبالنسبة للمادة الثانية ما دامت أن الجماعة أصبحت تسميتها أنها صاحبة المشروع، بالنسبة لوزارة التربية الوطنية والتعليم الاولي والرياضة أعتقد بأنها ستدخل في شطر الخدمات يعني في المبلغ الثاني وليس في الاشغال ، ولكن بالنسبة لي الوقت الذي كانت فيه هذه المنشأة تحت وصاية المجلس الإقليمي وكانت مجموعة من الشروط هل ستبقى سارية المفعول فيما يتعلق بتدبيرها و أيضا المشاركة بالنسبة للمجلس الإقليمي في هذا الباب أو ستبقى المسألة محصورة ما بين التربية الوطنية وجماعة تارودانت؟

إسماعيل الحريري .....النائب الرابع للرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم أريد فقط توضيح بعض الأمور هذه القاعة لم أعد أسميها القاعة المغطاة بل هي "قاعة بوغطاط"، هل تعرفون ما معنى هذا الاسم ؟

أولا مسالة أن المجلس السابق هو من يتحمل مسؤولية تفويت أو تدبير هذه القاعة المغطاة للمجلس الإقليمي فهذا يجب توضيحه جيدا، فالقاعة المغطاة في أصلها كانت تدخل فيها المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بمبالغ كبيرة، وجاءت مذكرة تقول بأن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية لم تعد صاحبة المشروع، فقد كانت هذه الأخيرة هي صاحبة المشروع كما هو الآن سوق المعديات فليست الجماعة صاحبة المشروع فهناك مغالطات، فبعض الأشخاص الآن يقولون أن الجماعة هي التي تتحمل المسؤولية ،فقط لتوضيح هذه المسائل فصاحبة مشروع القاعة المغطاة هي المبادرة الوطنية للتنمية البشرية لكن بعد ما أتت مذكرة تقول أن القانون يمنع أن تكون مبالغ المبادرة في البناءات ،هنا وقع اشكال وطرح هذا الأخير داخل المجلس الإقليمي وطرح علينا في الجماعة ،إما أنكم ستعطون هذه القاعة المغطاة للمجلس الإقليمي ويكون صاحب المشروع وتساهمون معه لإتمامها. وبالرجوع إلى الاتفاقية الاصلية نجد أنها تتضمن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ثم المجلس الإقليمي ، ثم جماعة تارودانت و أخيرا وزارة الشبيبة والرياضة في ذلك الوقت وهذه الأخيرة بدورها ستقوم بالتجهيز والتسيير ،ونحن بدورنا قمنا باتخاذ قرار حكيم في ذلك الوقت لأننا قلنا مدام أن هذه القاعة ستسير من طرف الشبيبة والرياضة ومدام صاحب المشروع هو المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، ولكن بدون ذكر الأسماء فذكر" الواضحات من المفضحات "فانا شخصيا اتصل بي السيد الكاتب العام السابق آنذاك وقال بأن هناك أعضاء داخل المجلس الإقليمي يرفضون أن يكون المجلس الجماعي هو صاحب المشروع إما أن تسلموا القاعة المغطاة

للمجلس الإقليمي وثمر الأمور بسلام أو سيتم توقيف المشروع ، نحن بدورنا قمنا بمناقشة الموضوع وقلنا هذه القاعة في الأصل قد تم بناؤها للجمعيات هي من سيقوم بتسييرها كذلك ستسيرها الوزارة الوصية، ليست هناك اية مشكلة فالأرض تابعة للجماعة والآن نحن نقوم بإعطاء أراضي لقد قدمنا بالمجان عدد من الأراضي، فقد كان هذا هو المنطق وو افقنا عليه بدون اعتراض كان نقاش بين بعض الاخوان على عدم إتمام هذه القاعة وآخرون اقترحوا قاعة بسيطة، لكن نحن لسنا مع هذا المنطق فأموال قد صرفت هناك لهذا وجب إتمام هذه القاعة فالسيد بلكرموس رحمه الله و أيضا المقاول صالح توفي رحمة الله عليه .وبدأنا بعقد لقاءات أسبوعية باسم المجلس الإقليمي ليس لدينا مشكلة ذهبنا في هذا الاطار،.Erreur ! Signet non défini وبعض الأشخاص لم يعتقدوا ولم يتوقعوا أن الجماعة ستو افق أن يتم تحويل ملكية هذه القاعة المغطاة للمجلس الإقليمي، بحيث يكون هو صاحب المشروع. بعدها قالوا إن هناك خصاص، وتعهدنا بالتهيئة الداخلية 236.000.000 مليون لكل طرف، وتحملنا 700.000.000 مليون الخاصة بالتهيئة الخارجية في اطار برنامج سياسة المدينة ، وتم إحالتها إلى المجلس الاقليمي ومع ذلك استمرت المشاكل رغم ذلك لكي لا نحمل عبئ هذا للمجلس السابق فقد سبق القول أن السيد بلكرموس توفاه الله وكذلك المقاول، إذن سيدي الرئيس مسألة حدوث خطأ واردة ولو افترضنا أنه خطأ فكل "ابن آدم خطاء، وخير الخطائين التو ابون" وتعرفون الأشخاص الذين كانوا سابقا وهم من المجلس وعلمت بهذا سرا سيدي الرئيس الأشخاص الذين قالوا لا يمكن للمجلس البلدي استلامها بل وجب أن يكون المشروع من حق المجلس الإقليمي، وقلنا لابأس بذلك نحن سنقوم بدفع الأموال وكان الاخوة حاضرون عندما قمنا بتحويل مبلغ 235.000.000 مليون بسرعة ومع ذلك استمرت المناوشات والصعوبات بالرغم أن التهيئة الخارجية قلنا ستتكلف بها البلدية إذن ما الذي تبقى أكثر من هذا ، ولو كان المجلس سيأخذها فلا بأس لكن سيدي الرئيس مسألة تدبير هذه القطاعات سأعيد قولها رغم أنني قلتها مرارا وتكرارا فتدبير قطاع الصحة وتدبير قطاع الرياضة وقطاع الثقافة من اخصاص الوزارات المعنية هي التي وجب عليها القيام بهذا وليس نحن، فالجماعات والبلديات إن أرادت النهوض بالمغرب للأمام يجب عليها مناقشة الاستثمارات ،ومناقشة البنية التحتية والخدمات، هذه الأمور هي التي وجب مناقشتها وليس تنظيم المهرجانات والمباريات هذا هو النظام الذي يسود الجماعات وهذا ما يجعلنا لا نتقدم للأمام وفي تأخر ملحوظ كوننا نقوم باتباع أمور هي من اختصاصات وزارات معينة والا ما دور هذه الأخيرة؟

أنا لا امانع في أن نتواصل مع الافراد والجمعيات وتوجيههم لتسيير هذه الحدائق. ولكن ما الذي حدث لمشروع الحديقة التربوية؟ كان السيد العامل والمبادرة ستساهم 60.000.000 مليون، فما الذي أدى الى تعثره؟ لقد توقف لأسباب غير معقولة وهذا ما يمنعنا من التقدم إلى الأمام وأستسمح سيدي الرئيس.

فضمة ازوران .....مستشارة جماعية.

تحية لجميع الحضور، نحن نعتبر هذا العمل إنجازا كبيرا ونفتخر بهذه القاعة المغطاة التي تم إنشاؤها في مدينتنا. وقد تأخرت كثيرا في الانتهاء، لكننا نعتقد أن التأخير كان له فو ائد. نحن نهدف إلى إعداد هذه القاعة قبل سنة 2030، حيث سيكون لدينا فريق رياضي في ملعب أدرار وسيستفيدون من التدريبات هنا. اوصي بتسمية هذه القاعة المغطاة باسم سي السرحاني رحمه الله، تكريما له ولإسهاماته الكبيرة في المدينة والمؤسسات الرياضية، فقد كان من أو ائل المدربين في إقليمنا، وقد قام بتدريب العديد من شبابنا الذين أصبحوا اليوم قادة وأطر رياضية.

عبد العالي الحوس .....النائب الثاني للرئيس.

أولا هذه بادرة طيبة من المجلس البلدي لتارودانت تهدف إلى حل مشكلة القاعة الرياضية، دون الرجوع إلى الأسباب الجذرية للمشكلة. هذه المبادرة تهدف إلى إخراج هذه القاعة إلى حيز الوجود في أقرب وقت ممكن، خاصة أن الفرق الرياضية في المدينة تعاني من مشاكل كبيرة. نحن مجلس جديد مع طاقات جديدة، ومن المفروض علينا حل هذه المشاكل دون الرجوع إلى الوراء.

هدفنا هو اقتراح حلول للمشاكل التي تعاني منها المنشآت الرياضية في الإقليم، ومن بينها هذه المنشاة التي تعد من أكبر المنشآت الرياضية في الإقليم، ونأمل أن تخرج هذه القاعة إلى حيز الوجود في أقرب وقت ممكن كما أوضح السيد رشيد فنان، و أفاد السيد الرئيس في المعلومات حول المبالغ المخصصة لهذه القاعة، والتي ثم توفيرها بفضل قيادة السيد الرئيس، لكي يتم اتمام هذه القاعة وتخرج إلى الوجود.

كما سيستفيد سكان المدينة وشبابها من هذه القاعة، وستفك العزلة عن الفرق المحلية التي تعاني وتجوب مدن أخرى للعب من دون جمهور، وتعاني ماديا ومعنويا. فنحن لدينا فرق تنافس على المستوى الوطني في كرة اليد وكرة الطائرة و أيضا كرة القدم داخل القاعة، بمعنى فرق رياضية في مستويات مختلفة، بما في ذلك فريق كرة اليد الذي يتنافس على المستوى الوطني الأول. لذلك يجب علينا أن نعمل معا بشكل متحد من أجل حل مشكلة هذه القاعة، وبأسرع وقت، دون الرجوع إلى الوراء، بل بالتقدم إلى الأمام والبحث عن حلول فعالة. وشكرا للجميع.

سعاد أريب .....مستشارة جماعية.

السلام عليكم، تحية مجددا. أود أن أشير فقط إلى أننا لن نسمي القاعة باسم" قاعة بوغطاط"، بل سنسميها "القاعة المغطاة " السيد النائب اسماعيل الحريري و أنا أترك لكم اختيار التسمية التي ترونها مناسبة. فنحن لا نناقش المشكلة الأساسية. نحن نقول إن هناك خطأ وقع وبالاعتراف بذلك يمكننا تجاوزه، "الاعتراف بالخطأ فضيلة" فأنا لا أريد التحدث عن الأشخاص، كما أريد التحدث عن قضية الشركاء. لأن ما جاء في التمهيد يشير إلى أن هناك لجنة للتتبع، لأنها مهمة جدا في تنشيط الشباب. فوزارة التربية الوطنية أصبحت تسمى بوزارة التربية الوطنية والتعليم الاولي والرياضة، لهذا أريد أن أسميها بتسميتها الصحيحة.

إذن فلجنة التتبع يظهر لي أنه سيكون ممثلين عن مجلس مدينة تارودانت ومجلس إقليم تارودانت ما موقع مجلس إقليم تارودانت؟ أريد فقط أن أعرف هل معناه أنه سيكون دائما في إطار إدماج جماعات أخرى واستفادتها من خدمات وتوظيف هذه الأسماء أو أن المسألة تنحصر فقط على تارودانت أو ستشمل 89جماعة وشكرا.

محمد أمهرسي .....النائب الأول للرئيس.

بصراحة السيد إسماعيل أعطى المفيد. ما قاله صحيح فهناك جزء من الاخوان لن يتقبلوا هذا ولكن ما قاله السيد إسماعيل صحيح هذه القاعة من القاعات المتعثرة "بوغطاط" كما قال والآن الحمد لله قمنا بحل مشكل بمجهودات جبارة والمرافعة والاقناع، كل هؤلاء الأشخاص كانوا يقنعون فنحن ندبر بعقل ومنطق تشاركي سليم ،ليس لدينا إشكال لا فرق بين المجلس الإقليمي أو المجلس البلدي أو المجلس الجهوي نحن تهمنا ساكنة تارودانت لا نقوم بالعزل بين جماعة تتاوت ولا جماعة تارودانت، هذه قاعة الإقليم ونحن نفتخر بأن لدينا قاعة بمساحة ألفي كرسي "SIEGE"، وهذا كلام سيوجع البعض ولكنه و اقع ليتقبله الجميع ،نحن في لحظة تاريخية ،فقد قمنا بإخراج المركب الثقافي في المجلس السابق وكذا في هذا المجلس وفي جميع المجالس لا نبخس أي مجلس من الاتحادي الى الآن، ونعمل في انسجام تام هذا اشكال أن الانسان يكره النجاح لماذا نكره النجاح ؟ فالقاعة المغطاة تخص الإقليم.

أسماء القجدر .....مستشارة جماعية:

نحن لسنا هنا لنتحاسب عما مضى أو نناقش تسمية "بوغطاط "نعم فقد كانت "بوغطاط" لأنها من مجلس 2010 وهي متوقفة، فأرجو عدم التطاول على المجلس واحترام آداب الحوار عند انتهاء المدة المحددة منذ البداية.

محمد أمهرسي .....النائب الأول لرئيس المجلس الجماعي:

القاعة المغطاة قاعة للإقليم وهذا فخر للمجلس أننا سنخرج هذا المشروع للوجود سنة كاملة وسيتم إخراجه لدينا برمجة الاعتمادات لقد توفقنا الى الوصول لمبلغ 8.000.000 مليون وستسمعونه إن شاء الله في نقطة التحويلات ونقطة برمجة الفائض، فالقاعة المغطاة التي كانت" بوغطاط" ستصبح ان شاء الله قاعة خاصة للإقليم لنكون واضحين فنحن لا نقيد الأفواه، فهنا الو اقعية وليس الخيال والسيد إسماعيل الحريري يتحدث بصدق عن هذا الأمر وأعطى "الكرونولوجيا" الصحيحة و أنا لا أريد أن أتحدث عن هذه الأخيرة لأن لا فائدة لي فيها ولكن السيد الحريري أعطاها بصدق وقام باتباع الملف وأحييه دائما كونه إنسان موضوعي و اقعي، فلا داعي لتلك المزايدات وسيخرج هذا المشروع قبل نهاية هذه الولاية وستكون القاعة المغطاة للإقليم وهذا الأخير معنا فهو شريك أساسي معنا فعندما عرضنا عليه الموضوع لم يتردد قط ونحن الآن سنقوم بالمصادقة على هذه الاتفاقية وستخرج القاعة المغطاة باختصار.

سمير الشيهب .....مستشار جماعي:

شكرا سيدي الرئيس، بخصوص القاعة المغطاة "لاسطاح "التي كانت "بوغطاط "ستصبح مغطاة. أولا، يجب أن نشكر كل من ساهم في التفكير و إنشاء هذه القاعة، التي تعتبر مطلبا أساسيا لهذه المدينة. ولكن السؤال المهم هو لماذا استغرق الأمر وقتا طويلا؟ فبداية الأشغال كانت في سنة 2009، ونحن الآن في سنة 2025، هذا هو الجانب الخطير في الأمر نحن نتحدث عن خسارة مالية تقدر ب 02 مليار سنتيم قد صرفت أما الاخوة الذين كانوا في المجالس السابقة فمشكورين فقد اجتهدوا ، ولكن الآن فدورنا نحن هو العمل على إنجاز المشاريع المتعثرة مثل القاعة المغطاة، التي كانت مشكلة كبيرة في المدينة. نحن نحيي المجلس الحالي على جهوده في افتتاح المركب الثقافي، رغم التحديات والمشاكل التي واجهوها. الآن يجب علينا أن نعمل على افتتاح القاعة المغطاة، لأننا نريد أن نرى هذه المشاريع تكتمل وتفيد أبناء المدينة. كما أود شكر السيد النائب إسماعيل الحريري على جهوده في المجلس السابق على إيجاد الحلول للمشكلة، ونتمنى أن نرى القاعة المغطاة مفتوحة قريبا.

سعاد أبلعيد .....مستشارة جماعية:

شكرا السيد الرئيس، بصراحة يحز في النفس أن نرى أن بعض الأشخاص لا يملكون غيرة على هذه المدينة، خاصة عندما تأتي مشاريع في صالح المدينة والمواطنين، ونجد أنفسنا نعلق على أمور غير مفيدة كما تعلمون، مشروع القاعة المغطاة كان معلقا منذ عام 2009، ولكن بفضل جهود السيد الرئيس، ثم حل المشكلة وأصبح المشروع جاهزا للافتتاح. هذا هو النوع من القيادة التي نحتاجها في هذه المدينة.

أود أن أشكر السيد الرئيس على جهوده في حل المشاكل التي تواجه المدينة، مثل افتتاح المركب الثقافي بعد سنوات من الاغلاق. هذه الخطوات تعزز من ثقة المواطنين في القيادة وتظهر التزامها بتحسين أوضاع المدينة.

وفي النهاية، نحتاج إلى المزيد من المشاريع التي ستساهم في تنمية المدينة وتوفير فرص للشباب. فالقاعات الرياضية مثل القاعة المغطاة ستكون متنفسا للشباب وستساهم في استثمار أوقاتهم بطريقة إيجابية. وشكرا مرة أخرى سيدي الرئيس

شكيب أريج .....مستشار جماعي.

السلام عليكم تحية مجددة، أود أن أؤكد أننا هنا اليوم لن نتحدث عن قصص الماضي، بل سنركز على حل المشاكل الحالية. فالمشاكل ثم تحديدها ومعرفتها، ولا نحتاج إلى شرحها مرة أخرى. كما أوجه شكر خاص للسيد عامل الإقليم على جهوده ففي جميع الاتفاقيات بما فيه هذه الاتفاقية دائما نجد بصمة خاصة بالعمالة والتي تقوم بالتنسيق خاصة عندما تكون مشاريع مثل هذه

ونحن نقوم بتبادل الاتهامات فيها وكذللك نشكر السيد النائب إسماعيل الحريري على توضيحه "للكرونولوجيا" المشروع، مما يظهر بوضوح أن المشاريع المشتركة لا يمكن أن تحملني مسؤوليتها لمجرد وجود جهة متوقفة فيها أو متعثرة فيها فالسيد العامل وهو مشكور على هذا قام بدوره من أجل إتمام هذا الامر نجاح هذه القاعة نجاح لنا كلنا وليس من مصلحة أي فرد أن تبقى هذه القاعة "بوغطاط" والتسميات لكل حريته في تسميتها ما أراد فهو رأي خاص به يلزمه ، فتسميتها توجد في الوثائق الرسمية ويمكننا اختيار التسمية المناسبة لها فهذا المشروع ربح للمدينة ويسعد من له قلب على هذه المدينة وشكرا.

الزهراء دنبي .....مستشارة جماعية:

فيما يخص هذه النقطة المتداول في شأنها وهي الدراسة والمصادقة على ملحق تعديلي لاتفاقية شراكة بين جماعة تارودانت ومجلس إقليم تارودانت ووزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة قطاع الرياضة، لإتمام مشروع قاعة مغطاة للرياضات هنا نتحدث عن ملحق تعديلي لاتفاقية معينة، وبالتالي يجب أن ندرج "الكرونولوجيا" بشكل دقيق. نحن لا نروي القصص هنا، بل نركز على الحقائق والتفاصيل فالسيد النائب أشار الى "الكرونولوجيا "التي توضح كيف تمت عرقلة هذا المشروع في فترة معينة، وهو أمر لا يجب أن نستهين به. بالرغم من وجود مس من ناحية لبعض الأشخاص وبعض الفرق السياسية ولكن يعطينا تكوين ورؤية ومنهجية على أساس أننا نقوم بفعل بسيط الذي يسبب في تأخير المشروع لسنوات، فالنقطة التي أشار إليها السيد إسماعيل حريري " أن صاحب المشروع يتحول من الجماعة إلى المجلس الإقليمي لتارودانت هدا كان صراعا سياسيا وليس غريبا على أحد كان صراع سياسي بين الأحزاب وتم توقيف عجلة هذا المشروع فلا بأس بقول أن هذا الامر لا يجب إدراجه في المجلس ولكن ضروري منه من أجل أن نأخذ منه العبر لأنه يثير موقف سياسي الذي يمكن أن يقوم بالتلاعب أو بتضليل الملف.

والنقطة الأخرى التي اشارت إليها السيدة المستشارة سعاد اريب، ربما على حسب فهمي، كان قصدها أن الجهد الكبير الذي بذل في هذه الوثيقة لا يبرر وصفها ب " بوغطاط " ربما كان هناك سوء فهم من بعض الأشخاص، و انا اعتقد ان هذه هي الكلمة التي يجب أن نركز عليها، أما فيما يخص السيد النائب إسماعيل الحريري الظروف التي مرت منها تلك المرحلة جعلته يصفها بذلك الوصف فهذا مجرد سوء فهم وقع وليس بالضرورة أن نحمله شيء لا يجب عليه في الأصل تحمله فمبادرة صاحب المشروع أن يعود لجماعة تارودانت مبادرة جميلة نثمنها ، فالقاعة ليس من حق أي شخص منا لا في المؤسسات العمومية ولا في تارودانت لا يعرف كم كان فيها هدر للزمن وهدر للمال فنحن نتحدث من سنة 2007 كانت الانطلاقة وسنة 2009 كانت بداية الاشغال الى سنة 2025 لا أحد سينكر أن كان فيها هدر للمال وهدر للزمان والأسباب متعددة منها : من قام بالتخلي عن توعده والتزاماته من مؤسسات عمومية، صراعات سياسية كما قلنا وفي بعض الأحيان إهمال بعض المجالس المنتخبة يعني هناك أسباب متعددة، وقد أشار المجلس الأعلى للحسابات إلى هذا الأمر، مشيرا إلى التأخير في إنجاز هذه القاعة المغطاة ، وفيما يتعلق بالمبلغ المخصص هل تم تحديده بناء على دراسات معمقة أم لا؟ بالإضافة إلى ما يتعلق بالتجهيزات، هل الوثيقة التي أمامنا ستحدد المدة الزمنية التي سنلزم بها شركائنا كجماعة ؟والتي هي وزارة التربية الوطنية فمن الضروري ان نحدد مدة زمنية معقولة تجعلنا نلزم شركائنا، حتى لا نقع في نفس المشكلة التي واجهناها من سنة 2009الى سنة 2025.

محمد أمهرسي .....النائب الأول للرئيس.

مشكورة السيدة المستشارة، كلام في الصميم هذا هو الأصل في هذه المداخلة ونعتدر إن كنا أسأنا الفهم نحن فقط نريد اخراج هذه القاعة المغطاة الى أرض الو اقع ونعتدر مرة أخرى ، والآن سنمر للمصادقة على الدراسة والمصادقة على ملحق تعديلي لاتفاقية شراكة بين جماعة تارودانت ومجلس إقليم تارودانت ووزارة التربية الوطنية والتعليم الاولي والرياضة قطاع الرياضة لإتمام مشروع القاعة المغطاة للرياضات.

عملية التصويت

بعد ذلك عرض السيد النائب الأول للرئيس مقرر النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على ملحق تعديلي لاتفاقية شراكة بين جماعة تارودانت ومجلس إقليم تارودانت ووزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة قطاع الرياضة لإتمام مشروع قاعة مغطاة للرياضات للتصويت فتمت المصادقة بإجماع أعضاء المجلس الحاضرين .

قرر المجلس الجماعي عدد 09 / 2025	الدراسة والمصادقة على ملحق تعديلي لاتفاقية شراكة بين جماعة تارودانت ومجلس إقليم تارودانت ووزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة قطاع الرياضة لإتمام مشروع قاعة مغطاة للرياضات.

إن المجلس الجماعي لمدينة تارودانت المجتمع بالدورة العادية لشهر فبراير 2025، وخلال الجلسة العلنية الأولى المنعقدة بتاريخ 06 فبراير 2025.

وتطبيقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات، وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على ملحق تعديلي لاتفاقية شراكة بين جماعة تارودانت ومجلس إقليم تارودانت ووزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة قطاع الرياضة لإتمام مشروع قاعة مغطاة للرياضات، وبعد اللجوء الى عملية التصويت العلني، أسفرت عملية التصويت على ما يلي:

- ✓ عدد الأعضاء الحاضرين.....: 17عضوا.
- ✓ عدد الأصوات المعبرعنها:.....: 17 صوتا.
- ✓ عدد الأعضاء المو افقين:.....:17 عضوا وهم السادة:

محمد أمهرسي	سعاد ابلعيد	سعاد اريب
عبد العالي الحوس	نزهة ايت حبان	عبد الجليل ايت الجران
اسماعيل الحريري	براهيم المدلاوي	فضمة ازوران
فاتحة موافق	سمير الشيهب	اسماء القجدر
رشيد فنان	مينة فريسي	الزهراء دنبي
شكيب اريج	فاطمة الزهراء خلوفي	

- ✓ عدد الأعضاء الر افضين.....: لا أحد.
- ✓ عدد الأعضاء الممتنعين عن التصويت.....: لا أحد.

يقرر ما يلي:

صادق المجلس الجماعي لمدينة تارودانت بإجماع أعضائه الحاضرين على مقررالنقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على ملحق تعديلي لاتفاقية شراكة بين جماعة تارودانت ومجلس إقليم تارودانت ووزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة قطاع الرياضة لإتمام مشروع قاعة مغطاة للرياضات كما يلي:

ملحق تعديلي رقم 02

لاتفاقية شراكة

بشأن إتمام بناء

قاعة مغطاة للرياضات

بمدينة تارودانت

الديباجة

- ✓ استلهاما من التوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وفي خطابه السامي ليوم 18 ماي 2002 بشأن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، الهادفة الى التصدي للمعوقات الاجتماعية وتمكين المواطن المغربي من الاستثمار الأمثل لمؤهلاته وقدراته.
- ✓ انسجاما مع مضامن الرسالة الملكية الموجهة الى المشاركين في المناظرة الوطنية للرياضة المنعقدة بالصخيرات أيام 24و25 شوال 1429ه (25و26 شتنبر 2008).
- ✓ بناء على مقتضيات الظهير الشريف 1.15.85 في 20 رمضان 1429ه الموافق (07 يوليوز2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 14.113 المتعلق بالجماعات.
- ✓ بناء على مقتضيات الظهير الشريف 1.15.85 في رمضان 1436ه الموافق (07 يوليوز 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 112.14 المتعلق بمجالس العمالات والأقاليم.
- ✓ بناء على الاتفاقية الاصلية الموقعة من طرف جميع الشركاء.
- ✓ بناء على الملحق التعديلي 1 لاتفاقية الشراكة بشأن احداث قاعة مغطاة للرياضات بمدينة تارودانت
- ✓ وعيا من مختلف الشركاء للإسراع بإخراج هذه المعلمة الرياضية الى حيز الوجود.
- ✓ ومن اجل إتمام هذه المنشأة الهامة والمساهمة في التأطر والتكوين والتنشيط لفائدة شباب مدينة تارودانت.
- ✓ بناء على مداولات مجلس إقليم تارودانت خلال دورته العادية لشهر يناير 2025 المنعقدة بتاريخ 13 يناير 2025.
- ✓ بناء على مداولات المجلس الجماعي لتارودانت خلال دورته العادية لشهر فبراير 2025 والمنعقدة بتاريخ 06 فبراير 2025.

اتفق الأطراف على ما يلي:

❖ المادة الأولى: موضوع الاتفاقية.

يهدف هذا الملحق إلى تحديد تدخلات الشركاء في إتمام أشغال بناء القاعة المغطاة للرياضات بمدينة تارودانت، والمتمثلة في أشغال التهيئة الخارجية للقاعة والربط بمختلف الشبكات.

❖ المادة الثانية: التزامات الأطراف أو الشركاء.

- ✓ تلتزم جماعة تارودانت باعتبارها صاحبة المشروع بتعبئة الاعتمادات المالية اللازمة لإنجاز التهيئة الخارجية والربط بمختلف الشبكات والمحددة في 8.909.424,00 درهم مع العمل على إبرام الصفقات المختلفة بهذه الأشغال.
- ✓ تلتزم وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة بالتجهيزات الخاصة بالقاعة حسب الدراسات المنجزة من طرف مكتب الدراسات المتعاقد مع مجلس الإقليم والمحددة في 7.142.700,00 درهم.

❖ المادة الثالثة: لجنة التتبع.

تحدث لجنة إقليمية للتبع تحت رئاسة السيد عامل الإقليم أو من ينوب عنه، وتتكون من ممثلي مجلس جماعة تارودانت ومجلس الإقليم، وتعمل هذه اللجنة على التتبع العملي لتنفيذ الأشغال وتقييم سير تقدم الأشغال وموضوع محاضر اللجنة المحلية للتبع التي تضم ممثلين عن باشوية تارودانت، المجلس الإقليمي لتارودانت، جماعة تارودانت، بالإضافة إلى المهندس المعماري وممثلي الدراسات ومكتب المراقبة والمختبر المتعاقدين مع مجلس إقليم تارودانت.

❖ **المادة الرابعة: سريان ملحق الاتفاقية.**

يصبح هذا الملحق ساري المفعول ابتداء من تاريخ توقيعه من طرف الشركاء والتأشيرعليه من طرف السيد عامل إقليم تارودانت.

❖ **المادة الخامسة: مدة انجاز المشروع.**

تحدد الجدولة الزمنية لإنجاز المشروع في سنة ابتداء من تاريخ التوقيع والتأشيرعلى الملحق من طرف السيد عامل الإقليم.

ملحق تعديلي رقم 02 لاتفاقية شراكة

بشأن إتمام بناء قاعة مغطاة للرياضات بمدينة تارودانت

التوقيعات

السيد رئيس جماعة تارودانت	السيد رئيس مجلس إقليم تارودانت
السيد عامل إقليم تارودانت	وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة

توقيع : النائب الأول للرئيس

محمد أمهرسي

توقيع: كاتب المجلس الجماعي

رشيد فنان

كاتب المجلس الجماعي
رشيد فنان

النقطة الثانية العشرون:	الدراسة والمصادقة على اتفاقية شراكة بين مجلس جماعة تارودانت و الوكالة الحضرية بتارودانت تزنيت من أجل تغطية مدينة تارودانت بالصور الجوية و التصاميم الطبوغرافية.

في مستهل هذه النقطة اشار السيد محمد امهرسي النائب الاول للرئيس انها تتعلق بالدراسة و المصادقة على مشروع اتفاقية بين مجلس جماعة تارودانت والوكالة الحضرية بتارودانت تزنيت طاطا من أجل تغطية مدينة تارودانت بالصور الجوية والتصاميم الطبوغر افية بعد ذلك احال الكلمة على السيد عصام مدين ممثل الوكالة الحضرية بتارودانت تزنيت طاطا.

عصام مدين .....ممثل الوكالة الحضرية بتارودانت تزنيت طاطا.

شكرا للسادة الحضور كما تعلمون، أي تدخل في تهيئة أي مجال يتطلب أرضية تقنية من أجل العمل. فكل ما يتعلق بالتأهيل الحضري أو التجديد الحضري من أجل معالجة الأحياء الناقصة التجهيز، لابد من الأساس الفني "la base technique" للتصاميم الطبوغر افية والصور الجوية. ففي إطار الاستعداد لتحيين مختلف التصاميم المتوفرة لدينا من الجماعة تصميمين رئيسيين، وهما تصميم التهيئة ورد الاعتبار للمدينة القديمة وتصميم تهيئة خارج الأسوار.

حيث أن هذين التصميمين كانا قيد تحديث "préparation actualisation"منذ سنة 2018، لذلك يحتاجان الى تحديث تقني طبوغرافي من أجل تحيين هذه الوثائق، وفي هذا الإطار يندرج هذا المشروع ضمن وثيقة طبوغر افية وصور جوية و اقعية دورنا في هذه الاتفاقية يقتصر على المواكبة التقنية لإنجاز هذا المشروع، فيما يخص اعداد دفاتر التحملات لهذا المشروع بالإضافة إلى العمل على عملية تتبع مراحل الدراسات وقابلية هذا المشروع للرفع، ونحن في الوكالة الحضرية نتوفر على مهندسين طبوغر افيين يشتغلون في الخلية التقنية إذا كان هناك شيء يتعلق بهذا الموضوع، نحن رهن الإشارة والأبواب مفتوحة وشكرا السيد الرئيس.

محمد أمهرسي .....النائب الأول للرئيس.

السيد عصام، مهندس طبوغرافي تابع الوكالة الحضرية تارودانت، أوضح في كلمته الافتتاحية ان الصور الجوية هي جزء أساسي من الحكامة، ونحن بحاجة إلى العديد من التصاميم الطبوغر افية، والتي كانت نعتمد عليها في الماضي حسب احتياجاتنا، وهذا يكلف مبلغ كبير في كل مرة للجماعة لأن كل مرة نقوم بالإعلان عن صفقة، و اقترحت علينا الوكالة الحضرية في إطار اجتماع مع السيد العامل فنحن مقبلين على البرنامج المندمج الذي بقي له خطوات بسيطة للبدء في تنفيذه مع شركة التنمية ادن نحتاج إلى مجموعة من الخر ائط الطبوغر افية ، وقد اقترح علينا الاخوان أن نقوم بتصوير جوي طبوغرافي بتقنية متقدمة حيث تصل دقة الصورة إلى -20 سنتيمتر، وهذا سيقدم صورا دقيقة ومفصلة للجماعة ككل. وسيقوم بتغطية الجماعة بشكل كامل، وليس فقط بعض الأحياء، ولكن كافة المناطق داخل الاسوار وخارجها بتكلفة أقل من التكلفة المترتبة على اعداد المخطط الطبوغرافي الذي يقوم به مسجل الأراضي. حيث تقدر الكلفة تقريبا 200.000,000عن كل صفقة.

بالإضافة الى ذلك، سيقوم الاخوة في إطار هذه الاتفاقية بتوفير المتابعة والدعم التقني مع تحرير ورقة الإرسال وتحميل كناش التحملات(SPC)، حيث أننا لا نملك خبرة تقنية كافية في هذا المجال. لذلك وجدنا أن هذا التعاون هو الخيار الأفضل، ولذلك قمنا بتقديم اتفاقية شراكة ستسهم في تقديم مجموعة من الحلول التقنية المتقدمة للجماعة، وستتم المصادقة عليها في حالة عدم وجود تدخلات؟

فضمة ازوران .....مستشارة جماعية:

أود أن أعبرعن امتناني للسادة الحضورالكرام على هذه النقطة. حيث أن هذه التصاميم مطلوبة أيضا من قبل الشركة متعددة الخدمات، التي أكدت على أن عدم وجود هذا التصميم يمنعها من تحقيق مشروع الصرف الصحي داخل المدينة وخارجها. ونحن نعتبر أن هذه المسألة تتطلب سرعة في الحل، حيث أن أغلب الأقاليم الستة لا تملك هذا التصميم الطبوغرافي، وبالتالي، إذا قمنا بتسريع هذه العملية، فمن المحتمل أن ننجح في إنجازها في غضون السبعة الأشهر القادمة قبل بداية مشروع التطهير السائل.

الزهراء دنبي .....مستشارة جماعية:

سأنتقل إلى المهمة الموكلة إلى الوكالة الحضرية لتارودانت تزنيت طاطا في النقطة الأولى، هناك المساحة التي سيتم تغطيتها بالتصاميم الطبوغر افية والصورالجوية، بالتنسيق مع جماعة ماذا؟

أما ما يخص النقطة الثانية، وهي ما إذا كان التصميم الطبوغرافي سيشمل إعادة الهيكلة؟ أيضا ما يتعلق بوثائق هذه الأخيرة، نحن نذكر أننا قمنا بتمرير مو افقة لعدد من الأحياء من أجل تصميم إعادة الهيكلة، فهل سيتم دمج هذه الأحياء ضمن التصاميم المعنية بهذه الدراسة؟

عصام مدين .....ممثل الوكالة الحضرية بتارودانت تزنيت طاطا:

شكرا جزيلا سيدي الرئيس. التغطية التي نتحدث عنها هي تغطية تقنية وليست تعميرية، حيث سنقوم بالتخطيط الطبوغرافي الخاص بمنطقة تارودانت تزنيت طاطا. و تبلغ مساحة هذه المنطقة حوالي 8300 هكتار، وستشمل جميع الاحياء ، اذن هذا المشروع يهدف إلى توفيرتغطية تقنية شاملة للجماعة، حيث سنقوم بتحديد الحدود والاحداثيات التي ستخول لنا التدخل في الجماعة انطلاقا من أرضية تقنية، والتي تم تحديدها من خلال احداثيات xوyالواردة في الجريدة الرسمية لسنة 2019وذات الحدود المشتركة مفتوحة بالصورالجوية والتصاميم الطبوغر افية للجماعة.

عملية التصويت

بعد ذلك عرض السيد النائب الأول للرئيس مقررالنقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على اتفاقية شراكة بين مجلس جماعة تارودانت و الوكالة الحضرية بتارودانت تزنيت من أجل تغطية مدينة تارودانت بالصورالجوية والتصاميم الطبوغر افية للتصويت فتمت المصادقة بإجماع أعضاء المجلس الحاضرين .

مقرر المجلس الجماعي عدد 10 / 2025	الدراسة والمصادقة على اتفاقية شراكة بين مجلس جماعة تارودانت والوكالة الحضرية بتارودانت تزنيت من أجل تغطية مدينة تارودانت بالصور الجوية والتصاميم الطبوغرافية

إن المجلس الجماعي لمدينة تارودانت المجتمع بالدورة العادية لشهر فبراير 2025، وخلال الجلسة العلنية الأولى المنعقدة بتاريخ 06 فبراير 2025.

وتطبيقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات، وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على اتفاقية شراكة بين مجلس جماعة تارودانت و الوكالة الحضرية بتارودانت تزنيت من أجل تغطية مدينة تارودانت بالصور الجوية و التصاميم الطبوغرافية، وبعد اللجوء الى عملية التصويت العلني، أسفرت عملية التصويت على ما يلي:

- ✓ عدد الأعضاء الحاضرين.....: 17عضوا.
- ✓ عدد الأصوات المعبرعنها:.....: 17 صوتا.
- ✓ عدد الأعضاء المو افقين:.....:17 عضوا وهم السادة:

محمد أمهرسي	سعاد ابلعيد	سعاد اريب
عبد العالي الحوس	نزهة ايت حبان	عبد الجليل ايت الجران
اسماعيل الحريري	براهيم المدلاوي	فضمة ازوران
فاتحة موافق	سمير الشيهب	اسماء القجدر
رشيد فنان	مينة فريسي	الزهراء ذنبي
شكيب اريج	فاطمة الزهراء خلوفي	

- ✓ عدد الأعضاء الر افضين.....: لا أحد.
- ✓ عدد الأعضاء الممتنعين عن التصويت.....: لا أحد.

يقرر ما يلي:

صادق المجلس الجماعي لمدينة تارودانت بإجماع أعضائه الحاضرين على مقرر النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على اتفاقية شراكة بين مجلس جماعة تارودانت و الوكالة الحضرية بتارودانت تزنيت من أجل تغطية مدينة تارودانت بالصور الجوية و التصاميم الطبوغرافية كما يلي:

المملكة المغربية
وزارة الداخلية
إقليم تارودانت
جماعة تارودانت

المملكة المغربية
وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير
والإسكان وسياسة المدينة
الوكالة الحضرية لتارودانت تزنيت طاطا

اتفاقية شراكة
من أجل مشروع توفير الصور الجوية والتصاميم الطبوغرافية لجماعة تارودانت

بين جماعة تارودانت

و

الوكالة الحضرية لتارودانت تزنيت طاطا

فبراير 2025

مدخل

- ✓ بناء على الظهير الشريف رقم 83-15-1الصادر في 20 رمضان 1436 الموافق ل 07 يوليو 2015 المتعلق بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 111-14المتعلق بالجهات.
- ✓ بناء على الظهير الشريف رقم 84-15-1الصادر في 20 رمضان 1436 الموافق ل 07 يوليو 2015 المتعلق بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 112-14المتعلق بالعمالات والأقاليم.
- ✓ بناء على الظهير الشريف رقم 85-15-1 الصادر في 20 رمضان 1436 الموافق ل 07 يوليو 2015 المتعلق بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113-14 المتعلق بالجماعات
- ✓ بناء على الظهير الشريف رقم 02-09-1 الصادر بتاريخ 22 من صفر 1430 (18 فبراير 2009) بتنفيذ القانون رقم 08-45 المتعلق بالتنظيم المالي للجماعات المحلية وهيئاتها.
- ✓ بناء على الظهير الشريف رقم 1.93.51 الصادر في 22 ربيع الأول 1414 (10 شتنبر 1993) بمثابة قانون يتعلق بإحداث الوكالات الحضرية وعلى المرسوم رقم 2.93.67 الصادر في 4 ربيع الثاني 1414 (21 شتنبر 1993) لتطبيقه؛
- ✓ بناء على مرسوم رقم 2.13.426 الصادر في 8شعبان1434 (17يونيو2013) ا لمتعلق بالوكالة الحضرية لتارودانت وبرشيد والعرائش والصخيرات تمارة.
- ✓ بناء على المرسوم رقم 2.17.634 الصادر في 28 فبراير 2018 المتعلق بنطاق الوكالات الحضرية.
- ✓ بناء على الظهائر الشريفة المنظمة لمراقبة الدولة المالية للمكاتب والمؤسسات العمومية والشركات ذات الامتياز وكذا الشركات والمؤسسات المستفيدة من المساعدات المالية للدولة او الجماعات المحلية والادارات العمومية
- ✓ بناء على الظهير الشريف رقم 1.92.31 الصادر في 15من دي الحجة 1412 (17 يونيو 1992)لتنفيذ القانون رقم 12.90 المتعلق بالتعمير
- ✓ بناء على الظهير الشريف رقم1.92.7 الصادر بتاريخ 15من ذي الحجة 1412 (17 يونيو 1992) لتنفيذ القانون رقم 25.90 المتعلق بالتجزئات العقارية والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات
- ✓ بناء على المرسوم رقم 2.92.832 الصادر في 17 ربيع الثاني 1414 (14 أكتوبر 1993) لتطبيق القانون 12.90 المتعلق بالتعمير
- ✓ بناء على المرسوم رقم 831-92-2 صادر في 17 من ربيع الثاني 1414(12 أكتوبر 1993) لتطبيق القانون رقم 90.25 المتعلق التجزئات العقارية والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات.
- ✓ الدورية رقم 005 الصادرة في 17 يناير 1994 المتعلقة بتصميم التهيئة: مراحل الدراسة، إجراءات بحثه والموافقة عليه وتتبع إنجازه؛
- ✓ بناء على الظهير الشريف رقم 1.81.254 صادر في 11 من رجب 1402 (6 مايو 1982) بتنفيذ القانون رقم 81.7 المتعلق بنزع الملكية لأجل المنفعة العامة وبالاحتلال المؤقت.
- ✓ بناء على محضر الدورة العادية للمجلس الجماعي لتارودانت المنعقدة بتاريخ

تم الاتفاق بتن الموقعين اسفله:

- **الطرف الاول: جماعة تارودانت ممثلة في شخص رئيسها؛**

من جهة

- **الطرف الثاني: الوكالة الحضرية لتارودانت تزنيت طاطا الكائن مقرها: بباب الزركان، المعديات، تارودانت، ممثلة في شخص مديرها.**

من جهة ثانية

❖ المادة الأولى: موضوع الاتفاقية ومجال الدراسة

تندرج هذه الاتفاقية في إطار المصلحة العامة الهادفة الى توفير الصور الجوية والتصاميم الطبوغرافية التي تشكل الأرضية التقنية لمختلف دراسات تنظيم مجال الدراسة .

1. دراسات التأهيل العمراني الحضري
2. دراسات تحيين وثائق التعمير
3. التصاميم المرجعية لتصاميم إعادة هيكلة الأحياء
4. دراسات تنزيل برامج سياسة المدينة
5. دراسات التطهير السائل و الحماية من الفيضانات لمجال الدراسة

كما تندرج هذه الاتفاقية في إطار تنفيذ مبدأ الشراكة بين جماعة تارودانت والوكالة الحضرية لتارودانت تزنيت طاطا ، وذلك طبقا للمساطر القانونية الجاري بها العمل.

- **موضوع الاتفاقية وكيفية ابرامها:**

تهدف هذه الاتفاقية الى تحديد ورصد مصادر التمويل من اجل اعداد وتوفير الصور الجوية والتصاميم الطبوغرافية ، وقد أبرمت هذه الاتفاقية بالتراضي المباشر.

- **مجال الدراسة :**

يشمل مجال الدراسة المدار الحضري لجماعة تارودانت وسيتم حدود المساحة التي سيتم تغطيتها بالتصاميم الطبوغرافية والصور الجوية بالاتفاق بين الأطراف المعنية.

❖ المادة الثانية: المهام والصلاحيات

1.2المهمة الموكولة الى جماعة تارودانت

- ✓ توفير الاعتمادات المالية اللازمة وإعطاء الانطلاقة لصفقة إنجاز الصور الجوية والمسوحات والتصاميم الطبوغرافية
- ✓ تيسير مهام مكاتب الدراسات وخاصة المهام الميدانية وتزويده بالمعطيات اللازمة والاقتراحات.
- ✓ التقيد بالأجال القانونية لإبداء الملاحظات حول الدراسات.

كما يتخذ رئيس جماعة تارودانت جميع القرارات الرامية إلى ضمان إنجاز الدراسة في أحسن الظروف أو استدراك تعثرها والأمر بإيقاف الأشغال واستئنافها

2.2المهمة الموكولة الى الوكالة الحضرية لتارودانت تزنيت طاطا

- ✓ تحديد حدود المساحة التي سيتم تغطيتها بالتصاميم الطبوغرافية والصور الجوية بتنسيق مع جماعة تارودانت
- ✓ اعداد الوثائق المرجعية للصفقة المتعلقة بإنجاز الصور الجوية والمسوحات والتصاميم الطبوغرافية التي ستتكلف بها جماعة تارودانت (كناش المواصفات الخاصة والمستندات المرجعية)؛
- ✓ تأطير المصلحة التقنية لجماعة تارودانت فيما يتعلق بتتبع إنجاز الصور الجوية والمسوحات والتصاميم الطبوغرافية؛
- ✓ التسلم المؤقت والنهائي في إطار لجنة التتبع للتقارير والوثائق المطلوبة؛

❖ المادة الثالثة: مصادر التمويل الدراسة:

- تلتزم جماعة تارودانت برصد الغلاف المالي اللازم لإنجاز الصور الجوية والمسوحات والتصاميم الطبوغرافية، كما تلتزم بتعيين مكتب المهندس المساح الطبوغرافي الذي سيتم تكليفه لإنجاز هذه الوثائق .

- تلتزم الوكالة الحضرية بتوفير الدعم التقني لمصالح الجماعة سواء أثناء مسطرة إعداد المستندات المرجعية للصفقة، تتبع أشغال الدراسة، التسلم المؤقت والنهائي للوثائق المطلوبة

❖ المادة الرابعة: لجنة التتبع:

تحدث لجنة للتتبع تتألف رئيس جماعة تارودانت أو من يمثله، مدير الوكالة الحضرية لتارودانت تزنيت طاطا أو من يمثله، ومختلف المصالح الخارجية ذات الصلة، كما يمكن أن تضم هذه اللجنة إدارة أو شخصا ذاتيا يرى فيه المتعاقدون ضرورة لمرافقة لجنة التتبع.

من المهام الأساسية لهذه اللجنة تتبع مراحل الدراسات إلى حدود نهاية كل المراحل المتعلقة بها.

❖ المادة الخامسة: المدة الزمنية

تحدد المدة اللازمة لإنجاز هذه الدراسة في مدة أقصاها 09 أشهر خاصة بإعداد التصاميم الطبوغرافية من طرف الجماعة تبتدئ من تاريخ توقيع الاتفاقية؛

وفي حالة ظهور عوائق يتم وبتراض مع الأطراف مراجعة هذه المادة.

❖ المادة السادسة: سريان الاتفاقية

تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ مباشرة بعد توقيعها من الأطراف المتعاقدة والمصادقة والتأشير عليها من طرف السلطات المختصة.

يمكن أن يطرأ تعديل على هذه الاتفاقية، إما بتغيير موادها أو إضافة أخرى لها، رغبة في انجاز الدراسات في ظروف ملائمة، وستدون هذه التعديلات المحتملة في وثيقة تلحق بالاتفاقية

❖ المادة السابعة: النزاعات

في حالة وقوع نزاع بين أطراف هذه الاتفاقية في شأن تنفيذ إحدى موادها، وكيفما كانت الأسباب الداعية إلى ذلك، فإن النزاع يسوى بطريقة حبية بواسطة لجنة تضم ممثلين عن الأطراف المعنية وممثل عن السيد عامل إقليم تارودانت.

اتفاقية شراكة من أجل

مشروع توفير الصور الجوية والتصاميم الطبوغرافية
لجماعة تارودانت

السيد مدير الوكالة الحضرية لتارودانت تزنيت طاطا	السيد رئيس جماعة تارودانت
السيد عامل إقليم تارودانت،	

توقيع : النائب الأول للرئيس

محمد أمهرسي

توقيع: كاتب المجلس الجماعي

رشيد فنان

النقطة التاسعة:	الدراسة والمصادقة على مشروع اتفاقية شراكة بين جماعة تارودانت وغرفة الصناعة التقليدية من أجل تدبير المركب المندمج للصناعة التقليدية بتارودانت.

في مستهل هذه النقطة اشار السيد محمد امهرسي النائب الأول للرئيس أنها تتعلق بالدراسة والمصادقة على مشروع اتفاقية شراكة بين جماعة تارودانت وغرفة الصناعة التقليدية من أجل تدبير المركب المندمج للصناعة التقليدية بتارودانت.

محمد امهرسي.....النائب الأول للرئيس .

هذه النقطة جاءت في إطار سلسلة من اللقاءات حول تحسين المركب المندمج للصناعة التقليدية في تارودانت، الذي يقع في المدخل الغربي للمدينة. هذا المركب المندمج الذي تم استثمار حوالي2.000.000.000 مليار سنتيم فيه من أجل بنائه ويضم عدة متدخلين، ولكن يعاني من مشاكل في التدبير بشكل عام.

حيث تم تنظيم لقاءات موسعة مع رئيس الغرفة عن طريق السيد سمير الشهب ومع السيد وزير الصناعة التقليدية والإدماج الاقتصادي السعدي. ومع السيد مبارك تابث عامل مدينة تارودانت لمناقشة إعادة تفعيل المركب المندمج، الذي تأثر بجائحة كورونا في مرحلة افتتاحه لهذا ثم عقد هذه الاتفاقية بهدف إعادة تنشيط المركب وإعطاء دفعة جديدة للصناع التقليديين، وقد تم ابرام عقد اتفاقية شراكة مع الغرفة والوزارة والمندوبية والهدف من خلال هذه الدراسة تحديد الحلول للمشاكل التي يعاني منها المركب، وتحسين أدائه وتطوير الصناعة التقليدية في المنطقة. وبعد ذلك احال الكلمة على السيد عبد المنعم لتقديم العرض حول هذا الموضوع.

عبد النعيم المناني.....رئيس قسم الشؤون الإدارية والعمل الاجتماعي.

شكرا السيد الرئيس كما اشرتم إلى هذ المرفق الاجتماعي و المهني الذي يعتبر إضافة لمدينة تارودانت و إقليم تارودانت ككل، لكن هناك إشكالات كما ذكرتم في التدبير خصوصا وان انطلاقته جاءت مع ظرفية قاسية عاشها العالم ككل آنذاك .

عقدت لقاءات تقييمية وبالتنسيق مع الجماعة والوزارة وغرفة الصناعة التقليدية تبين ان طريقة تدبير هذا المرفق لابد من اخذه بعين الاعتبار وبالتالي لابد من خلق اطار قانوني والذي من الممكن ان يضبط تدخلات جميع الأطراف .

وقد تم عقد لقاءات كما جاء على لسانكم وخاصة اللقاء الذي اشرف عليه المدير الجهوي للصناعة التقليدية والمدير الإقليمي للصناعة التقليدية ، بمعية السيد الرئيس تقرر ان يكون تدبير هذا المرفق بشراكة مع جماعة تارودانت وغرفة الصناعة التقليدية تحت اشراف وزارة الصناعة التقليدية ، وبالتالي فان تدخلات هؤلاء الأطراف التي من الممكن ان تعيد الحياة لهذا المرفق الهام بالتنسيق مع المهنيين والحرفيين ، وتم القيام ايضا بزيارة مكونة من لجنة تقنية تبين إلى انه يحتاج التدخل من خلال تهيئته ثم كذلك التدخل لإقناع الصناع التقليدين من اجل العودة الى هذا المركب وشكرا السيد الرئيس.

الزهراء دنبي .....مستشارة جماعية:

شكرا لك سيدي الرئيس، سأتطرق إلى نقطتين مهمتين في هذه الاتفاقية، وهما من التزامات الجماعة. فهذه الأخيرة تلتزم بوضع رهن إشارة كتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني للمديرية بتارودانت موظفين اثنين. لكنني أتساءل، هل نحن لدينا هؤلاء الموظفين؟ هل نتحدث عن موظفين أم أعوان عرضيين؟ هذا السؤال مهم لأننا ناقشنا من قبل موضوع المبالغ المرصودة للأعوان العرضيين، والذي يثير شكوى من السادة بسبب قلة الموظفين. نحن نعلم أن هذا هو الواقع،

ونحن بحاجة إلى زيادة في الموظفين. لذلك نقوم بالرفع من مبلغ الأعوان العرضيين من أجل فك هذا الإشكال كما نريد أن نعرف ما إذا كان هؤلاء الموظفين الذين سنضعهم رهن الإشارة هم موظفون موجودون حقا أم لا؟

فالمديرية الإقليمية للصناعة التقليدية لديها فريق عمل خاص بها، ولكننا سننقل فرع غرفة الصناعة التقليدية إلى المركب المندمج. السؤال الذي يطرح نفسه هو: ماذا سيفعل الموظفون هناك؟ أنا لم أقم بزيارة المركب المندمج من قبل، ولكن من المعلومات التي حصلت عليها، يبدو أنه يتضمن محلات لعرض منتجات الصناعة التقليدية.

فالنقطة المهمة هي أنني لا افهم ماذا سيفعل الموظفون هناك؟ هل سيقومون بمهام إدارية؟ هل سيقومون بتقديم خدمات للحرفيين؟ هذه ليست من مهامنا، لأن المركب المندمج ليس تابعا للجماعة.

فنحن بإمكاننا المساهمة عن طريق إعطاء منحة لتنشيط فضاء الحرفيين بينهم في إطار جمعية من أجل التنشيط، ولكن ما دور الموظفين هناك؟ هذا السؤال يحتاج إلى إجابة وشكرا.

سعاد اريب .....مستشارة جماعية.

أتمنى أن تصل رسائلي بالمعنى الحقيقي الذي أريد أن أبلغه، ولا أن لا تفهم بشكل مبتدأ، أريد أن أضيف بالنسبة لي إنها منشأة ستعيد تاريخا لتارودانت كان إلى وقت قريب لم تعطى له الاهتمام الكافي، أنا كنت أتمنى في هذه الاتفاقية المتعلقة بتدبير المركب المندمج للصناعة التقليدية بتارودانت، انه في إطار المحلات المهنية والمقصف أن تكون إشارة نوعية لأن الصناعة التقليدية في تارودانت تحتاج أولا لورشات تتوفر على المواد الأساسية وتكون عندها علاقة مع دار الدباغ في هذا الإطار، وأن تكون إشارة مثلا لمكان المعرض لأن الصناعة التقليدية تحتاج إلى التسويق والترويج ، بالتالي يجب ان يتوفر المركب على كيفية التسويق والترويج للمنتوجات الصناعة التقليدية لكي لا يذهب الصانع التقليدي ويبحث في مكان ما، وان تتوفر المحلات على هذه المسائل، كما يجب العمل على إحياء بعض الحرف التقليدية مثل الفضة و النحاس هذه الحرف بدأت تنقرض للأسف، أتمنى أن الصناع التقليديين الذين مازالوا يمارسون هذه الحرف أن توفر لهم كل الامتيازات وفضاء لممارسة هذه الحرف لإعادة إحيائها من جديد والحفاظ عليها.

شكيب أريج .....مستشار جماعي.

تحية مجددة، ممكن أن نعتبر هذه الدورة هي دورة وضع النقط على الحروف لعلاج مجموعة من الاختلالات وأحيي المجلس على أنه يواجه بشجاعة الكثير من المشاريع المتعطرة والإشكالات المتراكمة لاحظت أن كثير من النقط المدرجة هي إجابة على تساؤلات وإشكالات لاشك أن أي مرفق أو أي مشروع أو أي عمل لابد أنه يخلف ورائه اختلالات، لو لم يكن هذا المشروع ولم يكن هذا العمل ماكان عندنا أصلا مشكل من الأصل، إذن وجود مشاكل يستدعي وجود مسؤولين لا يكتفون فقط بالتشخيص بل يضعون حلول يوفرون موارد بشرية ومالية، إذن ما تتوفر عليه جماعة تارودانت من مقدرات مالية وبشرية ليس الغاية منه كنزه وتجميعه وتركه، أحيي مجدد المجلس على أنه معادلة صعبة في تدبير الحلول لهذه المدينة في مختلف الفضاءات والمرافق، لأننا في الأخير يعود على المواطن، إذن سياسة المجلس الحكيمة هي سياسة عدم رجوع إلى الوراء عدم غض البصر الحمد لله هناك حوار مع مختلف المتدخلين في المركب المندمج وهناك إرادة جماعية كللت باتخاذ قرار صائب كان من الممكن قضاء الحوائج بتركها ولكن هذه تحسب للمجلس بكل مكوناته والإرادة هنا ليست شفوية وأكرر بل نضع فيها نقط على الحروف وشكرا.

محمد امهرسي .....النائب الأول للرئيس.

شكرا السيد شكيب، صراحة كل تساؤلات السادة الأعضاء مشروعة، ولكن التفكير في هذا المركب المندمج صراحة كان برؤية واضحة لكي لا نقول أننا عندنا مركب، لقد وضعنا المركب في وضعية لكي يكون نقطة جدب للسياحة، ثانيا تلك المهن التي

تحدث عنها بعض السادة الأعضاء التي تمتازبها مدينة تارودانت يجب أن يتوفرلها فضاء كما قالت الأستاذة المستشارة سعاد اريب، فضاء لتسويق منتوجاتهم، ثالثا كذلك هذا الفضاء يمكن استثماره في مجموعة من الفعاليات لا على مستوى تنشيط الصناعة التقليدية او التنشيط السياحي مع جدب أو حركة سياحية لمدينة تارودانت لأنها قبلة سياحية والحمد لله الآن تعرف انتعاش كبير ، يعني فكرة المركب المندمج لا تقتصرفقط على أنه مركب يحتوي على مجموعة من المهن بل بالعكس الهدف منه في هذه الاتفاقية التي قمنا بتوسيعها وإضافة الوزارة والغرفة وكذلك الجماعة ان يستوعب المركب البرامج المشتركة والمعارض الخاصة بالغرفة، وكل قطاع يخصص ويوجه جزء من تنشيطه للمركب، بما في ذلك الوزارة التي سنطلب منها تخصيص جزء من أنشطتها لهذا المرفق، هذا هو تفكيرنا في المركب المندمج لا نريد أن نتركه بناية بدون روح وهذه هي الاستراتيجية، ليكون محط جدب للسياح ويرجع هيبة الصناعة التقليدية التي ذهبت وفي نفس الوقت يستفيد من برامج هؤلاء الشركاء الثلاثة

سمير الشيهب .....مستشار جماعي.

بخصوص المركب المندمج المسؤول المباشرعليه هي وزارة الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، ولكن هو من بين المشاريع التي تعثرت، وزارة الصناعة التقليدية المديرية الإقليمية لديها موظفين اثنان على المستوى الإقليم كاملا، تم بناء ذلك المركب وفق رؤية وطنية للمركبات الصناعة التقليدية على مستوى الوطني في إطارالتنشيط الاقتصادي للحرف الفنية الإنتاجية وليس الخدمات مثل حرفي النقرة ونحاس والجلد يشتغلون بأيديهم، وبني على أساس شقين مركب لصناع التقليديين ومركز للتكوين نظامي للصناعة التقليدية، بعد سنتين أو ثلاث سنوات تحول مركز تكوين إلى مقر الغرفة بحي المحايطة بالتالي بقيت البناية فارغة، في إطارتر افعنا وتواصلنا الجماعة هي شريك منذ البداية لأنها توجد في اتفاقية البناء والتدبير والمجلس السابق هو الذي ساهم في إخراجه وهو مكسب للمدينة، الاشكال الذي وقع وهو أن ذلك الفضاء أصبح شبه متوقف، هل سنبقى مكتوفي الأيدي ونحن كمسؤولين ونمثل الصناع والجماعة كذلك ولهذا يجب أن نضع الحل، وبالتالي قمنا بالتواصل مع الوزارة ومن هذا المنبرنشكر السيد وزير الصناعة التقليدية السيد لحسن السعدي ومن خلاله رئيس الغرفة الذي كان عنده اهتمام مباشر وأول ملف تم معالجته بعد توليه المنصب هو مركب المندمج، و أتينا للجماعة والتي هي شريك أساسي لهذا المركب المندمج في إطاروضع مجموعة من المقترحات للتسييرفي آخر المطاف وتحت اشراف السيد العامل المحترم الذي أعطى مجموعة من الملاحظات المهمة جدا ذهبنا فيها، اليوم جماعة تارودانت سيتوفرلها فضاء متميز لممارسة أنشطة الجمعيات بتارودانت، ذلك الفضاء جميل سيتم تنشيطه وإصلاحه، بالنسبة للغرفة ارتأينا أن نحول مقر الغرفة إلى ذلك المركب لتنشيطه، الصناع الذين يتو افدون علينا يجب أن يأتوا لزيارة ذلك الفضاء، ثانيا نشكر مسؤولي الوزارة صراحة ما يقومون به بالنسبة لمدينة تارودانت وتر افعنا الحمد لله، بعد وقوع الزلزال قامت لجنة من الوزارة بمعاينة المركب للوقوف على الأضرار وبعد تحديد الأضرارخرجت الميزانية وقامت بإطلاق صفقة والآن الأشغال قائمة بالمركب المندمج، كذلك دارالدباغ هل يعرف السادة الأعضاء أن دارالدباغ لا تتوفرعلى الماء لأن البئرالموجود فيها قد توقف، دارالدباغ كاد أن يتوقف فيها النشاط والوزارة بتر افع مع الجماعة قاموا بدراسة وحدد مبلغ 98 مليون سيتم وبداية الأشغال الأسبوع المقبل وسيتم حفربئرللماء وسط دارالدباغ وكذلك سيتم تهيئتها لكي تبقى حرفة الدباغة نشيطة حتى لا تغلق دارالدباغ، وبالتالي هذه الاتفاقية هي جزء مكمل للعمل الذي أجري من قبل من أجل تنشيط المركب وسوف تستفيد المدينة بالضبط حوالي 2 مليار 200 مليون سنتيم وشكرا.

فضمة ازوران .....مستشارة جماعية.

تحية للحضورمجددا، بالفعل سبقني السيد المستشارسمير الشيهب حول الحركية الذي عرف المركب من بعد تعيين السيد الكاتب الدولة المكلف بالصناعة التقليدية الجديد وكذلك الدينامية التي تعرفها الجهة في هذا الموضوع الصناعة التقليدية، أثمن مداخلة السيدة المستشارة سعاد بتشجيع الحرف المندثرة وخصوصا كجماعة هذه المنح التي تعطى لاقتناء المواد الأولوية لأن هذه

ما يجد فيها الصانع التقليدي الإشكال نظرا لغلائها و انقراضها، و مادام هناك قاعات للتكوين فبناء الإنسان قبل بناء البنيان، يجب وضع برنامج بتنسيق مع المختصين لكي تكون حركية وخصوصا تكوين للفئات الصغرى والفئات الشابة، حبذا لو كانت أنشطة موازية وتشجيع للمؤسسات التعليمية لأخذ هؤلاء الفنانين لأن هذه المهن هي فن، كما نعرف أن مدينة تارودانت تمتاز بالجلد بالدرجة الأولى ولهذا جماعة رومون الفرنسية في السابق قامت بالتوأمة مع جماعة تارودانت واستفادت، أنا شخصيا كان لي الشرف في إطار تكوين في التعليم قمنا بزيارة مدينة رومون الفرنسية و فيها متحف خاص بالجلد ويحتوي على حذاء مولاي إسماعيل، ولهذا نريد أن تكون هناك معارض قارة حتى إذا انتعشت السياحة تنتعش الصناعة التقليدية ،ونحن مقبلون على مجموعة من التظاهرات لسنة 2025 وكذلك 2030 وسيكون هناك سياح كثر والكل يريد شراء تذكارات وهدايا ولهذا يجب أن نكون في المستوى ، وشكرا.

فاطمة الزهراء خلوفي .....مستشارة جماعية.

السلام عليكم، السيد الرئيس، أولا نشكر الوزارة في شخص السيد لحسن السعدي على الالتفاتة لهذه المعلمة للصناعة التقليدية المتواجدة في تارودانت وكذلك لا ننسى الشكر للسيد عامل إقليم تارودانت ولغرفة الصناعة التقليدية والمجلس الجماعي لتارودانت، بالنسبة لما قاله السيد المستشار سمير الشهب حول المكان المخصص للتكوين نرى كأنها بناية فارغة، لذلك يجب إرجاع التكوينات لهذا المركب لكي ترجه له الحيوية والنشاط وإضافة تكوينات اخرى جديدة للصناع التقليدين مثل التسويق الرقمي لأن الآن التسويق أصبح بمعايير وتقنيات جديدة، ولهذا يجب مراعاة هذا الجانب لأن الصانع التقليدية مازال يعاني منه، وكما نعلم أن السوق الصيني بدأ بتسويق النعل التقليدي "البلغة " وليست عندهم أي تقنية مثلنا ولكن تم تسويقها رقميا، ولهذا يجب على الوزارة والغرفة والجماعة مراعاة هذا الجانب التسويق الرقمي وتكوين الصناع التقليدين وشكرا.

فضمة ازوران .....مستشارة جماعية.

هناك تعقيب سجلته ولم أقله، حقيقة يحز في النفس عندما نسمع مهرجان تفاوين ومهرجان الفضة بمدينة تزنيت، نحن كذلك يجب أن يكون مهرجان الجلد وكمقترح نحن عندنا شراكة مع تعاونية كوباك والتعاونية تتوفر على مجزرة كبيرة وهي تذبح الأبقار والأغنام أين تضع ذلك الجلد، يجب استثماره في الصناعة التقليدية ولو نتخصص في صناعة الجلد، إضافة هناك كذلك الصوف نلاحظ طريقة صنع هذه الزرابي المواد الأولوية متوفر يجب فقط دق الأبواب، وشكرا.

إسماعيل الحريري .....النائب الرابع للرئيس.

شكرا السيد الرئيس، عندي فقط إشارة لازلت أتذكر عند تدشين هذا المركب، نادى السيد العامل السابق على المجلس الإقليمي للسياحة ووضع رهن إشارتهم مكتب خاص وكلفه بأن يقوم بعملية التسويق السياحي لمجموعة من المشاريع ومن بينها هذا المركز، وضع رهن إشارتهم في المركب مكتب خاص ومجهز بالحاسوب ومجموعة من الأجهزة، أنا أتسائل الآن ما موقع المجلس الإقليمي للسياحة من هذه الاتفاقية، خصوصا أنه عندما نتحدث عن هذه المعلمة نتحدث في إطار التسويق السياحي على المستوى الإقليم بل على مستوى الوطني والعالمي، أتسائل هل هناك تنسيق بين السادة المسؤولين بالغرفة الصناعة التقليدية والمجلس الإقليمي للسياحة، لا زال يتوفر على مكتب بذلك المركب مجهز يعني ما موقعه من الإعراب في هذا الموضوع، وشكرا السيد الرئيس.

عملية التصويت

بعد ذلك عرض السيد النائب الأول للرئيس مقرر النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على مشروع اتفاقية شراكة بين جماعة تارودانت وغرفة الصناعة التقليدية من أجل تدبير المركب المندمج للصناعة التقليدية بتارودانت للتصويت فتمت المصادقة بإجماع أعضاء المجلس الحاضرين .

مقرر المجلس الجماعي عدد 11 / 2025	الدراسة والمصادقة على مشروع اتفاقية شراكة بين جماعة تارودانت و غرفة الصناعة التقليدية من أجل تدبير المركب المندمج للصناعة التقليدية بتارودانت.

إن المجلس الجماعي لمدينة تارودانت المجتمع بالدورة العادية لشهر فبراير 2025، وخلال الجلسة العلنية الأولى المنعقدة بتاريخ 06 فبراير 2025.

وتطبيقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات، وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على مشروع اتفاقية شراكة بين جماعة تارودانت و غرفة الصناعة التقليدية من أجل تدبير المركب المندمج للصناعة التقليدية بتارودانت.، وبعد اللجوء الى عملية التصويت العلني، أسفرت عملية التصويت على ما يلي:

- ✓ عدد الأعضاء الحاضرين.....: 14 عضوا.
- ✓ عدد الأصوات المعبر عنها:.....: 14 صوتا.
- ✓ عدد الأعضاء المو افقين:.....: 14عضوا وهم السادة:

محمد أمهرسي	شكيب اريج	مينة فريسي
عبد العالي الحوس	سعاد ابلعيد	عبد الجليل ايت الجران
اسماعيل الحريري	نزهة ايت حبان	فضمة ازوران
فاتحة موافق	براهيم المدلاوي	اسماء القجدر
رشيد فنان	سمير الشيهب	

- ✓ عدد الأعضاء الر افضين.....: لا أحد.
- ✓ عدد الأعضاء الممتنعين عن التصويت.....: لا أحد.

يقرر ما يلي:

صادق المجلس الجماعي لمدينة تارودانت بإجماع أعضائه الحاضرين على مقرر النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على اتفاقية شراكة بين جماعة تارودانت و غرفة الصناعة التقليدية من أجل تدبير المركب المندمج للصناعة التقليدية بتارودانت كما يلي:

اتفاقية تدبير وتنشيط المركب المندمج للصناعة التقليدية بتارودانت

بين

كتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني

و

عمالة إقليم تارودانت

و

غرفة الصناعة التقليدية لجهة سوس ماسة

و

جماعة تارودانت

برسم سنة 2025

الديباجة

❖ استنادا إلى:

- الظهير الشريف رقم 1.20.68 الصادر في 04 دي الحجة 1441 (25 يوليوز 2020) بتنفيذ القانون 50.17 المتعلق بمزاولة أنشطة الصناعة التقليدية؛
- ظهير شريف رقم 1.15.85 صادر في 7 يوليو 2015، بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات؛
- الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 18-75-1 الصادر بتاريخ 25 صفر 1379 (15) فبراير (1977) المتعلق باختصاصات العامل كما تم تغييره وتتميمه بمقتضى القانون رقم 34-88 الصادر بتنفيذه الظهير رقم 2-6-1 في 26 من ربيع الآخر 1407 (29) ديسمبر (1986) ؛
- الظهير الشريف الصادر في 23 من شوال 1443 (24 ماي 2022) بتنفيذ القانون رقم 95.17 المتعلق بالتحكيم والوساطة الاتفاقية ؛
- الظهير الشريف الصادر في 9 رمضان 1331 (12 أغسطس 1913) بمثابة قانون الالتزامات والعقود؛
- الظهير الشريف رقم 89-11-1 صادر في 16 من رمضان 1432 (17) أغسطس (2011) بتنفيذ القانون رقم 09-18 بمثابة النظام الأساسي لغرفة الصناعة التقليدية؛
- المرسوم رقم 837-21-2 الصادر في 14 ربيع الأول 1443 (21) أكتوبر (2021) المتعلق باختصاصات وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني؛
- المرسوم رقم 2.10.379 الصادر في 7 جمادى الأولى 1432 (11) أبريل (2011) بتحديد اختصاصات وتنظيم كتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية؛
- الدوريتين الوزارتين عدد 1474 بتاريخ 13 أبريل 2016 وعدد 321 لسنة 2017 المتعلقتين بالمنهجية الجديدة لتدبير البنيات التحتية لقطاع الصناعة التقليدية والوثائق المصاحبة لها؛
- بناء على مقرر اجتماع مجلس جماعة تارودانت برسم الدورة العادية لشهر فبراير 2025 المنعقدة بتاريخ 06 فبراير 2025 ؛
- بناء على المقرر المتخذ من طرف الجمعية العامة لغرفة الصناعة التقليدية لجهة سوس ماسة في دورتها.....المنعقدة بتاريخ..... ؛
- وتطبيقا للتوجهات العامة لكتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني الرامية إلى دعم فضاءات إنعاش وتسويق منتجات الصناعة التقليدية، وتنظيم الحرفيين في مجالات تساهم في الرفع من جودة المنتوج وتحسين مداخيل الصناع التقليديين وخلق فرص التشغيل،
- وبهدف جعل هذه الفضاءات مشتلا لتعاونيات الصناعة التقليدية، وللتكتلات الحرفية ومساعدتها على تجاوز اكراهات الانطلاقة؛
- ومن أجل تفعيل الدور الاقتصادي المنوط بهذه الفضاءات والحرص على استغلال مرافقها وفق معايير مضبوطة كفيلة بتحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها
- في إطار توجهات كتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني الرامية إلى توطيد الشراكة مع الفاعلين الاقتصاديين لتمكينهم من المشاركة الفعالة في عملية التنمية المستدامة على الصعيد الجهوي
- تماشيا مع الإرادة الحكومية الرامية إلى تهيئ الظروف الملائمة لتنمية وتأهيل البنيات التحتية للصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

ومن أجل تمكين الأطراف المشاركة في تدبير وتنشيط المركب المندمج للصناعة التقليدية بتارودانت في أحسن الظروف، واعتبارا للأهداف التالية:

- تفعيل الدور الاقتصادي المنوط بالمركب المندمج للصناعة التقليدية بتارودانت والحرص على استغلال مرافقه وفق معايير مضبوطة كفيلة بتحقيق الأهداف التي أنشئ من أجلها.

- رغبة من كتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني في نهج مقاربة تشاركية. في تدبيروتنشيط المركب المندمج للصناعة التقليدية بتارودانت
- جعل المركب المندمج للصناعة التقليدية بتارودانت فضاء لتنمية القطاع محليا والرقي بأوضاع الحرفيين به.

تـم الاتفـاق بيـن :

❖ كتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني المشار إليها فيما بعد بكتابة الدولة والممثلة في شخص السيد كاتب الدولة.

❖ عمالة إقليم تارودانت المشار إليها فيما بعد بالعمالة والممثلة في شخص السيد عامل الإقليم.

❖ غرفة الصناعة التقليدية لجهة سوس ماسة المشار إليها فيما بعد بالغرفة والممثلة في شخص السيد الرئيس

❖ جماعة تارودانت المشار إليها فيما بعد بالجماعة والممثلة في شخص السيد الرئيس.

علـى مـا يلـي :

❖ المادة 1 : موضوع الاتفاقية

في إطار المجهودات الرامية إلى تدبير وتنشيط المركب المندمج للصناعة التقليدية بتارودانت، ورغبة من الأطراف في جعله فضاء للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على الصعيد المحلي عموما ولقطاع الصناعة التقليدية خصوصا، تهدف هذه الاتفاقية إلى تحديد قواعد وكيفيات تدبير وتنشيط المركب المندمج ومختلف مرافقه وضمان استمراريته و تحسين مردوديته الاقتصادية والاجتماعية.

❖ المادة 2 : مكونات المركب موضوع الاتفاقية

الوضعية العقارية للمركب المندمج للصناعة التقليدية بتارودانت :

- 8370/S: الرسم العقاري
- ملك الدولة الخاص (تم تخصيصه للسلطة الحكومية المكلفة بالصناعة التقليدية)
- المساحة : 5660 متر مربع (منها 3650 متر مربع مبنية)

يتضمن المركب المندمج المكونات التالية :

- 27 محلا مخصصا لإنتاج وعرض وبيع منتوجات الصناعة التقليدية.
- فضاء للعرض
- جناح إداري
- مقصف
- قاعات للتكوين.

❖ المادة 3: كيفية تدبير و تنشيط المركب

تقوم الأطراف بتسيير وتنشيط مرافق المركب المندمج للصناعة التقليدية تبعا لمضامين هذه الاتفاقية ووفق شراكة بين كتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني وغرفة الصناعة التقليدية لجهة سوس ماسة وبدعم من عمالة إقليم تارودانت والجماعة الترابية لتارودانت في إطار لجنة محلية تسمى "لجنة تدبير وتنشيط المركب المندمج للصناعة التقليدية المنصوص عليها في المادة السابعة من هذه الاتفاقية، حسب الجدول التالي :

المرفق	الجهة المسؤولة عن التدبير	كيفية التدبير والتنشيط
المحلات المهنية والفضاءات المشتركة + المقصف	- غرفة الصناعة التقليدية لجهة سوس ماسة. - المديرية الإقليمية للصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني	وفق نموذج الاستغلال المؤقت لمرافق المركب
فضاء لعرض منتوجات الصناعة التقليدية + الساحة الداخلية للمركب	غرفة الصناعة التقليدية لجهة سوس ماسة	وفق نموذج الاستغلال المؤقت لمرافق المركب وذلك في اطار إقامة معارض دائمة
فرع غرفة الصناعة التقليدية	غرفة الصناعة التقليدية لجهة سوس ماسة	وفق النظام الأساسي للغرف المهنية القاضي بإنشاء فروعها على المستوى الترابي
قاعات التكوين	- المديرية الإقليمية للصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني - غرفة الصناعة التقليدية لجهة سوس ماسة	في إطار اتفاقية التكوين بالتدرج المهني وبرامج التكوين المستمر للصناع التقليديين

❖ المادة 4 : كيفية الاستفادة من مرافق المركب

- **المحلات المهنية و المقصف :**

▪ يستفيد من الاستغلال المؤقت للمحلات موضوع هذه الاتفاقية الصناع التقليديون الذين كانوا يمارسون أنشطتهم قبل عملية تأهيل المركب المندمج للصناعة التقليدية بتارودانت وبعد تسوية وضعيتهم مع المديرية الإقليمية للصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني وتوقيعهم على اتفاقية الاستغلال المؤقت تحت إشراف اللجنة المحلية لتدبير المركب المندمج مع الزامهم بدفع مساهمة شهرية في حساب غرفة الصناعة التقليدية لجهة سوس ماسة واحترام القانون الداخلي للمركب.

▪ بخصوص المحلات غير المستغلة بالمركب المندمج، يفتح باب الاستفادة من الاستغلال المؤقت في وجه وحدات الإنتاج على اختلاف وضعيتها القانونية (شخص ذاتي أو اعتباري المسجلة في السجل الوطني للصناعة التقليدية التي سيتم انتقاؤها عبر الإعلان عن إبداء الاهتمام للاستغلال المؤقت وفق شروط ومعايير توضع من طرف لجنة التدبير والتسيير المذكورة في المادة السابعة أدناه.

▪ تقوم لجنة التدبير والتسيير بالإشراف على توقيع اتفاقيات الاستغلال المؤقت مع المستفيدين بين المديرية الإقليمية للصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني والمستفيدين من الاستغلال المؤقت للمحلات المهنية و من مرافق المركب المندمج.

▪ لا تصبح عملية الاستغلال سارية ونهائية إلا بعد مصادقة المستفيد على اتفاقية الاستغلال المؤقت والقانون الداخلي للمركب المندمج وتوقيع اتفاقية الاستغلال المؤقت للمحل من طرف لجنة التدبير والتسيير.

▪ في حالة شغور أي محل مهني لسبب من الأسباب، تقوم لجنة التدبر والتنشيط المذكورة في المادة السابعة أدناه بالإعلان عن إبداء الاهتمام من أجل الاستغلال المؤقت للمحلات المعنية وإخبار عموم الصناع التقليديين بشغورها واطلاعهم على الشروط التي تخول لهم الاستفادة ومعايير الانتقاء مع تحديد أجال لتلقي الطلبات والبث فيها.

▪ على المستفيد من مرافق المركب المندمج للصناعة التقليدية بتارودانت التقيد باحترام قانونها الأساسي ونظامها الداخلي.

- **فضاء لعرض منتوجات الصناعة التقليدية و الساحة الداخلية للمركب المندمج للصناعة التقليدية بتارودانت:**

▪ يتم تدبيره من قبل غرفة الصناعة التقليدية لجهة سوس ماسة وبتنسيق مع المديرية الإقليمية للصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني بتارودانت وفق نمط تتم المصادقة عليه من طرف اللجنة المحلية لتدبير وتنشيط المركب المندمج للصناعة التقليدية بتارودانت.

▪ المصادقة على البرنامج السنوي للأنشطة المزمع تنظيمها من أجل تنشيط البنية التحتية المستغلة من طرف اللجنة المحلية لتدبير وتنشيط المركب المندمج للصناعة التقليدية بتارودانت.

▪ التسويق والترويج لمنتوجات الصناعة التقليدية والمنتوجات المجالية لمختلف فاعلي الإنتاج بما فيهم التعاونيات وذلك عبر الإعلان عن إبداء الاهتمام مع التعريف بأهمية التجارة الإلكترونية.

وتقوم اللجنة المحلية لتدبير المركب المندمج للصناعة التقليدية بتارودانت. بوضع ملف مفصل لإبداء الاهتمام يحدد الشروط اللازمة ومعايير الانتقاء ومبلغ المساهمة الشهرية للمستفيدين من مرافق المركب المندمج للصناعة التقليدية بتارودانت.

- **فرع غرفة الصناعة التقليدية :**

سيتم وضع مكاتب ادارية داخل المركب المندمج للصناعة التقليدية بتارودانت رهن تصرف غرفة الصناعة التقليدية لجهة سوس ماسة لاستغلاله كفرع لها بتارودانت.

- **قاعات التكوين :**

تتولى غرفة الصناعة التقليدية لجهة سوس ماسة و المديرية الإقليمية للصناعة التقليدية بتارودانت تدبير هذا الفضاء طبقا للمساطر المعمول بها في التكوين بالتدرج المهني والتكوين المستمر.

- **المقصف :**

سيتم تدبير هذا الفضاء من طرف غرفة الصناعة التقليدية لجهة سوس ماسة وفق الأنظمة والقوانين الجاري بها العمل بتنسيق مع اللجنة المحلية لتدبير المركب المندمج للصناعة التقليدية.

❖ المادة 5 : مسك المحاسبة الخاصة بتدبير المركب

تقوم غرفة الصناعة التقليدية لجهة سوس ماسة بفتح حساب خاص للعمليات التالية :

- **المداخيل :**
  - ✓ المساهمات الشهرية للمستفيدين من المحلات المهنية.
  - ✓ فضاء عرض وبيع منتوجات الصناعة التقليدية.
  - ✓ المنح، الهبات والإعانات.
  - ✓ مداخيل محتملة أخرى.
- **المصاريف :**
  - ✓ الحراسة والنظافة وتهيئة الفضاءات الخضراء
  - ✓ فواتير الماء والكهرباء للمرافق المشتركة.
  - ✓ أشغال الصيانة والترميم.
  - ✓ إنجاز حملات التواصل والتسويق والإشهار من إعلانات ومطويات و.....
  - ✓ تغطية مصاريف التنشيط.
  - ✓ مصاريف محتملة أخرى.

❖ المادة 6: اللجنة المحلية لتدبير و تنشيط المركب

تحدث لجنة محلية للمصادقة على البرنامج السنوي للأنشطة المزمع تنظيمها بالمركب المندمج للصناعة التقليدية بتارودانت.

وتتكون هذه اللجنة من الأطراف المعنية بالاتفاقية، وهي كالتالي :

- غرفة الصناعة التقليدية بجهة سوس ماسة رئيسا
- المديرية الإقليمية للصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني بتارودانت
- عمالة إقليم تارودانت
- المجلس الجماعي لتارودانت
- كما يمكن ان ينضم الى عضوية اللجنة كل شخص مؤهل لذلك.

❖ **تعهد لهذه اللجنة المهام التالية :**

- الإشراف على تتبع تدبير و تنشيط المركب المندمج للصناعة التقليدية بتارودانت
- حل الخلافات التي قد تنشب أثناء تنفيذ بنود هذه الاتفاقية.
- القيام بالإعلانات الضرورية لانتقاء المستفيدين من مرافق المركب والبث في طلبات الراغبين في الاستفادة

- الاعلان عن تقديم الترشيحات و البث في طلبات الراغبين في الاستفادة من مرافق المركب،
- المصادقة على مخطط التواصل والتسويق،
- الإعلان عن تقديم الترشيحات للاستفادة من المحلات المهنية الشاغرة، اعتمادا على الأولويات التالية :
  - التعاونيات والجمعيات الحرفية النشيطة والصناع ومقاولات الصناعة التقليدية في وضعية قانونية سليمة المزاولين بالنفوذ الترابي للجماعة الإقليم / الجهة. والمسجلين بالسجل الوطني للصناعة التقليدية
  - تشجيع الشباب حاملي شواهد التكوين المهني في قطاع الصناعة التقليدية، مع اعتماد مقاربة النوع.
- تحديد المساهمات الشهرية التي سيؤديها المستفيدون من المحلات المهنية وفضاء العرض.
- المصادقة على البرنامج السنوي للأنشطة المزمع تنظيمها من أجل تنشيط المركب المندمج للصناعة التقليدية بتارودانت.
- تجتمع هذه اللجنة بصفة دورية مرتين في السنة، وكلما دعت الضرورة لذلك. وتتولى المديرية الإقليمية للصناعة التقليدية بتارودانت كتابة اللجنة، من خلال :
  - موافاة أعضاء اللجنة بدعوات عقد اجتماعاتها. ويتم إرسالها إلى الأعضاء 15 يوما قبل تاريخ انعقاد كل اجتماع ويتم التصويت على قرارات اللجنة بالأغلبية، وفي حالة تساوي الأصوات. يتم ترجيح كفة الرئيس.
  - تحرير جميع تقارير الاجتماعات وموافاة جميع أعضاء اللجنة بنسخها النهائية.

❖ المادة 7 : مهام والتزامات الأطراف المتعاقدة.

تحدد مهام واختصاصات الأطراف المتعاقدة كالتالي :

☑ **عمالـة الإقليـم :**

- مواكبة اللجنة المحلية للتدبير و التنشيط.
- اقتراح برامج لتنشيط المركب المندمج.
- التحكيم في حالة نشوب نزاع بين الأطراف

☑ **كتابة الدولة ممثلة في المديرية الإقليمية للصناعة التقليدية بتارودانت**

- المساهمة في انجاز مختلف المهام والوثائق الخاصة بالاستغلال المؤقت لمرافق المركب المندمج للصناعة التقليدية بتارودانت.
- العمل على إشراك المستفيدين من مرافق المركب في برامج الدعم القطاعية التي تشرف عليها الوزارة وجهات محلية أخرى كلما تيسر ذلك
- تحسيس الصناع المستفيدين حول ضرورة التقيد بمقتضيات اتفاقية التدبير ودفاتر التحملات وأهمية أداء المستحقات الشهرية والانخراط في برامج الوزارة؛
- وضع نظام أمني رقمي (كاميرات المراقبة) وعلامات التشوير داخل المركب
- المشاركة في أشغال اللجنة المحلية لتدبير وتنشيط المركب، وتتولى مهام كتابتها.

☑ **الجماعـة**

- وضع رهن إشارة كتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني – المديرية الإقليمية للصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني بتارودانت - موظفين اثنين ؛
- برمجة منحة ودعم سنوي للمركب المندمج للصناعة التقليدية بتارودانت وفق المساطر الجاري بها العمل في حدود الإمكانيات المتاحة.
- القيام بأعمال النظافة والصيانة في المرافق الخارجية للمركب بما في ذلك تقوية الإنارة العمومية
- العمل على الترخيص و تتبيث علامات التشوير الخاصة بالمركب بمداخيل المدينة ووسطها.
- العمل على مشاركة الصناع المستفيدين من مرافق المركب في مختلف التظاهرات الهادفة إلى التعريف بالصناعة التقليدية بتارودانت، والتي تشرف عليها الجماعة خاصة في إطار اتفاقيات التوأمة مع جهات أجنبية كلما تيسر ذلك.

☑ **غرفة الصناعة التقليدية لجهة سوس ماسة:**

- نقل فرع غرفة الصناعة التقليدية بتارودانت إلى المركب المندمج.
- المساهمة في اعداد وتنفيذ برنامج سنوي للأنشطة المزمع تنظيمها بتنسيق مع اللجنة المحلية لتدبير وتنشيط المركب المشار اليها في المادة 7 أعلاه ؛

1. **التنظيم والتنسيق** :

- تقوم غرفة الصناعة التقليدية بتنسيق الأنشطة بين الحرفيين والصناع التقليديين بالمركب المندمج مما يسهم في تسهيل الاتصال والتعاون بين مختلف الأطراف المعنية.
- تدبير وتسيير فضاء العرض بالمركب المندمج
- العمل على إشراك المستفيدين من مرافق المركب في مختلف المعارض الإقليمية والجهوية التي تشرف عليها الغرفة كلما تيسر ذلك.
- ضمان حسن تدبير وتسيير كافة مرافق المركب بما فيها المرافق المشتركة؛
- تتبع استخلاص المستحقات الشهرية من المستفيدين من فضاءات المركب وبلورة وضعية شهرية لتأدية هذه المستحقات ؛
- الحرص على عرض وبيع منتوجات الصناعة التقليدية المغربية لا غير بالفضاء؛
- الحرص على إشهار أثمنة منتوجات الصناعة التقليدية المعروضة؛
- الإحاطة بمختلف خصوصيات المنتوجات المعروضة للبيع؛

2. **الترويج والتسويق :**

- تسهم غرفة الصناعة التقليدية في تنظيم معارض وفعاليات تسويقية بالمركب المندمج لعرض المنتجات الحرفية التقليدية. هذه المعارض تساعد في الترويج للمنتجات على الصعيدين المحلي والجهوي، مما يزيد من فرص البيع ويعزز مكانة الصناعات التقليدية المحلية.

3. **التكوين والتدريب :**

❖ **تساهم غرفة الصناعة التقليدية في :**

- تنظيم برامج تدريبية وورشات تكوينية لتحسين مهارات الحرفيين.
- تطوير الخبرات الفنية واليدوية للصناع التقليديين وتعريفهم بأحدث الأساليب والابتكارات في مجال الصناعة التقليدية.
- برمجة دورات للتكوين المستمر وندوات لفائدة الحرفيين بالمركب المندمج .
- المساهمة في إنجاز برنامج محو الامية الوظيفية لفائدة الصناع بالقطاع.

4. **الدعم والمواكبة:**

- تقدم غرفة الصناعة التقليدية الدعم الإداري والمالي للصناع التقليديين، من خلال مساعدتهم في الحصول على تمويلات، وتقديم الاستشارات القانونية والإدارية، مما يعزز من استدامة هذه الأنشطة.

5. **الحفاظ على التراث الثقافي :**

- تسهم غرفة الصناعة التقليدية في الحفاظ على التراث الثقافي والحرف المهددة بالاندثار من خلال تشجيع وتطوير الحرف التقليدية التي تمثل جزءًا من الهوية الثقافية للمجتمع المغربي.
- المساهمة في إنجاز برنامج المصادقة على المكتسبات المهنية لفائدة الصناع بالقطاع.
- المساهمة في إنجاز برنامج كنوز حرفية لفائدة الصناع بالقطاع.

6. **التنمية المستدامة :**

❖ تعمل غرفة الصناعة التقليدية على :

- تعزيز ممارسات الصناعة التقليدية المستدامة من خلال تشجيع استخدام المواد المحلية والطبيعية، وتحفيز الحرفيين على تبني أساليب إنتاج صديقة للبيئة.

- تطبيق مقتضيات الوثائق القانونية لاستغلال المحلات المهنية من اتفاقيات الاستغلال و التدبير والقانون الداخلي،
- تنشيط هذه المرافق، عبر المواكبة وتتبع البرنامج السنوي للأنشطة المزمع تنظيمها يتلاءم ونسيج الفاعلين المتواجدين داخل أو خارج البنية التحتية،
- التنسيق مع المديرية الإقليمية للصناعة التقليدية بتارودانت فيما يخص تدبير و تنشيط الفضاء،

❖ المادة 8 : الاتفاقيات الخاصة

من أجل ضمان تدبير فعال لمرافق المركب المندمج حسب ما جاء في المواد أعلاه، تقوم الأطراف ببلورة وتوقيع اتفاقيات خاصة تهم تنظيم العلاقات بين مختلف المتدخلين منها:

- اتفاقيات الاستغلال المؤقت للمحلات المهنية بين اللجنة المحلية لتدبير المركب المندمج والمستفيدين من المحلات المهنية.
- كما يمكن للأطراف بلورة وتوقيع اتفاقيات خاصة أخرى بتدبير مرفق من مرافق المركب المندمج ، وفق مقاربة تشاركية، كلما اقتضى الأمر ذلك.

❖ المادة 9: سريان الاتفاقية ومدة صلاحيتها

تصبح هذه الاتفاقية سارية المفعول ابتداء من تاريخ التوقيع عليها من الأطراف ولمدة خمسة سنوات قابلة للتجديد بناءً على تقييم أداء الأنشطة وتحقيق الأهداف المحددة من طرف اللجنة المحلية، ويمكن إدخال تعديلات عليها بواسطة ملحق تعديلي يخضع لنفس شكليات إبرام هذه الاتفاقية وذلك باقتراح كتابي من أحد الأطراف الموقعة عليها.

❖ المادة 10: إنهاء الاتفاقية

- يجوز لأي طرف إنهاء هذه الاتفاقية في حال عدم الالتزام ببنودها، مع إشعار الطرف الآخر قبل 3 أشهر من تاريخ الإنهاء.
- في حالة الانهاء يتم تقييم تنفيذ الأنشطة التي تم إنجازها.

❖ المادة 11 : حل النزاعات

يعرض كل خلاف نتج عن تأويل مضمون هذه الاتفاقية أو حصل أثناء تنفيذ بنودها على لجنة التدبير والتسيير، لاتخاذ القرار المناسب بشأنه، وإيجاد حل توافقي له. وفي حال تعذر ذلك يعرض الخلاف على السيد عامل إقليم تارودانت للتحكيم. وفي حالة عدم التوصل إلى حل للخلاف، يتم اللجوء إلى المحاكم المختصة

حرر في خمسة نظائر بتارودانت في .....

التوقيعات

السيد كاتب الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني	السيد عامل إقليم تارودانت
السيد رئيس غرفة الصناعة التقليدية لجهة سوس ماسة	السيد رئيس المجلس الجماعي لتارودانت
توقيع : النائب الأول للرئيس	**توقيع: كاتب المجلس الجماعي**
محمد أمهرسي	**رشيد فنان**





النقطة الحادية عشرة:	الدراسة والمصادقة على اتفاقيات الشراكة المتعلقة بالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية .

في مستهل هذه النقطة أشار السيد محمد امهرسي النائب الأول للرئيس أنها تتعلق بالدراسة والمصادقة على اتفاقيات الشراكة المتعلقة بالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، تتحدد في أربع مشاريع:

- المشروع الأول يتعلق بتجهيز دور الاحياء بمبلغ 300 ألف درهم كمساهمة للجماعة،
- المشروع الثاني متعلق باقتناء تجهيزات لفائدة أبناء مدرسة أجيال لكرة القدم بتارودانت بمبلغ 100 ألف درهم.
- المشروع الثالث يتعلق بتجهيز المركب الثقافي بالصوتيات 250 ألف درهم،
- المشروع الرابع يهم إنشاء مدرجات بملعب محمد الجديدي بسطاح المدينة بمبلغ 600 ألف درهم مساهمة المبادرة و600 ألف درهم مساهمة الجماعة. بعد ذلك أحال الكلمة على السيد عبد النعيم المناني لتقديم الخطوط العريضة حول الموضوع.

عبد النعيم المناني .....رئيس قسم الشؤون الإدارية والعمل الاجتماعي.

شكرا السيد الرئيس، بما يتعلق بهذه الاتفاقية مع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، لابد أن نشير أن ثلاث اتفاقيات هي في الأصل برامج أو مشاريع تقدمت بها جماعة تارودانت في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، ونظرا لأن دلائل مساطير المبادرة تمنع التعاقد مباشرة بين الجماعة والمبادرة، تم تعيين جمعيات من أجل وساطة في إطار تنفيذ هذه المشاريع الثلاثة وهي: تجهيز دور الاحياء و إنشاء مدرجات بملعب محمد الجديدي لاسطاح وتجهيز المركب الثقافي بالصوتيات، أما الاتفاقية الرابعة تهم اقتناء تجهيزات لفائدة أبناء مدرسة أجيال لكرة القدم بتارودانت، وشكرا السيد الرئيس.

شكيب أريج .....مستشار جماعي.

تحية مجددا، باختصار شديد جوابا على ما قيل بأن التجهيزات بإدارة الجماعة ناقصة، أنا أحيي المجلس على أنه يدبر التجهيزات وهذه التجهيزات تستهلك ولهذا أحييه على أنه من مداخيل المبادرة يقتني هذه التجهيزات ولا يتحمل الكثير من المصاريف وبالتالي فهذه نقطة تحتسب له وأطالب بتسجيلها في المحضر وشكرا.

عملية التصويت

بعد ذلك عرض السيد النائب الأول للرئيس مقرر النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على اتفاقيات الشراكة المتعلقة بالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية للتصويت فتمت المصادقة بإجماع أعضاء المجلس الحاضرين.

مقرر المجلس الجماعي عدد 12 / 2025	الدراسة و المصادقة على اتفاقيات الشراكة المتعلقة بالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية

إن المجلس الجماعي لمدينة تارودانت المجتمع بالدورة العادية لشهر فبراير 2025، وخلال الجلسة العلنية الأولى المنعقدة بتاريخ 06 فبراير 2025.

وتطبيقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات، وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة بالدراسة و المصادقة على اتفاقيات الشراكة المتعلقة بالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية ، وبعد اللجوء الى عملية التصويت العلني، أسفرت عملية التصويت على ما يلي:

- ✓ عدد الأعضاء الحاضرين.....: 15عضوا.
- ✓ عدد الأصوات المعبرعنها:.....: 15 صوتا.
- ✓ عدد الأعضاء المو افقين:.....: 15عضوا وهم السادة:

محمد أمهرسي	شكيب اريج	مينة فريسي
عبد العالي الحوس	سعاد ابلعيد	فاطمة الزهراء خلوفي
اسماعيل الحريري	نزهة ايت حبان	عبد الجليل ايت الجران
فاتحة موافق	براهيم المدلاوي	فضمة ازوران
رشيد فنان	سمير الشيهب	اسماء القجدر

- ✓ عدد الأعضاء الر افضين.....: لا أحد.
- ✓ عدد الأعضاء الممتنعين عن التصويت.....: لا أحد.

يقرر ما يلي:

صادق المجلس الجماعي لمدينة تارودانت بإجماع أعضائه الحاضرين على مقررالنقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على اتفاقيات الشراكة المتعلقة بالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية كما يلي:

إقليم تارودانت



اتفاقية شراكـــة

N° /INDH/2024

بيـن

السيد عامل إقليم تارودانت

رئيس اللجنة الاقليمية للتنمية البشرية

من جهة

و

السيد رئيس اللجنة المحلية للتنمية البشرية لباشوية تارودانت

السيد رئيس جماعة تارودانت

السيد المدير الإقليمي لوزارة الشباب والثقافة والتواصل تارودانت-قطاع الشباب -

السيدة رئيسة جمعية ملتقى المرأة الرودانية والطفل

من جهة أخرى

لأجل مشروع تجهيز دور الحي بجماعة تارودانت

في إطار برنامج الدفع بالرأسمال البشري للأجيال الصاعدة

للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية

تمهيـد

- ✓ تنفيذا لمضمون الخطاب الملكي السامي الذي وجهه صاحب الجلالة الملك محمد السادس أعز الله أمره إلى شعبه الوفي بتاريخ 18 ماي 2005، في شأن انطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية؛
- ✓ تنفيذا للتوجيهات السامية الواردة بالخطاب الملكي لعيد العرش 29 يوليوز2018 المتعلق بإطلاق المرحلة الثالثة من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية؛
- ✓ تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية خلال الإعلان يوم 19 شتنبر2018 عن المرحلة الثالثة للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية الرامية الى تعزيز المكتسبات وإعادة توجيه برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية للنهوض بالرأسمال البشري للأجيال الصاعدة، ودعم الفئات في وضعية صعبة وإطلاق جيل جديد من المبادرات المدرة للدخل والمحدثة لفرص الشغل؛
- ✓ بناء على الظهير الشريف رقم 84 .15. 1 صادر بتاريخ 20 رمضان 1436 الموافق لـ 7 يوليوز2015، بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 14-112 بشأن تنظيم العمالات والأقاليم؛
- ✓ بناء على الظهير الشريف رقم 85-15-1 الصادر بتاريخ 20 رمضان 1436 الموافق ل 7 يوليوز2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 14. 113 المتعلق بالجماعات؛
- ✓ بناء على الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 168-75-1 الصادر بتاريخ 25 صفر 1397 الموافق لـ 15 فبراير 1977 المتعلق باختصاصات العمال كما وقع تغييره وتتميمه؛
- ✓ بناء على الظهير الشريف رقم 376-58-1 الصادر في 3 جمادى الأولى 1378 (15 نونبر1958) المتعلق بحق تأسيس الجمعيات كما تم تتميمه وتغييره؛
- ✓ بناء على القانون رقم 12-112 المتعلق بمسطرة تأسيس التعاونيات الصادر بالجريدة الرسمية بتاريخ 18 دجنبر 2014؛
- ✓ بناء على المرسوم رقم 2.18.831 الصادر في 12 من ربيع الثاني 1440 الموافق ل 20 دجنبر2018 بتغيير وتتميم المرسوم رقم 2.05.1017 الصادر في 12 من جمادى الآخرة 1426 الموافق (19 يوليوز2005) المتعلق بمساطر تنفيذ النفقات المبرمجة في إطار الحساب المرصود لأمور خصوصية المسمى "صندوق دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية"؛
- ✓ بناء على المذكرة التأطيرية رقم 1107 بتاريخ 18 يناير 2019 المتعلقة بإنشاء وتشكيل أجهزة الحكامة الترابية برسم المرحلة الثالثة للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية للفترة الممتدة 2019-2023 ؛
- ✓ وتفعيلا لبرامج المرحلة الثالثة من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وأرضية العمل لتنفيذ هذه المرحلة برسم2019 - 2023؛
- ✓ وبناء على المذكرة التأطيرية موضوع كتاب السيد وزير الداخلية عدد 947 بتاريخ 14 يناير 2020؛
- ✓ وبناء على منشور السيد رئيس الحكومة 2022/13 بتاريخ 12 يوليوز2022، والمتعلق بكيفيات تقديم الحساب السنوي الخاص باستخدام الأموال والمساعدات العمومية التي تتلقاها الجمعيات؛
- ✓ و انطلاقا من مبادئ الشراكة، التعاقدية، المسؤولية والشفافية التي تقوم عليها المبادرة الوطنية للتنمية البشرية؛
- ✓ واعتبارا لكون المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ترتكز على مقاربة ارادية ومتجددة تهدف الى تحصين وتعزيز المكتسبات مع إعادة توجيه البرامج سعيا للنهوض بالرأسمال البشري والعناية بالأجيال الصاعدة ودعم الفئات الهشة، بالإضافة الى اعتماد جيل من المبادرات المدرة للدخل والمتيحة لفرص الشغل.
- ✓ وتبعا للمذكرة التوجيهية بخصوص تفعيل برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية برسم سنة 2024، بتاريخ 07 فبراير 2024؛

- ✓ وتبعا للرسالة الوزارية عدد 16697 بتاريخ12 نونبر2024 المتعلقة بتفعيل ملاحظات لجنة إفتحاص المفتشية العامة للمالية في موضوع اعداد دفترلجرد كافة التجهيزات والمقتنيات
- ✓ وتبعا لاجتماع اللجنة الإقليمية للتنمية البشرية المنعقد بتاريخ 19 نونبر2024،

تم الاتفاق بين

- السيد عامل إقليم تارودانت، رئيس اللجنة الإقليمية للتنمية البشرية

من جهة

و

- السيد رئيس اللجنة المحلية للتنمية البشرية لباشوية تارودانت
- السيد رئيس جماعة تارودانت
- السيد المدير الإقليمي لوزارة الشباب والثقافة والتواصل تارودانت-قطاع الشباب -
- السيدة رئيسة جمعية ملتقى المرأة الرودانية والطفل

من جهة أخرى

على ما يلي:

مقتضيات عامة:

❖ **المادة 1: موضوع الاتفاقية.**

تهدف هذه الاتفاقية إلى تحديد الشروط والقواعد الرامية إلى تجسيد التعاون والشراكة في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بين السيد عامل الاقليم، بصفته آمرا بالصرف مساعدا للحساب الخصوصي المسمى "صندوق دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية" وباقي الشركاء من أجل إنجاز مشروع **تجهيز دور الحي بجماعة تارودانت** في إطار برنامج الدفع بالتنمية البشرية للأجيال الصاعدة .

Equipement des maisons des quartiers DOURS ALHAY à la commune Taroudannt dans le cadre du programme D'Impulsion du capital humain des générations montantes.

❖ **المادة 2: مكونات المشروع.**

تقدر التكلفة الإجمالية للمشروع المشار إليه أعلاه ب300000.00 درهم (ثلاثمائة ألف درهم) وتهم:

- **تجهيز دور الحي بجماعة تارودانت**

❖ **المادة 3: أهداف المشروع**

يندرج هذا المشروع في تحقيق مؤشرات ذات الصلة بتنمية الطفولة المبكرة في إطار برنامج الدفع بالتنمية البشرية للأجيال الصاعدة للمبادرة لوطنية للتنمية البشرية.

❖ **المادة 4: مدة الاتفاقية.**

يتم العمل بهذه الاتفاقية مباشرة بعد الالتزام المالي بها من طرف جميع الشركاء، وتدخل بنودها حيز التنفيذ ابتداء من تاريخ التوقيع عليها من قبل كافة الشركاء، وتحدد مدة الاتفاقية في **24شهرا**.

❖ **المادة 5: الشركاء ومساهماتهم.**

- **المبادرة الوطنية للتنمية البشرية:** 300000.00 درهم (ثلاثمائة ألف درهم)
- **اللجنة المحلية للتنمية البشرية لباشوية تارودانت:** التتبع والمواكبة،
- **جماعة تارودانت:** توفير وعاء عقاري مؤهل لاحتضان المشروع، التسيير، الصيانة مع توفير الحراسة.
- **جمعية ملتقى المرأة الرودانية والطفل:** الإشراف على الإنجاز والتنفيذ.

ويجب إحاطة السيد عامل إقليم تارودانت بكل مساهمة إضافية، كيفما كان نوعها، وكذا الحصول على موافقته في هذا الشأن.

❖ **المادة 6: المبادئ المؤسسة لعقد الشراكة.**

تلتزم الأطراف الموقعة على الاتفاقية بالعمل جماعيا على إنجاز المشروع مع مراعاة أهداف وفلسفة ومقاربة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وخطة ومنهجية عملها.

وتتم عملية تنفيذ مقتضيات هذه الاتفاقية في إطار لجنة مكونة من ممثلي الاطراف الموقعة عليها.

❖ **المادة 7: مهام حامل المشروع.**

تعتبر جماعة تارودانت حاملة للمشروع، وبهذه الصفة تلتزم بتوفير ما يلي:

- ✓ توفير الوعاء العقاري المحتضن للمشروع، التسيير، الصيانة مع توفير الحراسة
- ✓ السهر على تفادي كل نزاع من شأنه أن يعرقل انجاز واستغلال المشروع،
- ✓ الاحتفاظ بكل الوثائق التقنية والمالية المبررة للنفقات المتعلقة باستغلال المشروع لمدة عشر سنوات على الأقل
- ✓ تحيين المعطيات المتعلقة بمؤشرات التتبع وتقييم مدى فعالية نتائج تدخلات المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وموافاة قسم العمل الاجتماعي بها في مختلف مراحل الاستفادة من المشروع، حسب ملحق مؤشرات التنمية رفقته.

❖ **المادة 8: مهام صاحب المشروع.**

تعتبر جمعية **ملتقى المرأة الروداني والطفل** صاحبة للمشروع، وبهذه الصفة يلتزم بتوفير ما يلي:

- ✓ اعداد الصفقة وإعطاء انطلاقتها طبقا للقوانين المعمول بها
- ✓ الإعلان عن كل الطلبيات ذات الصلة بالمشروع بكافة وسائل الإشهار الملائمة، الورقية منها والالكترونية المتاحة وكذلك النشر داخل مقر اللجنة المحلية للتنمية البشرية،
- ✓ رفع تقارير بصفة منتظمة عند نهاية كل شهر حول التقدم المادي والمالي للمشروع؛
- ✓ الادلاء بما يفيد تقديم الجمعية للحساب السنوي الخاص باستخدام الدعم المتوصل به موضع الاتفاقية، طبقا لمنشور السيد رئيس الحكومة رقم 2022/13 بتاريخ 22 يوليوز 2022،
- ✓ تحيين المعطيات المتعلقة بمؤشرات التتبع وتقييم مدى فعالية نتائج تدخلات المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وموافاة قسم العمل الاجتماعي بها في مختلف مراحل الاستفادة من المشروع، حسب ملحق مؤشرات التنمية رفقته

❖ **المادة 9: ملكية وتسيير المشروع.**

بعد تسليم المقتنيات من طرف لجنة إقليمية مختلطة، تُسلم المنجزات الى جماعة تارودانت، وتلتزم هذه الأخيرة بصفتها حاملا للمشروع بتنفيذ مقتضيات هذه الاتفاقية لضمان حسن تسيير المشروع، واستفادة الفئات الهشة وفق معايير تفسح المجال لاستهداف جميع الفئات المعنية، بتنسيق مع اللجنة المحلية للتنمية البشرية. وفي حالة عجز حامل المشروع عن تنفيذ التزاماته يمكن للجن المحلية للتنمية البشرية التصرف في المقتنيات وتسليمها إلى هيئة أخرى لتحقيق الوقع المتوخى منها.

ويمنع منعا كليا اي تصرف كالبيع والهبة والعوض في مكونات المشروع.

❖ **المادة 10: احترام المواصفات التقنية.**

يتعهد حامل المشروع بالسهر على احترام المواصفات المحددة في دفتر التحملات والعمل على وضع ملصق شعار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية على المشروع، كما يتعهد حامل المشروع بالمحافظة على هذا الشعار وتجديده كلما اقتضى الأمر ذلك.

❖ **المادة 11: الخبرة والدعم التقني.**

فيما يتعلق بعمليات تعزيز الكفاءات المحلية والدعم التقني، ومن أجل إنجاز المشروع في أحسن الظروف وتحقيق وقع ايجابي على الفئات المستهدفة، يتعين على صاحب المشروع اللجوء إلى خبرة المصالح الخارجية ذات الصلة بالقطاع أو مكاتب الدراسات المختصة.

❖ **المادة 12: مساطر إنجاز النفقات.**

تعتمد نفس المساطر الجاري بها العمل بالنسبة لعمليات المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في تنفيذ النفقات الخاصة بهذا المشروع والتي يجب أن تنجز عن طريق التحويل، أو شيك بنكي في اسم المقاولة/الشركة نائلة الصفقة، كما يجب أن تستوفي المساطر المطبقة من طرف صاحب المشروع مواصفات الشفافية النجاعة، مع ضمان تطابق أمثل بين الجودة والكلفة.

❖ **المادة 13: ضبط المحاسبة.**

يمسك صاحب المشروع محاسبة خاصة بالمشروع تضمن دقة وصدق السجلات المحاسباتية كما يمسك السجلات الخاصة بجرد الآليات والأدوات وكذا مخزون المواد المقتناة لتسيير المشروع.

ويلتزم بالاحتفاظ بكل الوثائق التقنية والمالية المبررة للنفقات المتعلقة بإنجاز المشروع لمدة عشر سنوات على الأقل تبتدئ من تاريخ نهاية إنجاز المشروع.

❖ **المادة 14: تحويل المساهمة المالية في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.**

يتم الالتزام المالي بهذه الاتفاقية بعد التوقيع عليها من طرف جميع الشركاء، ولا يتم تحويل المساهمة المالية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية بهذه الاتفاقية الا بعد ادلاء جمعية ملتقى المرأة الرودانية والطفل بما يثبت اعداد ملف الصفقة، ويتم إثر ذلك صرف مساهمات المبادرة الوطنية للتنمية البشرية تدريجيا على الشكل التالي:

- ✓ 50% كشطر اول بعد انتقاء نائل الصفقة في إطار محضر الانتقاء والادلاء به الى قسم العمل الاجتماعي، وكذلك الادلاء بعقد التزام بين صاحب المشروع ونائل الصفقة،
- ✓ 40 %كشطر ثاني بعد استلام الأشغال من طرف لجنة التتبع والادلاء بمحضر التسليم لمكونات المشروع وكذا بالوثائق التبريرية لصرف الشطر الأول وموافقة لجنة التتبع عليه،
- ✓ 10% سيتم تحويلها بعد الإدلاء بمحضر الاستلام النهائي للمشروع مرفقا بالوثائق التبريرية الكاملة لصرف الاعتمادات والادلاء ببطاقة مؤشرات التنمية المشار اليها في الملحق.

تصرف هذه المساهمات في الحساب البنكي الخاص بالمشروع عدد: **310041103812270318970184** باسم **جمعية ملتقى المرأة الرودانية والطفل مفتوح** لدى الخزينة العامة للمملكة بتارودانت.

❖ **المادة 15: إيقاف الأداء، الفسخ.**

إذا أخل صاحب المشروع بأحد التزاماته، أو تأخر في إنجاز المشروع أو العملية، يحق للسيد عامل الإقليم بعد إشعار المعني في ظرف عشرة أيام، تأجيل أو إيقاف إنجاز المشروع وعرضه على أنظار اللجنة الإقليمية للتنمية البشرية قصد اتخاذ التدابير اللازمة.

إذا ظهر خلل كبير يهدد إنجاز المشروع يمكن لعامل الإقليم –في حال استمرار الخلل-الاعلان بصفة انفرادية عن فسخ الاتفاقية في غضون 30 يوما الموالية للإشعار

❖ **المادة 16: إرجاع الدفعات.**

عند انتهاء المدة الزمنية للاتفاقية أو في حالة فسخها، وعلى ضوء التقييم النهائي للنتائج من طرف لجنة التتبع المشار إليها في المادة 19 أدناه، يمكن مطالبة حامل المشروع بإرجاع الدفعات لفائدة " صندوق دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية". وذلك خلال مدة أقصاها 60يوما بداية من تاريخ الإشعار بقرار إرجاع الدفعات الذي يصدره السيد عامل الإقليم. ويتم التحصيل طبقا للقوانين الجاري بها العمل.

❖ **المادة 17: استمرارية المشروع.**

تلتزم جماعة تارودانت بضمان استمرارية المشروع من خلال:

- ✓ توفير الحراسة،
- ✓ صيانة مكونات المشروع كلما دعت الضرورة إلى ذلك،
- ✓ توفير نفقات التسيير والاستغلال وضمان التدبير المعقلن والدائم للمشروع،
- ✓ وضع شعار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية والمحافظة عليه وتجديده كلما اقتضى الامر ذلك،
- ✓ استهداف كل الفئات العمرية المستهدفة من المشروع،

وفي حالة عجز حامل المشروع عن الوفاء بالتزاماته يقوم بإخبار اللجنة المحلية للتنمية البشرية كتابيا في افق إيجاد هيئة أخرى لاستغلال وتسيير المشروع.

❖ **المادة 18: المراقبة البعدية والافتحاص.**

تخضع كل العمليات المرتبطة بإنجاز المشروع للمراقبة من طرف هيئات مختصة بالإدارة، خاصة مراقبة اللجان المشتركة بين المفتشية العامة للإدارة الترابية والمفتشية العامة للمالية.

ويلتزم حامل المشروع بالتعاون مع لجان المراقبة والافتحاص والتي يمكن أن تتضمن ممثلين عن الهيآت المانحة.

❖ **المادة 19: التتبع.**

تعقد لجنة التتبع برئاسة السيد رئيس اللجنة المحلية للتنمية البشرية اجتماعات التتبع بصفة دورية للتأكد من حسن سير المشروع ووضع الحلول الممكنة للمشاكل التي قد تعترضه، وتضم في عضويتها جميع الأطراف الموقعة على الاتفاقية كما يمكن للسيد رئيس اللجنة استدعاء أي شخص أو هيئات أخرى يرى أن حضورها مفيد لاجتماعات اللجنة.

❖ **المادة 20: تقييم الأنشطة والمشاريع.**

تتكلف لجنة التقييم المكونة من:

- ✓ قسم العمل الاجتماعي،
- ✓ اللجنة المحلية للتنمية البشرية لباشوية تارودانت،
- ✓ الجماعة الترابية تارودانت،
- ✓ المديرية الإقليمية لوزارة الشباب والثقافة والتواصل تارودانت-قطاع الشباب -

بإنجاز تقييم للمشاريع المنجزة ودراسة مدى فعالية نتائج تدخلات المبادرة الوطنية للتنمية البشرية على أساس مؤشرات النجاعة والتي يتم تحديدها في إطار التتبع والتقييم التشاركي للمشروع،

ويمكن للسيد رئيس اللجنة استدعاء أي شخص أو هيئات أخرى يرى أن حضورها يغني أشغال هذه اللجنة.

❖ **المادة 21: رفع التقارير.**

يتعهد حامل المشروع بان يرفع وبصفة منتظمة وعند نهاية كل سنة إلى السيد عامل الإقليم وإلى باقي الشركاء تقريرا مفصلا حول سير المشروع.

ويجب أن يتضمن هذا التقرير مدى تطور مؤشرات التقييم المعتمدة وكذا مقارنة بين الإنجازات والتوقعات مرفقة بالبيانات، بالإضافة إلى تحليل الصعوبات المحتملة والحلول المتخذة أو المقترحة.

❖ **المادة 22: تصفية الخلافات.**

كل نزاع ناتج عن تأويل أو تنفيذ لهذا العقد يحال على اللجنة الإقليمية للتنمية البشرية لدراسته وإيجاد الحلول الملائمة له في إطار التراضي، وفي حالة غياب التوصل إلى حل ملائم يرفع السيد عامل الإقليم رئيس اللجنة الإقليمية للتنمية البشرية ملف النزاع على أنظار القضاء.

❖ **المادة 23: المراجعة.**

إن مراجعة مقتضيات هذا العقد يجب أن تتم باقتراح كتابي وموافقة الأطراف الموقعة عليه وتكون هذه المراجعة موضوع ملحق

❖ **المادة 24: إشهار الاتفاقية.**

يتم الإخبار بهذه الاتفاقية بكافة وسائل الإشهار الملائمة ومنها على الخصوص، النشر داخل مقر اللجنة المحلية للتنمية البشرية، مقر الجماعة والأماكن العمومية الأخرى.

تحرر هذه الاتفاقية في ست نظائر أصلية يحتفظ كل طرف بنسخة موقعة من كافة الشركاء.

❖ **المادة 25: مقتضيات خاصة.**

يمكن للأطراف الموقعة على هذه الاتفاقية، حسب خصوصية كل مشروع أو عملية، تحديد مقتضيات خاصة إضافية، مادامت لا تتعارض مع المقتضيات العامة لهذه الاتفاقية.

حررب تارودانت في : .....

التوقيعات

عامل إقليم تارودانت رئيس اللجنة الإقليمية للتنمية البشرية	
رئيس اللجنة المحلية للتنمية البشرية لباشوية تارودانت	رئيس جماعة تارودانت
المدير الإقليمي لوزارة الشباب والثقافة والتواصل تارودانت-قطاع الشباب -	رئيسة جمعية ملتقى المرأة الرودانية والطفل

الملحق الخاص بمؤشرات التنمية (قصد التعبئة من طرف حامل المشروع)

1. برنامج الدفع بالتنمية البشرية للأجيال الصاعدة

المحور الاول :تنمية الطفولة المبكرة:

مؤشرات التتبع	
• معدل التوعية والتحسيس (عدد الأشخاص المستهدفين الذين تم توعيتهم مقارنة بالعدد الإجمالي) .	
• معدل الاستشارات خلال مرحلة الحمل معدل الرضاعة الطبيعية الخالص والرضاعة الطبيعية المبكرة.	
• معدل الوفيات الناجمة عن النشاط المفرط للغدة الدرقية الخلقي / التهابات الجهاز التنفسي.)	

مؤشرات الأثر (النتائج)	
• نسبة وفيات الرضع 5 < (سنوات) ووفيات الاطفال حديثي الولادة (أقل من سنتين)	
• نسبة وفيات الأمهات	
• نسبة لأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من تأخر النمو	
• نسبة النساء الحوامل ذات النقص في مكملات التغذية(الحديد، وفيتامين ألف، ودال، والزنك) ...	
• معدل الولادات تحت الإشراف الطبي.	

المحور الثاني :دعم التعليم الأولي بالوسط القروي:

مؤشرات الفعالية والأثر الاجتماعي	
الوسائل	
• عدد الوحدات المحدثة /المؤهلة	
• معدل ولوج التعليم الاولي	
• عدد الأطفال المسجلين بالتعليم الاولي	
• عدد الاسر المستهدفة	
• عدد الانشطة التوعوية في مجال التعليم الاولي	
• عدد المؤطرين المشغلين	

مؤشرات الفعالية والأثر الاجتماعي	
الأثر الاجتماعي	
• متوسط مدة تمدرس الاطفال المستفيدين من التعليم الاولي	
• عدد أطفال التعليم الاولي المسجلين في التعليم الابتدائي	
• نسبة نجاح الاطفال المستفيدين من التعليم الاولي في الباكالوريا	

المحور الثالث :دعم التمدرس ومحاربة الهدر المدرسي

مؤشرات الوقع والأثر:	
• معدل الهدر المدرسي:	
• معدل المتمدرسين:	
• عدد التلاميذ الناجحين/المتفوقين المستفيدين:	
مؤشرات الوساطة أو الوقع:	
• معدل التلاميذ المثابرين/المواظبين/الدائمي الحضور حسب النوع:	
• عدد الأنشطة خارج النشاط الدراسي/الموازية المنظمة:	
• عدد المدرسين الذين تم تحسيسهم:	
• عدد المقيمين بالداخليات ودور الطالب(ة) :	

إقليم تارودانت

المبادرة الوطنية للتنمية البشرية
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵜⴰⵏⴰⵎⵓⵔⵜ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⵜⴰⵎⴰⵡⵉⵜⵉ

اتفاقية شراكـــة

N° /INDH/2024

بيـن

السيد عامل إقليم تارودانت

رئيس اللجنة الاقليمية للتنمية البشرية

من جهة

و

- السيد رئيس اللجنة المحلية للتنمية البشرية لباشوية تارودانت
- السيد رئيس جماعة تارودانت
- السيد المدير الاقليمي لدى الاكاديمية الجهوية للتربية الوطنية والتعليم الاولي والرياضة بتارودانت؛
- السيد رئيس جمعية موظفي وأعوان بلدية تارودانت

من جهة أخرى

لأجل مشروع

تهيئة مدرجات ملعب محمد الجديدي بجماعة تارودانت

في إطار برنامج الدفع بالرأسمال البشري للأجيال الصاعدة

للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية

تمهيـد

- ✓ تنفيذا لمضمون الخطاب الملكي السامي الذي وجهه صاحب الجلالة الملك محمد السادس أعز الله أمره إلى شعبه الوفي بتاريخ 18 ماي 2005، في شأن انطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية؛
- ✓ تنفيذا للتوجيهات السامية الواردة بالخطاب الملكي لعيد العرش 29 يوليوز2018 المتعلق بإطلاق المرحلة الثالثة من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية؛
- ✓ تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية خلال الإعلان يوم 19 شتنبر2018 عن المرحلة الثالثة للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية الرامية الى تعزيز المكتسبات وإعادة توجيه برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية للنهوض بالرأسمال البشري للأجيال الصاعدة، ودعم الفئات في وضعية صعبة وإطلاق جيل جديد من المبادرات المدرة للدخل والمحدثة لفرص الشغل؛
- ✓ بناء على الظهير الشريف رقم 84 .15. 1 صادر بتاريخ 20 رمضان 1436 الموافق لـ 7 يوليوز2015، بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 14-112 بشأن تنظيم العمالات والأقاليم؛
- ✓ بناء على الظهير الشريف رقم 85-15-1 الصادر بتاريخ 20 رمضان 1436 الموافق ل 7 يوليوز2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 14. 113 المتعلق بالجماعات؛
- ✓ بناء على الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 168-75-1 الصادر بتاريخ 25 صفر 1397 الموافق لـ 15 فبراير 1977 المتعلق باختصاصات العمال كما وقع تغييره وتتميمه ؛
- ✓ بناء على الظهير الشريف رقم 376-58-1 الصادر في 3 جمادى الأولى 1378 (15 نونبر1958) المتعلق بحق تأسيس الجمعيات كما تم تتميمه وتغييره؛
- ✓ بناء على القانون رقم 12-112 المتعلق بمسطرة تأسيس التعاونيات الصادر بالجريدة الرسمية بتاريخ 18 دجنبر2014؛
- ✓ بناء على المرسوم رقم 2.18.831 الصادر في 12 من ربيع الثاني 1440 الموافق ل 20 دجنبر2018 بتغيير وتتميم المرسوم رقم 2.05.1017 الصادر في 12 من جمادى الآخرة 1426 الموافق (19 يوليوز2005) المتعلق بمساطر تنفيذ النفقات المبرمجة في إطار الحساب المرصود لأمور خصوصية المسمى "صندوق دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية"؛
- ✓ بناء على المذكرة التأطيرية رقم 1107 بتاريخ 18 يناير 2019 المتعلقة بإنشاء وتشكيل أجهزة الحكامة الترابية برسم المرحلة الثالثة للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية للفترة الممتدة 2019-2023 ؛
- ✓ وتفعيلا لبرامج المرحلة الثالثة من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وأرضية العمل لتنفيذ هذه المرحلة برسم2019 -2023؛
- ✓ وبناء على المذكرة التأطيرية موضوع كتاب السيد وزير الداخلية عدد 947 بتاريخ 14 يناير 2020؛
- ✓ وبناء على منشور السيد رئيس الحكومة 2022/13 بتاريخ 12 يوليوز2022، والمتعلق بكيفيات تقديم الحساب السنوي الخاص باستخدام الأموال والمساعدات العمومية التي تتلقاها الجمعيات؛
- ✓ و انطلاقا من مبادئ الشراكة، التعاقدية، المسؤولية والشفافية التي تقوم عليها المبادرة الوطنية للتنمية البشرية؛
- ✓ واعتبارا لكون المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ترتكز على مقاربة ارادية ومتجددة تهدف الى تحصين وتعزيز المكتسبات مع إعادة توجيه البرامج سعيا للنهوض بالرأسمال البشري والعناية بالأجيال الصاعدة ودعم الفئات الهشة، بالإضافة الى اعتماد جيل من المبادرات المدرة للدخل والمتيحة لفرص الشغل.
- ✓ وتبعا للمذكرة التوجيهية بخصوص تفعيل برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية برسم سنة 2024، بتاريخ 07 فبراير 2024؛
- ✓ وتبعا للرسالة الوزارية عدد 16697 بتاريخ12 نونبر2024 المتعلقة بتفعيل ملاحظات لجنة إفتحاص المفتشية العامة للمالية في موضوع اعداد دفتر لجرد كافة التجهيزات والمقتنيات؛
- ✓ وتبعا لاجتماع اللجنة الإقليمية للتنمية البشرية المنعقد بتاريخ 19 نونبر2024،

تم الاتفاق بين:

- السيد عامل إقليم تارودانت، رئيس اللجنة الإقليمية للتنمية البشرية

من جهة

و

- السيد رئيس اللجنة المحلية للتنمية البشرية لباشوية تارودانت
- السيد رئيس جماعة تارودانت
- السيد المدير الاقليمي لدى الاكاديمية الجهوية للتربية الوطنية والتعليم الاولي والرياضة بتارودانت؛
- السيد رئيس جمعية موظفي وأعوان بلدية تارودانت

من جهة أخرى

على ما يلي:

مقتضيات عامة:

❖ **المادة 1: موضوع الاتفاقية.**

تهدف هذه الاتفاقية إلى تحديد الشروط والقواعد الرامية إلى تجسيد التعاون والشراكة في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بين السيد عامل الاقليم، بصفته آمرا بالصرف مساعدا للحساب الخصوصي المسمى "صندوق دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية" وباقي الشركاء من أجل إنجاز مشروع **تهيئة مدرجات ملعب محمد الجديدي بجماعة تارودانت** في إطار برنامج الدفع بالتنمية البشرية للأجيال الصاعدة .

Aménagement des tribunes du stade MOHAMMED ALJADIDI à la commune Taroudannt dans le cadre du programme D'Impulsion du capital humain des générations montantes.

❖ **المادة 2: مكونات المشروع.**

تقدر التكلفة الإجمالية للمشروع المشار إليه أعلاه ب 1200000.00**درهم(مليون ومائتا ألف درهم) وتهم:**

- **أشغال تهيئة مدرجات ملعب محمد الجديدي بجماعة تارودانت.**

❖ **المادة 3: أهداف المشروع**

يندرج هذا المشروع في تحقيق مؤشرات ذات الصلة بتنمية الطفولة المبكرة في إطار برنامج الدفع بالتنمية البشرية للأجيال الصاعدة للمبادرة لوطنية للتنمية البشرية، وكذا تحسين الخدمات الرياضية المقدمة لفائدة الناشئة والاجيال الصاعدة.

❖ **المادة 4: مدة الاتفاقية.**

يتم العمل بهذه الاتفاقية مباشرة بعد الالتزام المالي بها من طرف جميع الشركاء، وتدخل بنودها حيز التنفيذ ابتداء من تاريخ التوقيع عليها من قبل كافة الشركاء، وتحدد مدة الاتفاقية في 24شهرا.

❖ **المادة 5: الشركاء ومساهماتهم.**

- **المبادرة الوطنية للتنمية البشرية:** 600000.00 درهم(ستمائة ألف درهم)
- **جماعة تارودانت:** 600000.00 درهم(ستمائة ألف درهم)، التسيير، الصيانة ، الحراسة وضمان استمرارية الاستغلال الجيد للمشروع.
- **اللجنة المحلية للتنمية البشرية لباشوية تارودانت:** التتبع والمواكبة ،
- **المديرية الاقليمية لدى الاكاديمية الجهوية للتربية الوطنية والتعليم الاولي والرياضة بتارودانت:** المواكبة والتتبع

- **جمعية موظفي وأعوان بلدية تارودانت:** الإشراف على إنجاز وتنفيذ المشروع.

ويجب إحاطة السيد عامل إقليم تارودانت بكل مساهمة إضافية، كيفما كان نوعها، وكذا الحصول على موافقته في هذا الشأن.

❖ **المادة 6: المبادئ المؤسسة لعقد الشراكة.**

تلتزم الأطراف الموقعة على الاتفاقية بالعمل جماعيا على إنجاز المشروع مع مراعاة أهداف وفلسفة ومقاربة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وخطة ومنهجية عملها.

وتتم عملية تنفيذ مقتضيات هذه الاتفاقية في إطار لجنة مكونة من ممثلي الاطراف الموقعة عليها.

❖ **المادة 7: مهام حامل المشروع.**

تعتبر **جماعة تارودانت** حاملا للمشروع، وبهذه الصفة يلتزم بتوفير ما يلي:

- ✓ توفير الوعاء العقاري المحتضن للمشروع، التسيير، الصيانة مع توفير الحراسة.
- ✓ السهر على توفير جميع الوثائق المعمارية والرخص الإدارية بتنسيق مع الجهات المختصة،
- ✓ توفير الدراسات اللازمة لإنجاز المشروع،
- ✓ السهر على تفادي كل نزاع من شأنه أن يعرقل انجاز المشروع،
- ✓ الاحتفاظ بكل الوثائق التقنية والمالية المبررة للنفقات المتعلقة بإنجاز المشروع لمدة عشر سنوات على الأقل تبتدئ من تاريخ تسلم الوحدة المتنقلة،
- ✓ تحيين المعطيات المتعلقة بمؤشرات التتبع وتقييم مدى فعالية نتائج تدخلات المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وموافاة قسم العمل الاجتماعي بها في مختلف مراحل الاستفادة من المشروع، حسب ملحق مؤشرات التنمية رفقته.

❖ **المادة 8 : مهام صاحب المشروع.**

تعتبر **جمعية موظفي وأعوان بلدية تارودانت**: صاحبا للمشروع، وبهذه الصفة تلتزم وبتنسيق مع الشركاء بتوفير ما يلي:

- ✓ إعداد ملفات الاستشارة وطلب العروض المتعلقة بالدراسات والأشغال وإعطاء انطلاقتها؛ والتعاقد مع مكتب دراسات ذو خبرة لا تقل عن عشرة سنوات في المجال،
- ✓ تتبع الدراسات والأشغال ومدى مطابقتها لمواصفات الجودة والسلامة؛
- ✓ اعداد الصفقة وإعطاء انطلاقتها طبقا للقوانين المعمول بها واعتماد انتقاء مقاولات البناء والاشغال العمومية ذات التصنيف؛
- ✓ الإعلان عن كل الطلبيات ذات الصلة بالمشروع بكافة وسائل الإشهار الملائمة، الورقية منها والالكترونية المتاحة وكذلك النشر داخل مقر اللجنة المحلية للتنمية البشرية ،
- ✓ رفع تقارير بصفة منتظمة عند نهاية كل شهر حول التقدم المادي والمالي للمشروع؛
- ✓ الادلاء بما يفيد تقديم الجمعية للحساب السنوي الخاص باستخدام الدعم المتوصل به موضع الاتفاقية، طبقا لمنشور السيد رئيس الحكومة رقم 2022/13 بتاريخ 22 يوليوز 2022،
- ✓ تحيين المعطيات المتعلقة بمؤشرات التتبع وتقييم مدى فعالية نتائج تدخلات المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وموافاة قسم العمل الاجتماعي بها في مختلف مراحل الاستفادة من المشروع، حسب ملحق مؤشرات التنمية رفقته.

❖ **المادة 9: ملكية وتسيير المشروع.**

بعد تسليم المقتنيات من طرف لجنة إقليمية مختلطة، تُسلم المنجزات الى جماعة تارودانت، وتلتزم هذه الأخيرة بصفتها حاملا للمشروع بتنفيذ مقتضيات هذه الاتفاقية لضمان حسن تسيير المشروع، واستفادة الفئات الهشة وفق معايير تفسح المجال لاستهداف جميع الفئات المعنية، بتنسيق مع اللجنة المحلية للتنمية البشرية. وفي حالة عجز حامل المشروع عن تنفيذ التزاماته يمكن للجن المحلية للتنمية البشرية التصرف في المقتنيات وتسليمها إلى هيئة أخرى لتحقيق الوقع المتوخى منها.

ويمنع منعا كليا اي تصرف كالبيع والهبة والعوض في مكونات المشروع.

❖ **المادة 10 : احترام المواصفات التقنية، الخبرة والدعم التقني.**

يتعين على صاحب وحامل المشروع قبل إعطاء انطلاقة الاشغال التنسيق مع المقاول نائل الصفقة من أجل إعداد تمتير التصميم المراد إنجازه مقارنة مع الكميات المذكورة في دفتر التحملات الخاصة بالمشروع، مع تحرير وإعداد محضر في الموضوع يتضمن الالتزام بتفادي تجاوز الاعتمادات المالية المرصودة للصفقة،

كما يتعهد بالسهر على احترام المواصفات المحددة في كشف الأثمان أو دفتر التحملات والعمل على وضع ملصق شعار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية على المشروع، كما يتعهد حامل المشروع بالمحافظة على هذا الشعار وتجديده كلما اقتضى الأمر ذلك.

❖ **المادة 11 : الخبرة والدعم التقني.**

فيما يتعلق بعمليات تعزيز الكفاءات والدعم التقني، ومن أجل إنجاز المشروع في أحسن الظروف، وتحقيق وقع إيجابي على الفئات المستهدفة، يتعين على صاحب المشروع اللجوء الى خبرة المصالح الخارجية ذات الصلة بالقطاع أو مكاتب الدراسات المختصة.

❖ **المادة 12: مساطر إنجاز النفقات.**

تعتمد نفس المساطر الجاري بها العمل بالنسبة لعمليات المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في تنفيذ النفقات الخاصة بهذا المشروع والتي يجب أن تنجز عن طريق التحويل، أو شيك بنكي في اسم المقاولة/الشركة نائلة الصفقة، كما يجب أن تستوفي المساطر المطبقة من طرف صاحب المشروع مواصفات الشفافية النجاعة، مع ضمان تطابق أمثل بين الجودة والكلفة.

❖ **المادة 13: ضبط المحاسبة.**

يمسك صاحب المشروع محاسبة خاصة بالمشروع تضمن دقة وصدق السجلات المحاسباتية كما يمسك السجلات الخاصة بجرد الآليات والأدوات وكذا مخزون المواد المقتناة لتسيير المشروع.

ويلتزم بالاحتفاظ بكل الوثائق التقنية والمالية المبررة للنفقات المتعلقة بإنجاز المشروع لمدة عشر سنوات على الأقل تبتدئ من تاريخ نهاية إنجاز المشروع

❖ **المادة 14: استمرارية المشروع.**

تلتزم **جماعة تارودانت** بضمان استمرارية وديمومة المشروع من خلال:

- ✓ توفير الحراسة،
- ✓ صيانة المشروع كلما دعت الضرورة إلى ذلك،
- ✓ توفير نفقات التسيير والاستغلال وضمان التدبير المعقلن والدائم للمشروع.
- ✓ وضع شعار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية والمحافظة عليه وتجديده كلما اقتضى الامر ذلك.
- ✓ استهداف كل الفئات العمرية المستهدفة من المشروع،

وفي حالة عجز حامل المشروع عن الوفاء بالتزاماته يقوم بإخبار اللجنة المحلية للتنمية البشرية كتابيا في افق إيجاد هيئة أخرى لاستغلال وتسيير المشروع.

❖ **المادة 15: المراقبة البعدية والافتحاص.**

تخضع كل العمليات المرتبطة بإنجاز المشروع للمراقبة من طرف هيئات مختصة بالإدارة، خاصة مراقبة اللجان المشتركة بين المفتشية العامة للإدارة الترابية والمفتشية العامة للمالية.

ويلتزم حامل المشروع بالتعاون مع لجان المراقبة والافتحاص والتي يمكن أن تتضمن ممثلين عن الهيآت المانحة.

❖ **المادة 16: التتبع.**

تعقد لجنة التتبع برئاسة السيد رئيس اللجنة المحلية للتنمية البشرية اجتماعات التتبع بصفة دورية للتأكد من حسن سير المشروع وبحضور كل من المهندس المعماري ومكتب الدراسات المكلفين بتتبع الاشغال، ووضع الحلول الممكنة للمشاكل التي قد تعترضه واقتراح الإجراءات التي ستسهل إنجازه وتضم في عضويتها جميع الأطراف الموقعة على الاتفاقية، كما يمكن للسيد رئيس اللجنة استدعاء أي شخص أو هيئات أخرى يرى أن حضورها مفيد لاجتماعات اللجنة.

❖ **المادة 17: تقييم الأنشطة والمشاريع.**

تتكلف لجنة التقييم المكونة من:

- ✓ قسم العمل الاجتماعي بالكتابة العامة (رئاسة اللجنة) ،
- ✓ قسم البرمجة والتجهيز بالكتابة العامة،

- ✓ اللجنة المحلية للتنمية البشرية لباشوية تارودانت
- ✓ جماعة تارودانت
- ✓ المديرية الاقليمية لدى الاكاديمية الجهوية للتربية الوطنية والتعليم الاولي والرياضة بتارودانت؛

بإنجاز تقييم للمشاريع المنجزة ودراسة مدى فعالية نتائج تدخلات المبادرة الوطنية للتنمية البشرية على أساس مؤشرات النجاعة والتي يتم تحديدها في إطار التتبع والتقييم التشاركي للمشروع،

ويمكن للسيد رئيس اللجنة استدعاء أي شخص أو هيئات أخرى يرى أن حضورها يغني أشغال هذه اللجنة.

❖ **المادة 18: تحويل المساهمة المالية في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.**

يتم الالتزام المالي بهذه الاتفاقية بعد التوقيع عليها من طرف جميع الشركاء،

ولا يتم تحويل المساهمة المالية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية بهذه الاتفاقية الا بعد ادلاء **جمعية موظفي وأعوان بلدية تارودانت** بما يفيد الحصول على الرخص المعمارية المطلوبة وكذلك الادلاء بما يو بما يثبت تحويل المساهمة المالية للجماعة في الحساب البنكي للجمعية الخاص بهذا المشروع وكذا بما يفيد اعداد ملف الإعلان عن الصفقة ،

ويتم إثر ذلك صرف مساهمات المبادرة الوطنية للتنمية البشرية تدريجيا على الشكل التالي:

- ✓ 50% كشطر اول بعد انتقاء نائل الصفقة في إطار محضر الانتقاء والادلاء به الى قسم العمل الاجتماعي والادلاء بالوثائق الواردة أعلاه،،
- ✓ 20 % كشطر ثاني بعد الادلاء بمحضر يحدد نسبة تقدم الاشغال موقع من طرف حامل المشروع والمهندس المعماري ومكتب الدراسات والمجلس الجماعي، مرفق بكل الوثائق التبريرية لصرف الاعتمادات المحولة موضوع المشروع،
- ✓ 20 % كشطر ما قبل الأخير بعد الادلاء بمحضر التسليم المؤقت للمشروع مرفقا بباقي الوثائق التبريرية لصرف الاعتمادات المحولة موضوع المشروع **مؤشر عليها من طرف محاسب معتمد**، والادلاء ببطاقة مؤشرات التنمية المشار اليها في الملحق.
- ✓ ويتم الاحتفاظ بالشطر الأخير المتمثل في 10% من مبلغ الصفقة الى حين التسليم النهائي للمشروع وبعد معاينته من قبل لجنة التتبع وادلاء حامل المشروع ببطاقة مؤشرات التنمية المشار اليها بالملحق واستكمال باقي الوثائق التبريرية، مع الادلاء بما يفيد تقديم الجمعية للحساب السنوي الخاص باستخدام الدعم المتوصل به موضوع الاتفاقية، طبقا لمنشور السيد رئيس الحكومة رقم 2022/13 بتاريخ 22 يوليوز 2022،

تصرف هذه المساهمات في الحساب البنكي الخاص بالمشروع عدد:**310041103812270584510109** **باسم جمعية موظفي وأعوان بلدية تارودانت** مفتوح لدى الخزينة العامة للمملكة

❖ **المادة 19: إيقاف الأداء، الفسخ وإرجاع الدفعات.**

إذا أخل صاحب المشروع بأحد التزاماته، أو تأخر في إنجاز المشروع أو العملية، يحق للسيد عامل الإقليم بعد إشعار المعني في ظرف عشرة أيام، تأجيل أو إيقاف إنجاز المشروع وعرضه على أنظار اللجنة الإقليمية للتنمية البشرية قصد اتخاذ التدابير اللازمة.

إذا ظهر خلل كبير يهدد إنجاز المشروع يمكن لعامل الإقليم –في حال استمرار الخلل-الاعلان بصفة انفرادية عن فسخ الاتفاقية في غضون 30 يوما الموالية للإشعار

وعند انتهاء المدة الزمنية للاتفاقية أو في حالة فسخها، وعلى ضوء التقييم النهائي للنتائج من طرف لجنة التتبع المشار إليها في المادة 14 اعلاه، يمكن مطالبة حامل المشروع بإرجاع الدفعات لفائدة " صندوق دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية". وذلك خلال مدة أقصاها 60يوما بداية من تاريخ الإشعار بقرار إرجاع الدفعات الذي يصدره السيد عامل الإقليم. ويتم التحصيل طبقا للقوانين الجاري بها العمل.

❖ **المادة 20: رفع التقارير.**

يتعهد حامل المشروع بان يرفع وبصفة منتظمة وعند نهاية كل سنة إلى السيد عامل الإقليم وإلى باقي الشركاء تقريرا مفصلا حول السير المادي والمالي للمشروع.

ويجب أن يتضمن هذا التقرير مدى تطور مؤشرات التقييم المعتمدة وكذا مقارنة بين الإنجازات والتوقعات مرفقة بالبيانات، بالإضافة إلى تحليل الصعوبات المحتملة والحلول المتخذة أو المقترحة.

❖ **المادة 21: تصفية الخلافات.**

كل نزاع ناتج عن تأويل أو تنفيذ لهذا العقد يحال على اللجنة الإقليمية للتنمية البشرية لدراسته وإيجاد الحلول الملائمة له في إطار التراضي، وفي حالة غياب التوصل إلى حل ملائم يرفع السيد عامل الإقليم رئيس اللجنة الإقليمية للتنمية البشرية ملف النزاع على أنظار القضاء.

❖ **المادة 22: المراجعة.**

إن مراجعة مقتضيات هذا العقد يجب أن تتم باقتراح كتابي وموافقة الأطراف الموقعة عليه وتكون هذه المراجعة موضوع ملحق.

❖ **المادة 23: إشهار الاتفاقية.**

يتم الإخبار بهذه الاتفاقية بكافة وسائل الإشهار الملائمة ومنها على الخصوص، النشر داخل مقر اللجنة المحلية للتنمية البشرية، مقر المندوبية الإقليمية للتعاون الوطني، والأماكن العمومية الأخرى.

تحرر هذه الاتفاقية في ست نظائر أصلية يحتفظ كل طرف بنسخة موقعة من كافة الشركاء.

❖ **المادة 24 : مقتضيات خاصة.**

يمكن للأطراف الموقعة على هذه الاتفاقية، حسب خصوصية كل مشروع أو عملية، تحديد مقتضيات خاصة إضافية، مادامت لا تتعارض مع المقتضيات العامة لهذه الاتفاقية.

حررب تارودانت في : .....

التوقيعات

عامل إقليم تارودانت **رئيس اللجنة الإقليمية للتنمية البشرية**	**رئيس اللجنة المحلية للتنمية البشرية لباشوية تارودانت**
المدير الاقليمي لدى الاكاديمية الجهوية للتربية الوطنية والتعليم الاولي والرياضة بتارودانت	**الهيئة الشريكة**

الملحق الخاص بمؤشرات التنمية (قصد التعبئة من طرف حامل المشروع)

2. برنامج الدفع بالتنمية البشرية للأجيال الصاعدة

المحور الاول :تنمية الطفولة المبكرة:

مؤشرات التتبع	
• معدل التوعية والتحسيس (عدد الأشخاص المستهدفين الذين تم توعيتهم مقارنة بالعدد الإجمالي) .	
• معدل الاستشارات خلال مرحلة الحمل معدل الرضاعة الطبيعية الخالص والرضاعة الطبيعية المبكرة.	
• معدل الوفيات الناجمة عن النشاط المفرط للغدة الدرقية الخلقي / التهابات الجهاز التنفسي.)	

مؤشرات الأثر (النتائج)	
• نسبة وفيات الرضع 5 < (سنوات) ووفيات الاطفال حديثي الولادة (أقل من سنتين)	
• نسبة وفيات الأمهات	
• نسبة لأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من تأخر النمو	
• نسبة النساء الحوامل ذات النقص في مكملات التغذية(الحديد، وفيتامين ألف، ودال، والزنك) ...	
• معدل الولادات تحت الإشراف الطبي.	

المحور الثاني :دعم التعليم الأولي بالوسط القروي:

مؤشرات الفعالية والأثر الاجتماعي	
الوسائل	
• عدد الوحدات المحدثة /المؤهلة	
• معدل ولوج التعليم الاولي	
• عدد الأطفال المسجلين بالتعليم الاولي	
• عدد الاسر المستهدفة	
• عدد الانشطة التوعوية في مجال التعليم الاولي	
• عدد المؤطرين المشغلين	

مؤشرات الفعالية والأثر الاجتماعي	
الأثر الاجتماعي	
• متوسط مدة تمدرس الاطفال المستفيدين من التعليم الاولي	
• عدد أطفال التعليم الاولي المسجلين في التعليم الابتدائي	
• نسبة نجاح الاطفال المستفيدين من التعليم الاولي في الباكالوريا	

المحور الثالث :دعم التمدرس ومحاربة الهدر المدرسي

مؤشرات الوقع والأثر:	
• معدل الهدر المدرسي:	
• معدل المتمدرسين:	
• عدد التلاميذ الناجحين/المتفوقين المستفيدين:	
مؤشرات الوساطة أو الوقع:	
• معدل التلاميذ المثابرين/المواظبين/الدائمي الحضور حسب النوع:	
• عدد الأنشطة خارج النشاط الدراسي/الموازية المنظمة:	
• عدد المدرسين الذين تم تحسيسهم:	
• عدد المقيمين بالداخليات ودور الطالب(ة) :	

إقليم تارودانت

المبادرة الوطنية للتنمية البشرية
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵜⴰⵏⴰⵎⵓⵔⵜ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⵜⴰⵎⴰⵏⵜⵉⵜ

عقـــد شـراكـــة

N° /INDH/2024

بين

السيد عامل إقليم تارودانت

رئيس اللجنة الاقليمية للتنمية البشرية

من جهة

و

- السيد رئيس اللجنة المحلية للتنمية البشرية لباشوية تارودانت؛
- السيد رئيس المجلس الجماعي بتارودانت؛
- السيد مدير المديرية الاقليمية لوزارة الشباب والثقافة والتواصل-قطاع الثقافة- تارودانت؛
- السيد رئيس جمعية مهرجان التبوريدة وإحياء التراث الروداني

من جهة أخرى

بخصوص مشروع

اقتناء تجهيزات ومعدات لفائدة

جمعية مهرجان التبوريدة وإحياء التراث الروداني

في إطار برنامج الدفع بالرأسمال البشري للأجيال الصاعدة

تمهيد

- ✓ تنفيذا لمضمون الخطاب الملكي السامي الذي وجهه صاحب الجلالة الملك محمد السادس أعز الله أمره إلى شعبه الوفي بتاريخ 18 ماي 2005، في شأن انطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية؛
- ✓ تنفيذا للتوجيهات السامية الواردة بالخطاب الملكي لعيد العرش 29 يوليوز 2018 المتعلق بإطلاق المرحلة الثالثة من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية؛
- ✓ تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية خلال الإعلان يوم 19 شتنبر 2018 عن المرحلة الثالثة للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية الرامية الى تعزيز المكتسبات وإعادة توجيه برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية للنهوض بالرأسمال البشري للأجيال الصاعدة، ودعم الفئات في وضعية صعبة وإطلاق جيل جديد من المبادرات المدرة للدخل والمحدثة لفرص الشغل؛
- ✓ بناء على الظهير الشريف رقم 84 .15. 1 صادر بتاريخ 20 رمضان 1436 الموافق لـ 7 يوليوز 2015، بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 14-112 بشأن تنظيم العمالات والأقاليم؛
- ✓ بناء على الظهير الشريف رقم 85-15-1 الصادر بتاريخ 20 رمضان 1436 الموافق ل 7 يوليوز 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 14. 113 المتعلق بالجماعات؛
- ✓ بناء على الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 168-75-1 الصادر بتاريخ 25 صفر 1397 الموافق لـ 15 فبراير 1977 المتعلق باختصاصات العمال كما وقع تغييره وتتميمه بالظهير الشريف بمثابة قانون رقم 193-93-1 المؤرخ في 6 أكتوبر 1993؛
- ✓ بناء على الظهير الشريف رقم 376-58-1 الصادر في 3 جمادى الأولى 1378 (15 نونبر 1958) المتعلق بحق تأسيس الجمعيات كما تم تتميمه بموجب الظهير الشريف رقم 1.09.39 الصادر في 22 من صفر 1430 (18 فبراير 2009)، بتنفيذ القانون رقم 07.09؛
- ✓ بناء على منشور السيد الوزير الاول رقم 2003/07 بتاريخ 27 يونيو 2003 (26 ربيع الثاني) والمتعلق بالشراكة بين الدولة والجمعيات،
- ✓ بناء على المرسوم رقم 2.18.831 الصادر في 12 من ربيع الثاني 1440 الموافق ل 20 دجنبر 2018 بتغيير وتتميم المرسوم رقم 2.05.1017 الصادر في 12 من جمادى الآخرة 1426 الموافق (19 يوليوز 2005) المتعلق بمساطر تنفيذ النفقات المبرمجة في إطار الحساب المرصود لأمور خصوصية المسمى "صندوق دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية"؛
- ✓ بناء على المذكرة التأطيرية رقم 1107 بتاريخ 18 يناير 2019 المتعلقة بإنشاء وتشكيل أجهزة الحكامة الترابية برسم المرحلة الثالثة للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية للفترة الممتدة 2019-2023 وخصوصا برنامج تحسين الدخل والادماج الاقتصادي للشباب؛
- ✓ وتفعيلا لبرامج المرحلة الثالثة من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وأرضية العمل لتنفيذ هذه المرحلة برسم 2019 -2023؛
- ✓ و انطلاقا من مبادئ الشراكة، التعاقدية، المسؤولية والشفافية التي تقوم عليها المبادرة الوطنية للتنمية البشرية؛
- ✓ واعتبارا لكون المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ترتكز على مقاربة ارادية ومتجددة تهدف الى تحصين وتعزيز المكتسبات مع إعادة توجيه البرامج سعيا للنهوض بالرأسمال البشري والعناية بالأجيال الصاعدة ودعم الفئات الهشة، بالإضافة الى اعتماد جيل من المبادرات المدرة للدخل والمتيحة لفرص الشغل،
- ✓ وبناء على منشور السيد رئيس الحكومة رقم 2022/13 المتعلق بتحديد كيفيات تقديم الحساب السنوي الخاص باستخدام الاموال والمساعدات العمومية التي تتلقاها الجمعيات،
- ✓ وتبعا لاجتماع اللجنة الإقليمية للتنمية البشرية المنعقد بتاريخ 31 يوليوز 2024.

تم الاتفاق بين:

- السيد عامل إقليم تارودانت، رئيس اللجنة الإقليمية للتنمية البشرية

من جهة

و

- السيد رئيس اللجنة المحلية للتنمية البشرية لباشوية تارودانت؛
- السيد رئيس المجلس الجماعي بتارودانت؛
- السيد مدير المديرية الاقليمية لوزارة الشباب والثقافة والتواصل تارودانت-قطاع الثقافة-
- السيد رئيس جمعية مهرجان التبوريدة وإحياء التراث الروداني

من جهة أخرى

على ما يلي

مقتضيات عامة:

❖ **المادة 1: موضوع الاتفاقية.**

تهدف هذه الاتفاقية إلى تحديد الشروط والقواعد الرامية إلى تجسيد التعاون والشراكة في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بين السيد عامل الاقليم، بصفته آمرا بالصرف مساعدا للحساب الخصوصي المسمى "صندوق دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية" وباقي الشركاء من أجل **مشروع اقتناء تجهيزات ومعدات لفائدة جمعية مهرجان التبوريدة وإحياء التراث الروداني في اطار برنامج الدفع بالرأسمال البشري للأجيال الصاعدة.**

Acquisition des équipements et du matériel au profit de l'association du festival de Tborida et renaissance du patrimoine Roudanais dans le cadre du programme d'Impulsion du capital humain des générations montantes.

❖ **المادة 2: مكونات المشروع.**

تقدر التكلفة الإجمالية للمشروع المشار إليه أعلاه ب551325.00 درهم (خمسمائة وواحد وخمسون ألف وثلاثمائة وخمسة وعشرون درهم) وبهم العمليات التالية :

- **اقتناء التجهيزات والمعدات في حدود مبلغ 100000.00 درهم.**
- **إنجاز العمليات والانشطة ذات الصلة في حدود مبلغ 451325.00 درهم.**

❖ **المادة 3: مدة الاتفاقية.**

يتم العمل بهذه الاتفاقية مباشرة بعد الالتزام المالي بها من طرف جميع الشركاء، وتدخل بنودها حيز التنفيذ ابتداء من تاريخ التوقيع عليها من قبل كافة الشركاء، وتحدد مدة الإتفاقية في **24 شهر**.

❖ **المادة 4: الشركاء ومساهماتهم.**

تحدد هذه الاتفاقية الأطراف المعنية وكذا مساهماتهم المالية والعينية التي سترصد لإنجاز مكونات المشروع المشار إليه على النحو التالي:

- ✓ المبادرة الوطنية للتنمية البشرية: 100000.00درهم (مائة ألف درهم) ،
- ✓ جمعية مهرجان التبوريدة وإحياء التراث الروداني: 331325.00 (ثلاثمائة وواحد وثلاثون ألفا وثلاثمائة وخمسة وعشرون) كمساهمة للجمعية، و الاشراف على انجاز المشروع،

- ✓ المجلس الجماعي لتارودانت: 120000.00 درهم (مائة وعشرون ألف درهم).
- ✓ المديرية الاقليمية لوزارة الشباب والثقافة والتواصل-قطاع الثقافة تارودانت: المواكبة والتأطير

ويجب إحاطة السيد عامل إقليم تارودانت بكل مساهمة إضافية، كيفما كان نوعها، وكذا الحصول على موافقته في هذا الشأن.

❖ **المادة 5: المبادئ المؤسسة لعقد الشراكة.**

تلتزم الأطراف الموقعة على الاتفاقية بالعمل جماعيا على إنجاز المشروع مع مراعاة أهداف وفلسفة ومقاربة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وخطة ومنهجية عملها.

وتتم عملية تنفيذ مقتضيات هذه الاتفاقية في إطار لجنة مكونة من ممثلي الاطراف الموقعة عليها.

❖ **المادة 6: مهام حامل المشروع.**

تعتبر جمعية مهرجان التبوريدة وإحياء التراث الروداني حاملا للمشروع، وبهذه الصفة تلتزم بتوفير ما يلي:

- ✓ تحديد الحاجيات مع الجهات المختصة والملائمة للفضاء المراد الاشتغال فيه،
- ✓ السهر على تفادي كل نزاع من شأنه أن يعرقل انجاز المشروع.

❖ **المادة 7: مهام صاحب المشروع.**

تعتبر جمعية مهرجان التبوريدة وإحياء التراث الروداني صاحبا للمشروع، وبهذه الصفة يلتزم بتوفير ما يلي:

- ✓ تحديد لائحة ومواصفات ونوعية التجهيزات المراد اقتناؤها،
- ✓ الادلاء بكشوفات الاثمنة أو بدفتر التحملات،
- ✓ اعداد طلبات السند وإعطاء انطلاقتها طبقا للقوانين المعمول بها،
- ✓ رفع تقارير بصفة منتظمة حول التقدم المادي والمالي للمشروع،
- ✓ تحيين المعطيات المتعلقة بمؤشرات التتبع وتقييم مدى فعالية نتائج تدخلات المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وموافاة قسم العمل الاجتماعي بها في مختلف مراحل الاستفادة من المشروع، حسب ملحق مؤشرات التنمية رفقته.

❖ **المادة 8: تسيير المشروع.**

تسلم التجهيزات والمنجزات بعد اقتنائها والمصادقة على مواصفاتها تحت إشراف لجنة التتبع و التقييم الواردة بالمادة 19 أسفله وكذلك تسلم العمليات والانشطة المنجزة، وفي حالة عجز حامل المشروع عن تنفيذ التزاماته يمكن للجنة المحلية للتنمية البشرية التصرف في هذه التجهيزات وتسليمها إلى هيئة أخرى لتحقيق الوقع المتوخى منها.

و يمنع منعا كليا اي تصرف كالبيع و الهبة و العوض في مكونات المشروع .

❖ **المادة 9: احترام المواصفات التقنية.**

يتعهد صاحب المشروع بالسهر على احترام المواصفات المحددة في كشف الأثمان أو دفتر التحملات والعمل على وضع شعار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية على مكونات المشروع.

❖ **المادة 10: الخبرة والدعم التقني.**

فيما يتعلق بعمليات تعزيز الكفاءات المحلية والدعم التقني، ومن أجل إنجاز المشروع في أحسن الظروف وتحقيق وقع ايجابي على المناطق والساكنة المستهدفة، يتعين على صاحب المشروع اللجوء إلى خبرة المصالح الخارجية ذات الصلة بالقطاع أو مكاتب الدراسات المختصة.

❖ **المادة 11: مساطر إنجاز النفقات.**

تعتمد نفس المساطر الجاري بها العمل بالنسبة لعمليات المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في تنفيذ النفقات الخاصة بإنجاز هذا المشروع.

يتعين على صاحب المشروع الإدلاء لقسم العمل الاجتماعي بالعمالة بالوثائق التقنية والمالية المبررة لكل عملية صرف النفقات مؤشر عليها من طرف محاسب معتمد.

ويجب أن تستوفي المساطر المطبقة من طرف صاحب المشروع مواصفات الشفافية والإنصاف والنجاعة، مع ضمان تطابق أمثل بين الجودة والكلفة، ويجب أن تنجز النفقات عن طريق التحويل او عن طريق الشيك أو ما يثبت ذلك..

❖ **المادة 12: ضبط المحاسبة.**

يمسك صاحب المشروع محاسبة خاصة بالمشروع تضمن دقة وصدق السجلات المحاسباتية

ويلتزم بالاحتفاظ بكل الوثائق التقنية والمالية المبررة للنفقات المتعلقة بإنجاز المشروع لمدة عشر سنوات على الأقل تبتدئ من تاريخ نهاية إنجاز المشروع.

❖ **المادة 13: تحويل المساهمة المالية في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.**

يتم الالتزام المالي بهذه الاتفاقية بعد التوقيع عليها من طرف جميع الشركاء،

ولا يتم تحويل المساهمة المالية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية بهذه الاتفاقية الا بعد ادلاء جمعية مهرجان التبوريدة وإحياء التراث الروداني ببرنامج عمل تماشيا وتوجهات المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في مرحلتها الثالثة وكذلك الادلاء بمساهمة باقي الشركاء في المشروع.

ويتم إثر ذلك صرف مساهمات المبادرة الوطنية للتنمية البشرية تدريجيا على الشكل التالي:

- ✓ **50%** كشطر اول بعد انتقاء نائل الصفقة او طلب السند في إطار محضر الانتقاء والادلاء به الى قسم العمل الاجتماعي، مع عقد الالتزام المنجز بين حامل المشروع ونائل الطلبية.
- ✓ **40%** كشطر ثاني بعد استلام المقتنيات والادلاء بمحضر التسليم لقسم العمل الاجتماعي،
- ✓ **10%** سيتم تحويلها بعد الادلاء بمحضر التسليم النهائي للمشروع مرفقا بباقي الوثائق التبريرية لصرف الاعتمادات موضوع المشروع مؤشر عليها من طرف محاسب معتمد، والادلاء ببطاقة مؤشرات التنمية المشار اليها في الملحق.
- ✓ تصرف هذه المساهمات في الحساب البنكي الخاص بالمشروع **عدد 3100411038122702670601 49 المفتوح بالخزينة الاقليمية بتارودانت باسم جمعية مهرجان التبوريدة وإحياء التراث الروداني.**

❖ **المادة 14: إيقاف الأداء، الفسخ.**

إذا أخل صاحب المشروع بأحد التزاماته، أو تأخر في إنجاز المشروع أو العملية، يحق للسيد عامل الإقليم بعد إشعار المعني في ظرف عشرة أيام، تأجيل أو إيقاف إنجاز المشروع وعرضه على أنظار اللجنة الإقليمية للتنمية البشرية قصد اتخاذ التدابير اللازمة.

إذا ظهر خلل كبير يهدد إنجاز المشروع يمكن لعامل الإقليم –في حال استمرار الخلل-الاعلان بصفة انفرادية عن فسخ الاتفاقية في غضون 30 يوما الموالية للإشعار.

❖ **المادة 15: إرجاع الدفعات.**

عند انتهاء المدة الزمنية للاتفاقية أو في حالة فسخها، وعلى ضوء التقييم النهائي للنتائج من طرف لجنة التتبع المشار إليها في المادة 19 أدناه، يمكن مطالبة حامل المشروع بإرجاع الدفعات لفائدة " صندوق دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية". وذلك خلال مدة أقصاها 60 يوما بداية من تاريخ الإشعار بقرار إرجاع الدفعات الذي يصدره السيد عامل الإقليم. ويتم التحصيل طبقا للقوانين الجاري بها العمل.

❖ **المادة 16: استمرارية المشروع.**

تلتزم جمعية مهرجان التبوريدة وإحياء التراث الروداني بضمان استمرارية وديمومة المشروع من خلال:

- ✓ توفير الموارد البشرية المؤهلة،
- ✓ ضمان صيانة التجهيزات من أجل استغلالها بصفة مستمرة،
- ✓ استهداف جميع الفئات والساكنة المحلية المستهدفة.

وفي حالة عجز حامل المشروع عن الوفاء بالتزاماته يقوم بإخبار اللجنة المحلية للتنمية البشرية كتابيا في افق إيجاد هيئة أخرى لاستغلال وتسيير المشروع .

❖ **المادة 17: المراقبة البعدية والافتحاص.**

تخضع كل العمليات المرتبطة بإنجاز المشروع للمراقبة من طرف هيئات مختصة بالإدارة، خاصة مراقبة اللجان المشتركة بين المفتشية العامة للإدارة الترابية والمفتشية العامة للمالية.

ويلتزم حامل المشروع بالتعاون مع لجان المراقبة والافتحاص والتي يمكن أن تتضمن ممثلين عن الهيآت المانحة.

❖ **المادة 18: التتبع.**

تعقد لجنة التتبع برئاسة السيد رئيس اللجنة المحلية للتنمية البشرية اجتماعات التتبع بصفة دورية للتأكد من حسن سير المشروع ووضع الحلول الممكنة للمشاكل التي قد تعترضه واقتراح الإجراءات التي ستسهل إنجازه وتضم في عضويتها جميع الأطراف الموقعة على الاتفاقية كما يمكن للسيد رئيس اللجنة استدعاء أي شخص أو هيئات أخرى يرى أن حضورها مفيد لاجتماعات اللجنة.

❖ **المادة 19: تقييم الأنشطة والمشاريع.**

تتكلف لجنة التقييم المكونة من :

- ✓ اللجنة المحلية للتنمية البشرية لباشوية تارودانت،
- ✓ قسم العمل الاجتماعي (رئاسة اللجنة)،
- ✓ المجلس الجماعي بتارودانت ؛
- ✓ المديرية الاقليمية لوزارة الشباب والثقافة والتواصل-قطاع الثقافة تارودانت

بإنجاز تقييم للمشاريع المنجزة ودراسة مدى فعالية نتائج تدخلات المبادرة الوطنية للتنمية البشرية على أساس مؤشرات النجاعة والتي يتم تحديدها في إطار التتبع والتقييم التشاركي للمشروع،

ويمكن للسيد رئيس اللجنة استدعاء أي شخص أو هيئات أخرى يرى أن حضورها يغني أشغال هذه اللجنة.

❖ **المادة 20: رفع التقارير.**

يتعهد حامل المشروع بان يرفع وبصفة منتظمة وعند نهاية التظاهرة والانشطة المبرمجة إلى السيد عامل الإقليم وإلى باقي الشركاء تقريرا مفصلا حول السير المادي والمالي للمشروع.

ويجب أن يتضمن هذا التقرير مدى تطور مؤشرات التقييم المعتمدة وكذا مقارنة بين الإنجازات والتوقعات مرفقة بالبيانات، بالإضافة إلى تحليل الصعوبات المحتملة والحلول المتخذة أو المقترحة.

❖ **المادة 21: تصفية الخلافات.**

كل نزاع ناتج عن تأويل أو تنفيذ لهذا العقد يحال على اللجنة الإقليمية للتنمية البشرية لدراسته وإيجاد الحلول الملائمة له في إطار التراضي، وفي حالة غياب التوصل إلى حل ملائم يرفع السيد عامل الإقليم رئيس اللجنة الإقليمية للتنمية البشرية ملف النزاع على أنظار القضاء.

❖ **المادة 22: المراجعة.**

إن مراجعة مقتضيات هذا العقد يجب أن تتم باقتراح كتابي وموافقة الأطراف الموقعة عليه وتكون هذه المراجعة موضوع ملحق.

❖ **المادة 23: إشهار الاتفاقية.**

يتم الإخبار بهذه الاتفاقية بكافة وسائل الإشهار الملائمة ومنها على الخصوص، النشر داخل مقر اللجنة المحلية للتنمية البشرية، مقر الجماعة، مقر الجمعية والأماكن العمومية الأخرى.

تحرر هذه الاتفاقية في سبع نظائر أصلية يحتفظ كل طرف بنسخة موقعة من كافة الشركاء.

❖ **المادة 24: مقتضيات خاصة.**

يمكن للأطراف الموقعة على هذه الاتفاقية، حسب خصوصية كل مشروع أو عملية، تحديد مقتضيات خاصة إضافية، مادامت لا تتعارض مع المقتضيات العامة لهذه الاتفاقية.

حرر بتارودانت في: .....

عـــــامل اقليـــم تارودانـــــت

رئيس اللجنة الإقليمية للتنمية البشرية

رئيس اللجنة المحلية للتنمية البشرية باشوية تارودانت

رئيس المجلس الجماعي تارودانت

المدير الإقليمي لوزارة الشباب

والثقافة والتواصل تارودانت-قطاع الثقافة-

حامل المشروع

إقليم تارودانت

المبادرة الوطنية للتنمية البشرية
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵜⴰⵏⴰⵎⵓⵔⵜ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⵜⴰⵎⴰⵏⵜⵉⵜ

عقـــد شـراكـــة

N° /INDH/2024

بين

السيد عامل إقليم تارودانت

رئيس اللجنة الاقليمية للتنمية البشرية

من جهة

و

- السيد رئيس اللجنة المحلية للتنمية البشرية لدائرة أولاد تايمة؛
- السيد رئيس المجلس الجماعي بتارودانت؛
- المدير الاقليمي لدى الاكاديمية الجهوية للتربية الوطنية والتعليم الاولي والرياضة بتارودانت؛
- السيد رئيس جمعية أجيال الرياضية الرودانية لكرة القدم بتارودانت.

من جهة أخرى

بخصوص مشروع

اقتناء تجهيزات مكتبية ومعدات رياضية

للأجيال النسوية الصاعدة تقدمت به جمعية أجيال الرياضية الرودانية

في إطار برنامج الدفع بالرأسمال البشري للأجيال الصاعدة

تمهيـد

- ✓ تنفيذا لمضمون الخطاب الملكي السامي الذي وجهه صاحب الجلالة الملك محمد السادس أعز الله أمره إلى شعبه الوفي بتاريخ 18 ماي 2005، في شأن انطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية؛
- ✓ تنفيذا للتوجيهات السامية الواردة بالخطاب الملكي لعيد العرش 29 يوليوز2018 المتعلق بإطلاق المرحلة الثالثة من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية؛
- ✓ تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية خلال الإعلان يوم 19 شتنبر2018 عن المرحلة الثالثة للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية الرامية الى تعزيز المكتسبات وإعادة توجيه برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية للنهوض بالرأسمال البشري للأجيال الصاعدة، ودعم الفئات في وضعية صعبة وإطلاق جيل جديد من المبادرات المدرة للدخل والمحدثة لفرص الشغل؛
- ✓ بناء على الظهير الشريف رقم 84 .15. 1 صادر بتاريخ 20 رمضان 1436 الموافق لـ 7 يوليوز2015، بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 14-112 بشأن تنظيم العمالات والأقاليم؛
- ✓ بناء على الظهير الشريف رقم 85-15-1 الصادر بتاريخ 20 رمضان 1436 الموافق ل 7 يوليوز2015) بتنفيذ القانون التنظيم يرقم 14. 113 المتعلق بالجماعات؛
- ✓ بناء على الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 168-75-1 الصادر بتاريخ 25 صفر 1397 الموافق لـ 15 فبراير 1977 المتعلق باختصاصات العمال كما وقع تغييره وتتميمه بالظهير الشريف بمثابة قانون رقم 193-93-1 المؤرخ في 6 أكتوبر 1993؛
- ✓ بناء على الظهير الشريف رقم 376-58-1 الصادر في 3 جمادى الأولى 1378 (15 نونبر1958) المتعلق بحق تأسيس الجمعيات كما تم تتميمه بموجب الظهير الشريف رقم 1.09.39 الصادر في 22 من صفر1430(18 فبراير2009)، بتنفيذ القانون رقم 07.09؛
- ✓ بناء على القانون رقم 12-112 المتعلق بمسطرة تأسيس التعاونيات الصادر بالجريدة الرسمية بتاريخ 18دجنبر2014؛
- ✓ بناء على المرسوم رقم 2.18.831 الصادر في 12 من ربيع الثاني 1440 الموافق ل 20 دجنبر2018 بتغيير وتتميم المرسوم رقم 2.05.1017 الصادر في 12 من جمادى الآخرة 1426 الموافق (19 يوليوز2005) المتعلق بمساطر تنفيذ النفقات المبرمجة في إطار الحساب المرصود لأمور خصوصية المسمى "صندوق دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية"؛
- ✓ بناء على المذكرة التأطيرية رقم 1107 بتاريخ 18 يناير2019 المتعلقة بإنشاء وتشكيل أجهزة الحكامة الترابية برسم المرحلة الثالثة للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية للفترة الممتدة 2019-2023 وخصوصا برنامج تحسين الدخل والادماج الاقتصادي للشباب؛
- ✓ بناء على منشور السيد رئيس الحكومة رقم 2022/13 المتعلق بتحديد كيفيات تقديم الحساب السنوي الخاص باستخدام الاموال و المساعدات العمومية التي تتلقاها الجمعيات؛
- ✓ وتفعيلا لبرامج المرحلة الثالثة من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وأرضية العمل لتنفيذ هذه المرحلة برسم2019-2023؛
- ✓ وبناء على المذكرة التأطيرية موضوع كتاب السيد وزير الداخلية عدد 947 بتاريخ 14 يناير2020؛
- ✓ و انطلاقا من مبادئ الشراكة، التعاقدية، المسؤولية والشفافية التي تقوم عليها المبادرة الوطنية للتنمية البشرية؛
- ✓ واعتبارا لكون المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ترتكز على مقاربة إرادية ومتجددة تهدف الى تحصين وتعزيز المكتسبات مع إعادة توجيه البرامج سعيا للنهوض بالرأسمال البشري والعناية بالأجيال الصاعدة ودعم الفئات الهشة، بالإضافة الى اعتماد جيل من المبادرات المدرة للدخل و المتيحة لفرص الشغل.
- ✓ وتبعا لاجتماع اللجنة الإقليمية للتنمية البشرية المنعقد بتاريخ31 يوليوز2024.

تم الاتفاق بين:

- السيد عامل إقليم تارودانت، رئيس اللجنة الإقليمية للتنمية البشرية

من جهة

و

- السيد رئيس اللجنة المحلية للتنمية البشرية لباشوية تارودانت؛
- السيد رئيس المجلس الجماعي بتارودانت؛
- المدير الاقليمي لدى الاكاديمية الجهوية للتربية الوطنية والتعليم الاولي والرياضة بتارودانت؛
- السيد رئيس جمعية أجيال الرياضية الرودانية لكرة القدم بتارودانت.

من جهة أخرى

على ما يلي

مقتضيات عامة:

❖ **المادة 1: موضوع الاتفاقية.**

تهدف هذه الاتفاقية إلى تحديد الشروط والقواعد الرامية إلى تجسيد التعاون والشراكة في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بين السيد عامل الاقليم، بصفته آمرا بالصرف مساعدا للحساب الخصوصي المسمى "صندوق دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية" وباقي الشركاء من أجل **مشروع إقتناء تجهيزات مكتبية ومعدات رياضية للأجيال النسوية الصاعدة تقدمت به جمعية أجيال الرياضية الرودانية لكرة القدم بتارودانت في إطاربرنامج الدفع بالرأسمال البشري للأجيال الصاعدة.**

Acquisition des équipements bureautiques et du matériel sportif au profit de L'ASSOCIATION AJYAL SPORTIVE ROUDANAISE DU FOOTBALL à Taroudannt dans le cadre du programme d'Impulsion du capital humain des générations montantes.

❖ **المادة 2: مكونات المشروع.**

تقدر التكلفة الإجمالية للمشروع المشار إليه أعلاه ب 221832.00 درهم (مائتان وواحد وعشرون ألف وثمانمائة واثنان وثلاثون درهم ويهم العمليات التالية :

- **اقتناء التجهيزات والمعدات .**
- **إنجازالأنشطة المتعلقة بالمشروع تبعا لبرنامج العمل التنفيذي.**

❖ **المادة 3: مدة الاتفاقية.**

يتم العمل بهذه الاتفاقية مباشرة بعد الالتزام المالي بها من طرف جميع الشركاء، وتدخل بنودها حيز التنفيذ ابتداء من تاريخ التوقيع عليها من قبل كافة الشركاء، وتحدد مدة الإتفاقية في **24 شهر**.

❖ **المادة 4: الشركاء ومساهماتهم.**

تحدد هذه الاتفاقية الأطراف المعنية وكذا مساهماتهم المالية والعينية التي سترصد لإنجاز مكونات المشروع المشار إليه على النحو التالي:

- ✓ **المبادرة الوطنية للتنمية البشرية** 100000.00درهم (مائة ألف درهم)،
- ✓ **جمعية أجيال الرياضية الرودانية لكرة القدم بتارودانت** 21832.00 درهم (واحد وعشرون ألف وثمانمائة واثنان وثلاثون درهم) كمساهمة للجمعية، و الاشراف على انجاز وتسيير المشروع،
- ✓ **اللجنة المحلية للتنمية البشرية لباشوية تارودانت**: التتبع والتقييم،
- ✓ **المديرية الاقليمية لدى الاكاديمية الجهوية للتربية الوطنية والتعليم الاولي والرياضة بتارودانت:** التتبع والتقييم،
- ✓ **المجلس الجماعي بتارودانت: 100000.00** درهم (مائة ألف درهم) وتوفير الفضاء المحتضن للمشروع،

ويجب إحاطة السيد عامل إقليم تارودانت بكل مساهمة إضافية، كيفما كان نوعها، وكذا الحصول على موافقته في هذا الشأن.

❖ **المادة 5: المبادئ المؤسسة لعقد الشراكة.**

تلتزم الأطراف الموقعة على الاتفاقية بالعمل جماعيا على إنجاز المشروع مع مراعاة أهداف وفلسفة ومقاربة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وخطة ومنهجية عملها.

وتتم عملية تنفيذ مقتضيات هذه الاتفاقية في إطار لجنة مكونة من ممثلي الاطراف الموقعة عليها.

❖ **المادة 6: مهام حامل المشروع.**

تعتبر جمعية أجيال الرياضية الرودانية لكرة القدم بتارودانت حاملا للمشروع، وبهذه الصفة تلتزم بتوفير ما يلي:

- ✓ **تحديد الحاجيات مع الجهات المختصة والملائمة للفضاء المراد الاشتغال فيه،**
- ✓ **السهر على تفادي كل نزاع من شأنه أن يعرقل انجاز المشروع.**

❖ **المادة 7: مهام صاحب المشروع.**

يعتبر رئيس جمعية أجيال الرياضية الرودانية لكرة القدم بتارودانت صاحبا للمشروع، وبهذه الصفة يلتزم بتوفير ما يلي:

- ✓ **تحديد لائحة ومواصفات ونوعية التجهيزات المراد اقتناؤها،**
- ✓ **الادلاء بكشوفات الاثمنة أو بدفتر التحملات،**
- ✓ **اعداد الصفقة او طلبات السند وإعطاء انطلاقتها طبقا للقوانين المعمول بها،**
- ✓ **رفع تقارير بصفة منتظمة عند نهاية كل شهر حول التقدم المادي والمالي للمشروع،**
- ✓ **تحيين المعطيات المتعلقة بمؤشرات التتبع وتقييم مدى فعالية نتائج تدخلات المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وموافاة قسم العمل الاجتماعي بها في مختلف مراحل الاستفادة من المشروع، حسب ملحق مؤشرات التنمية رفقته.**

❖ **المادة 8: تسيير المشروع.**

تسلم التجهيزات بعد اقتنائها والمصادقة على مواصفاتها تحت إشراف لجنة التتبع و التقييم بالمادة 19 أسفله، وفي حالة عجز حامل المشروع عن تنفيذ التزاماته يمكن للجنة المحلية للتنمية البشرية التصرف في هذه التجهيزات وتسليمها إلى هيئة أخرى لتحقيق الوقع المتوخى منها.

و يمنع منعا كليا اي تصرف كالبيع و الهبة و العوض في مكونات المشروع .

❖ **المادة 9: احترام المواصفات التقنية.**

يتعهد صاحب المشروع بالسهر على احترام المواصفات المحددة في كشف الأثمان أو دفتر التحملات والعمل على وضع شعار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية على مكونات المشروع.

❖ **المادة 10: الخبرة والدعم التقني.**

فيما يتعلق بعمليات تعزيز الكفاءات المحلية والدعم التقني، ومن أجل إنجاز المشروع في أحسن الظروف وتحقيق وقع ايجابي على المناطق والساكنة المستهدفة، يتعين على صاحب المشروع اللجوء إلى خبرة المصالح الخارجية ذات الصلة بالقطاع أو مكاتب الدراسات المختصة.

❖ **المادة 11: مساطر إنجاز النفقات.**

تعتمد نفس المساطر الجاري بها العمل بالنسبة لعمليات المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في تنفيذ النفقات الخاصة بإنجاز هذا المشروع.

يتعين على صاحب المشروع الإدلاء لقسم العمل الاجتماعي بالعمالة بالوثائق التقنية والمالية المبررة لكل عملية صرف النفقات.

ويجب أن تستوفي المساطر المطبقة من طرف صاحب المشروع مواصفات الشفافية والإنصاف والنجاعة، مع ضمان تطابق أمثل بين الجودة والكلفة، ويجب أن تنجز النفقات عن طريق التحويل او عن طريق الشيك أو ما يثبت ذلك.

❖ **المادة 12: ضبط المحاسبة.**

يمسك صاحب المشروع محاسبة خاصة بالمشروع تضمن دقة وصدق السجلات المحاسباتية

ويلتزم بالاحتفاظ بكل الوثائق التقنية والمالية المبررة للنفقات المتعلقة بإنجاز المشروع لمدة عشر سنوات على الأقل تبتدئ من تاريخ نهاية إنجاز المشروع.

❖ **المادة 13: تحويل المساهمة المالية في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.**

يتم الالتزام المالي بهذه الاتفاقية بعد التوقيع عليها من طرف جميع الشركاء،

ولا يتم تحويل المساهمة المالية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية بهذه الاتفاقية الا بعد ادلاء جمعية أجيال الرياضية الرودانية لكرة القدم بتارودانت ببرنامج عمل مصادق عليه من طرف اللجنة المحلية وكذلك الادلاء بمساهمتها ومساهمة باقي الشركاء في المشروع.

ويتم إثر ذلك صرف مساهمات المبادرة الوطنية للتنمية البشرية تدريجيا على الشكل التالي:

- ✓ **50% كشطر اول بعد انتقاء نائل الصفقة او طلب السند في إطار محضر الانتقاء والادلاء به الى قسم العمل الاجتماعي، مع عقد الالتزام المنجز بين حامل المشروع ونائل الطلبية.**
- ✓ **40 %كشطر ثاني بعد تسليم الاشغال والادلاء بمحضر التسليم لقسم العمل الاجتماعي،**
- ✓ **10% سيتم تحويلها بعد الادلاء بمحضر التسليم النهائي للمشروع مرفقا بكل الوثائق التبريرية لصرف الاعتمادات موضوع المشروع مؤشر عليها من طرف محاسب معتمد، والادلاء ببطاقة مؤشرات التنمية المشار اليها في الملحق.**

تصرف هذه المساهمات في الحساب البنكي الخاص بالمشروع عدد **310041103812270337970156 المفتوح بالخزينة العامة بتارودانت** لفائدة جمعية أجيال الرياضية الرودانية لكرة القدم بتارودانت.

❖ **المادة 14: إيقاف الأداء، الفسخ.**

إذا أخل صاحب المشروع بأحد التزاماته، أو تأخر في إنجاز المشروع أو العملية، يحق للسيد عامل الإقليم بعد إشعار المعني في ظرف عشرة أيام، تأجيل أو إيقاف إنجاز المشروع وعرضه على أنظار اللجنة الإقليمية للتنمية البشرية قصد اتخاذ التدابير اللازمة.

إذا ظهر خلل كبير يهدد إنجاز المشروع يمكن لعامل الإقليم –في حال استمرار الخلل-الاعلان بصفة انفرادية عن فسخ الاتفاقية في غضون 30 يوما الموالية للإشعار.

❖ **المادة 15: إرجاع الدفعات.**

عند انتهاء المدة الزمنية للاتفاقية أو في حالة فسخها، وعلى ضوء التقييم النهائي للنتائج من طرف لجنة التتبع المشار إليها في المادة 19 أدناه، يمكن مطالبة حامل المشروع بإرجاع الدفعات لفائدة " صندوق دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية". وذلك خلال مدة أقصاها 60 يوما بداية من تاريخ الإشعار بقرار إرجاع الدفعات الذي يصدره السيد عامل الإقليم. ويتم التحصيل طبقا للقوانين الجاري بها العمل.

❖ **المادة 16: استمرارية المشروع.**

تلتزم جمعية أجيال الرياضية الرودانية لكرة القدم بتارودانت بضمان استمرارية وديمومة المشروع من خلال:

- ✓ **توفير الموارد البشرية المؤهلة،**
- ✓ **ضمان صيانة التجهيزات من أجل استغلالها بصفة مستمرة،**
- ✓ **استهداف جميع الفئات والساكنة المحلية المستهدفة.**

وفي حالة عجز حامل المشروع عن الوفاء بالتزاماته يقوم بإخبار اللجنة المحلية للتنمية البشرية كتابيا في افق إيجاد هيئة أخرى لاستغلال وتسيير المشروع .

❖ **المادة 17: المراقبة البعدية والافتحاص.**

تخضع كل العمليات المرتبطة بإنجاز المشروع للمراقبة من طرف هيئات مختصة بالإدارة، خاصة مراقبة اللجان المشتركة بين المفتشية العامة للإدارة الترابية والمفتشية العامة للمالية.

ويلتزم حامل المشروع بالتعاون مع لجان المراقبة والافتحاص والتي يمكن أن تتضمن ممثلين عن الهيآت المانحة.

❖ **المادة 18: التتبع.**

تعقد لجنة التتبع برئاسة السيد رئيس اللجنة المحلية للتنمية البشرية اجتماعات التتبع بصفة دورية للتأكد من حسن سير المشروع ووضع الحلول الممكنة للمشاكل التي قد تعترضه واقتراح الإجراءات التي ستسهل إنجازه وتضم في عضويتها جميع الأطراف الموقعة على الاتفاقية كما يمكن للسيد رئيس اللجنة استدعاء أي شخص أو هيئات أخرى يرى أن حضورها مفيد لاجتماعات اللجنة.

❖ **المادة 19: تقييم الأنشطة والمشاريع.**

تتكلف لجنة التقييم المكونة من :

- ✓ **قسم العمل الاجتماعي،**
- ✓ **اللجنة المحلية للتنمية البشرية لباشوية تارودانت،**
- ✓ **المجلس الجماعي بتارودانت ؛**
- ✓ **المديرية الاقليمية لوزارة الشباب والثقافة والتواصل –قطاع الثقافة-؛**

بإنجاز تقييم للمشاريع المنجزة ودراسة مدى فعالية نتائج تدخلات المبادرة الوطنية للتنمية البشرية على أساس مؤشرات النجاعة والتي يتم تحديدها في إطار التتبع والتقييم التشاركي للمشروع،

ويمكن للسيد رئيس اللجنة استدعاء أي شخص أو هيئات أخرى يرى أن حضورها يغني أشغال هذه اللجنة.

❖ **المادة 20: رفع التقارير.**

يتعهد حامل المشروع بان يرفع وبصفة منتظمة وعند نهاية التظاهرة والانشطة المبرمجة إلى السيد عامل الإقليم وإلى باقي الشركاء تقريرا مفصلا حول السير المادي والمالي للمشروع.

ويجب أن يتضمن هذا التقرير مدى تطور مؤشرات التقييم المعتمدة وكذا مقارنة بين الإنجازات والتوقعات مرفقة بالبيانات، بالإضافة إلى تحليل الصعوبات المحتملة والحلول المتخذة أو المقترحة.

❖ **المادة 21: تصفية الخلافات.**

كل نزاع ناتج عن تأويل أو تنفيذ لهذا العقد يحال على اللجنة الإقليمية للتنمية البشرية لدراسته وإيجاد الحلول الملائمة له في إطار التراضي، وفي حالة غياب التوصل إلى حل ملائم يرفع السيد عامل الإقليم رئيس اللجنة الإقليمية للتنمية البشرية ملف النزاع على أنظار القضاء.

❖ **المادة 22: المراجعة.**

إن مراجعة مقتضيات هذا العقد يجب أن تتم باقتراح كتابي وموافقة الأطراف الموقعة عليه وتكون هذه المراجعة موضوع ملحق.

❖ **المادة 23: إشهار الاتفاقية.**

يتم الإخبار بهذه الاتفاقية بكافة وسائل الإشهار الملائمة ومنها على الخصوص، النشر داخل مقر اللجنة المحلية للتنمية البشرية، مقر الجماعة، مقر الجمعية والأماكن العمومية الأخرى.

تحرر هذه الاتفاقية في **سبع نظائر أصلية** يحتفظ كل طرف بنسخة موقعة من كافة الشركاء.

❖ **المادة 24: مقتضيات خاصة.**

يمكن للأطراف الموقعة على هذه الاتفاقية، حسب خصوصية كل مشروع أو عملية، تحديد مقتضيات خاصة إضافية، مادامت لا تتعارض مع المقتضيات العامة لهذه الاتفاقية.

حرر بتارودانت في: .....

التوقيعات

عـــــامل اقليــم تارودانـــــت رئيس اللجنة الإقليمية للتنمية البشرية	رئيس اللجنة المحلية للتنمية البشرية لباشوية تارودانت
المدير الاقليمي لدى الاكاديمية الجهوية للتربية الوطنية والتعليم الاولي والرياضة بتارودانت	حامل المشروع

الملحق الخاص بمؤشرات التنمية (قصد التعبئة من طرف حامل المشروع)

3. برنامج الدفع بالرأسمال البشري للأجيال الصاعدة

المحور الأول :تنمية الطفولة المبكرة:

مؤشرات التتبع	
• معدل التوعية والتحسيس (عدد الأشخاص المستهدفين الذين تم توعيتهم مقارنة بالعدد الإجمالي) .	
• معدل الاستشارات خلال مرحلة الحمل معدل الرضاعة الطبيعية الخالص والرضاعة الطبيعية المبكرة.	
• معدل الوفيات الناجمة عنا لنشاط المفرط للغدة الدرقية الخلقي / التهابات الجهاز التنفسي.)	

مؤشرات الأثر (النتائج)	
• نسبة وفيات الرضع 5 < (سنوات) ووفيات الاطفال حديثي الولادة (أقل من سنتين)	
• نسبة وفيات الأمهات	
• نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من تأخر النمو	
• نسبة النساء الحوامل ذات النقص في مكملات التغذية(الحديد، وفيتامين ألف، ودال، والزنك)...	
• معدل الولادات تحت الإشراف الطبي.	

المحورالثاني :دعم التعليم الأولي بالوسط القروي:

مؤشرات الفعالية والأثر الاجتماعي	
الوسائل	
• عدد الوحدات المحدثة /المؤهلة	
• معدل ولوج التعليم الاولي	
• عدد الأطفال المسجلين بالتعليم الاولي	
• عدد الاسر المستهدفة	
• عدد الانشطة التوعوية في مجال التعليم الاولي	
• عدد المؤطرين المشغلين	

مؤشرات الفعالية والأثر الاجتماعي	
الأثر الاجتماعي	
• متوسط مدة تمدرس الاطفال المستفيدين من التعليم الاولي	
• عدد أطفال التعليم الاولي المسجلين في التعليم الابتدائي	
• نسبة نجاح الاطفال المستفيدين من التعليم الاولي في الباكالوريا	

المحورالثالث :دعم التمدرس ومحاربة الهدر المدرسي

مؤشرات الوقع والأثر:	
• معدل الهد ر المدرسي:	
• معدل المتمدرسين:	
• عدد التلاميذ الناجحين/المتفوقين المستفيدين:	
مؤشرات الوساطة أو الوقع:	
• معدل التلاميذ المثابرين/المواظبين /الدائمي الحضور حسب النوع:	
• عدد الأنشطة خارج النشاط الدراسي/الموازية المنظمة:	
• عدد المدرسين الذين تم تحسيسهم:	
• عدد المقيمين بالداخليات ودور الطالب(ة) :	

توقيع : النائب الأول للرئيس

محمد أمهرسي



توقيع: كاتب المجلس الجماعي

رشيد فنان



النقطة الثانية عشرة:	الدراسة والمصادقة على تفويت بقعة أرضية لفائدة مجموعة الجماعات الترابية "وادي سوس" لتدبير مرفق النقل العمومي الحضري وما بين الجماعات بواسطة الحافلات.

في مستهل هذه النقطة أشار السيد محمد أمهرسي النائب الأول للرئيس أنها تتعلق بالدراسة والمصادقة على تفويت بقعة أرضية لفائدة مجموعة الجماعات الترابية "وادي سوس"لتدبير مرفق النقل العمومي الحضري وما بين الجماعات بواسطة الحافلات، بعد ذلك أحال الكلمة على السيد عبد الفتاح بوران لتقديم الخطوط العريضة حول الموضوع.

عبد الفتاح بوران .....عن مكتب الممتلكات.

شكرا السيد الرئيس، فيما يخص هذه النقطة الثانية عشرة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على تفويت بقعة أرضية لفائدة مجموعة الجماعات الترابية "وادي سوس " لتدبير مرفق النقل العمومي الحضري وما بين الجماعات بواسطة الحافلات. ايمانا منه بالتعاون والعمل المشترك بين الجماعات وتفعيلا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 113/14 المتعلق بالجماعات خصوصا المادة 92 منه انخرط مجلس جماعة تارودانت ومجموعة من مجالس الجماعات الترابية الأخرى والبالغ عددها 36 في احداث مجموعة الجماعات الترابية وادي سوس لتدبير مرفق النقل العمومي الحضري وما بين الجماعات بواسطة الحافلات الشيء الذي سيساهم ولا شك في الربط بين هذه الجماعات وتسهيل تنقل المواطنين لقضاء مآربهم مما سينعكس أيضا على الجانب الاقتصادي .

وعليه تقدم رئيس مجلس مجموعة الجماعات الترابية وادي سوس بطلب بقعة أرضية من أجل بناء مقر المجموعة وبنايات سكنية تابعة لهذه المجموعة.

القطعة الأرضية المقترحة هي جزء من الرسم العقاري T38543/39، التابع للملك الخاص لجماعة تارودانت تبلغ مساحتها 02 هكتارو50 آر. وشكرا.

جماعة تارودانت

النقطة الثانية عشرة:
الدراسة و المصادقة على تفويت بقعة أرضية لفائدة مجموعة الجماعات الترابية "وادي سوس " لتدبير مرفق النقل العمومي الحضري و ما بين الجماعات.

الدورة العادية لمجلس جماعة تارودانت – الخميس 6 فبراير 2025

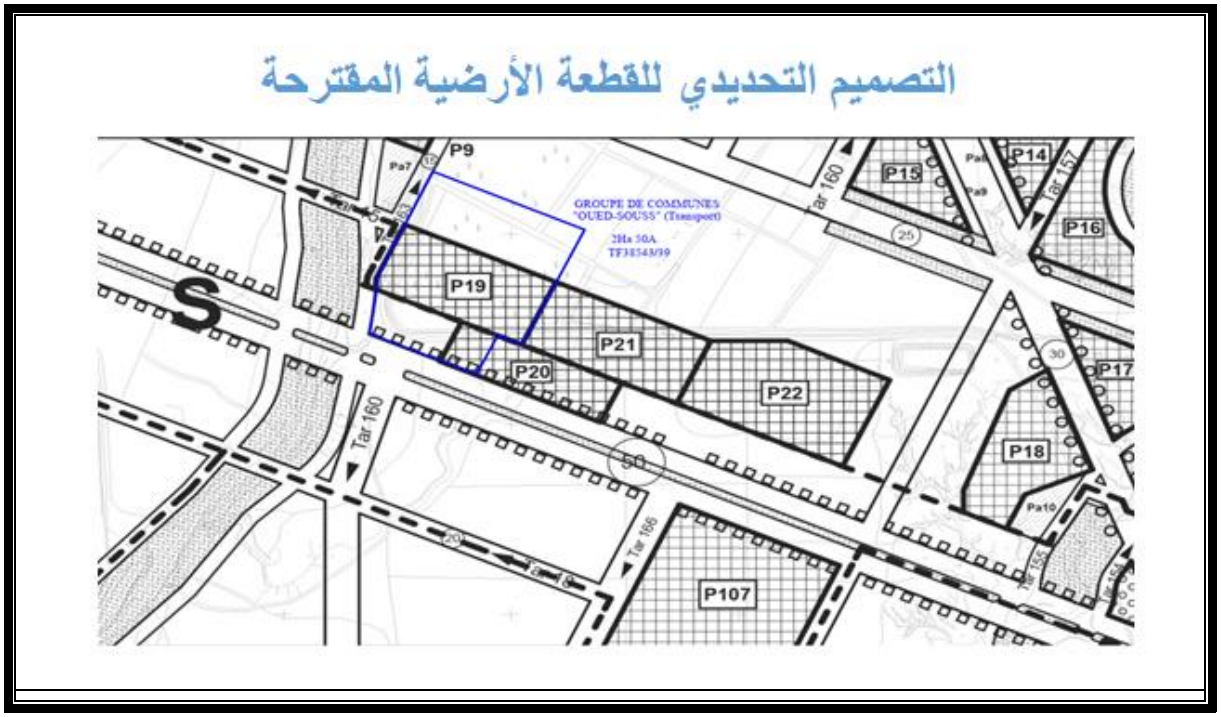
تقـــــديـــح

- ايمانا منه بالتعاون و العمل المشترك بين الجماعات و تفعيلا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 14/113 المتعلق بالجماعات خصوصا المادة 92 منه انخرط مجلس جماعة تارودانت ومجموعة من مجالس الجماعات الترابية الأخرى و البالغ عددها 36 في احداث مجموعة الجماعات الترابية وادي سوس لتدبير مرفق النقل العمومي الحضري و ما بين الجماعات بواسطة الحافلات الشيء الذي سيساهم و لا شك في الربط بين هذه الجماعات و تسهيل تنقل المواطنين لقضاء مآربهم مما سينعكس أيضا على الجانب الإقتصادي.

و عليه تقدم رئيس مجلس مجموعة الجماعات الترابية و ادي سوس بطلب بقعة أرضية من أجل بناء مقر المجموعة و بنايات سكنية تابعة لهذه المجموعة.

بطاقة معلومات حول القطعة الأرضية المقترحة

اسم طالب العقار	مجموعة الجماعات الترابية و اد سوس
موقع العقار	لسطاح مدينة تارودانت
الرسم العقاري	جزء من الرسم العقاري عدد T38543/39
أصل الملكية	تابع لجماعة تارودانت الملك الخاص
مساحة العقار	2 هكتار و 50 آر



شكـــرا علـــى انتبـــاهكـــــم

نزهة ايت حبان ..... **مستشارة جماعية.**

كما في علمكم أن إقليم تارودانت من ضمن الأقاليم والعمالات المعنية بالنموذج الجديد لتدبير مرفق النقل العمومي الحضري والشبه الحضري الذي ستعتمده وزارة الداخلية في عقود التدبير المفوض للنقل بواسطة الحافلات من اجل تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين،ويتميز هذا النموذج بالفصل بين وظيفتي الاستثمار والتسيير، إذ ستقوم الوزارة بجميع الاستثمارات. بما في ذلك اقتناء الحافلات والآلات والتذاكر، الكاميرات وبرنامج تتبع الحافلات "GPS" تجهيز المسارات بالمخابئ وعلامات توقف الحافلات، وكذلك بناء المستودع مع تجهيزه لوقوف وصيانة الحافلات، غير أن العقار الذي سيخصص لبناء المستودع، يبقى على مسؤولية مجموعة الجماعات الترابية "وادي سوس".

وفي هذا الصدد وبناء على الطلب الذي تقدمت به هذه المجموعة سابقا لهذه الجماعة، فإنني التمس من جميع السادة والسيدات أعضاء المجلس الجماعي لتارودانت بالتصويت لصالح تفويت بقعة أرضية مساحتها هكتارين ونصف لفائدة مجموعة الجماعات الترابية وادي سوس وذلك في أفق احتضان هذا المستودع الخاص بوقوف وصيانة حافلات المجموعة.

عملية التصويت

بعد ذلك عرض السيد النائب الأول للرئيس مقرر النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على تفويت بقعة أرضية لفائدة مجموعة الجماعات الترابية "وادي سوس" لتدبير مرفق النقل العمومي الحضري وما بين الجماعات بواسطة الحافلات للتصويت فتمت المصادقة بإجماع أعضاء المجلس الحاضرين .

مقرر المجلس الجماعي عدد 13 / 2025	الدراسة والمصادقة على تفويت بقعة أرضية لفائدة مجموعة الجماعات الترابية "وادي سوس" لتدبير مرفق النقل العمومي الحضري وما بين الجماعات بواسطة الحافلات.

إن المجلس الجماعي لمدينة تارودانت المجتمع بالدورة العادية لشهر فبراير 2025، وخلال الجلسة العلنية الأولى المنعقدة بتاريخ 06 فبراير 2025.

وتطبيقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات، وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على تفويت بقعة أرضية لفائدة مجموعة الجماعات الترابية "وادي سوس" لتدبير مرفق النقل العمومي الحضري وما بين الجماعات بواسطة الحافلات، وبعد اللجوء الى عملية التصويت العلني، أسفرت عملية التصويت على ما يلي:

- ✓ عدد الأعضاء الحاضرين.....: 15عضوا.
- ✓ عدد الأصوات المعبرعنها:.....: 15 صوتا.
- ✓ عدد الأعضاء المو افقين:.....: 15عضوا وهم السادة:

محمد أمهرسي	شكيب اريج	مينة فريسي
عبد العالي الحوس	سعاد ابلعيد	فاطمة الزهراء خلوفي
اسماعيل الحريري	نزهة ايت حبان	عبد الجليل ايت الجران
فاتحة موافق	براهيم المدلاوي	فضمة ازوران
رشيد فنان	سمير الشيهب	اسماء القجدر

- ✓ عدد الأعضاء الر افضين.....: لا أحد.
- ✓ عدد الأعضاء الممتنعين عن التصويت.....: لا أحد.

يقرر ما يلي:

صادق المجلس الجماعي لمدينة تارودانت بإجماع أعضائه الحاضرين على مقرر النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على تفويت بقعة أرضية لفائدة مجموعة الجماعات الترابية "وادي سوس" لتدبير مرفق النقل العمومي الحضري وما بين الجماعات بواسطة الحافلات جزء من الرسم العقاري T38543/39 التابع للملك الخاص لجماعة تارودانت والبالغة مساحتها 02 هكتارو50 آر.

توقيع : النائب الأول للرئيس
محمد أمهرسي

توقيع: كاتب المجلس الجماعي
رشيد فنان

كاتب المجلس الجماعي
رشيد فنان

النقطة الثالثة عشرة:	**الدراسة والمصادقة على تفويت بقعة أرضية لفائدة مجموعة الجماعات الترابية "قطب تارودانت" لإحداث وتدبير مرافق الوقاية وحفظ الصحة و نقل المرضى والجرحى ونقل الأموات وتدبير آليات الأشغال وصيانتها.**

في مستهل هذه النقطة أشار السيد محمد أمهرسي النائب الأول للرئيس أنها تتعلق بالدراسة والمصادقة على على تفويت بقعة أرضية لفائدة مجموعة الجماعات الترابية "قطب تارودانت" لإحداث وتدبير مرافق الوقاية وحفظ الصحة و نقل المرضى والجرحى ونقل الأموات و تدبير آليات الأشغال وصيانتها، بعد ذلك أحال الكلمة على السيد عبد الفتاح بوران لتقديم الخطوط العريضة حول الموضوع.

عبد الفتاح بوران.....عن مكتب الممتلكات

تم تأسيس مجموعة الجماعات الترابية قطب تارودانت تبعا للاتفاقية الموقعة من جميع الشركاء و بناء على قرار وزير الداخلية رقم 04 بتاريخ 26 يناير 2024 و ذلك لإحداث و تدبير مرافق الوقاية و حفظ الصحة ونقل المرضى و الجرحى و نقل الأموات و تدبير آليات الأشغال و صيانتها،

و في هذا الإطار تقدم رئيس مجموعة الجماعات الترابية قطب تارودانت إلى رئيس مجلس جماعة تارودانت بطلب وعاء عقاري لبناء مقر المجموعة و مرافقه و التي تتكون حسب الطلب من بناية إدارية، مستودع الأموات، حظيرة السيارات، مستودع لجمع الكلاب الضالة.

القطعة الأرضية المقترحة هي جزء من الرسم العقاري T38543/39 التابع للملك الخاص لجماعة تارودانت تبلغ مساحتها 01 هكتار.

القطعة الأرضية المقترحة هي جزء من الرسم العقاري T38543/39 التابع للملك الخاص لجماعة تارودانت تبلغ مساحتها 01 هكتار.

عملية التصويت

بعد ذلك عرض السيد النائب الأول للرئيس مقرر النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على تفويت بقعة أرضية لفائدة مجموعة الجماعات الترابية "قطب تارودانت" لإحداث وتدبير مرافق الوقاية وحفظ الصحة و نقل المرضى والجرحى ونقل الأموات و تدبير آليات الأشغال وصيانتها للتصويت فتمت المصادقة بإجماع أعضاء المجلس الحاضرين .

مقرر المجلس الجماعي عدد 14 / 2025	الدراسة والمصادقة على تفويت بقعة أرضية لفائدة مجموعة الجماعات الترابية "قطب تارودانت" لإحداث وتدبير مرافق الوقاية وحفظ الصحة و نقل المرضى والجرحى ونقل الأموات و تدبير آليات الأشغال وصيانتها.

إن المجلس الجماعي لمدينة تارودانت المجتمع بالدورة العادية لشهر فبراير 2025، وخلال الجلسة العلنية الأولى المنعقدة بتاريخ 06 فبراير 2025.

وتطبيقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات، وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على تفويت بقعة أرضية لفائدة مجموعة الجماعات الترابية "قطب تارودانت" لإحداث وتدبير مرافق الوقاية وحفظ الصحة و نقل المرضى والجرحى ونقل الأموات و تدبير آليات الأشغال وصيانتها، وبعد اللجوء الى عملية التصويت العلني، أسفرت عملية التصويت على ما يلي:

- ✓ عدد الأعضاء الحاضرين.....: 14عضوا.
- ✓ عدد الأصوات المعبرعنها:.....: 14 صوتا.
- ✓ عدد الأعضاء المو افقين:.....: 14عضوا وهم السادة:

محمد أمهرسي	شكيب اريج	فاطمة الزهراء خلوفي
عبد العالي الحوس	سعاد ابلعيد	عبد الجليل ايت الجران
اسماعيل الحريري	براهيم المدلاوي	فضمة ازوران
فاتحة موافق	سمير الشيهب	اسماء القجدر
رشيد فنان	مينة فريسي	

- ✓ عدد الأعضاء الر افضين.....: لا أحد.
- ✓ عدد الأعضاء الممتنعين عن التصويت.....: لا أحد.

يقرر ما يلي:

صادق المجلس الجماعي لمدينة تارودانت بإجماع أعضائه الحاضرين على مقرر النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على تفويت بقعة أرضية لفائدة مجموعة الجماعات الترابية "قطب تارودانت" لإحداث وتدبير مرافق الوقاية وحفظ الصحة ونقل المرضى والجرحى ونقل الأموات و تدبير آليات الأشغال وصيانتها جزء من الرسم العقاري T38543/39 التابع للملك الخاص لجماعة تارودانت و البالغة مساحتها 01 هكتار.

توقيع : النائب الأول للرئيس
محمد أمهرسي

توقيع: كاتب المجلس الجماعي
رشيد فنان

النقطة الرابعة عشرة:	الدراسة والمصادقة على تفويت بقعة أرضية لفائدة وزارة الصحة والحماية الاجتماعية من أجل إحداث المستشفى الإقليمي الجديد بمدينة تارودانت.

في مستهل هذه النقطة أشار السيد محمد امهرسي النائب الأول للرئيس أنها تتعلق بالدراسة والمصادقة على تفويت بقعة أرضية لفائدة وزارة الصحة والحماية الاجتماعية من أجل إحداث المستشفى الإقليمي الجديد بمدينة تارودانت، هذا الأمر جاء بناء على عدة لقاءات مع السيد العامل على أساس توفير بقعة أرضية من أجل إحداث مستشفى إقليمي جديد تتراوح مساحته حوالي 12 هكتار، وبناء على مجموعة من المعاينات تم الاستقرار على بقعة أرضية تابعة للأراضي السلالية، وعليه فتوفير الوعاء لا يدخل في اختصاصنا وسيتم الغاء البث في هذه النقطة.

عملية التصويت

بعد ذلك عرض السيد النائب الأول للرئيس إلغاء مقرر النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على تفويت بقعة أرضية لفائدة وزارة الصحة و الحماية الاجتماعية من أجل إحداث المستشفى الإقليمي الجديد بمدينة تارودانت للتصويت فتمت المصادقة بإجماع أعضاء المجلس الحاضرين .

مقرر المجلس الجماعي عدد 15 / 2025	الدراسة والمصادقة على تفويت بقعة أرضية لفائدة وزارة الصحة و الحماية الاجتماعية من أجل إحداث المستشفى الإقليمي الجديد بمدينة تارودانت.

إن المجلس الجماعي لمدينة تارودانت المجتمع بالدورة العادية لشهر فبراير 2025، وخلال الجلسة العلنية الأولى المنعقدة بتاريخ 06 فبراير 2025.

وتطبيقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات، وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على تفويت بقعة أرضية لفائدة وزارة الصحة و الحماية الاجتماعية من أجل إحداث المستشفى الإقليمي الجديد بمدينة تارودانت، وبعد اللجوء الى عملية التصويت العلني، أسفرت عملية التصويت على ما يلي:

- ✓ عدد الأعضاء الحاضرين.....: 14عضوا.
- ✓ عدد الأصوات المعبرعنها:.....: 14 صوتا.
- ✓ عدد الأعضاء المو افقين:.....: 14عضوا وهم السادة:

محمد أمهرسي	شكيب اريج	فاطمة الزهراء خلوفي
عبد العالي الحوس	سعاد ابلعيد	عبد الجليل ايت الجران
اسماعيل الحريري	براهيم المدلاوي	فضمة ازوران
فاتحة موافق	سمير الشيهب	اسماء القجدر
رشيد فنان	مينة فريسي	

- ✓ عدد الأعضاء الر افضين.....: لا أحد.
- ✓ عدد الأعضاء الممتنعين عن التصويت.....: لا أحد.

يقرر ما يلي:

صادق المجلس الجماعي لمدينة تارودانت بإجماع أعضائه الحاضرين على إلغاء مقرر النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على تفويت بقعة أرضية لفائدة وزارة الصحة و الحماية الاجتماعية من أجل إحداث المستشفى الإقليمي الجديد بمدينة تارودانت بناء على محضر لجنة البحث و التعرف على العقارات المنعقد بتاريخ 27 يناير 2025 تحت رئاسة السيد باشا مدينة تارودانت حيث تم الاتفاق على اختيار القطعة الأرضية التابعة لأراضي الجموع ذات الرسم العقاري عدد 39/38624 .

توقيع : النائب الأول للرئيس
محمد أمهرسي

توقيع: كاتب المجلس الجماعي
رشيد فنان

النقطة الخامسة عشرة:	الدراسة و المصادقة على تسوية وضعية عقارات تابعة لأملاك الأحباس عن طريق الاقتناء

في مستهل هذه النقطة أشار السيد محمد امهرسي النائب الأول للرئيس أنها تتعلق بالدراسة والمصادقة على تسوية وضعية عقارات تابعة لأملاك الأحباس عن طريق الاقتناء، في إطار المشروع المندمج لتأهيل الحضري لمدينة تارودانت وخصوصا داخل المدينة، وجدنا مجموعة من الأملاك الحبسية التي يجب تفويتها للجماعة إما عن طريق الاقتناء أو الكراء لإنشاء عليها مجموعة من المشاريع وهم: سوق المعديات وسينما الصحراء وحمام سيدي وسيدي، بعد ذلك أحال الكلمة على السيد عبد الفتاح بوران لتقديم الخطوط العريضة حول الموضوع.

عبد الفتاح بوران .....عن مكتب الممتلكات.

شكرا السيد الرئيس، بالنسبة للنقطة الخامسة عشر المتعلقة بالدراسة والمصادقة على تسوية وضعية بعض الأملاك الحبسية -سينما الصحراء -السوق النموذجي المعديات -حمام سيدي وسيدي.

في إطار تنزيل برنامج عمل الجماعة وتفعيلا لمقتضيات اتفاقيات الشراكة الموقعة مع قطاعات وزارية (الثقافة،الشباب، الرياضة....) وتنفيذا لالتزامات الجماعة المضمنة بالاتفاقيات المشار اليها والتي سبق للمجلس ان تداول بشأنها وصادق عليها، وخصوصا الالتزامات المتعلقة بتعبئة وتوفير الوعاء العقاري اللازم لإنجاز المشاريع موضوع الاتفاقيات، واعمالا لمبدأ العدالة المجالية بين أحياء المدينة ولكون الجماعة - باستثناء الوعاء العقاري بسطاح المدينة - لا تملك أراضي أخرى لتوطين هذه المشاريع.

انطلاقا من كل ما سبق عملت مصالح الجماعة على تشكيل لجنة عهد لها بالبحث على مو اقع ودراسة امكانيات استقبالها لمثل هذه المشاريع بحيث خلصت إلى اقتراح العقارات التالية:

جماعة تارودانت

النقطة الخامسة عشر:

الدراسة و المصادقة على تسوية و ضعية بعض الأملاك الحبسية.

- ❑ سينما الصحراء
- ❑ السوق النموذجي المعديات
- ❑ حمام سيدي و سيدي

الدورة العادية لمجلس جماعة تارودانت – الخميس 6 فبراير 2025

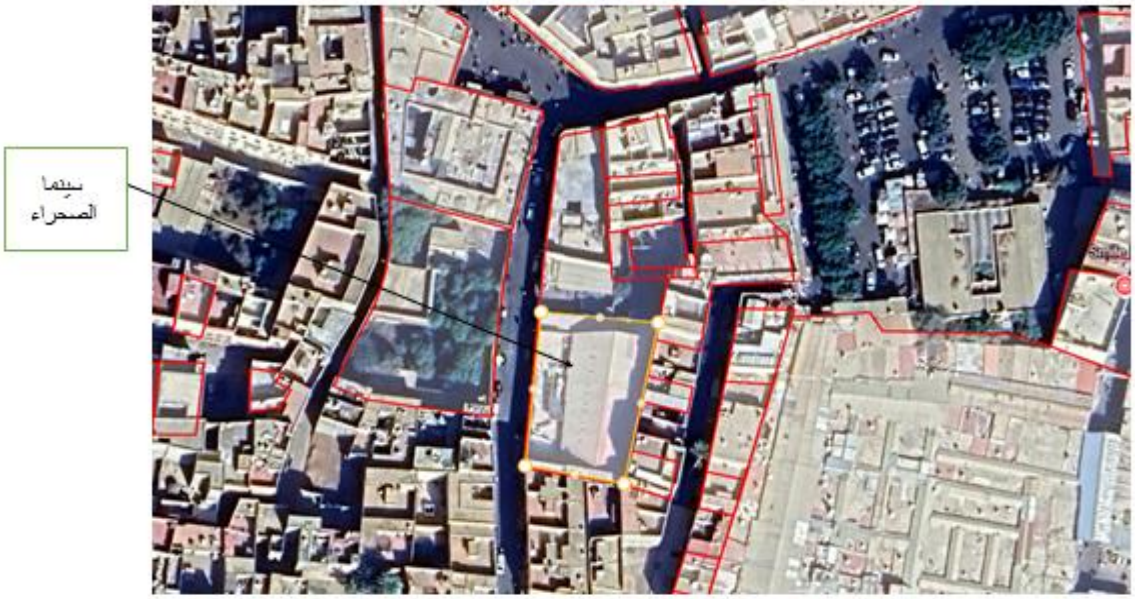
تقـــــــديـــح

- في اطار تنزيل برنامج عمل الجماعة وتفعيلا لمقتضيات اتفاقيات الشراكة الموقعة مع قطاعات وزارية (الثقافة ، الشباب ، الرياضة....) وتنفيذا لالتزامات الجماعة المضمنة بالاتفاقيات المشار اليها والتي سبق للمجلس ان تداول بشأنها وصادق عليها، وخصوصا الالتزامات المتعلقة بتعبئة وتوفير الوعاء العقاري اللازم لإنجاز المشاريع موضوع الاتفاقيات، واعمالا لمبدأ العدالة المجالية بين أحياء المدينة ولكون الجماعة - باستثناء الوعاء العقاري بسطاح المدينة - لا تملك أراضي أخرى لتوطين هذه المشاريع.
- انطلاقا من كل ما سبق عملت مصالح الجماعة على تشكيل لجنة عهد لها بالبحث على مواقع ودراسة امكانيات استقبالها لمثل هذه المشاريع بحيث خلصت إلى اقتراح العقارات التالية:

❑ العقار المسمى سينما الصحراء

اسم العقار	سينما الصحراء
الموقع	درب الجديد داروداث
الرسم العقاري	جزء من الرسم العقاري عدد T10618/39
أصل الملكية	تابع للأملاك الحبسية
مساحة العقار	حوالي 950 متر مربع

موقع العقار



العقار المسمى حمام سيدي و سيدي

اسم العقار	حمام سيدي و سيدي
الموقع	درب سيدي وسيدي امام الزاوية التجانية
الرسم العقاري	جزء من الرسم العقاري عدد T9068/39
أصل الملكية	تابع للأملاك الحبسية
مساحة العقار	حوالي 350 متر مربع

موقع العقار



شكـــرا علـــى انتبـــاهكـــــم

عملية التصويت

بعد ذلك عرض السيد النائب الأول للرئيس إلغاء مقرر النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على تسوية وضعية عقارات تابعة لأملاك الأحباس عن طريق الاقتناء للتصويت فتمت المصادقة بإجماع أعضاء المجلس الحاضرين .

مقرر المجلس الجماعي عدد 16 / 2025	الدراسة و المصادقة على تسوية وضعية عقارات تابعة لأملاك الأحباس عن طريق الاقتناء

إن المجلس الجماعي لمدينة تارودانت المجتمع بالدورة العادية لشهر فبراير 2025، وخلال الجلسة العلنية الأولى المنعقدة بتاريخ 06 فبراير 2025.

وتطبيقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات، وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة بالدراسة و المصادقة على تسوية وضعية عقارات تابعة لأملاك الأحباس عن طريق الاقتناء ، وبعد اللجوء الى عملية التصويت العلني، أسفرت عملية التصويت على ما يلي:

- ✓ عدد الأعضاء الحاضرين.....: 14عضوا.
- ✓ عدد الأصوات المعبرعنها:.....: 14 صوتا.
- ✓ عدد الأعضاء المو افقين:.....: 14عضوا وهم السادة:

محمد أمهرسي	شكيب اريج	فاطمة الزهراء خلوفي
عبد العالي الحوس	سعاد ابلعيد	عبد الجليل ايت الجران
اسماعيل الحريري	ابراهيم المدلاوي	فضمة ازوران
فاتحة موافق	سمير الشيهب	اسماء لقجدر
رشيد فنان	مينة فريسي	

- ✓ عدد الأعضاء الر افضين.....: لا أحد.
- ✓ عدد الأعضاء الممتنعين عن التصويت.....: لا أحد.

يقرر ما يلي:

صادق المجلس الجماعي لمدينة تارودانت بإجماع أعضائه الحاضرين على مقرر النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على تسوية وضعية عقارات تابعة لأملاك الأحباس عن طريق الاقتناء وهي على الشكل التالي:

- سوق المعديات والمتواجد بحي المعديات ذو الرسم العقاري عدد T8402/S تابع للأملاك الحبسية مساحته حوالي 1916 متر مربع.
- سينما الصحراء المتواجدة بدرب الجديد جزء من الرسم العقاري عدد S/39 T10618 تابع للأملاك الحبسية مساحتها حوالي.950 متر مربع.
- حمام سيدي وسيدي المتواجد بدرب سيدي وسيدي أمام الزاوية التيجانية جزء من الرسم العقاري عدد T9068/39 مساحته حوالي 350 متر مربع.

توقيع : النائب الأول للرئيس
محمد أمهرسي

توقيع: كاتب المجلس الجماعي
رشيد فنان





النقطة السادسة عشرة:	الدراسة والمصادقة على مشروع اتفاقية شراكة بين جماعة تارودانت و نظارة الأحباس لتدبير دار الدباغ.

في مستهل هذه النقطة أشار السيد محمد امهرسي النائب الأول للرئيس أنها تتعلق بالدراسة والمصادقة على مشروع اتفاقية شراكة بين جماعة تارودانت ونظارة الأحباس لتدبير دار الدباغ، في هذه النقطة هناك مشكل كبير بالنسبة لدار الدباغ، كان هناك مشكل مع نظارة الأحباس حيث بدأت تراسل الصناع التقليدين المتواجدين بدار الدباغ بمجموعة من الاشعارات والإنذارات لاداء واجب الكراء، لذلك فتحنا معها نقاش على أساس أن دار الدباغ تمثل موروث ثقافي كبير بالنسبة لمدينة تارودانت، وهي دار الدباغ الوحيدة المتواجدة عندنا على مستوى الجهة وعلى المستوى الوطني كله أربعة وهذه واحدة منهم، لذلك فتحنا نقاش لإعفاء هؤلاء الصناع من الاداءات وجعلهم يركزون على عملهم في الدباغة ونوفر لهم استقرار نفسي، في إطار هذه الاتفاقية سنحاول توفير تلك السومة الكرائية عن طريقة جمعية مهنية تستفيد من منحة الجماعة لكي تقوم بأداء السومة الكرائية ويتم اعفاء الحرفيين، والهدف من هذه العملية الحفاظ على هذا الموروث الثقافي لأنه نقطة جدب كبيرة للسياحة،

بعد ذلك أحال الكلمة على السيد سمير الشهب لتقديم الخطوط العريضة حول الموضوع.

سمير الشهب.....مستشار جماعي.

شكرا السيد الرئيس، أولا نشكر المجلس الجماعي لتارودانت، حقيقة هذه لحظة تاريخية لأن اليوم الموروث الثقافي الوحيد المتبقي في الدباغة بجهة سوس ماسة هو بتارودانت، تدخل إدارة الأوقاف لم يكن يراعي مصلحة الحفاظ على الموروث الثقافي والكنوز البشرية، إنما يراعي المصلحة المادية للإدارة وهذا يتنافى مع مجموعة من الأمور، دار الدباغ تم بناؤها بأسراك والخطأ الذي وقع قديما تم تحويل دار الدباغ من أسراك الى باب تارغونت والمشكل لم يتم تسوية العقار الذي عليه الآن ،و هؤلاء الصناع التقليديون استثمروا فيها أموالهم، وسنة 1995 قامت الجماعة والغرفة ببناء دار الدباغ وتم تأهيلها في سنة 2018 بملغ حوالي 650 مليون الوزارة مع الغرفة والجماعة، بإعادة بناء وتأهيل دار الدباغ وتجهيزها، صفقة تجهيزها 200 مليون قريبة، حين ضرب الزلزال الوزارة تدخلت واستفاد من الدعم جزء كبير من الصناع التقليديين لإصلاح وتأهيل محلاتهم بمبلغ 90 مليون سنتيم، إلى أن الأوقاف كانت ستقوم بطرد هؤلاء الصناع التقليديين، ولو لا تدخل كل من السيد عبد اللطيف وهبي رئيس المجلس الجماعي لتارودانت ونائبه السيد محمد أمهرسي مشكورين، بعدما توصل الصناع التقليديين بالإنذارات قمنا بالتواصل في الحين مع السيد محمد أمهرسي ولحسن الحظ كان متواجد في ذلك الوقت مع السيد مدير المصالح الجماعية عند السيد الرئيس عبد اللطيف وهبي بمدينة الرباط، وتم التواصل مع السيد وزير الأوقاف والحمد لله بثقل السيد الرئيس وتر افعه تم توقيف مسطرة الإفراغ وبقي الصناع التقليدين في محلاتهم، واليوم بفضل تلك الاجتماعات التي تم عقدها سابقا تم الخروج باتفاقية شراكة للتعاون مع هؤلاء الصناع وهذه أقل حاجة ممكن توفيرها لهم لكي نرفع عنهم القليل من الثقل، ونحن نشتغل معهم على أساس أن تستمر وتورث هذه الحرفة ومعنا اليوم بين الحضور بعض أبناء هؤلاء الصناع الذين يتعلمون هذه الحرفة على يد آبائهم والصناع التقليديين للحفاظ على هذه الحرفة وتوريثها لهم، بالنسبة للاتفاقية يجب إضافة الغرفة لتسهل عملية تحويل الدعم و أيضا مواكبة المهنيين ومواكبة التجهيزات، إذن نشكر جماعة تارودانت في شخص رئيسها على إخراج هذه الاتفاقية للوجود، وشكرا.

عملية التصويت

بعد ذلك عرض السيد النائب الأول للرئيس مقرر النقطة المتعلقة بالدراسة و المصادقة على مشروع اتفاقية شراكة بين جماعة تارودانت و نظارة الأحباس لتدبير دار الدباغ للتصويت فتمت المصادقة بإجماع أعضاء المجلس الحاضرين .

مقرر المجلس الجماعي عدد 17 / 2025	الدراسة والمصادقة على مشروع اتفاقية شراكة بين جماعة تارودانت و نظارة الأحباس لتدبير دار الدباغ.

إن المجلس الجماعي لمدينة تارودانت المجتمع بالدورة العادية لشهر فبراير 2025، وخلال الجلسة العلنية الأولى المنعقدة بتاريخ 06 فبراير 2025.

وتطبيقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات، وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة بالدراسة و المصادقة على مشروع اتفاقية شراكة بين جماعة تارودانت ونظارة الأحباس لتدبير دار الدباغ، وبعد اللجوء الى عملية التصويت العلني، أسفرت عملية التصويت على ما يلي:

- ✓ عدد الأعضاء الحاضرين.....: 14عضوا.
- ✓ عدد الأصوات المعبرعنها:.....: 14 صوتا.
- ✓ عدد الأعضاء المو افقين:.....: 14عضوا وهم السادة:

محمد أمهرسي	شكيب اريج	فاطمة الزهراء خلوفي
عبد العالي الحوس	سعاد ابلعيد	عبد الجليل ايت الجران
اسماعيل الحريري	براهيم المدلاوي	فضمة ازوران
فاتحة موافق	سمير الشيهب	اسماء القجدر
رشيد فنان	مينة فريسي	

- ✓ عدد الأعضاء الر افضين.....: لا أحد.
- ✓ عدد الأعضاء الممتنعين عن التصويت.....: لا أحد.

يقرر ما يلي:

صادق المجلس الجماعي لمدينة تارودانت بإجماع أعضائه الحاضرين على مقرر النقطة المتعلقة بالدراسة و المصادقة على اتفاقية شراكة بين جماعة تارودانت و نظارة الأحباس لتدبير دار الدباغ كما يلي:

المملكة المغربية

ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ

اتفاقية شراكة

تتعلق بكراء وتدبير دار الدباغ

بجماعة تارودانت

2025

اتفاقية شراكة تتعلق بكراء وتدبير دار الدباغ بجماعة تارودانت

بين

- **نظارة أوقاف تارودانت**، المشار إليها بعبارة "**النظارة**"؛
- **مجلس جماعة تارودانت**، المشار إليه بعبارة "**الجماعة**"؛
- **غرفة الصناعة التقليدية** لجهة سوس ماسة، المشار إليها بعبارة " **الغرفة**"

الديباجة

- ✓ استحضارا للتوجيهات الملكية السامية الرامية إلى توفير البنيات التحتية الكفيلة باحتضان أنشطة اقتصادية وتوفير فرص الشغل لفائدة المواطنين والمواطنات؛
- ✓ وتفعيلا لمبدأ التقاطع وتنسيق الرؤى والاستراتيجيات القطاعية ومخططات العمل لمختلف الأطراف، والتي تهدف بالأساس إلى النهوض بالعامل البشري، من خلال تحسين ظروف عيش المواطنين وإحداث فرص شغل تراعي شروط السلامة؛
- ✓ وبناء على المادة 145 من الدستور المتعلقة باختصاصات الولاة والعمال؛
- ✓ وبناء على الظهير الشريف رقم 1.09.236 الصادر بتاريخ 08 ربيع الأول 1431 (23 فبراير 2010) المتعلق بمدونة الأوقاف، كما تم تغييره وتتميمه؛
- ✓ وبناء على مقتضيات الظهير الشريف رقم 1.15.85 الصادر في 20 من رمضان 1436 (07 يوليو 2015) الصادر بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات؛
- ✓ وبناء على المرسوم الملكي رقم 330.66 بتاريخ 10 محرم 1387 (21 أبريل 1967) بسن نظام عام للمحاسبة العمومية؛
- ✓ وبناء على مقتضيات المرسوم رقم 2.17.451 الصادر في 04 ربيع الأول 1439 (23 نوفمبر 2017) بسن نظام المحاسبة العمومية للجماعات ومؤسسات التعاون بين الجماعات؛
- ✓ واعتبارا لتوجهات وأهداف البرنامج المندمج لتأهيل وتنمية جماعة تارودانت ؛
- ✓ وبناء على مقرر المجلس الجماعي لتارودانت المتخذ خلال الدورة العادية لشهر فبراير 2025 ، المنعقدة بتاريخ 06 فبراير 2025؛
- ✓ واعتبارا لإرادة الأطراف الموقعة على هذه الاتفاقية بالعمل جميعا على التعاون لتنفيذ مضمون هذه الاتفاقية؛

فقد اتفقت الأطراف المتعاقدة على ما يلي:

❖ المادة الأولى: موضوع الاتفاقية

يتعلق موضوع هذه الاتفاقية بتحديد الإطار الخاص للشراكة من أجل كراء وتدبير دار الدباغ الوقفية لفائدة حرفيي هذه الصناعة التقليدية الذين يمارسون أنشطتهم بجماعة تارودانت داخل المحلات المحدثة فوق الملك الحبسي فدان القضاة خارج باب تارغونت.

❖ المادة الثانية: أهداف الاتفاقية

تهدف هذه الاتفاقية إلى:

- تعزيز مكانة الحرف التقليدية المهددة بالاندثار بجماعة تارودانت؛
- تمكين الحرفيين والمرتفقين من فضاء يتوفر على شروط الصحة والسلامة؛
- تحسين وضع حرفيي دار الدباغ ودعمهم ماديا.

❖ **المادة الثالثة: التزامات جماعة تارودانت .**

تلتزم الجماعة بـــ:

- تأدية واجب كراء دار الدباغ و المحلات المتواجدة بها عن طريق جمعية مهنية تمارس نشاطها بدار الدباغ.

❖ **المادة الرابعة: نظارة أوقاف تارودانت**

تلتزم نظارة أوقاف تارودانت بوضع دار الدباغ و المحلات التابعة لها رهن إشارة الحرفيين الذين يمارسون نشاطهم بها .

❖ **المادة الخامسة: التزامات الغرفة :**

تلتزم الغرفة بدعم حرفيي دار الدباغة:

- المواكبة و التأطير

❖ **المادة السادسة: دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، مدتها، تعديلها أو إلغاؤها.**

تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ ابتداء من تاريخ توقيعها والتأشير عليها من طرف سلطة المراقبة.

يمكن لكل طرف أن يطلب فسخ هذه الاتفاقية مع ضرورة اخبار الطرف الآخر في اجل شهرين.

❖ **المادة السابعة: فض النزاعات.**

كل نزاع ناتج عن تأويل أو تنفيذ هذه الاتفاقية يتم حله وديا بين الطرفين، وفي حالة عدم حل النزاع يعرض على تحكيم السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية والسيد والي الجهة.

حررب : .....

تحرر هذه الاتفاقية في سبع (07) نظائر أصلية، يحتفظ كل طرف بنسخة موقعة أصلية منها.

التوقيعات

السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية	السيد رئيس مجلس جماعة تارودانت
السيد رئيس غرفة الصناعة التقليدية سوس ماسة اكادير	
السيد عامل إقليم تارودانت	

توقيع : النائب الأول للرئيس

محمد أمهرسي

توقيع: كاتب المجلس الجماعي

رشيد فنان

النقطة السابعة عشرة:	**الدراسة والمصادقة على تسوية وضعية بعض الأملاك المخزنية المستغلة من طرف الجماعة عن طريق الاقتناء:** • **الأرض المقام عليها دار الحي سيدي بلقاس.** • **دوار البورة 1-2** • **دار الحزان بحي الملاح**

في مستهل هذه النقطة أشار السيد محمد امهرسي النائب الأول للرئيس أنها تتعلق بالدراسة والمصادقة على تسوية وضعية بعض الأملاك المخزنية المستغلة من طرف الجماعة عن طريق الاقتناء: -الأرض المقام عليها دار الحي سيدي بلقاس - دوار البورة 1-2 - دار الحزان بحي الملاح، بعد ذلك أحال الكلمة على السيد عبد الفتاح بوران لتقديم الخطوط العريضة حول الموضوع.

عبد الفتاح بوران..... **عن مكتب الممتلكات.**

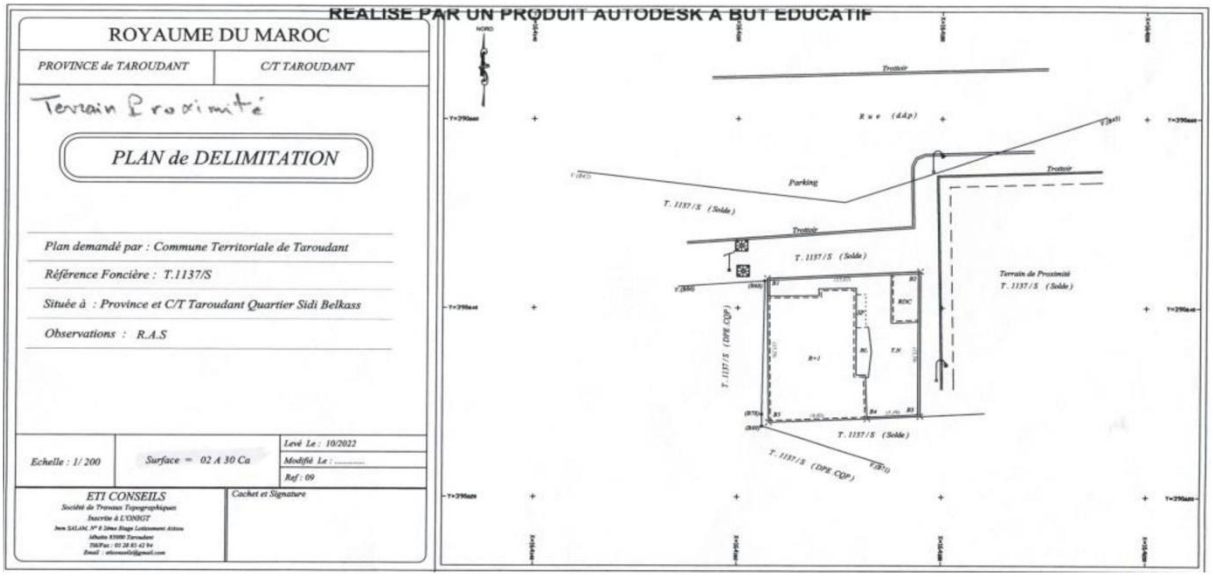
شكرا السيد الرئيس، بالنسبة لنقطة الدراسة والمصادقة على تسوية وضعية بعض الأملاك المخزنية المستغلة من طرف الجماعة عن طريق الاقتناء: -الأرض المقام عليها دار الحي سيدي بلقاس - دوار البورة 1-2 - دار الحزان بحي الملاح.

فبالنسبة للأرض المقام عليها دار الحي سيدي بلقاس تبعا لمخرجات الاجتماع المنعقد بمقر المديرية الجهوية لأملاك الدولة بأكادير بتاريخ 17 يوليوز 2024 حول تسوية الوضعية العقارية لبعض أملاك الدولة والتي تستغلها جماعة تارودانت ومن بين هذه الأملاك القطعة الأرضية البالغة مساحتها 02 آر و30 سنتيار و هي جزء من الرسم ا لعقاري عدد T1137/S والتي تأوي حاليا دار الحي سيدي بلقاس وقد تم الاتفاق على تسوية هذا الملك عن طريق الاقتناء وبطاقة المعلومات الخاصة بها هي كما يلي:

بطاقة معلومات

اسم العقار	دار الحي سيدي بلقاس
الموقع	حي سيدي بلقاس قرب معهد التكنلوجيا التطبيقية
الرسم العقاري	جزء من الرسم العقاري عدد T1137/S
أصل الملكية	تابع لأملاك الدولة الملك الخاص
مساحة العقار	مساحتها 02 آر و 30 سنتيار

التصميم التحديدي

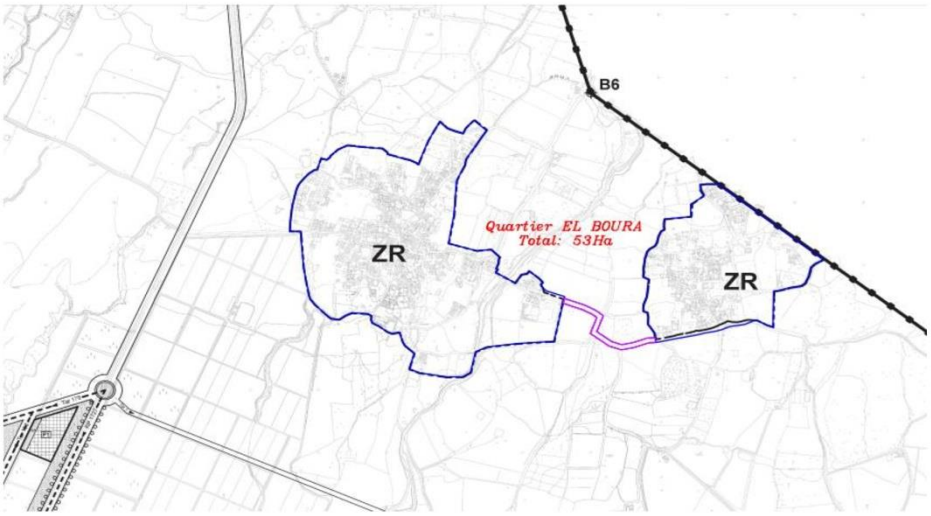


أما بالنسبة لدوار البورة 1-2 تبعا لمخرجات للاجتماع المنعقد بمقر عمالة تارودانت بتاريخ 08 يناير 2025 والمتعلق بتسوية وضعية دوار البورة حيث تم الاتفاق على اقتناء جماعة تارودانت الجزء المستغل بالبنايات السكنية من أملاك الدولة للملك الخاص.

وتبعا لمراسلة مندوب أملاك الدولة بتارودانت المؤرخة في 09 يناير 2025 تحت عدد D55/2025 ، وتبع لما سبق، تعتزم جماعة تارودانت اقتناء الجزء المستغل بالبنايات السكنية من إدارة أملاك الدولة الملك الخاص و بطاقة معلوماته هي كما يلي:

بطاقة معلومات

اسم العقار	دوار البورة 1 و 2
الموقع	البورة
الرسم العقاري	جزء من الرسم العقاري عدد T27/S – P2
أصل الملكية	تابع لأملاك الدولة الملك الخاص
مساحة العقار	حوالي 53 هكتار



بالنسبة للملك المسمى دار الحزان والكائن بحي الملاح بعد البحث و افادة ممثل إدارة المحافظة العقارية تبين أن العقار لا زال مطلب تحفيظ وعليه يرجى تأجيل البث فيه إلى حين تسوية وضعيته القانونية. شكرا

محمد امهرسي..... **النائب الأول للرئيس**.

شكرا السيد عبد الفتاح، للتوضيح بالنسبة لدار الحزان بحي الملاح مازال في إطار مطلب التحفيظ، والتحفيظ تطلبه أملاك الدولة بالتالي سنقوم بحذفه، ولكن سنحتفظ بالأرض المقام عليها دار الحي سيدي بلقاس، بالنسبة لدوار البورة 1 – 2 فيه إشكالات قديمة منذ مدة وهذا مشكل اجتماعي قبل أن يكون إداري هذه الأرض التي هي محفظة باسم أملاك الدولة فيها اثنان من الأحياء أو دواويروهما البورة 1 و2 اللذان يعرفان إشكالات كبيرة في التأهيل الحضري الذي تعرقله هذه المسطرة، لأن الأرض ليست ملك خاص أو ملك جماعي بل هي ملك للأملاك المخزنية، إذن في هذا الإطار عقدنا مجموعة من اللقاءات مع السيد العامل مشكورا على أساس أن نجد حلا لهذا المشكل وبعد لقاءات مع مديرية أملا ك الدولة و اتصالات من السيد الرئيس سيتم اقتناؤها بثمن رمزي من الجماعة، تم بعد ذلك سنبحث عن صيغة لتفويتها للساكنة ، المهم سنبدأ مسطرة الاقتناء تم بعد ذلك نرى صيغة التفويت مع الساكنة، المساحة لهذا الحي هي 53 هكتار.

عملية التصويت

وفي غياب أي تدخل عرض السيد محمد أمهرسي النائب الأول للرئيس مقرر النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على تسوية وضعية بعض الأملاك المخزنية المستغلة من طرف الجماعة عن طريق الاقتناء: -الأرض المقام عليها دار الحي سيدي بلقاس - دوار البورة 1-2 - دار الحزان بحي الملاح للتصويت فتمت المصادقة بإجماع أعضاء المجلس الحاضرين.

مقرر المجلس الجماعي عدد 18 / 2025	الدراسة والمصادقة على تسوية وضعية بعض الأملاك المخزنية المستغلة من طرف الجماعة عن طريق الاقتناء: • الأرض المقام عليها دار الحي سيدي بلقاس. • دوار البورة 1-2 • دار الحزان بحي الملاح

إن المجلس الجماعي لمدينة تارودانت المجتمع بالدورة العادية لشهر فبراير 2025، وخلال الجلسة العلنية الأولى المنعقدة بتاريخ 06 فبراير 2025.

وتطبيقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات، وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على تسوية وضعية بعض الأملاك المخزنية المستغلة من طرف الجماعة عن طريق الاقتناء: -الأرض المقام عليها دار الحي سيدي بلقاس - دوار البورة 1-2 - دار الحزان بحي الملاح، وبعد اللجوء الى عملية التصويت العلني، أسفرت عملية التصويت على ما يلي:

- ✓ عدد الأعضاء الحاضرين.....: 10 عضوا.
- ✓ عدد الأصوات المعبر عنها:.....: 10 صوتا.
- ✓ عدد الأعضاء الموافقين:.....: 10عضوا وهم السادة:

محمد أمهرسي	فاتحة موافق	شكيب اريج	براهيم المدلاوي	فضمة ازوران
اسماعيل الحريري	رشيد فنان	سعاد ابلعيد	مينة فريسي	أسماء القجدر

- ✓ عدد الأعضاء الرافضين.....: لا أحد.
- ✓ عدد الأعضاء الممتنعين عن التصويت.....: لا أحد.

يقرر ما يلي:

صادق المجلس الجماعي لمدينة تارودانت بإجماع أعضائه الحاضرين على مقرر النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على تسوية وضعية بعض الأملاك المخزنية المستغلة من طرف الجماعة عن طريق الاقتناء:

- الأرض المقام عليها دار الحي سيدي بلقاس مساحتها 02 آر و30 سنتيار وهي جزء من الرسم العقاري عدد T1137/S .
- دوار البورة 1-2 مساحته حوالي 53 هكتار جزء من العقار عدد T27/S- P2.
- دار الحزان بحي الملاح سيتم إرجاء البث فيه إلى حين تسوية وضعيته القانونية.

توقيع : النائب الأول للرئيس
محمد أمهرسي

توقيع: كاتب المجلس الجماعي
رشيد فنان

النقطة الثامنة عشرة:	الدراسة والمصادقة على مشروع دفتر التحملات المتعلق بتحديد شروط فتح واستغلال محلات المخابز وصنع الحلويات وبيعها.

في مستهل هذه النقطة أشار السيد محمد امهرسي النائب الأول للرئيس أنها تتعلق بالدراسة والمصادقة على مشروع دفتر التحملات المتعلق بتحديد شروط فتح واستغلال محلات المخابز وصنع الحلويات وبيعها ونظرا لعدم جاهزيتها اقترح تأجيل البث فيها لدورة لاحقة.

عملية التصويت

بعد ذلك عرض السيد النائب الأول للرئيس تأجيل البث في مقرر النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على مشروع دفتر التحملات المتعلق بتحديد شروط فتح واستغلال محلات المخابز وصنع الحلويات وبيعها لدورة لاحقة للتصويت فتمت المصادقة بإجماع أعضاء المجلس الحاضرين .

مقرر المجلس الجماعي عدد 19 / 2025	الدراسة والمصادقة على مشروع دفتر التحملات المتعلق بتحديد شروط فتح واستغلال محلات المخابز وصنع الحلويات وبيعها.

إن المجلس الجماعي لمدينة تارودانت المجتمع بالدورة العادية لشهر فبراير 2025، وخلال الجلسة العلنية الأولى المنعقدة بتاريخ 06 فبراير 2025.

وتطبيقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات، وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلق بالدراسة والمصادقة على مشروع دفتر التحملات المتعلق بتحديد شروط فتح واستغلال محلات المخابز وصنع الحلويات وبيعها ، وبعد اللجوء الى عملية التصويت العلني، أسفرت عملية التصويت على ما يلي:

- ✓ عدد الأعضاء الحاضرين.....: 10 عضوا.
- ✓ عدد الأصوات المعبر عنها:.....: 10 صوتا.
- ✓ عدد الأعضاء المو افقين:.....: 10عضوا وهم السادة:

محمد أمهرسي	شكيب اريج	فضمة ازوران
اسماعيل الحريري	سعاد ابلعيد	أسماء القجدر
فاتحة موافق	براهيم المدلاوي	
رشيد فنان	مينة فريسي	

- ✓ عدد الأعضاء الر افضين.....: لا أحد.
- ✓ عدد الأعضاء الممتنعين عن التصويت.....: لا أحد.

يقرر ما يلي:

صادق المجلس الجماعي لمدينة تارودانت بإجماع أعضائه الحاضرين على إرجاء البث في مقرر النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على مشروع دفتر التحملات المتعلق بتحديد شروط فتح واستغلال محلات المخابز وصنع الحلويات وبيعها لدورة لاحقة.

توقيع : النائب الأول للرئيس

محمد أمهرسي

توقيع: كاتب المجلس الجماعي

رشيد فنان

النقطة التاسعة عشرة:	الدراسة والمصادقة على مشروع قرار تنظيمي يتعلق بتنظيم فتح واستغلال محلات تحضير الخبز وصنع الحلويات وبيعها.

في مستهل هذه النقطة أشار السيد محمد امهرسي النائب الأول للرئيس أنها تتعلق بالدراسة والمصادقة على مشروع قرار تنظيمي يتعلق بتنظيم فتح واستغلال محلات تحضير الخبز وصنع الحلويات وبيعها ونظرا لعدم جاهزيتها اقترح تأجيل البث فيها لدورة لاحقة.

عملية التصويت

بعد ذلك عرض السيد النائب الأول للرئيس تأجيل البث في مقرر النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على مشروع قرار تنظيمي يتعلق بتنظيم فتح واستغلال محلات تحضير الخبز وصنع الحلويات وبيعها لدورة لاحقة للتصويت فتمت المصادقة بإجماع أعضاء المجلس الحاضرين .

مقرر المجلس الجماعي عدد 20 / 2025	الدراسة والمصادقة على مشروع قرار تنظيمي يتعلق بتنظيم فتح واستغلال محلات تحضير الخبز وصنع الحلويات وبيعها.

إن المجلس الجماعي لمدينة تارودانت المجتمع بالدورة العادية لشهر فبراير 2025، وخلال الجلسة العلنية الأولى المنعقدة بتاريخ 06 فبراير 2025.

وتطبيقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات، وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على مشروع قرار تنظيمي يتعلق بتنظيم فتح واستغلال محلات تحضير الخبز وصنع الحلويات وبيعها ، وبعد اللجوء الى عملية التصويت العلني، أسفرت عملية التصويت على ما يلي:

- ✓ عدد الأعضاء الحاضرين.....: 10 عضوا.
- ✓ عدد الأصوات المعبر عنها:.....: 10 صوتا.
- ✓ عدد الأعضاء المو افقين:.....: 10عضوا وهم السادة:

محمد أمهرسي	شكيب اريج	فضمة ازوران
اسماعيل الحريري	سعاد ابلعيد	أسماء القجدر
فاتحة موافق	براهيم المدلاوي	
رشيد فنان	مينة فريسي	

- ✓ عدد الأعضاء الر افضين.....: لا أحد.
- ✓ عدد الأعضاء الممتنعين عن التصويت.....: لا أحد.

يقرر ما يلي:

صادق المجلس الجماعي لمدينة تارودانت بإجماع أعضائه الحاضرين إرجاء البث في مقرر النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على مشروع قرار تنظيمي يتعلق بتنظيم فتح واستغلال محلات تحضير الخبز وصنع الحلويات وبيعها لدورة لاحقة.

توقيع : النائب الأول للرئيس

محمد أمهرسي

توقيع: كاتب المجلس الجماعي

رشيد فنان

النقطة العشرون:	الدراسة والمصادقة على تسمية شارع من شوارع المدينة باسم الرئيس الفرنسي السابق "جاك شيراك" و الرسام الشيلي "كلاوديو برافو".

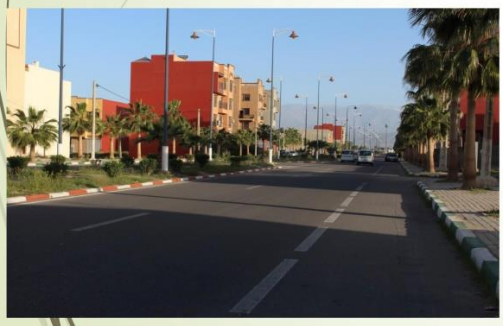
في مستهل هذه النقطة أشار السيد محمد أمهرسي النائب الأول للرئيس أنها تتعلق بالدراسة والمصادقة على تسمية شارع من شوارع المدينة باسم العاهل الفرنسي السابق "جاك شيراك "والرسام الشيلي" كلاوديو بر افو"، بناء على مجموعة من الأمور استفادة منها مدينة تارودانت على طريق هذين الاسمين البارزين وحبهما للمدينة، فارتأى المجلس أن يسمي اسم شارع لاسطاح الذي يؤدي إلى مدارة لاسطاح اسم "جاك شيراك " تم الساحة المتواجد بها المتحف الحجري قرب باب الحجر بساحة " كلاوديو بر افو"، بعد ذلك أحال الكلمة على السيدة فاطمة الزهراء شهاب لتقديم الخطوط العريضة حول الموضوع.

فاطمة الزهراء شهاب.....رئيسة مصلحة الشؤون الثقافية والاجتماعية والرياضية والعلاقات العامة والاعلام والاتصال.

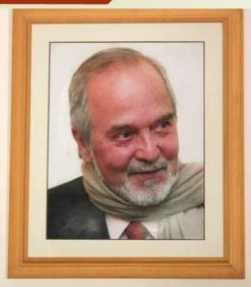
شكرا السيد الرئيس، بالنسبة لهذه النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على تسمية شارع من شوارع المدينة باسم العاهل الفرنسي السابق "جاك شيراك "والرسام الشيلي" كلاوديو بر افو".



و يأتي اقتراح تسمية أحد شوارع مدينة تارودانت باسم الرئيس الفرنسي تكريما لذكرى الرئيس الراحل و احتراما له و عربون تقدير من مدينة تارودانت له.



تسمية ساحة معرض الهواء الطلق بباب الحجر باسم الرسام الشيلي "كلاوديو برافو"





- ارتبط اسم الفنان العالمي كلاوديو برافو، المزداد سنة 1936 بالشيلي، بمدينة تارودانت بجنوب المغرب التي اختار أن يقيم بها خلال حوالي خمس عشرة سنة الأخيرة من حياته إلى أن ووري بها جثمانه الثرى سنة 2011
- فأنشأ بها قصرا على مساحة عدة هكتارات صمم وأشرف على تهيئتها على شكل فضاء طبيعي ومعماري متميز،
- كما اقترن اسمه بالمبادرات الإنسانية و الاجتماعية ،، منها المساهمة في تشييد جناح بالمستشفى الإقليمي بالمدينة لفائدة المرضى، وبناء وترميم مدارس، ووضع تصميم تهيئة ساحة 20 غشت
- علاقة كلاوديو بتارودانت لها سمة إنسانية عمقا ثقافي و انساني



مشاركة فنانين من 08 دول







فضمة ازوران..... مستشارة جماعية.

تحية مجدد، أرى أن الفنان والرسام الشيلي" كلاوديو بر افو" قدم الكثير لإقليم تارودانت بما فيها المدرسة التي قام ببنائها بأيت الطالب وكذلك دار الطالب والإعدادية، أما بالنسبة للرئيس "جاك شيراك "كان يأتي لتارودانت للاستمتاع بالعطلة حتى طريق المطار التي نقول إنه هو من أنشئها فليس صحيحا، هو عاشق لمدينة تارودانت وكان رئيس دولة فرنسا سابقا وقد توفي وحتى الحزب الذي كان فيه لسيت عندنا علاقة به وأظن حتى الجماعات التي عندنا توأمة معهم ليس من حزبه، ولهذا أنا أفضل يسمى شارع لسطاح باسم الرسام الشيلي" كلاوديو بر افو" لأنه يؤدي إلى متحفه الأصلي، وعندما يسمع الناس الشارع لاسطاح سيعرفون بأن يؤدي لمتحفه وهو إشهار للمتحف وللمنطقة، ولكن إذا ارتأت المجلس أن يسمي الساحة ليس هناك أي مشكل، وشكرا.

محمد امهرسي ..... النائب الأول للرئيس.

للإشارة لماذا تم اقتراح اسم "جاك شيراك "، طلب منا في لقاء كانت جماعة تارودانت مدعوة له بمجلس الشيوخ الفرنسي، وطلبت منا رسما قيل لنا هل ممكن تسمية شارع باسم «جاك شيراك " الذي كان يذكر دائما ويقول إنه ابن مدينة تارودانت، على

أساس انهم سيقومون بتهيئة الشارع الذي سيحمل اسم جاك شيراك، وسيحضرون في تدشينه وهذا الطلب قيل لنا أمام السيدة سفيرة المغرب، وقمنا بتقديم الطلب لوزارة الداخلية وأضفنا كذلك اسم الفنان الشيلي" كلاوديو بر افو" لأنه قدم خدمات كثير لمدينة تارودانت كما قالت السيدة المستشارة فضمة ازوران.

عملية التصويت

بعد ذلك عرض السيد النائب الأول للرئيس مقرر النقطة المتعلقة بالدراسة و المصادقة على تسمية شارع من شوارع المدينة باسم الرئيس الفرنسي السابق "جاك شيراك"و الرسام الشيلي" كلاوديو بر افو للتصويت فتمت المصادقة بإجماع أعضاء المجلس الحاضرين .

مقرر المجلس الجماعي عدد 21 / 2025	الدراسة والمصادقة على تسمية شارع من شوارع المدينة باسم الرئيس الفرنسي السابق "جاك شيراك" والرسام الشيلي" كلاوديو برافو".

إن المجلس الجماعي لمدينة تارودانت المجتمع بالدورة العادية لشهر فبراير 2025، وخلال الجلسة العلنية الأولى المنعقدة بتاريخ 06 فبراير 2025.

وتطبيقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات، وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على تسمية شارع من شوارع المدينة باسم الرئيس الفرنسي السابق "جاك شيراك" والرسام الشيلي" كلاوديو بر افو"، وبعد اللجوء الى عملية التصويت العلني، أسفرت عملية التصويت على ما يلي:

- ✓ عدد الأعضاء الحاضرين.....: 13 عضوا.
- ✓ عدد الأصوات المعبر عنها:.....: 13 صوتا.
- ✓ عدد الأعضاء المو افقين:.....: 13عضوا وهم السادة:

محمد أمهرسي	سعاد أبلعيد	عبد الجليل ايت الجران
اسماعيل الحريري	براهيم المدلاوي	فضمة ازوران
فاتحة موافق	سمير الشيهب	أسماء القجدر
رشيد فنان	مينة فريسي	
شكيب اريج	فاطمة الزهراء خلوفي	

- ✓ عدد الأعضاء الر افضين.....: لا أحد.
- ✓ عدد الأعضاء الممتنعين عن التصويت.....: لا أحد.

يقرر ما يلي:

صادق المجلس الجماعي لمدينة تارودانت بإجماع أعضائه الحاضرين على مقرر النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على تسمية شارع من شوارع المدينة باسم الرئيس الفرنسي السابق "جاك شيراك"والرسام الشيلي" كلاوديو بر افو كما يلي:

- تسمية ساحة معرض الهواء الطلق بباب الحجر باسم الرسام الشيلي الراحل " كلاوديو بر افو".
- تسمية الشارع الرئيسي بسطاح المدينة باسم الرئيس الفرنسي الراحل "جاك شيراك".

توقيع : النائب الأول للرئيس

محمد أمهرسي

توقيع: كاتب المجلس الجماعي

رشيد فنان





النقطة الواحدة والعشرون:	**الدراسة والمصادقة على فتح حساب النفقات من المبالغ المرصودة (CDD Compte de Dépenses sur Dotations) لمشروع "PADEL لدعم التنمية المحلية لجماعة تارودانت و شامبري في قطاعات الديمقراطية التشاركية، الثقافة، الرياضة، التراث وخدمات القرب"، الممول في إطار صندوق دعم التعاون اللامركزي المغربي الفرنسي.**

في مستهل هذه النقطة أشار السيد محمد امهرسي النائب الأول للرئيس أنها تتعلق بالدراسة والمصادقة على فتح حساب النفقات من المبالغ المرصودة CDD (Compte de Dépenses sur Dotations) لمشروع "PADEL لدعم التنمية المحلية لجماعة تارودانت و شامبري في قطاعات الديمقراطية التشاركية، الثقافة، الرياضة، التراث وخدمات القرب"، الممول في إطار صندوق دعم التعاون اللامركزي المغربي الفرنسي، بعد ذلك أحال الكلمة على السيدة فاطمة الزهراء شهاب لتقديم الخطوط العريضة حول الموضوع.

فاطمة الزهراء شهاب ..... رئيسة مصلحة الشؤون الثقافية والاجتماعية والرياضية والعلاقات العامة والاعلام والاتصال.

شكرا السيد الرئيس، بالنسبة لهذه النقطة، تندرج في إطار اتفاقية التعاون اللامركزي الموقعة بين جماعة تارودانت ومدينة Chambéryالفرنسي، حيث تقدمت المدينتان بالترشح في إطار صندوق الدعم المشترك وزارة الداخلية المغربية عبر المديرية العامة للجماعات الترابية والوزارة الفرنسية لأوروبا والشؤون الخارجية، يعني كل ثلاث سنوات تقريبا الوزارة تعلن عن ترشيح والشرط هو أن تتقدم كل مدينة مغربية مع مدينة فرنسية في إطار مشروع مشترك، هذا المشروع تم قبوله من طرف الوزارتين وهذه مراسلة رسمية توصلنا بها من طرف وزارة الداخلية التي تعلن من خلالها أن المشروع تم قبوله والذي هو مشروع " PADELلدعم التنمية المحلية لجماعة تارودانت وشامبري في قطاعات الديمقراطية التشاركية، الثقافة، الرياضة، التراث وخدمات القرب"، ومن خلاله وزارة الداخلية تمنح مبلغ مالي مقدرب 269.500.00 درهم لفائدة هذا المشروع، ويتطلب من الجماعة ان تفتح صندوق خاص بهذا المشروع CDD لتتحول اليه مساهمة الوزارة مع مساهمة الجماعة، وكذلك بالنسبة للشركاء الفرنسيين نفس الشيء.

بالنسبة لمكونات المشروع يتوفر على خمسة محاور:

- المحور الأول: الحكامة المحلية والديمقراطية التشاركية

دعم الحكامة المحلية والديمقراطية التشاركية للمساهمة في تحقيق برنامج عمل جماعة تارودانت

-المحور الثاني: الحياة الجمعوية والمجتمع المدني

تقوية قدرات المصالح المكلفة بالعلاقات مع المجتمع المدني من خلال برنامج لتبادل الخبرات والتكوين ودعم الأنشطة

-المحور الثالث: التواصل والهوية البصرية للجماعة

تعزيز التواصل بجماعة تارودانت من خلال تقوية مكتب الإعلام والاتصال

-المحور الرابع: الثقافة والشباب والرياضة

خلق ظروف التعاون بين التقنيين والفاعلين من المدينتين في قطاعات الثقافة والرياضة والشباب لتحقيق مشاريع مشتركة

-المحور الخامس: الجاذبية الترابية

تعزيز تثمين التراث المادي واللامادي من خلال التكوينات تثمين المعارف والمهارات المحلية.

أما بالنسبة للتركيبة المالية للمشروع

☐ RECETTES	EUR	MAD
MEAE France	25 000	269 500
VILLE DE CHAMBERY	20 000	215 600
VILLE DE CHAMBERY (Valorisation)	10 000	107 800
STRUCTURES JEUNESSE (au travers subventions ville)	3 500	37 730
MINISTERE MAROCAIN	25 000	**269 500**
COMMUNE TAROUDANT	20 000	**215 600**
COMMUNE TAROUDANT (Valorisation)	10 000	107 800
TOTAL	113 500	1 223 530

ولهذا ضروري أن يتم فتح هذا الصندوق لتنفيذ البرنامج، وشكرا السيد الرئيس.

شكيب أريج ..... مستشار جماعي.

السلام عليكم، باختصار شديد أقول إن هذا ما قدم أمامنا هو بداية لتمار لشراكات نحن رائدون فيها على مستوى الإقليم، لا أعتقد توجد جماعة بهذا الثقل من الشركات الوازنة التي بدأت تعطي تمارها، لكيلا يقال غذا أو بعد غذ ما جدوى هذه الاتفاقيات أو تبادل الزيارات، فقط الحمد لله ستعطي اثارا مستقبلا وهذا ما نأمله دائما وشكرا.

فاطمة الزهراء خلوفي ..... مستشارة جماعية.

السلام عليكم، السيد الرئيس، بالنسبة لمدينة شامبري هناك تقاطع كبير بينها وبين تارودانت في الأزقة والمآثر وعدد كبير من الأشياء فيها تقاطع كبير، عندما قمنا بزيارة لها كنا في متحف وكتبنا اسم مدينة تارودانت في ذلك المتحف وشكرا.

عملية التصويت

بعد ذلك عرض السيد النائب الأول للرئيس مقرر النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على فتح حساب النفقات من المبالغ المرصودة (Compte de Dépenses sur Dotations) CDD لمشروع "PADEL لدعم التنمية المحلية لجماعة تارودانت و شامبري في قطاعات الديمقراطية التشاركية، الثقافة، الرياضة، التراث وخدمات القرب" ، الممول في إطار صندوق دعم التعاون اللامركزي المغربي الفرنسي للتصويت فتمت المصادقة بإجماع أعضاء المجلس الحاضرين .

مقرر المجلس الجماعي **عدد** 22 / 2025	**الدراسة والمصادقة على فتح حساب النفقات من المبالغ المرصودة** (CDD Compte de Dépenses sur Dotations) **لمشروع "PADEL لدعم التنمية المحلية لجماعة تارودانت وشامبري في قطاعات الديمقراطية التشاركية، الثقافة، الرياضة، التراث وخدمات القرب"، الممول في إطار صندوق دعم التعاون اللامركزي المغربي الفرنسي.**

إن المجلس الجماعي لمدينة تارودانت المجتمع بالدورة العادية لشهر فبراير 2025، وخلال الجلسة العلنية الأولى المنعقدة بتاريخ 06 فبراير 2025.

وتطبيقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات، وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على فتح حساب النفقات من المبالغ المرصودة (CDD (Compte de Dépenses sur Dotations لمشروع PADEL "لدعم التنمية المحلية لجماعة تارودانت و شامبري في قطاعات الديمقراطية التشاركية، الثقافة، الرياضة، التراث وخدمات القرب" ، الممول في إطار صندوق دعم التعاون اللامركزي المغربي الفرنسي ، وبعد اللجوء الى عملية التصويت العلني، أسفرت عملية التصويت على ما يلي:

- ✓ عدد الأعضاء الحاضرين.....: 12 عضوا.
- ✓ عدد الأصوات المعبر عنها:.....: 12 صوتا.
- ✓ عدد الأعضاء المو افقين:.....: 12عضوا وهم السادة:

محمد أمهرسي	براهيم المدلاوي	فضمة ازوران
اسماعيل الحريري	سمير الشيهب	أسماء القجدر
فاتحة موافق	مينة فريسي	عبد الجليل ايت الجران
رشيد فنان	فاطمة الزهراء خلوفي	شكيب اريج

- ✓ عدد الأعضاء الر افضين.....: لا أحد.
- ✓ عدد الأعضاء الممتنعين عن التصويت.....: لا أحد.

يقرر ما يلي:

صادق المجلس الجماعي لمدينة تارودانت بإجماع أعضائه الحاضرين على مقرر النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على فتح حساب النفقات من المبالغ المرصودة (CDD (Compte de Dépenses sur Dotations لمشروع "PADEL لدعم التنمية المحلية لجماعة تارودانت و شامبري في قطاعات الديمقراطية التشاركية، الثقافة، الرياضة، التراث وخدمات القرب" ، الممول في إطار صندوق دعم التعاون اللامركزي المغربي الفرنسي.

توقيع : النائب الأول للرئيس
محمد أمهرسي

توقيع: كاتب المجلس الجماعي
رشيد فنان

النقطة الثالثة والعشرون:	الدراسة والمصادقة على مشروع ميثاق المشاركة المواطنة.

في مستهل هذه النقطة أشار السيد محمد أمهرسي النائب الأول للرئيس أنها تتعلق بالدراسة والمصادقة على مشروع ميثاق المشاركة المواطنة، بعد ذلك أحال الكلمة على السيدة فاطمة الزهراء شهاب لتقديم الخطوط العريضة حول الموضوع.

فاطمة الزهراء شهاب.... رئيسة مصلحة الشؤون الثقافية والاجتماعية والرياضية والعلاقات العامة والاعلام والاتصال.

شكرا السيد الرئيس، بالنسبة للنقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على مشروع ميثاق المشاركة المواطنة، تماشيا مع دستور المملكة لسنة 2011 الذي كرس مشاركة المواطنات والمواطنين في تدبير الشأن العام من أجل ديمقراطية تشاركية فعالة.

خصوصا: الفصل 139 حيث نص أنه: " تضع مجالس الجهات، والجماعات الترابية الأخرى، آليات تشاركية للحوار والتشاور، لتيسير مساهمة المواطنات والمواطنين والجمعيات في إعداد برامج التنمية وتتبعها ."

وكذا المادة 119 من القانون التنظيمي 113.14 المتعلق بالجماعات التي تنص على أن الجماعات تضع آليات تشاركية للحوار والتشاور، من هنا تتضح الأهمية التي أولاها المشرع للتشاور العمومي.

ولقد أولت جماعة تارودانت أهمية خاصة للمقاربة التشاركية وجعلت منها منهجية ونهجا للاشتغال وذلك بهدف:إشراك المواطنين والمواطنات في تحديد وتشخيص مشاكلهم الحقيقية، مساهمة المواطنين في صياغة و إنجاز وتتبع و تقييم المشاريع

تمكين المواطنين من معارف ومعطيات لتسهيل عملية التواصل مع الإدارة، وهذا ما يتضح جليا في عمل الجماعة على مستوى عدة محاور نذكر منها:




إحداث آليات المشاركة المواطنة
إحداث هيئة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع
إحداث الفضاء التشاوري لتارودانت
إحداث مجلس شباب تارودانت
المشاركة الفعالة في تنشيط ورشات إعداد برنامج العمل؛
تقديم العديد من المقترحات التي تم أخذها بعين الإعتبار؛
تقديم آراء استشارية للمجلس.
التنسيق و التعاون مع باقي الهيئات الاستشارية الأخرى
المشاركة الفعالة في تنشيط ورشات إعداد برنامج العمل؛
تقديم العديد من المقترحات التي تم أخذها بعين الإعتبار؛
تقديم آراء استشارية للمجلس.
التنسيق و التعاون مع باقي الهيئات الاستشارية الأخرى
المشاركة الفعالة خلال ورشات عمل مع الجماعة
تقديم العديد من المقترحات
تقديم آراء استشارية للمجلس.
التنسيق و التعاون مع باقي الهيئات الاستشارية الأخرى
تم إيداع رأي استشاري مشترك بين الهيئات الثلاث حول تدبير و تجهيز المنشآت الثقافية و الاجتماعية الجماعية (دور الحي نموذجا)


طريقة التأسيس : إعلان للتعبير عن الاهتمام لعضوية
هيئة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع
الجمعة11 فبراير 2022
الفضاء التشاوري لجماعة تارودانت
الجمعة 11 مارس 2022
مجلس شباب تارودانت
الخميس 05 دجنبر 2024





نقاط قوة تجربة المقاربة التشاركية بجماعة تارودانت:

الإرادة السياسية للمجلس الجماعي و انخراطه في اعتماد النهج التشاركي.

المواكبة التقنية للمديرية العامة للجماعات المحلية خصوصا من خلال دعم قدرات الموظفين وكذا عدة منظمات Enabel،. GIZ .

انخراط السلطات المحلية وتسهيل تنزيل المشاريع على أرض الواقع.

الانخراط الجدي والفعال لأطر الجماعة في مختلف المشاريع والأنشطة انخراط وتجاوب الساكنة والمواطنين المستهدفين خلال المشاريع

الدراسة والمصادقة على مشروع ميثاق المشاركة المواطنة

مأسسة هذا المسار التشاركي وتعزيز المشاركة المواطنة

التحضير لمشروع ميثاق المشاركة المواطنة





- في إطار مشروع تضافر المنفذ بشراكة بين المديرية العامة للجماعات الترابية و الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان و الوكالة البلجيكية للتنمية، نظمت يوم الاثنين 20 نونبر 2023 ورشة إعداد مشروع ميثاق المشاركة المواطنة بحضور مختلف الفاعلين بجماعة تارودانت (منتخبين، أطر، أعضاء عن هيئة المساواة و تكافؤ الفرص و مقاربة النوع، أعضاء عن الفضاء التشاوري لجماعة تارودانت).



الدراسة والمصادقة على مشروع ميثاق المشاركة المواطنة مأسسة هذا المسار التشاركي وتعزيز المشاركة المواطنة. وشكرا.

عملية التصويت

بعد ذلك عرض السيد النائب الأول للرئيس مقرر النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على مشروع ميثاق المشاركة المواطنة.للتصويت فتمت المصادقة بإجماع أعضاء المجلس الحاضرين .

مقرر المجلس الجماعي عدد 23 / 2025	الدراسة والمصادقة على مشروع ميثاق المشاركة المواطنة.

إن المجلس الجماعي لمدينة تارودانت المجتمع بالدورة العادية لشهر فبراير 2025، وخلال الجلسة العلنية الأولى المنعقدة بتاريخ 06 فبراير 2025.

وتطبيقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات، وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على مشروع ميثاق المشاركة المواطنة، وبعد اللجوء الى عملية التصويت العلني، أسفرت عملية التصويت على ما يلي:

- ✓ عدد الأعضاء الحاضرين.....: 11 عضوا.
- ✓ عدد الأصوات المعبرعنها:.....: 11 صوتا.
- ✓ عدد الأعضاء المو افقين:.....: 11عضوا وهم السادة:

محمد أمهرسي	براهيم المدلاوي	أسماء القجدر
اسماعيل الحريري	سمير الشيهب	فاطمة الزهراء خلوفي
فاتحة موافق	مينة فريسي	فضمة ازوران
رشيد فنان	شكيب اريج	

- ✓ عدد الأعضاء الر افضين.....: لا أحد.
- ✓ عدد الأعضاء الممتنعين عن التصويت.....: لا أحد.

يقرر ما يلي:

صادق المجلس الجماعي لمدينة تارودانت بإجماع أعضائه الحاضرين على مقررالنقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على ميثاق المشاركة المواطنة كما يلي:

ميثاق المشاركة المواطنة - جماعة تارودانت

1. توطئة :

تعتبر المقاربة التشاركية من بين أهم الآليات التي يتم من خلالها العمل على ضمان مشاركة المواطنات والمواطنين في تدبير الشأن المحلي، وتمكنهم من تحديد حاجياتهم وأهدافهم والتزاماتهم بغية الوصول إلى قرارات مركزة تأخذ بعين الاعتبار حسب الإمكان آرائهم وتطلعاتهم.

وبحكم المرجعية الدستورية واعتبارا لمكانة المقاربة التشاركية في تكريس الديمقراطية التشاركية، عملت الجماعة على فتح قنوات التواصل والحوار والنقاش أمام المواطنات/والمواطنين وفعاليات المجتمع المدني قبل اتخاذ القرارات التي تهم برامج التنمية كما عملت على إعداد مشروع ميثاق المشاركة المواطنة من أجل مأسسة المقاربة التشاركية.

الإطار القانوني :

- بناء على الظهير الشريف رقم 1.11.91 الصادر في 27 من شعبان الموافق (29 يوليوز 2011) بتنفيذ نص دستور المملكة خاصة المواد 12.13.33.139.154.155 و156.
- بناء على القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات ولا سيما المواد 119 و120.
- بناء على القانون رقم 13-31 يتعلق بالحق في الحصول على المعلومات
- بناء على النظام الداخلي للجماعة.
- بناء على مقرر المجلس الجماعي رقم 2020/28 المتخذ خلال الدورة الاستثنائية المنعقدة بتاريخ 27 يوليوز 2020.
- بناء على مقرر المجلس الجماعي رقم 2025/23 المتخذ خلال الدورة العادية المنعقدة بتاريخ 06 فبراير 2025من اجل التحيين.

تم اعتماد ميثاق المشاركة المواطنة كوثيقة مرجعية محلية والتزام بين المواطنات/المواطنين والجماعة

2. الأهداف :

- تنظيم العمل التشاركي ومأسسته (مأسسة المشاركة المواطنة)
- ترسيخ الحكامة الجيدة في تدبير الشأن المحلي
- تكريس الديمقراطية التشاركية
- تعزيز الثقة وقيم النزاهة بين الجماعة والمواطن وتهسين العلاقة بينهما
- وضع المواطن في صلب التنمية والرفع من مساهمته فيها
- تقوية أسس الشفافية في تنزيل المشاريع التنموية
- جعل الجماعة من و إلى المواطن
- تطوير الآليات العملياتية للاشتغال
- توحيد الرؤية بين جميع الاطراف المشاركة

3. القيم :

يعمل هذا الميثاق على إرساء وتحقيق القيم والمبادئ التالية :

- الاحترام : احترام اختيارات واقتراحات وآراء المواطن
- حرية التعبير : ضمان حرية التعبير والرأي في إطار من المسؤولية
- المساواة وتكافؤ الفرص : مشاركة جميع القوى الحية للمجتمع
- الإنصات : الاستماع الجيد من أجل تعزيز التواصل الإيجابي
- الحكامة
- الديمقراطية
- الإنفتاح
- الجدية و حسن النية
- الاخلاقيات في المناقشة

4. المبادئ :

- الشفافية : العمل على تحقيق الشفافية في وضع وتنزيل مشاريع الجماعة
- المسؤولية : استشعار المسؤولية المشتركة بين الفاعل الجماعي والمواطن في تنمية الجماعة
- التواصل : خلق تواصل دائم ومستمر مع المواطن

- الثقة : تعزيز الثقة بين الجماعة والشركاء
- التعاون : مشاركة العمل بين جميع الأطراف لتحقيق منفعة عامة
- تكافؤ الفرص
- الالتزام
- التضامن
- الحوار

5. طبيعة المشاركة :

مشاركة المعلومة
التشاور العمومي
الاستشارة في إطار الاختصاصات
بناء القرار المشترك

6. مواضيع المشاركة:

مشاريع برنامج عمل الجماعة وتدبير الشأن المحلي
السياسات العمومية وبرامج عمل التنمية
الاختصاصات الذاتية للجماعة

7. الفئة المستهدفة :

من يشارك :

الجماعة، آليات التشاور، المجتمع المدني، الفاعلين الاقتصاديين، الفاعلين السياسيين، الخواص، المنظمات الغير حكومية، الساكنة

أين يشارك :

النفوذ الترابي للجماعة

8. الإلتزامات :

التزامات الجماعة :

- تحديد المشاريع المبرمجة التي ستتم في إطار المقاربة التشاركية بناء على معايير
- اعتماد مبدأ تكافؤ الفرص في المشاريع التشاركية
- تعيين فريق العمل والقيادة مكلف بمواكبة المشاريع التشاركية
- الأخذ بعين الاعتبار جميع الاقتراحات المقدمة من طرف المواطنات/المواطنين ودراستها حسب الإمكانيات المتوفرة
- ضمان المشاركة الفعلية للمواطنات/المواطنين في جميع مراحل إعداد المشاريع التشاركية
- تتعهد الجماعة بتنفيذ مخرجات المسارات التشاركية المنجزة
- العمل بأسلوب مبني على الحوار، وتقاسم المسؤولية والإنصات والقرب والتعبئة
- تكريس الديمقراطية التشاركية
- تفعيل الدستور
- تفعيل القانون التنظيمي 113.14
- إحداث وديمومة مكاتب التواصل
- الإنخراط في تنزيل خطة العمل مؤطرة بالزمن والتوقيت المحكم
- إعتماد مبدأ التقييم والتنفيذ المشترك
- تشكيل لجنة خاصة بفض النزاعات ولجنة خاصة بتتبع تنفيذ المشاريع
- ضمان الولوجية للبيانات وشفافية المعطيات
- إعداد قانون داخلي يؤطر الميثاق

التزامات المواطنات/المواطنين :

- الانخراط الفعال والإيجابي للمواطن والفاعل المدني في المسارات التشاركية
- ضمان الاستمرار في العمل التشاركي بجدية ومسؤولية وروح المواطنة
- المساهمة الفعالة والدائمة في مسار القرارات
- اعتماد أسلوب الحوار والتحسيس والتواصل والتشارك والرغبة في العمل
- الترافع من خلال العرائض والملتمسات وكذلك الشكايات

- تتبع الشأن المحلي
- الانخراط في جمعيات المجتمع المدني
- الاستجابة للاستبيانات

التزامات المجتمع المدني :

- الترافع عبر تقديم الملتمسات والعرائض
- تحسيس السلطات العمومية والمجالس المنتخبة بحاجيات المواطنات/المواطنين
- تتبع الشأن المحلي
- مواكبة المستجدات الخاصة ببرامج العمل
- تقديم وتوجيه الجماعة بأفكار متجددة وقابلة للتنفيذ
- تنظيم لقاءات تواصلية مع المنخرطات/المنخرطين

9. ظروف التفعيل

التواصل حول مكونات الميثاق :

عبر مكاتب الاستقبال, عبر منصة رقمية, عبر مطويات, عبر لقاء ات تواصلية

متى نستعمل الميثاق:

عند صياغة برامج العمل

عند المنازعات

كيفية تتبع تفعيل الميثاق:

لقاء ات دورية

استمارات إلكترونية أو ورقية

تفعيل وإشراك لجن خاصة

تقييم استعمال الميثاق:

استمارات مع وضع مؤشرات للتقييم

فريق تتبع الميثاق:

تشكيل لجنة من الاطراف الملتزمة :

- فريق عمل برنامج عمل الجماعة
- ممثلات/ممثلين عن آليات التشاور
- ممثلات/ممثلين عن المجتمع المدني
- ممثلات/ممثلين عن الهيئات الاستشارية والخواص

توقيع : النائب الأول للرئيس

محمد أمهرسي

توقيع: كاتب المجلس الجماعي

رشيد فنان

النقطة الرابعة والعشرون:	**الدراسة و المصادقة على تفويت بقع أرضية لفائدة :** **أ. شركة«STE LIVEN SARL» لإحداث مصنع للصناعات البلاستيكية.** **ب. شركة «STE TIFIRKHCINE SARL» لإحداث مشروع بناء فضاء ترفيهي يحتوي على قاعة للحفلات و قاعة للمؤتمرات ومسابح و ملاعب للقرب و فضاء العاب ومطاعم و مقاهي.** **ت. شركة «STE SUDHADI SARL» قصد إحداث مستودع.** **ث. شركة «STE CAMPUS SCIENCE DE SANTE SARL» لإحداث مدرسة خاصة .**

في مستهل هذه النقطة أشار السيد محمد امهرسي النائب الأول للرئيس أنها تتعلق بالدراسة والمصادقة على تفويت بقع أرضية لفائدة:

أ. شركة«STE LIVEN SARL» لإحداث مصنع للصناعات البلاستيكية.

ب. شركة «STE TIFIRKHCINE SARL» لإحداث مشروع بناء فضاء ترفيهي يحتوي على قاعة للحفلات وقاعة للمؤتمرات ومسابح وملاعب للقرب وفضاء العاب ومطاعم ومقاهي.

ت. شركة «STE SUDHADI SARL»قصد إحداث مستودع.

ث. شركة «STE CAMPUS SCIENCE DE SANTE SARL» لإحداث مدرسة خاصة

<u>و سيتم ارجاء البث فيها لدورة لاحقة.</u>

عملية التصويت

وفي غياب أي تدخل عرض السيد النائب الأول للرئيس <u>مقرر إرجاء البث في النقطة المتعلقة</u> بالدراسة والمصادقة على تفويت بقع أرضية لفائدة :

أ. شركة«STE LIVEN SARL» لإحداث مصنع للصناعات البلاستيكية.

ب. شركة «STE TIFIRKHCINE SARL» لإحداث مشروع بناء فضاء ترفيهي يحتوي على قاعة للحفلات وقاعة للمؤتمرات ومسابح وملاعب للقرب وفضاء العاب ومطاعم ومقاهي.

ت. شركة «STE SUDHADI SARL»قصد إحداث مستودع.

ث. شركة «STE CAMPUS SCIENCE DE SANTE SARL»لإحداث مدرسة خاصة.

<u>لدورة لاحقة للتصويت فتمت المصادقة بإجماع أعضاء المجلس الحاضرين .</u>

مقرر المجلس الجماعي عدد 24 / 2025	**الدراسة و المصادقة على تفويت بقع أرضية لفائدة :** **أ. شركة«STE LIVEN SARL» لإحداث مصنع للصناعات البلاستيكية.** **ب. شركة «STE TIFIRKHCINE SARL» لإحداث مشروع بناء فضاء ترفيهي يحتوي على قاعة للحفلات و قاعة للمؤتمرات ومسابح و ملاعب للقرب وفضاء العاب ومطاعم و مقاهي.** **ت. شركة «STE SUDHADI SARL» قصد إحداث مستودع.** **ث. شركة «STE CAMPUS SCIENCE DE SANTE SARL» لإحداث مدرسة خاصة.**

إن المجلس الجماعي لمدينة تارودانت المجتمع بالدورة العادية لشهر فبراير 2025، وخلال الجلسة العلنية الأولى المنعقدة بتاريخ 06 فبراير 2025.

وتطبيقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات، وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على تفويت بقع أرضية لفائدة :

أ. شركة«STE LIVEN SARL» لإحداث مصنع للصناعات البلاستيكية.

ب. شركة «STE TIFIRKHCINE SARL» لإحداث مشروع بناء فضاء ترفيهي يحتوي على قاعة للحفلات و قاعة للمؤتمرات ومسابح و ملاعب للقرب و فضاء العاب ومطاعم و مقاهي.

ت. شركة «STE SUDHADI SARL» قصد إحداث مستودع.

ث. شركة «STE CAMPUS SCIENCE DE SANTE SARL» لإحداث مدرسة خاصة . «STE CAMPUS SCIENCE DE SANTE SARL» لإحداث مدرسة خاصة .

وبعد اللجوء الى عملية التصويت العلني، أسفرت عملية التصويت على ما يلي:

- ✓ عدد الأعضاء الحاضرين.....: 11 عضوا.
- ✓ عدد الأصوات المعبرعنها:.....: 11 صوتا.
- ✓ عدد الأعضاء المو افقين:.....: 11عضوا وهم السادة:

محمد أمهرسي	براهيم المدلاوي	أسماء القجدر
اسماعيل الحريري	سمير الشيهب	فضمة ازوران
فاتحة موافق	مينة فريسي	شكيب اريج
رشيد فنان	فاطمة الزهراء خلوفي	

- ✓ عدد الأعضاء الر افضين.....: لا أحد.
- ✓ عدد الأعضاء الممتنعين عن التصويت.....: لا أحد.

يقرر ما يلي:

صادق المجلس الجماعي لمدينة تارودانت بإجماع أعضائه الحاضرين على تأجيل البث في مقرر النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على تفويت بقع أرضية لفائدة :

أ. شركة«STE LIVEN SARL» لإحداث مصنع للصناعات البلاستيكية.

ب. شركة «STE TIFIRKHCINE SARL» لإحداث مشروع بناء فضاء ترفيهي يحتوي على قاعة للحفلات وقاعة للمؤتمرات ومسابح وملاعب للقرب وفضاء العاب ومطاعم و مقاهي.

ت. شركة «STE SUDHADI SARL» قصد إحداث مستودع.

ث. شركة «STE CAMPUS SCIENCE DE SANTE SARL» لإحداث مدرسة خاصة .

لدورة لاحقة.

توقيع : النائب الأول للرئيس
محمد أمهرسي

توقيع: كاتب المجلس الجماعي
رشيد فنان

النقطة الخامسة والعشرون:	**الدراسة والمصادقة على تفويت بقعة أرضية لفائدة شركة CECI من أجل تصنيع صناديق التبريد الخاصة بجميع أنواع الشاحنات.**

في مستهل هذه النقطة أشار السيد محمد امهرسي النائب الأول للرئيس أنها تتعلق بالدراسة والمصادقة على تفويت بقعة أرضية لفائدة شركة CECIمن أجل تصنيع صناديق التبريد الخاصة بجميع أنواع الشاحنات و سيتم ارجاء البث فيها لدورة لاحقة.

عملية التصويت

و في غياب أي تدخل عرض السيد النائب الأول للرئيس تأجيل البث في مقرر النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على تفويت بقعة أرضية لفائدة شركة CECIمن أجل تصنيع صناديق التبريد الخاصة بجميع أنواع الشاحنات لدورة لاحقة للتصويت فتمت المصادقة بإجماع أعضاء المجلس الحاضرين .

مقرر المجلس الجماعي عدد 25 / 2025	الدراسة و المصادقة على تفويت بقعة أرضية لفائدة شركة CECI من أجل تصنيع صناديق التبريد الخاصة بجميع أنواع الشاحنات

إن المجلس الجماعي لمدينة تارودانت المجتمع بالدورة العادية لشهر فبراير 2025، وخلال الجلسة العلنية الأولى المنعقدة بتاريخ 06 فبراير 2025.

وتطبيقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات، وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة بالدراسة و المصادقة على تفويت بقعة أرضية لفائدة شركة CECI من أجل تصنيع صناديق التبريد الخاصة بجميع أنواع الشاحنات ، وبعد اللجوء الى عملية التصويت العلني، أسفرت عملية التصويت على ما يلي:

- ✓ عدد الأعضاء الحاضرين.....: 11 عضوا.
- ✓ عدد الأصوات المعبر عنها:.....: 11 صوتا.
- ✓ عدد الأعضاء المو افقين:.....: 11عضوا وهم السادة:

محمد أمهرسي	براهيم مدلاوي	أسماء القجدر
اسماعيل الحريري	سمير الشيهب	مينة فريسي
فاتحة موافق	فضمة ازوران	فاطمة الزهراء خلوفي
رشيد فنان	شكيب اريج	

- ✓ عدد الأعضاء الر افضين.....: لا أحد.
- ✓ عدد الأعضاء الممتنعين عن التصويت.....: لا أحد.

يقرر ما يلي:

صادق المجلس الجماعي لمدينة تارودانت بإجماع أعضائه الحاضرين على تأجيل البث في مقرر النقطة المتعلقة بالدراسة و المصادقة على تفويت بقعة أرضية لفائدة شركة CECI من أجل تصنيع صناديق التبريد الخاصة بجميع أنواع الشاحنات لدورة لاحقة.

توقيع : النائب الأول للرئيس

محمد أمهرسي

توقيع: كاتب المجلس الجماعي

رشيد فنان

النقطة السادسة والعشرون:	**الدراسة والمصادقة على إلغاء المقرر المتخذ بالدورة العادية أكتوبر 2023 والدورة الاستثنائية دجنبر 2023 والمتعلقين بتفويت بقعة أرضية لفائدة شركة " MASILYA "والثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية وكناش التحملات الخاص بالمشروع**

في مستهل هذه النقطة أشار السيد محمد امهرسي النائب الأول للرئيس أنها تتعلق بالدراسة والمصادقة على إلغاء المقرر المتخذ بالدورة العادية أكتوبر 2023 والدورة الاستثنائية دجنبر 2023 والمتعلقتين بتفويت بقعة أرضية لفائدة شركة "MASILYA"والثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية وكناش التحملات الخاص بالمشروع وسيتم ارجاء البث فيها لدورة لاحقة.

عملية التصويت

وفي غياب أي تدخل عرض السيد النائب الأول للرئيس تأجيل البث في مقرر النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على إلغاء المقرر المتخذ بالدورة العادية أكتوبر 2023 و الدورة الاستثنائية دجنبر 2023 و المتعلقين بتفويت بقعة أرضية لفائدة شركة " MASILYA "والثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية وكناش التحملات الخاص بالمشروع

لدورة لاحقة للتصويت فتمت المصادقة بإجماع أعضاء المجلس الحاضرين .

مقرر المجلس الجماعي عدد 26 / 2025	الدراسة والمصادقة على إلغاء المقرر المتخذ بالدورة العادية أكتوبر 2023 والدورة الاستثنائية دجنبر 2023 والمتعلقين بتفويت بقعة أرضية لفائدة شركة " MASILYA " والثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية وكناش التحملات الخاص بالمشروع

إن المجلس الجماعي لمدينة تارودانت المجتمع بالدورة العادية لشهر فبراير 2025، وخلال الجلسة العلنية الأولى المنعقدة بتاريخ 06 فبراير 2025.

وتطبيقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات، وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة بالدراسة و المصادقة على إلغاء المقرر المتخذ بالدورة العادية أكتوبر 2023 و الدورة الاستثنائية دجنبر 2023 و المتعلقين بتفويت بقعة أرضية لفائدة شركة " MASILYA "والثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية وكناش التحملات الخاص بالمشروع، وبعد اللجوء الى عملية التصويت العلني، أسفرت عملية التصويت على ما يلي:

- ✓ عدد الأعضاء الحاضرين.....: 11 عضوا.
- ✓ عدد الأصوات المعبر عنها:.....: 11 صوتا.
- ✓ عدد الأعضاء المو افقين:.....: 11عضوا وهم السادة:

محمد أمهرسي	براهيم المدلاوي	أسماء القجدر
اسماعيل الحريري	سمير الشيهب	فاطمة الزهراء خلوفي
فاتحة موافق	مينة فريسي	فضمة ازوران
رشيد فنان	شكيب اريج	

- ✓ عدد الأعضاء الر افضين.....: لا أحد.
- ✓ عدد الأعضاء الممتنعين عن التصويت.....: لا أحد.

يقرر ما يلي:

صادق المجلس الجماعي لمدينة تارودانت بإجماع أعضائه الحاضرين على تأجيل البث في مقرر النقطة المتعلقة بالدراسة و المصادقة على إلغاء المقرر المتخذ بالدورة العادية أكتوبر 2023 و الدورة الاستثنائية دجنبر 2023 و المتعلقين بتفويت بقعة أرضية لفائدة شركة " MASILYA "والثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية وكناش التحملات الخاص بالمشروع لدورة لاحقة.

توقيع : النائب الأول للرئيس
محمد أمهرسي

توقيع: كاتب المجلس الجماعي
رشيد فنان





النقطة السابعة والعشرون:	الدراسة والمصادقة على تفويت بقعة أرضية لفائدة شركة « MASILYA -I-IMMO » من أجل إقامة منتجع سياحي.

في مستهل هذه النقطة أشار السيد محمد أمهرسي النائب الأول للرئيس أنها تتعلق بالدراسة والمصادقة على تفويت بقعة أرضية لفائدة شركة "MASILYA-I-IMMO" من أجل إقامة منتجع سياحي، هذه النقطة سيتم تأجيلها الى دورة لاحقة.

عملية التصويت

وفي غياب أي تدخل عرض السيد النائب الأول للرئيس مقرر تأجيل البث في النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على تفويت بقعة أرضية لفائدة شركة "MASILYA -I-IMMO " من أجل إقامة منتجع سياحي لدورة لاحقة للتصويت فتمت المصادقة بإجماع أعضاء المجلس الحاضرين .

مقرر المجلس الجماعي عدد 27 / 2025	الدراسة والمصادقة على تفويت بقعة أرضية لفائدة شركة « MASILYA -I-IMMO » من أجل إقامة منتجع سياحي.

إن المجلس الجماعي لمدينة تارودانت المجتمع بالدورة العادية لشهر فبراير 2025، وخلال الجلسة العلنية الأولى المنعقدة بتاريخ 06 فبراير 2025.

وتطبيقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات، وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على تفويت بقعة أرضية لفائدة شركة "MASILYA -I-IMMO " من أجل إقامة منتجع سياحي.، وبعد اللجوء الى عملية التصويت العلني، أسفرت عملية التصويت على ما يلي:

- ✓ عدد الأعضاء الحاضرين.....: 11 عضوا.
- ✓ عدد الأصوات المعبرعنها:.....: 11 صوتا.
- ✓ عدد الأعضاء المو افقين:.....: 11عضوا وهم السادة:

محمد أمهرسي	براهيم مدلاوي	أسماء القجدر
اسماعيل الحريري	سمير الشيهب	مينة فريسي
فاتحة موافق	شكيب اريج	فاطمة الزهراء خلوفي
رشيد فنان		فضمة ازوران

- ✓ عدد الأعضاء الر افضين.....: لا أحد.
- ✓ عدد الأعضاء الممتنعين عن التصويت.....: لا أحد.

يقرر ما يلي:

صادق المجلس الجماعي لمدينة تارودانت بإجماع أعضائه الحاضرين على تأجيل البث في مقرر النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على تفويت بقعة أرضية لفائدة شركة "MASILYA -I-IMMO " من أجل إقامة منتجع سياحي لدورة لاحقة.

توقيع : النائب الأول للرئيس
محمد أمهرسي

توقيع: كاتب المجلس الجماعي
رشيد فنان

المملكة المغربية
وزارة الداخلية
جهة سوس ماسة
إقليم تارودانت
جماعة تارودانت

دورة عادية:2025

جلسة علنية: الجلسة الثانية

محضر مداولات المجلس الجماعي لمدينة تارودانت

في إطار الدورة العادية لشهر فبراير 2025

الجلسة الثانية المنعقدة بتاريخ: الخميس 20 فبراير 2025

تطبيقا لمقتضيات الظهير الشريف رقم 1.15.85 الصادر بتاريخ 20 رمضان 1436 هـ (07 يوليوز 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات، اجتمع المجلس الجماعي لمدينة تارودانت في إطار الدورة العادية لشهر فبراير 2025 خلال الجلسة العلنية الثانية المنعقدة يوم الخميس 20 فبراير 2025، على الساعة العاشرة (10:00) صباحا بقاعة الاجتماعات بجماعة تارودانت تحت رئاسة السيد محمد أمهرسي النائب الأول لرئيس المجلس الجماعي وبحضور السيد كرام عنات باشا المدينة، والسادة أعضاء المجلس الجماعي.

- العـــدد القانوني الذي يتكون منه المجلس : 31.....
- عـــدد الأعضاء المزاولين مهامهم : 31.....
- عـــدد الأعضاء الحـــــاضـريـــن : 25.....
- وهم السادة :

اسم العضو	الصفة	اسم العضو	الصفة	اسم العضو	الصفة
محمد أمهرسي	النائب الأول للرئيس	نزهة ايت حبان	مستشارة جماعية	زينب الخياطي	مستشارة جماعية
عبد العالي الحوس	النائب الثاني للرئيس	براهيم المدلاوي	مستشار جماعي	فضمة ازوران	مستشارة جماعية
اسماعيل الحريري	النائب الرابع للرئيس	سعاد أبلعيد	مستشارة جماعية	اسماء القجدر	مستشارة جماعية
فاتحة موافق	النائبة الخامسة للرئيس	مينة فريسي	مستشارة جماعية	الزهراء دنبي	مستشارة جماعية
عائشة تاغموت	النائبة السادسة للرئيس	فاطمة الزهراء خلوفي	مستشارة جماعية	سعاد اريب	مستشارة جماعية
رشيد فنان	كاتب المجلس	الزهراء رحمون	مستشارة جماعية	سمير شيهب	مستشار جماعي
هشام أمزراو	نائب كاتب المجلس	عبد الحق يسري	مستشارجماعي	محمد احسان	مستشار جماعي
رشيد وحيد	مستشار جماعي	عبد الجليل ايت الجران	مستشار جماعي		
شكيب اريج	مستشار جماعي	مولاي هشام أشرف	مستشار جماعي		

- عدد الأعضاء المتغيبين بدون عذر: .....عضو (01) واحد وهو السيد:

الاسم	الصفة
محمد حاتمي	مستشار جماعي

- عدد الأعضاء المتغيبين بعذر: ..... خمسة أعضاء (05) وهم السادة:

الاسم	الصفة
عبد اللطيف وهبي	رئيس المجلس الجماعي
شرف الدين اسقارو	النائب الثالث للرئيس
محمد جبري	مستشار جماعي
كنزة عزمي	مستشارة جماعية
حامد جودي	مستشار جماعي

كما حضر أشغال هذه الجلسة وبصفة استشارية كل من السادة:

-مصطفى المرتقي ..... : مدير المصالح.

- عبد المنعم المناني..... : رئيس قسم الشؤون الإدارية والعمل الاجتماعي.

- حفيظة بن يحي ..... : رئيسة مصلحة الموارد البشرية والتكوين المستمروشؤون المجلس.

- فاطمة الزهراء شهاب..... ..... : رئيسة مصلحة الشؤون الاجتماعية والثقافية والرياضية والعلاقات العامة والاعلام والتواصل.

-مصطفى حنون ..... : مكلف بتسيير مصلحة المالية و الصفقات و الشؤون التقنية

- ادريس ورزيكن..... : رئيس مكتب النفقات العامة

- عبد الفتاح بوران..... : عن مكتب الممتلكات.

استأنف السيد محمد امهرسي النائب الأول للرئيس أشغال الجلسة الثانية من الدورة العادية لشهر فبراير 2025 مرحبا بالسيد كرام عنات باشا المدينة، وبالسادة الأعضاء، السيد مدير المصالح، السادة أطر الجماعة والموظفين والجسم الإعلامي المحلي والإقليمي، وبالحضور الكريم، قبل بداية مجريات الدورة تمت قراءة سورة الفاتحة ترحما على الروح الطاهرة للفقيد والد السيد السيد كرام عنات باشا المدينة متمنيا له الرحمة والمغفرة والجنة.

بعد ذلك قدم تقريرا موجزا لأنشطة الرئاسة بين الدورتين كما يلي:

عرفت الفترة الممتدة بين اختتام الدورة العادية لشهر اكتوبر 2024 والدورة الحالية العديد من الأنشطة والتظاهرات وبعض الاجراءات التي تم اتخاذها في مختلف الميادين المرتبطة بتدخلات الجماعة ومصالحها ومشاريعها ويمكن اجمالها فيما يلي:

اولا التوقيع والمصادقة على اتفاقية الشراكة المتعلقة ببرنامج التنمية الحضرية لمدينة تارودانت من طرف جميع الشركاء بمبلغ اجمالي قدره 1.110.646,00 درهم من طرف كل من:

- ✓ وزارة الداخلية.
- ✓ وزارة احداث التراب الوطني والتعميروالاسكان وسياسة المدينة.
- ✓ وزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية.
- ✓ وزارة الشباب والتواصل والثقافة _ قطاع الثقافة والشباب_.
- ✓ وزارة السياحة والصناعية التقليدية والاقتصادية والاجتماعية والتضامني.
- ✓ وزارة الصحة والحماية الاجتماعية.
- ✓ وزارة التحول الرقمي وتحديث الادارة.
- ✓ وزارة التجهيزوالماء.
- ✓ ولاية جهة سوس ماسة-مجلس جهة سوس ماسة، عمالة اقليم تارودانت، جامعة ابن زهر،
- ✓ جماعة تارودانت.
- ✓ الشركة المغربية للهندسة السياحية ثم شركة اكادير سوس ماسة للتهيئة.

وفي نفس السياق اشار ان الجماعة توصلت بدراستين مهمتين سيتم عقد لقاء لتقديمهما للسادة المستشارين وهي كالتالي:

- الدراسة الاولى وهي تثمين وتأهيل المدينة العتيقة لتارودانت تزنيت وطاطا. تم الالتزام بها من طرف السيدة سعاد بلقزيز المهندسة المعمارية صاحبة المشروع هي وزارة الاسكان ستتم عن طريق الوكالة الحضرية لمدينة تارودانت وتزنيت وطاطا.
- الدراسة الثانية وهو الميثاق المنظاري لمدينة تارودانت والذي انجزته السيدة نبيلة سقاط ضخما المهندسة المعمارية كذلك وضع التصاميم المعمارية لدى مصلحة التعمير الجماعية لترخيص بناء مشروع المركز الجهوي لكرة القدم وهذه الرخص تتواجد بالمنصة الرقمية الخاصة بالتعمير (la plat Forme)

توصلت الجماعة بالتزام رسمي من جهة سوس ماسة الجهوي لإنجاز الشطر الاول من المشروع المنطقة الصناعية المندمجة والمستدامة بمدينة تارودانت.

بخصوص الاتفاقية التي تمت المصادقة عليها من طرف المجلس في الجلسة الاولى من الدورة العادية لشهر فبراير 2025، توصلت بها الجهة وسينم التأشير عليها من طرف وزارة الداخلية.

التوقيع على اتفاقية شراكة تتعلق بالتمويل وتأهيل و انجاز المباني والاسوار التاريخية والمواقع الاثرية المتضررة جراء زلزال الحوز وفي في إطار الجهود التي تقوم بها الرئاسة و تنفيذا لبرنامج عمل جماعة تارودانت 2023_2028، عرفت مجموعة من المشاريع المهمة و المهيكلة تطورا ملموسا بفضل المجهودات الجبارة و الترافع المستمر للسيد رئيس المجلس الجماعي لتارودانت الأستاذ عبد اللطيف وهبي، حيث تم التوقيع على اتفاقية شراكة تتعلق بتمويل و انجاز برنامج تأهيل المباني و الأسوار التاريخية و المواقع الأثرية المتضررة جراء زلزال الحوز بإقليم تارودانت. تم بناء ثلاثة ابواب : باب الخميس، باب اولاد بنونة وباب الزركان. كما هو الشأن بالنسبة للأسوار وتمت الدراسة المعمارية من طرف السيد رشيد الاندلسي المهندس وشركة IP2E هي من تولى المشروع الخاص بالأسوار 5.500.000,00 سنتيم،

تأسيس "مجلس شباب تارودانت" بشراكة مع مؤسسة أمان لحماية الطفولة و وكالة التنمية البلجيكية.

في إطار تنزيل برنامج عمل جماعة تارودانت 2023-2028 ، و تنفيذا لبنود "اتفاقية التطهير السائل بمدينة تارودانت" الموقعة مع مجموعة من الشركاء (وزارة الداخلية ، ولاية جهة سوس ماسة، عمالة إقليم تارودانت، جهة سوس ماسة، جماعة تارودانت و الشركة الجهوية المتعددة الخدمات)، و بتنسيق مع جماعة تارودانت، باشرت الشركة الجهوية المتعددة الخدمات المكلفة بإنجاز المشروع مهامها في قطاع الصرف الصحي بالمدينة. اذن الشركة تسلمت رسميا الصرف الصحي وكذلك محطة الضخ على اساس انه سيتم عقد لقاء اولي كذلك توصلنا باعتماد قدره30.000.000,00 درهم من البرنامج الوطني للتطهير تم تحويلها مباشرة لشركة متعددة الخدمات لجهة سوس ماسة على اساس أنه يوم الإثنين سيتم عقد لقاء اجتماع على الساعة الحادية عشرة (11.00)صباحا برئاسة عامل صاحب الجلالة على اقليم تارودانت حول خطة العمل التي ستشتغل بها هذه الشركة والمحاور التي ستباشرها في هذا المشروع وسيتم اخباركم في الموضوع في جلسة التمديد التي سيتم عقدها .

تنظيم فعاليات المعرض الإقليمي للصناعة التقليدية بمدينة تارودانت من 25 إلى 31 يناير 2025 بساحة 20 غشت بشراكة مع غرفة الصناعة التقليدية لسوس ماسة ، و بشراكة مع المجلس الجماعي لمدينة تارودانت ، و بتنسيق مع عمالة إقليم تارودانت ، تحت شعار" الصناعة التقليدية بتارودانت: ذاكرة وتراث، ابداع فن متجدد "

زيارة رسمية للسيد LI Changlin ، سفير جمهورية الصين الشعبية في المملكة المغربية في إطار تعزيز التعاون والصداقة بين المملكة المغربية وجمهورية الصين الشعبية إلى مدينة تارودانت و حضور مراسيم تدشين دور الحي الجديدة يوم 07 فبراير 2025.

استقبال المجلس الجماعي لتارودانت، بالإضافة إلى عدد من أعضاء المجلس الجماعي، سفير جمهورية اوكرانيا في المملكة المغربية، في إطار زيارة رسمية لجماعة تارودانت يوم الخميس 13 فبراير 2025 تمت هذه الزيارة على اساس انه في غضون شهرين سيتم اختيار مدينة للسفر في اطار سير برنامج التعاون والشراكة.

زيارة البنك الاسلامي الدولي الذي مركزه يتواجد بجدة من خلال اللقاءات التي قام بها السيد عبد اللطيف وهبي والسيدة الوزيرة فاطمة الزهراء المنصوري حول الشراكة التي نتهيأ لها من اجل تمويل بعض المشاريع منها ذار الدباغ وسور المدينة بعد اللقاء الذي تم عقده يوم امس مع السيد العامل على مدينة تارودانت قبل ان ننتقل الى زيارة ميدانية، وطرحنا في النقاش حول سور المدينة لأننا في حاجة الى اعتماد إضافي بحيث ان المتوفر هو مبلغ5.5 مليون لن تكون كافية لتغطية مصاريف الترميم وفي نفس السياق اشرنا لدار الدباغة ومجموعة من المآثر التاريخية ومر افق اخرى كجامع الكبير، جامع القصبة والزاوية التيجانية و ضريح سيدي وسيدي الذي تضررا من جراء الزلزال وكذلك الصابات المتواجدة بالمدينة قمنا بزيارة دار البارود الذي كان هناك اتفاق مسبق مع السيدة ابنة الدمناتي على اساس انه سيتم فتح متحف بهذه الدار الا ان صاحبة الفضاء تواجه اشكال التمويل في هذا الجانب، وكذلك بعض المقاطع الطرقية بالإضافة للمنطقة الصناعية على اساس انه في غضون عشون يوما سيو افينا بخطة العمل ، كما ان هناك مشاريع سيتم تمويل انجازها ب 0 درهم، واخرى سيتم تمويلها عن طريق قروض بنسبة ضئيلة وهو نفس المبدأ للبنك الدولي الا ان هذا بنك اسلامي يشتغل على مستوى الدول الاسلامية خصوصا الدول النامية المتواجدة بشمال افريقيا منها المغرب، إذن هذه هي مجمل الأنشطة واهمها مع العلم ان هناك ما هو ثقافي الى غير ذلك ولكن ما تم تداوله بين دورة اكتوبر الى غاية فبراير تم الافادة به.

بعد ذلك اشار ان هناك مجموعة من النقط سيتم تأجيلها وسيتم تمديد الدورة لعدم انعقاد لجن التقييم لمجموعة من الاراضي ونظرا لعدم جاهزيتها ستؤجل الى حين عقد جلسة ثالثة مقبلة ان شاء الله، ثم بعد ذلك ذكر السادة أعضاء وعضوات المجلس بالقانون الداخلي الذي تمت المصادقة عليه في القانون الداخلي للمجلس في الدورة أن كل تدخل يتضمن اربع دقائق، وكل نقطة نظام دقيقة واحدة و دقيقتين في كل تعقيب، بعد ذلك عرض نقط جدول أعمال الجلسة الثانية كما يلي:

❖ **الجلسة الثانية: الخميس 20 فبراير 2025 على الساعة العاشرة (10:00) صباحا بقاعة الاجتماعات بجماعة تارودانت.**

28. الدراسة و المصادقة على تعديل المقرر المتعلق ب:

أ. الثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية للتقييم الخاص بتفويت بقعة أرضية لفائدة "EWANE ASSETS" التابعة لصندوق الايداع والتدبير لبناء المركز الجهوي للأرشيف والحفظ بسطاح المدينة.

ب. كناش التحملات الخاص بالمشروع.

29. الدراسة و المصادقة على الثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية للتقييم الخاص بتسوية وضعية بعض الأملاك المخزنية المستغلة من طرف الجماعة عن طريق الاقتناء:

- الأرض المقام عليها دار الحي سيدي بلقاس.
- دوار البورة 1-2
- دار الحزان بحي الملاح

30. الدراسة و المصادقة على:

أ. الثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية للتقييم الخاص بتفويت بقعة أرضية لفائدة مجموعة الجماعات الترابية "وادي سوس"لتدبير مرفق النقل العمومي الحضري و ما بين الجماعات بواسطة الحافلات.

ب. كناش التحملات الخاص بالمشروع.

31. الدراسة و المصادقة على:

أ. الثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية للتقييم الخاص بتفويت بقعة أرضية لفائدة مجموعة الجماعات الترابية "قطب تارودانت "لإحداث وتدبير مرافق الوقاية وحفظ الصحة ونقل المرضى والجرحى ونقل الأموات و تدبير آليات الأشغال وصيانتها.

ب. كناش التحملات الخاص بالمشروع

32. الدراسة و المصادقة على:

أ. الثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية للتقييم الخاص بتفويت بقعة أرضية لفائدة وزارة الصحة و الحماية الاجتماعية من أجل إحداث المستشفى الإقليمي الجديد بمدينة تارودانت.

ب. كناش التحملات الخاص بالمشروع.

33. الدراسة و المصادقة على الثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية للتقييم الخاص بتسوية وضعية عقارات تابعة لأملاك الأحباس عن طريق الاقتناء

34. الدراسة و المصادقة على:

- الثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية الخاصة بتفويت بقع أرضية لفائدة :

أ. شركة«STE LIVEN SARL» لإحداث مصنع للصناعات البلاستيكية.

ب. شركة «STE TIFIRKHCINE SARL» لإحداث مشروع بناء فضاء ترفيهي يحتوي على قاعة للحفلات وقاعة للمؤتمرات ومسابح وملاعب للقرب و فضاء العاب ومطاعم و مقاهي.

ت. شركة « STE SUDHADI SARL» قصد إحداث مستودع.

ث. شركة «STE CAMPUS SCIENCE DE SANTE SARL»لإحداث مدرسة خاصة .

- مشروع كناش التحملات الخاص بكل مشروع.

35. الدراسة و المصادقة على:
   أ. الثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية للتقييم الخاص بتفويت بقعة أرضية لفائدةشركة CECIمن أجل تصنيع صناديق التبريد الخاصة بجميع أنواع الشاحنات.
   ب. مشروع كناش التحملات الخاص بالمشروع.
36. الدراسة و المصادقة على:
   أ. الثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية للتقييم الخاص بتفويت بقعة أرضية لفائدة شركة "MASILYA -I-IMMO"من أجل إقامة منتجع سياحي.
   ب. مشروع كناش التحملات الخاص بالمشروع
37. الدراسة والمصادقة على الغاء المقررين المتعلقين بتحويل اعتمادات في ميزانية التجهيز بالدورة الاستثنائية مارس 2024 والدورة العادية لشهر ماي 2024.
38. الدراسة و المصادقة على:
   أ. إلغاء المقرر المتعلق بإحداث المحطة الطرقية بمنطقة سيدي بودهب.
   ب. إحداث المحطة الطرقية من الجيل الجديد بمدخل المدينة جهة واد سوس.
   ج. مشروع اتفاقية شراكة بين وزارة النقل واللوجستيك والشركة الوطنية للنقل واللوجستيك وجماعة تارودانت لإحداث المحطة الطرقية من الجيل الجديد بمدخل المدينة جهة واد سوس.
39. الدراسة والمصادقة على الثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية للتقييم لاقتناء الأراضي لفائدة جماعة تارودانت: قطعةأرضية بتجزئة النور، قطعة أرضية بتجزئة المستقبل، قطعة أرضية بجانب الملحقة الإدارية الاولى بأحفير، ملك ورثة مازوزبحي الملاح، ملك ملعب بلاقشاش بحي بلاقشاش.
40. الدراسة والمصادقة على مشروع اتفاقية شراكة بين جماعة تارودانت وجمعية الامام ورش من أجل إحداث مركب رياضي.
41. الدراسة والمصادقة على:
   أ. تعديل المقرر المتعلق بتفويت بقعة أرضية إضافية بسطاح المدينة لفائدة جمعية الأعمال الاجتماعية لموظفي وأعوان بلدية تارودانت بسطاح المدينة
   ب. الثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية للتقييم الخاص بتفويت بقعة أرضية إضافية بسطاح المدينة لفائدة جمعية الأعمال الاجتماعية لموظفي وأعوان بلدية تارودانت بسطاح المدينة.
   ج . مشروع كناش التحملات.
42. الدراسة والمصادقة على مشروع التحويلات في بعض فصول الميزانية
43. الدراسة والمصادقة على برمجة اعتمادات في ميزانية التجهيز برسم سنة 2025.
44. الدراسة والمصادقة على دعم الجمعيات برسم سنة 2025.
45. الدراسة والمصادقة على مشروع برمجة الفائض الحقيقي برسم سنة 2024.

سعاد اريب .....مستشارة جماعية.

نقطة نظام:

في إطار نقطة نظام موجزة فيما يتعلق بالدعوة لحضور أشغال اجتماع اللجنة المكلفة بالتعمير وإعداد التراب والبيئة، في الحقيقة كنت انتظر إدراج نقطة مهمة بجدول أعمال الدورة إلا أنه لم يحصل ذلك، مع أن الحاجة إليها ملحة وربما مستعجلة وهي تتعلق بالمحطة الطرقية، فأتساءل لما لم يتم ضم هذه النقطة لباقي النقط المدرجة بجدول أعمال اللجنة ، علما أنه مشروع يستحق كل الاهتمام كما أن وزارة الداخلية إن لم نقل اللجنة المشتركة توليها عناية خاصة وقصوى على مستوى ما بين الشركة الوطنية للنقل واللوجستيك ووزارة الداخلية و علما أن الإشكال الذي تعانيه مدينة تارودانت هو التموقع وما يتعلق به من احتياجات المرتفقين مع هذه المعلمة.

محمد امهرسي .....النائب الاول للرئيس.

شكرا السيدة سعاد أريب المستشارة الجماعية، صحيح أن هذه النقطة مهمة ربما اقتراحها حصل فيه خطأ او سهو، موضوعيا يجب إدراجها بجدول أعمال اللجنة المكلفة بالتعمير وإعداد التراب والبيئة من أجل تخصيص يوم لعقد لقاء أو نصف يوم بناء على مو افقتكم، سنقوم بدعوة المعنيين بالوكالة للسلامة الطرقية وكذلك مصلحة التجهيز كما سأنسق مع مدير المصالح وشؤون المجلس الجماعي في هذا الجانب من أجل تحديد يوم لمناقشة النقطتين كما أريد الإشارة كذلك أن الضرورة تستدعي منا عقد لقاء لمناقشة الميثاق المعماري المنظري وارجو ان تطلعوا عليه من أجل إبداء مقترحاتكم و ملاحظاتكم لأخذها بعين الاعتبار وذلك لتثمين الدراسة المتعلقة بالمدينة العتيقة هاتين النقطتين سنعقد لقاء في الأسبوع المقبل للمناقشة مع السيد مدير المصالح وبحضور الوكالة الحضرية وسيقدمها المهندس المعماري للجماعة ومصلحة التعمير وفي نفس الوقت ستناقش النقطة المتعلقة بالمحطة الطرقية.

الزهراء دنبي.....مستشارة جماعية.

نقطة نظام:

فيما يخص هذه النقطة سبق أن أشرنا لها في الجلسة الأولى وسأثيرها في هذه الجلسة، وتهم مشروع إعادة اشغال الصرف الصحي لحي درب الجديد الذي سيتم في اطار صفقة من طرف الجماعة، أيها السادة لابد من التدخل الفوري و الاستعجالي لأن الطريقة التي تتم بها هذه الاشغال غير معقولة مع العلم اننا لسنا معفيين من المسؤولية، رغم أن الشركة الجهوية هي التي تقوم بهذا الانجاز والطريقة التي تتم بها إصلاح وضعية الصرف الصحي ستهدد مستقبلا سلامة الساكنة، ولهذا كان من الواجب علينا كجماعة واهل مدينة تارودانت بتتبع الاشغال ،لان الشركة تم تفويض المشروع اليها ولكن لابد من مواكبة هذا الملف حتى لا نواجه بمشاكل خطيرة مستقبلا تهدد سلامة وامن الساكنة.

محمد احسان .....مستشار جماعي.

نقطة نظام:

فيما يخص هذه النقطة أريد الاشارة للتطهير السائل و (الصرف الصحي) فكما يعلم الجميع أن الجهة المكلفة بتدبير هذا القطاع هي الشركة الجهوية في إطار مجموعة الجماعات التي قامت بالتفويض لها ولكن كنا اتفقنا من خلال المعطيات التي كانت متوفرة لدينا على اساس ان لا تضاف أي زيادة في التسعيرة واذا بساكنة المدينة تفاجأ بارتفاع في مبالغ الفاتورات وكانت هناك شكايات واحتجاجات، ولكن بعد تدخل السيد العامل على اقليم تارودانت الذي عقد لقاء مع المسؤولين بالشركة وبعض الجماعات المعنية تم طرح بعض الحلول لهذا الاشكال من طرف الجهة المشرفة، بمعنى ان مجموعة الجماعات تتحمل مسؤوليتها في هذا الاطار اتجاه الشركة المعنية وعليها ان تحترم الالتزامات التي تمت المصادقة عليها من طرف الجماعة خاصة فيما يتعلق بالزيادات، كما ان التدخلات ستتم في الوقت المناسب مع اننا على علم بما يقع اثناء فترة موسم الأمطار ببعض الأحياء خاصة التي تعرف اشكالا في الصرف الصحي، وبالتالي لابد من التدخل في بعض الأحياء كحي درب الجديد وحي زرايب باب الخميس لان هذه الاماكن

تستدعي التدخل من طرف الشركة على الأقل لتفادي الاشكال الحاصل خصوصا المياه التي تطفو على المنازل فمن الواجب ان تولي اهتمامها اتجاه مشاكل الساكنة وشكرا.

محمد امهرسي .....النائب الاول للرئيس.

في اطارنقطتي نظام التي تدخلا بها السادة المستشارين المتعلقتين بحي درب الجديد في اطارمجموعة اللقاءات التي تم عقدها مع السيد باشا المدينة قمنا بزيارة تفقدية لحي درب الجديد على اساس الاطلاع عليه ونظرا للشكايات التي توصلنا بها لهذا الحي يعاني اشكالين كبيرين الا وهما الطريقة التي تمت بها الاشغال سابقا هي السبب في ما يعانيه حاليا، الاشكال الحاصل هو ان قنوات التمديد للصرف الصحي غيرمتساوية كما وجدنا ان مجاري المياه مختلفة واحدة عن الاخرى يعني ان الطريقة التي تم بها انجاز الصرف الصحي بهذا الحي عرف اشكالا على مستوى نوع القنوات التي يختلف قطرها و أيضا المنحدر الذي ينقسم الى قسمين، بحيث ان المنحدريتجه الى الحي وليس الى خارجه، ربما لان اشغال الصرف الصحي سابقا تم إنجازها على شكل مقاطع، الحل الذي تحدثت عنه السيدة الزهراء دنبي المستشارة الجماعية انه يمكننا احداث قنوات بمنحدرواحد على طول الحي دون مضخة ، هذا صعب ومستحيل، لان المنازل توجد فوق منحدر الصبيب ، الحل الوحيد هو إحداث مجمع للمياه يصب فيه الحي و مضخة تدفع خارج الحي، تقنيا المكلف بأخذ المقاييس هو من أخبرنا بذلك كما أن الأنابيب القديمة تمت إزالتها ووضعت الجديدة، لان القديمة اصبحت مهترئة ومكسرة وهو سبب تسريب مياه الصرف الصحي للمنازل، وما على الساكنة الا الصبركما حصل بالأحياء الأخرى وسيتم حل الاشكال، كما بلغ الى علمنا الذي حصل بمو اقع التواصل الاجتماعي سواء على الفايسبوك او عبرالو اتساب من خلال التعليقات الصوتية التي استمعنا اليها وصاحب الصوت معروف ومن الصعب عليه فهم هذه الامورالتقنية خاصة انه يقترح الاشتغال بالرمال وهذه المادة لا يمكن استعمالها خاصة مع هذا النوع من الانابيب المصنوعة من مادة البلاستيك وفي هذه الحالة سيتم وضع توفنة وهي انجع من الرمال، كما اريد الاشارة ان اللقاء الثالث وصلنا فيه الى حل الاشكال والاشغال تجاوزت منتصف الحي واصبحنا على وشك نهايتها.

بالنسبة لما اشارله السيد محمد احسان المستشارالجماعي فيما يخص ما حصل من شركة التوزيع الجهوية بالنسبة للإشكال الخاص في زيادة فو اتيرالاستهلاك اتضح ان السبب متعلق بالتطبيق وتمت مراجعته وما حصل من تضخم للفو اتير. وفي نفس السياق تم عقد لقاء مع السيد باشا المدينة على مستوى الاقطاب وبحضورالسيد العامل والمسؤول عن الشركة وبعد النقاش تم توقيف اداء الفو اتيرالى ان تتم مراجعة التطبيق. كما لا نحملهم المسؤولية لأن الإشكال تقني فقط ولم يصدرمن اي طرف مشكورين من هذا المنبرلأنهم دائما في تفاعل معنا . ونشكر لهم تدخلهم الأخيرفي محطة الضخ أولاد بنونة الذي تسبب في معاناة حي الزرايب أولاد بنونة، وقد تدخلت الشركة مشكورة حيث كلفت الاشغال اعتماد 400.000.00 درهم ، وفي نفس السياق كان هنام أيضا اشكال في احدى قنوات الصرف الصحي الكبيرة التي تأكلت و أدى ذلك الى طرف الصرف الصحي في الواد ، وقد تم عقد اجتماع مع السيد باشا المدينة وبحضورالسيد العامل وتم حل الإشكال خلال اربعة أيام وكان هذا هو سبب تسلم الشركة للأشغال.

التساقطات الأخيرة تم التواصل معهم وتم التدخل بسرعة ووضعنا فريق الجماعة الخاصة بتدخلات الصرف الصحي تحت تصرفهم، و الشركة تشتغل بطاقمها بالموازاة معنا للمعالجة السريعة.

اريد الاشارة كذلك للاجتماع الذي سيتم عقده مع الشركة يوم الاثنين لما له من اهمية لأنه سيتم طرح خطة العمل و طريقة صرف اعتماد 300.000.00 درهم و المحاورالتي سيتم التدخل فيها.

النقطة الثامنة والعشرون:	الدراسة والمصادقة على تعديل المقرر المتعلق ب: أ. الثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية للتقييم الخاص بتفويت بقعة أرضية لفا ئدة "EWANE ASSETS" التابعة لصندوق الا يداع وا لـ تدبير لب ناء المر كز الج هوي للأرشيف والحفظ بسطاح المدينة. ب. كناش التحملات الخاص بالمشروع.

في مستهل هذه النقطة أشار السيد محمد امهرسي النائب الأول للرئيس أنها تتعلق بالدراسة والمصادقة على تعديل المقرر المتعلق ب:

أ. الثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية للتقييم الخاص بتفويت بقعة أرضية لفائدة "EWANE ASSETS" التابعة لصندوق الايداع والتدبير لبناء المركز الجهوي للأرشيف والحفظ بسطاح المدينة.

ب. كناش التحملات الخاص بالمشروع.

ونظرا لعدم انعقاد اجتماع اللجنة الإدارية للتقييم سيتم تأجيل البث فيها للجلسة الثالثة.

عملية التصويت

وفي غياب أي تدخل عرض السيد محمد أمهرسي النائب الأول للرئيس مقرر تأجيل البث في النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على تعديل المقرر المتعلق ب:

أ. الثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية للتقييم الخاص بتفويت بقعة أرضية لفائدة " EWANE ASSETS" التابعة لصندوق الايداع والتدبير لبناء المركز الجهوي للأرشيف والحفظ بسطاح المدينة.

ب. كناش التحملات الخاص بالمشروع.

للجلسة الثالثة للتصويت فتمت المصادقة باجماع أعضاء المجلس الحاضرين .

النقطة التاسعة والعشرون:	**الدراسة والمصادقة على الثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية للتقييم الخاص بتسوية وضعية بعض الأملاك المخزنية المستغلة من طرف الجماعة عن طريق الاقتناء:** • الأرض المقام عليها دار الحي سيدي بلقاس. • دوار البورة 1-2 • دار الحزان بحي الملاح

في مستهل هذه النقطة اشار السيد محمد امهرسي النائب الاول للرئيس أنها تتعلق بالدراسة الدراسة والمصادقة على الثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية للتقييم الخاص بتسوية وضعية بعض الأملاك المخزنية المستغلة من طرف الجماعة عن طريق الاقتناء:

- الأرض المقام عليها دار الحي سيدي بلقاس.
- دوار البورة 1-2.
- دار الحزان بحي الملاح.

<u>ونظرا لعدم انعقاد احتماع اللجنة الادارية للتقييم سيتم تأجيل البث فيها للجلسة الثالثة.</u>

عملية التصويت

وفي غياب أي تدخل عرض السيد محمد أمهرسي النائب الأول للرئيس مقررتأجيل البث في النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على الثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية للتقييم الخاص بتسوية وضعية بعض الأملاك المخزنية المستغلة من طرف الجماعة عن طريق الاقتناء:

- الأرض المقام عليها دار الحي سيدي بلقاس.
- دوار البورة 1-2
- دار الحزان بحي الملاح،

<u>للجلسة الثالثة للتصويت فتمت المصادقة باجماع أعضاء المجلس الحاضرين.</u>

النقطة الثلاثون:	**الدراسة والمصادقة على:** **أ. الثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية للتقييم الخاص بتفويت بقعة أرضية لفائدة مجموعة الجماعات الترابية "وادي سوس" لتدبير مرفق النقل العمومي الحضري وما بتن الجماعات بواسطة الحافلات.** **ب. كناش التحملات الخاص بالمشروع.**

في مستهل هذه النقطة اشار السيد محمد امهرسي النائب الاول للرئيس انها تتعلق بالدراسة الدراسة والمصادقة على:

أ. الثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية للتقييم الخاص بتفويت بقعة أرضية لفائدة مجموعة الجماعات الترابية" وادي سوس"لتدبير مرفق النقل العمومي الحضري و ما بين الجماعات بواسطة الحافلات.

ب. كناش التحملات الخاص بالمشروع،

<u>ونظرا لعدم انعقاد احتماع اللحنة الإدارية للتقييم سيتم تأحيل البث فيها للحلسة الثالثة.</u>

عملية التصويت

وفي غياب أي تدخل عرض السيد محمد أمهرسي النائب الأول للرئيس مقررتأجيل البث في النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على:

أ. الثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية للتقييم الخاص بتفويت بقعة أرضية لفائدة مجموعة الجماعات الترابية "وادي سوس" لتدبير مرفق النقل العمومي الحضري وما بين الجماعات بواسطة الحافلات.

ب. كناش التحملات الخاص بالمشروع،

<u>للحلسة الثالثة للتصويت فتمت المصادقة باحماع أعضاء المحلس الحاضرين.</u>

النقطة الواحدة والثلاثون:	**الدراسة والمصادقة على:** **أ. الثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية للتقييم الخاص بتفويت بقعة أرضية لفائدة مجموعة الجماعات الترابية "قطب تارودانت" لإحداث وتدبير مرافق الوقاية وحفظ الصحة ونقل المرضى والجرحى ونقل الأموات وتدبير آليات الأشغال وصيانتها.** **ب. كناش التحملات الخاص بالمشروع**

في مستهل هذه النقطة اشار السيد محمد امهرسي النائب الاول للرئيس انها تتعلق بالدراسة الدراسة والمصادقة على:

أ. الثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية للتقييم الخاص بتفويت بقعة أرضية لفائدة مجموعة الجماعات الترابية "قطب تارودانت «لإحداث وتدبير مرافق الوقاية وحفظ الصحة ونقل المرضى والجرحى ونقل الأموات وتدبير آليات الأشغال وصيانتها.

ب. كناش التحملات الخاص بالمشروع.

<u>ونظرا لعدم انعقاد احتماع اللجنة الإدارية للتقييم سيتم تأجيل البث فيها للجلسة الثالثة.</u>

عملية التصويت

وفي غياب أي تدخل عرض السيد محمد أمهرسي النائب الأول للرئيس مقرر تأجيل البث في النقطة المتعلقة الدراسة و المصادقة على:

أ. الثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية للتقييم الخاص بتفويت بقعة أرضية لفائدة مجموعة الجماعات الترابية "قطب تارودانت" لإحداث وتدبير مرافق الوقاية وحفظ الصحة ونقل المرضى والجرحى ونقل الأموات وتدبير آليات الأشغال وصيانتها.

ب. كناش التحملات الخاص بالمشروع،

<u>للجلسة الثالثة للتصويت فتمت المصادقة باجماع أعضاء المجلس الحاضرين.</u>

النقطة الثانية والثلاثون:	**الدراسة والمصادقة على:** **أ. الثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية للتقييم الخاص بتفويت بقعة أرضية لفائدة وزارة الصحة والحماية الاجتماعية من أجل إحداث المستشفى الإقليمي الجديد بمدينة تارودانت.** **ب. كناش التحملات الخاص بالمشروع.**

في مستهل هذه النقطة اشار السيد محمد امهرسي النائب الاول للرئيس انها تتعلق بالدراسة والمصادقة على :

أ. الثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية للتقييم الخاص بتفويت بقعة أرضية لفائدة وزارة الصحة والحماية الاجتماعية من أجل إحداث المستشفى الإقليمي الجديد بمدينة تارودانت.

ب. كناش التحملات الخاص بالمشروع.

كما أشار أنه سيتم الغاؤها بناء على محضر اجتماع اللجنة الادارية للبحث والتعرف على الأراضي لان الارض تعود في ملكيتها للجموع " الأراضي السلالية".

عملية التصويت

وفي غياب أي تدخل عرض السيد النائب الأول للرئيس إلغاء مقرر النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على:

أ. الثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية للتقييم الخاص بتفويت بقعة أرضية لفائدة وزارة الصحة والحماية الاجتماعية من أجل إحداث المستشفى الإقليمي الجديد بمدينة تارودانت.

ب. كناش التحملات الخاص بالمشروع للتصويت.

فتمت المصادقة بإجماع أعضاء المجلس الحاضرين .

مقرر المجلس الجماعي عدد 28 / 2025	الدراسة والمصادقة على: أ. الثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية للتقييم الخاص بتفويت بقعة أرضية لفائدة وزارة الصحة والحماية الاجتماعية من أ جل إ حداث المستشفى الإقليمي الجديد بمدينة تارودانت. ب. كناش التحملات الخاص بالمشروع.

إن المجلس الجماعي لمدينة تارودانت المجتمع بالدورة العادية لشهر فبراير 2025، وخلال الجلسة العلنية الثانية المنعقدة بتاريخ 20 فبراير 2025.

وتطبيقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات، وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على:

أ. الثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية للتقييم الخاص بتفويت بقعة أرضية لفائدة وزارة الصحة والحماية الاجتماعية من أجل إحداث المستشفى الإقليمي الجديد بمدينة تارودانت.

ب. كناش التحملات الخاص بالمشروع،

وبعد اللجوء الى عملية التصويت العلني، أسفرت عملية التصويت على ما يلي:

- ✓ عدد الأعضاء الحاضرين.....: 19عضوا.
- ✓ عدد الأصوات المعبرعنها:.....: 19صوتا.
- ✓ عدد الأعضاء المو افقين:.....: 19 عضوا وهم السادة:

محمد أمهرسي	رشيد وحيد	الزهراء رحمون	مولاي هشام أشرف
عبد العالي الحوس	شكيب اريج	سعاد اريب	
اسماعيل الحريري	سعاد ابلعيد	محمد احسان	
فاتحة موافق	براهيم المدلاوي	فضمة ازوران	
رشيد فنان	سمير الشهب	اسماء القجدر	
هشام امزراو	مينة فريسي	الزهراء دنبي	

- ✓ عدد الأعضاء الر افضين.....: لا أحد.
- ✓ عدد الأعضاء الممتنعين عن التصويت.....: لا أحد.

يقرر ما يلي:

صادق المجلس الجماعي لمدينة تارودانت بإجماع أعضائه الحاضرين على إلغاء مقرر النقطة المتعلقة بالدراسة و المصادقة على:

أ. الثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية للتقييم الخاص بتفويت بقعة أرضية لفائدة وزارة الصحة و الحماية الاجتماعية من أجل إحداث المستشفى الإقليمي الجديد بمدينة تارودانت.

ب.كناش التحملات الخاص بالمشروع

بناء على محضر لجنة البحث و التعرف على العقارات المؤرخ ب 27 يناير 2025 التي اتفقت على اختيار قطعة أرضية تابعة لأراضي الجموع ذات الرسم العقاري عدد 39/38624 .

توقيع : النائب الأول للرئيس

محمد أمهرسي

توقيع: كاتب المجلس الجماعي

رشيد فنان



النقطة الثالثة و الثلاثون:	الدراسة والمصادقة على الثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية للتقييم الخاص بتسوية وضعية عقارات تابعة لأملاك الأحباس عن طريق الاقتناء.

في مستهل هذه النقطة اشار السيد محمد امهرسي النائب الاول للرئيس انها تتعلق بالدراسة الدراسة والمصادقة على الثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية للتقييم الخاص بتسوية وضعية عقارات تابعة لأملاك الأحباس عن طريق الاقتناء ونظرا لعدم انعقاد اجتماع اللجنة الإدارية للتقييم سيتم تأجيل البث فيها للجلسة الثالثة.

عملية التصويت

وفي غياب أي تدخل عرض السيد النائب الأول للرئيس تأجيل البث في مقرر النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على الثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية للتقييم الخاص بتسوية وضعية عقارات تابعة لأملاك الأحباس عن طريق الاقتناء للجلسة الثالثة للتصويت فتمت المصادقة بإجماع أعضاء المجلس الحاضرين.

النقطة الرابعة والثلاثون:	**الدراسة والمصادقة على:** • **الثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية الخاصة بتفويت بقع أرضية لفائدة:** **أ. شركة**«STE LIVEN SARL» **لإحداث مصنع للصناعات البلاستيكية.** **ب. شركة** «STE TIFIRKHCINE SARL» **لإحداث مشروع بناء فضاء ترفيهي يحتوي على قاعة للحفلات وقاعة للمؤتمرات ومسابح وملاعب للقرب وفضاء العاب ومطاعم ومقاهي.** **ت. شركة** «STE SUDHADI SARL » **قصد إحداث مستودع.** **ث. شركة** «STE CAMPUS SCIENCE DE SANTE SARL»**لإحداث مدرسة خاصة.** • **مشروع كناش التحملات الخاص بكل مشروع.**

في مستهل هذه النقطة اشار السيد محمد امهرسي النائب الاول للرئيس انها تتعلق بالدراسة والمصادقة على:

- الثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية الخاصة بتفويت بقع أرضية لفائدة :

أ. شركة«STE LIVEN SARL» لإحداث مصنع للصناعات البلاستيكية.

ب. شركة «STE TIFIRKHCINE SARL»لإحداث مشروع بناء فضاء ترفيهي يحتوي على قاعة للحفلات وقاعة للمؤتمرات ومسابح وملاعب للقرب و فضاء العاب ومطاعم و مقاهي.

ت. شركة « STE SUDHADI SARL» قصد إحداث مستودع.

ث. شركة «STE CAMPUS SCIENCE DE SANTE SARL»لإحداث مدرسة خاصة .

- مشروع كناش التحملات الخاص بكل مشروع.

<u>وأشار انه بالنسبة لهذه النقطة سيتم تأجيلها الى حين عقد دورة لاحقة.</u>

عملية التصويت

وفي غياب أي تدخل عرض السيد النائب الأول للرئيس مقررتأجيل البث في النقطة المتعلقة الدراسة والمصادقة على:

- الثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية الخاصة بتفويت بقع أرضية لفائدة :

أ. شركة«STE LIVEN SARL» لإحداث مصنع للصناعات البلاستيكية.

ب. شركة «STE TIFIRKHCINE SARL» لإحداث مشروع بناء فضاء ترفيهي يحتوي على قاعة للحفلات وقاعة للمؤتمرات ومسابح وملاعب للقرب و فضاء العاب ومطاعم و مقاهي.

ت. شركة « STE SUDHADI SARL» قصد إحداث مستودع.

ث. شركة «STE CAMPUS SCIENCE DE SANTE SARL»لإحداث مدرسة خاصة .

- مشروع كناش التحملات الخاص بكل مشروع.

<u>لدورة لاحقة للتصويت فتمت المصادقة باجماع أعضاء المجلس الحاضرين .</u>

مقرر المجلس الجماعي عدد 29 / 2025	**الدراسة والمصادقة على:** • **الثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية الخاصة بتفويت بقع أرضية لفائدة:** **أ. شركة** «STE LIVEN SARL» **لإحداث مصنع للصناعات البلاستيكية.** **ب. شركة** «STE TIFIRKHCINE SARL» **لإحداث مشروع بناء فضاء ترفيهي يحتوي على قاعة للحفلات وقاعة للمؤتمرات ومسابح وملاعب للقرب وفضاء العاب ومطاعم ومقاهي.** **ت. شركة** «STE SUDHADI SARL » **قصد إحداث مستودع.** **ث. شركة** «STE CAMPUS SCIENCE DE SANTE SARL» **لإحداث مدرسة خاصة.** • **مشروع كناش التحملات الخاص بكل مشروع.**

إن المجلس الجماعي لمدينة تارودانت المجتمع بالدورة العادية لشهر فبراير 2025، وخلال الجلسة العلنية الثانية المنعقدة بتاريخ 20 فبراير 2025.

وتطبيقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات، وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة الدراسة والمصادقة على:

- الثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية الخاصة بتفويت بقع أرضية لفائدة:
  أ. شركة«STE LIVEN SARL» لإحداث مصنع للصناعات البلاستيكية.
  ب. شركة «STE TIFIRKHCINE SARL» لإحداث مشروع بناء فضاء ترفيهي يحتوي على قاعة للحفلات وقاعة للمؤتمرات ومسابح وملاعب للقرب و فضاء العاب ومطاعم و مقاهي.
  ت. شركة « STE SUDHADI SARL» قصد إحداث مستودع.
  ث. شركة «STE CAMPUS SCIENCE DE SANTE SARL»لإحداث مدرسة خاصة .
- مشروع كناش التحملات الخاص بكل مشروع.

وبعد اللجوء الى عملية التصويت العلني، أسفرت عملية التصويت على ما يلي:

✓ عدد الأعضاء الحاضرين.....: 19عضوا.

✓ عدد الأصوات المعبرعنها:.....: 19 صوتا.

✓ عدد الأعضاء المو افقين:.....: 19عضوا وهم السادة:

محمد أمهرسي	رشيد وحيد	الزهراء رحمون	مولاي هشام أشرف
عبد العالي الحوس	شكيب اريج	سعاد اريب	اسماء القجدر
اسماعيل الحريري	سعاد ابلعيد	محمد احسان	الزهراء دنبي
فاتحة موافق	براهيم المدلاوي	فضمة ازوران	سمير شيهب
رشيد فنان	هشام امزراو	مينة فريسي	

✓ عدد الأعضاء الر افضين.....: لا أحد.

✓ عدد الأعضاء الممتنعين عن التصويت.....: لا أحد.

يقرر ما يلي:

صادق المجلس الجماعي لمدينة تارودانت بإجماع أعضائه الحاضرين على مقررتأجيل البث في النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على:

- الثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية الخاصة بتفويت بقع أرضية لفائدة:

أ. شركة«STE LIVEN SARL» لإحداث مصنع للصناعات البلاستيكية.

ب. شركة «STE TIFIRKHCINE SARL» لإحداث مشروع بناء فضاء ترفيهي يحتوي على قاعة للحفلات وقاعة للمؤتمرات ومسابح وملاعب للقرب وفضاء العاب ومطاعم ومقاهي.

ت. شركة « STE SUDHADI SARL» قصد إحداث مستودع.

ث. شركة «STE CAMPUS SCIENCE DE SANTE SARL»لإحداث مدرسة خاصة .

- مشروع كناش التحملات الخاص بكل مشروع.

لدورة لاحقة.

توقيع : النائب الأول للرئيس

محمد أمهرسي

توقيع: كاتب المجلس الجماعي

رشيد فنان

النقطة الخامسة والثلاثون:	**الدراسة والمصادقة على:** **أ. الثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية للتقييم الخاص بتفويت بقعة أرضية لفائدة شركة CECI من أجل تصنيع صناديق التبريد الخاصة بجميع أنواع الشاحنات.** **ب. مشروع كناش التحملات الخاص بالمشروع.**

في مستهل هذه النقطة اشار السيد محمد امهرسي النائب الاول للرئيس انها تتعلق بالدراسة الدراسة والمصادقة على:

أ. الثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية للتقييم الخاص بتفويت بقعة أرضية لفائدة شركة CECIمن أجل تصنيع صناديق التبريد الخاصة بجميع أنواع الشاحنات.

ب. مشروع كناش التحملات الخاص بالمشروع،

<u>بالنسبة لهذه النقطة سيتم تأجيلها الى حين عقد دورة لاحقة.</u>

عملية التصويت

وفي غياب أي تدخل عرض السيد النائب الأول للرئيس مقرر تأجيل البث في النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على:

أ. الثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية للتقييم الخاص بتفويت بقعة أرضية لفائدة شركة CECIمن أجل تصنيع صناديق التبريد الخاصة بجميع أنواع الشاحنات.

ب. مشروع كناش التحملات الخاص بالمشروع،

<u>لدورة لاحقة للتصويت فتمت المصادقة باجماع أعضاء المجلس الحاضرين.</u>

مقرر المجلس الجماعي عدد 30 / 2025	الدراسة والمصادقة على: أ. الثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية للتقييم الخاص بتفويت بقعة أرضية لفائدة شركة CECI من أجل تصنيع صناديق التبريد الخاصة بجميع أنواع الشاحنات. ب. مشروع كناش التحملات الخاص بالمشروع.

إن المجلس الجماعي لمدينة تارودانت المجتمع بالدورة العادية لشهر فبراير 2025، وخلال الجلسة العلنية الثانية المنعقدة بتاريخ 20 فبراير 2025.

وتطبيقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات، وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على:

أ. الثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية للتقييم الخاص بتفويت بقعة أرضية لفائدة شركة CECI من أجل تصنيع صناديق التبريد الخاصة بجميع أنواع الشاحنات.

ب. مشروع كناش التحملات الخاص بالمشروع.

وبعد اللجوء الى عملية التصويت العلني، أسفرت عملية التصويت على ما يلي:

- ✓ عدد الأعضاء الحاضرين.....: 19عضوا.
- ✓ عدد الأصوات المعبرعنها:.....: 19صوتا.
- ✓ عدد الأعضاء المو افقين:.....: 19عضوا وهم السادة:

محمد أمهرسي	رشيد وحيد	الزهراء رحمون	مولاي هشام أشرف
عبد العالي الحوس	شكيب اريج	سعاد اريب	
اسماعيل الحريري	سعاد ابلعيد	محمد احسان	
فاتحة موافق	براهيم المدلاوي	فضمة ازوران	
رشيد فنان	سمير الشهب	اسماء القجدر	
هشام امزراو	مينة فريسي	الزهراء دنبي	

- ✓ عدد الأعضاء الر افضين.....: لا أحد.
- ✓ عدد الأعضاء الممتنعين عن التصويت.....: لا أحد.

يقرر ما يلي:

صادق المجلس الجماعي لمدينة تارودانت بإجماع أعضائه الحاضرين على تأجيل البث في مقررالنقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على:

أ. الثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية للتقييم الخاص بتفويت بقعة أرضية لفائدة شركة CECI من أجل تصنيع صناديق التبريد الخاصة بجميع أنواع الشاحنات.

ب. مشروع كناش التحملات الخاص بالمشروع

لدورة لاحقة.

توقيع : النائب الأول للرئيس

محمد أمهرسي

توقيع: كاتب المجلس الجماعي

رشيد فنان

كاتب المجلس الجماعي
رشيد فنان

النقطة السادسة والثلاثون:	**الدراسة و المصادقة على:** **أ. الثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية للتقييم الخاص بتفو يت بق عة أرضية لفائدة شركة " MASILYA -I-IMMO " من أجل إقامة منتجع سياحي.** **ب. مشروع كناش التحملات الخاص بالمشروع**

في مستهل هذه النقطة اشار السيد محمد امهرسي النائب الاول للرئيس انها تتعلق بالدراسة الدراسة و المصادقة على:

أ. الثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية للتقييم الخاص بتفويت بقعة أرضية لفائدة شركة "MASILYA -I-IMMO " من أجل إقامة منتجع سياحي.

ب. مشروع كناش التحملات الخاص بالمشروع،

<u>بالنسبة لهذه النقطة سيتم تأجيلها الى حين عقد دورة لاحقة.</u>

عملية التصويت

وفي غياب أي تدخل عرض السيد النائب الأول للرئيس مقررتأجيل البث في النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على:

أ. الثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية للتقييم الخاص بتفويت بقعة أرضية لفائدة شركة "MASILYA -I-IMMO"من أجل إقامة منتجع سياحي.

ب. مشروع كناش التحملات الخاص بالمشروع

<u>لدورة لاحقة للتصويت فتمت المصادقة باجماع أعضاء المجلس الحاضرين .</u>

مقرر المجلس الجماعي عدد 31 / 2025	الدراسة و المصادقة على: أ. الثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية للتقييم الخاص بتفو يت بقعة أرضية لفا ئدة شركة " MASILYA -I-IMMO " من أ جل إقا مة منتجع سياحي. ب. مشروع كناش التحملات الخاص بالمشروع

إن المجلس الجماعي لمدينة تارودانت المجتمع بالدورة العادية لشهر فبراير 2025، وخلال الجلسة العلنية الثانية المنعقدة بتاريخ 20 فبراير 2025.

وتطبيقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات، وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على:

أ. الثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية للتقييم الخاص بتفويت بقعة أرضية لفائدة شركة "MASILYA -I-IMMO" من أجل إقامة منتجع سياحي.

ب. مشروع كناش التحملات الخاص بالمشروع،

وبعد اللجوء الى عملية التصويت العلني، أسفرت عملية التصويت على ما يلي:

- ✓ عدد الأعضاء الحاضرين.....: 19 عضوا.
- ✓ عدد الأصوات المعبرعنها:.....: 19 صوتا.
- ✓ عدد الأعضاء المو افقين:.....: 19عضوا وهم السادة:

محمد أمهرسي	رشيد وحيد	الزهراء رحمون	مولاي هشام أشرف
عبد العالي الحوس	شكيب اريج	سعاد اريب	
اسماعيل الحريري	سعاد ابلعيد	محمد احسان	
فاتحة موافق	براهيم المدلاوي	فضمة ازوران	
رشيد فنان	سمير شيهب	اسماء القجدر	
هشام امزراو	مينة فريسي	الزهراء دنبي	

- ✓ عدد الأعضاء الر افضين.....: لا أحد.
- ✓ عدد الأعضاء الممتنعين عن التصويت.....: لا أحد.

يقرر ما يلي:

صادق المجلس الجماعي لمدينة تارودانت بإجماع أعضائه الحاضرين على مقررتأجيل البث في النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على:

أ. الثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية للتقييم الخاص بتفويت بقعة أرضية لفائدة شركة "MASILYA-I-IMMO "من أجل إقامة منتجع سياحي.

ب. مشروع كناش التحملات الخاص بالمشروع، لدورة لاحقة.

توقيع : النائب الأول للرئيس

محمد أمهرسي

توقيع: كاتب المجلس الجماعي

رشيد فنان

كاتب المجلس الجماعي
رشيد فنان

النقطة السابعة والثلاثون:	الدراسة والمصادقة على الغاء المقررين المتعلقين بتحويل اعتمادات في ميزانية التجهيز بالدورة الاستثنائية مارس 2024 والدورة العادية لشهر ماي 2024.

في مستهل هذه النقطة اشار السيد محمد امهرسي النائب الاول للرئيس انها تتعلق بالدراسة والمصادقة على الغاء المقررين المتعلقين بتحويل اعتمادات في ميزانية التجهيز بالدورة الاستثنائية مارس 2024 والدورة العادية لشهر ماي 2024. بعد ذلك احال الكلمة على السيد مصطفى حنون لتقديم عرض حول الموضوع.

مصطفى حنون ..... مكلف بتسيير المصلحة المالية والصفقات والشؤون التقنية.

بالنسبة للدورة الاستثنائية المنعقدة في شهر مارس 2024 فقد تمت المصادقة من طرف المجلس الموقر على النقطة المتعلقة بتحويل مشاريع بمبلغ15 620 000,00 درهم لفائدة شركة التنمية المحلية تارودانت SDL وهي كالتالي:

- بناء الملاعب الرياضية.
- بناء الطرق الحضرية.
- بناء أسواق القرب.
- تهيئة الأسواق.
- تهيئة الأسواق الأسبوعية.

لذا قررت الجماعة إلغاء هذه النقطة نظرا لعدم جاهزية شركة التنمية المحلية لتنفيذ هذه المشاريع، وحتى يتسنى للجماعة إخراج هذه المشاريع المهمة إلى حيز الوجود في أقرب الآجال، ونفس الشيء يتعلق بتحويل مبلغ 2 000 000,00 درهم والخاص بتهيئة الأسواق خلال الدورة العادية لشهر ماي 2024 لفائدة شركة التنمية المحلية تارودانت SDL الذي تقرر كذلك إلغاؤه من طرف الجماعة وذلك لنفس الأسباب المذكورة. هناك مستجد سيوضحه السيد الرئيس.

محمد امهرسي ..... النائب الاول للرئيس.

اذن كما قدم السيد مصطفى حنون هذه النقطة طرأ فيها مستجد وهو ان وزارة الداخلية كان لها توجه في بداية الولاية لسنة 2021 اذا لاحظتم ذلك كانت تحفز الجماعات الترابية على اساس خلق شركة التنمية المحلية عن كل جماعة في موضوع معين اما في التأهيل او الانارة او الخدمات الى غير ذلك الآن أصبح إشكال لدى وزارة الداخلية وهو أن العدد الكبير الذي أصبح في هذه الشركات للتنمية خلق عجز مالي لدى شركة التنمية الجهوية، ومجموعة الاتفاقيات مع مؤسسات عمومية ومؤسسات ترابية التي كانت سيرصد اعتمادها لشركة التنمية الجهوية تم تحويها لشركات التنمية المحلية ، وبما أن الاعتماد أصبح أقل مما كان عليه وفي نفس السياق تمت مراسلتنا من طرف وزارة الداخلية على اساس اذا بقي الحال على ما هو عليه فإن شركة التنمية الجهوية ستقع في الإفلاس مما سيسبب توقيف العقود وحتى تباشر الاستثمار من جديد يجب ابرام اتفاقيات اخرى مع مؤسسات اخرى، وفي نفس السياق توصلنا بمراسلة تقول يجب كل لشركات التنمية المحلية مع شركات التنمية ونحن بدورنا اخبرناهم انه لا اشكال لدينا والاهم هو تنفيذ المشاريع واخراجها للوجود ، وفي هذا النطاق تم عقد لقاءات مع السيد العامل على اقليم تارودانت وكذلك مع السيد هشام برا المدير العام الذي تم تعيينه لهذه الشركة على اساس ايجاد طريقة للدمج مع العلم وجدنا الصيغة التي سيتم بها ذلك سواء على مستوى الاطر او على مستوى المرافق، لان شركة التنمية المحلية لتارودانت اخدت مرفق خاص بها بالقرب من نيابة التعليم بالمحايطة بتارودانت ، اذن شركة التنمية الجهوية هي من سيشرف على المشاريع في اطار التنسيق مع الملحقات التي سيتم احداثها وهو الذي اشرنا له كما سيتم كذلك احداث مقر لها بمدينة تزنيت .

وفي انتظار فتح الفرع لها بمدينة تارودانت بحيث يتطلب مدة ثلاثة اشهر على الاقل ولهذا تم التنسيق مع السيد العامل بخصوص الفسخ مع شركة التنمية المحلية علما ان البرنامج المندمج الذي تم اعداده يتضمن جملة تقول : يعاد لصاحب المشروع انتداب شركة او آلية من آليات تنفيذ المشاريع، بالتالي مادام ان الاتفاقية تتضمن البرنامج المندمج فان الجماعة هي صاحبة المشروع وكما حصل في التطهير السائل يمكننا نفس الشيء و اختيار الشركة المناسبة لإنجازه والالتزام معها في هذا الاطار. لأنها تتضمن الاعتمادات الذاتية كما يمكننا التصرف في مشاريعنا التي لا تحتاج الى هذه التقنية وهي الملاعب، الطرقات ، و الاسواق. كما ان الدراسات المتعلقة بهذه المشاريع تم اعدادها ولهذا تم تحويل هذا الاعتماد بالنسبة للبرنامج المندمج الى حين التأشير عليه سيتم فقط توجه لإبرام الاتفاقية شركة التنمية.

محمد إحسان.....مستشار جماعي.

فيما يخص هذه النقطة، فهي جيدة ولا تشكل أي إشكال، بما أن الأمر يتعلق بمشاريع هامة تهم المدينة والساكنة، وبالتالي فإن شركة التنمية المحلية اصبحت غير موجودة، ولا يوجد أي إشكال في تنفيذ هذه المشاريع بصيغ أخرى. لكن النقطة التي تهمني هي أنه من الممكن أن تقوم شركة التنمية الجهوية عبر فروعها بنفس المهام التي كانت تقوم بها شركة التنمية المحلية، وهنا أطرح السؤال عن الإطار القانوني والمرجع القانوني لهذا الأمر؟. و هل يوجد مرجع قانوني أو إطار قانوني ينظم هذه العملية؟ هذا هو ما نحتاج معرفته، لا يمكننا فقط التحويل عبثيا دون وجود إطار قانوني معين ينظم ذلك. وشكرا.

الزهراء دنبي.....مستشارة جماعية.

سأنطلق من النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على إلغاء المقررات المتعلقة بتحويل الاعتمادات، يعني أننا نريد إلغاء المقررات التي حددت من اجلها التحويلات. ومنها المقرر الأول الذي تمت المصادقة عليه في دورة مارس يخص ميزانية التجهيز الذي كان يتضمن فقط شركة التنمية المحلية. كما هو الشأن بالنسبة للمقرر المتعلق بميزانية التجهيز الذي تمت المصادقة عليه في دورة ماي، ويتضمن:

- تهيئة البنايات الإدارية، وبناء سوق مجمع الأحباب، إضافة إلى شركة التنمية المحلية. نحن نتحدث هنا عن إلغاء المقرر هل سنقوم بضربه في ثلاثة أم سيتم تحويله لأننا نلاحظ إشكال في الصياغة التي تم بها إدراج هذه النقطة بجدول أعمال الدورة، كما أن المقرر يشمل ثلاث تحويلات منها:
  - تهيئة البنايات الإدارية،
  - بناء سوق مجمع الأحباب،
  - شركة التنمية المحلية.

هل هناك صيغة قانونية سيتم بها تحويل هذا المبلغ لشركة التنمية المحلية؟ وهنا قصدي المقرر لان هذا ما تمت له الإشارة في النقطة.

النقطة الثانية تتعلق بدورة مارس، حيث تم تحديد المبالغ المالية عن دفعات قيمتها هي 15.620.000,00درهم. لذا نود من السادة الموظفين بالمصلحة المعنية تقديم عرض يوضح التحويلات التي تمت خلال هذه الدورة، لأنه حين تم عقد دورة ماي، وجدنا أن الأصل في الدفعات هو:17.620.000,00درهم، وهنا يتضح ان مبلغ2.000.000,00 درهم لا نعلم مصدره؟ وسبق لي ان اشرت أن الأصل، هو مبلغ15.620.000,00درهم. إذا كان هناك أي توضيح، نرجو ا منكم تقديمه، لأن دورة ماي تمت إضافة اخرى في مبلغ 2.000.000,00 درهم وأصبح المجموع الإجمالي هو19.620.000,00درهم مخصص للشق التقني.

أما فيما يتعلق بشركة التنمية المحلية، فقد سبق لنا أن نبهنا إلى هذا الأمر. وقد أشار السيد الرئيس أن هناك إشكالات في التوجه العام لشركات التنمية المحلية على المستوى الوطني، لكن السؤال المطروح الآن يتعلق بالمصاريف التي تم إنفاقها على هذه

الخطوة الخاطئة، وسبق لنا ان نبهنا إليها أثناء المصادقة عليها في النظام الأساسي لشركة التنمية المحلية تلك الخسائر والإشكالات القانونية المتعلقة بتعيين مدير الشركة، من يتحمل مسؤوليتها؟ هذا يعتبر هدرا للمال العام وليس أمرا سهلا. لقد بلغنا أنه تم كراء المقر ونقوم بتمويله منذ سنة 2022 الى يومنا هذا، كما تم تعيين مدير وهو بدوره يتم تمويله منذ سنة 2022إلى الآن. ونحن نؤدي منذ سنة 2022 الى 2025، ونقول باننا نريد تحويل المبالغ وننسق بين الجهة والمحلي و يتم كل هذا بشكل عادي، من يتحمل مسؤولية المصاريف التي تم صرفها خلال هاتين السنتين ؟ لأن الامر يتعلق بالمال العام لمدينة تارودانت، ومن يتحمل مسؤولية هذه الخطوة؟ لأنها كانت خطوة نقول بأن الناس تحمسوا لها ،ولكن نحن كمؤسسة يجب أن نعمل وفق التصورات العامة، ليس كل تصور يوضع على المستوى الوطني نقول بأنه ملائم لنا، يجب أن تكون لنا رؤيا فيما سيلائمنا محليا ،إذا تم وضع أي تصور على المستوى الوطني قد يكون مناسبا لمدينة الرباط أو مدينة الدار البيضاء أو مدينة طنجة أو في مدن أخرى، وبالتالي لا يمكننا أن نتبنى كل التصورات التي وضعت على المستوى الوطني. لذلك، هذه هي التحذيرات التي سبق ان أشرنا إليها أثناء المصادقة على النظام الأساسي خلال دورة 2022،وهذا خطأ من المجلس، وهو المسؤول عن هدر المال العام الذي تم صرفه لهذه الشركة طوال هذه السنوات وشكرا.

فضمة ازوران .....مستشارة جماعية.

نفس توجه السادة المستشارون، لكن التساؤل الذي أود طرحه هو: إذا كانت شركة التنمية الجهوية ستبقى على نفس الحصة لجماعة تارودانت، لأن هذا الإشكال يحدث دائما خاصة حين تكون هناك أمور جهوية، مع العلم ان الحصص التي تتلقاها جماعات أخرى تكون افضل مما تتوصل به جماعة تارودانت التي من نصيبها حصص ضئيلة جدا إذن، ما هي الضمانات؟ على الأقل يجب أن يبقى مبلغ الميزانية محدد في 15.620.000,00درهم بخصوص المشاريع المقررة، أو رفع اليد بدل إضافة هذا العدد من الدراهم وشكرا.

سعاد اريب..... مستشارة جماعية.

سأواصل الطرح الذي قدمته الأستاذة المستشارة الزهراء دنبي، أن نقول بأن تكاثر شركات التنمية المحلية في الحقيقة هذا ليس مبررا. إنما المفترض هو أن نفكر كما تمت الإشارة إليه سابقا أن الوضع قائم الآن، فهذه هي الحقيقة نظرا لوجود هذه القضية أمامنا، وبالتالي يجب أن نفكر في المرحلة الانتقالية وكيفية تدبيرها بشكل تدريجي. المسألة التي توقفت عندها تتعلق بالشركة الجهوية متعددة الخدمات، والتي تشتغل حاليا على مجموعة من الخدمات المحدودة جدا، مثل توزيع الماء والكهرباء، الإنارة العمومية، والصرف الصحي. أعتقد أنه بالنسبة لشركة التنمية المحلية في الحقيقة كان وضعها يختلف، والخدمات التي كانت تتوجه إليها كانت خدمات متنوعة وتهتم خاصة بطبيعة الجماعة الترابية للمنطقة التي تنتمي إليها، وبالتالي أظن أن المسألة ستشكل إشكالا، لأن الجهة ليست هي تارودانت والعكس إذن، هناك طبيعة المكان التي يجب أن يحددها هذا الذي يجب أن تنبني عليه هذه المرحلة الانتقالية. ثم أيضا التكلفة، فهل ستكون الخدمات المقدمة بنفس التكلفة في جميع المناطق، على اعتبار تموقعها ومجالها واحتياجاتها؟ لا يمكن أن تكون تكلفة الخدمات في مدينة تارودانت متساوية بنفس التكلفة لمدينة أكادير أو غيره من المدن ، هنا أود أن أؤكد مجددا أنه خلال دورة 2022، كنا تسعة مستشارين نبهنا لهذه الأمور وحاولنا أن نؤكد بشكل استباقي على عدم نجاعة الطرح في ذلك الوقت، ولكن الحمد لله ان دائما هناك وقت من أجل تصحيح الوضع.

محمد أمهرسي .....النائب الأول لرئيس.

للتوضيح فقط ، ان شركة التنمية المحلية هي أداة لإنجاز المشاريع وليس الخدمات وتشمل التأهيل الحضري الى غير ذلك. اما بالنسبة للمستشارين الذين نبهونا من خلال النقاش الذي كان مفتوحا أنداك، فالتوجه كان من طرف وزارة الداخلية. و أنتم على علم بما يجري فأغلب مجموعة الجماعات تمت على مستوى الجهة، لان كان هناك نقاش مطروح لكل إقليم على مستوى

شركة التوزيع على مستوى وزارة الداخلية كذلك، والإشكال المطروح يتعلق بالتمويل، لأن كل شركة تتطلب مصاريف تشمل الموظفين والتنقلات وحتى النسبة المئوية. حسب المشروع الذي ستقوم بإنجازه، يجب أن يفهم السادة المستشارين أن النظام الأساسي لشركة التنمية بصفة عامة التي تقدم الخدمات مثل الشركة التي تعتبر الأستاذة المستشارة فضمة ازوران عضوا فيها وهي الشركة الجهوية المتعددة الخدمات. تم اصدار دورية من طرف وزير الداخلية تحدد فيها نسبة في المساهمة في المشاريع وهي ما بين 2% الى 5%. ولكن تم اصدار دورية أخرى من طرف وزير المالية بشراكة مع وزارة الداخلية، وقامت بتخفيض النسبة من 5%الى 2% وهو ما كانت تعتمده شركة العمران و الشركة الجهوية متعددة الخدمات و شركة التنمية المحلية ، وكان هذا النقاش مطروحا داخل وزارة الداخلية، وتم الاتفاق على زيادة النسبة. لكن ماذا تعني زيادة النسبة؟ مثلا إذا كانت الجماعة ستنجز مشروعا معينا بتكلفة محددة في 1 درهم، وتم إحالته على شركة التنمية المحلية ستؤدي عليه نسبة 5% على المبلغ المحدد، أي أن التكلفة سترتفع، وهذا هو الإشكال بمعنى ان المبالغ والقروض المبرمجة والمشاريع سترتفع بنسبة 5% وعند إضافة هذه النسبة ستصبح التكلفة في ارتفاع ولهذا لجأنا إلى نقص في الاعتماد المحول لشركة التنمية المحلية مع العلم ان هذا ليس اجتهادنا و إنما هو توجه الدولة ولن نكون نحن استثناء على باقي الجماعات وسيتم التحويل لشركة التنمية الجهوية وذلك ليتم تخفيض نسبة هذا المبلغ إلى ما بين4%و4.5%، لأن مكتب الخبرة أخبرنا بأن هذا المبلغ مكلف جدا كما اريد اخباركم اننا الآن نشتغل ب 1.1 مليار درهم و لازلنا نشتغل على الشطر الثاني ولا اريد سبق الأحداث ومن المتوقع أن تصل نسبة هذه الأشغال إلى 3 مليار درهم، كما ان مكتب الخبرة التي لدى شركة التنمية الجهوية لها خبرة وتجربة على مستوى مدينة اكادير من خلال التهيئة الحضرية التي كانت على مستوى عالي إلى أخره. هذه استراتيجية وهذا توجه لا يمكن غض الطرف عنه.

بالنسبة للإطار القانوني الذي أشار له السيد المستشار محمد احسان فكما تعلمون أن النظام الأساسي لشركة التنمية المحلية هو نفس النظام للشركات الأخرى، تتوفر أيضا على محاسب ومكتب الدراسات الذي يواكب معها إنجاز المشاريع و بكل بساطة لأن النظام الأساسي الذي يحميهما هو نفسه نظام الشركات هذا بصفة عامة.

بالنسبة للتحويلات التي اشارت لها السيدة الزهراء دنبي المستشارة الجماعية هو تحويل من شركة التنمية المحلية، يعني ان التحويل الذي ستتم المصادقة عليه هو نفسه فقط قمنا بتحويله من الابواب الخاصة بالتجهيز من الميزانية ، فليتفضل السيد مصطفى حنون لتوضيح مصدر مبلغ 2.000.000,00 درهم.

مصطفى حنون ..... مكلف بتسيير مصلحة المالية والصفقات والشؤون التقنية.

للتوضيح، بالنسبة للمبلغ الذي هو قدره 15.620.000,00درهم، فقد تم تحويله من مجموعة من المشاريع، منها بناء الملاعب الرياضية، بناء الطرق الحضرية، بناء أسواق القرب، وتهيئة الأسواق الأسبوعية. وقدتم تحويل هذا المبلغ مباشرة كدفعات لصالح شركة التنمية المحلية خلال الدورة الاستثنائية لشهر مارس 2024. وفي الدورة العادية لشهر ماي 2024، تم تحويل مبلغ 2.000.000,00 درهم، مخصص لتهيئة الأسواق، مباشرة إلى دفعات لفائدة شركة التنمية المحلية ليصبح المجموع 17.620.000,00 درهم وشكرا.

الزهراء دنبي ..... مستشارة جماعية.

تحية مجددا. السؤال الذي أطرحه يتعلق بمحاضر الدورات السابقة لدورة مارس حيث كان اعتماد دفعات بقيمة 15.620.000,00 درهم لكن عند انعقاد دورة ماي، انتقل المبلغ17.620.000,00 درهم، وهذا يعني أن هناك 2.000.000,00درهم لا نعرف مصدرها تمت إضافتها، بالإضافة انه تم اضافة مبلغ آخر وهو 2.000.000,00 درهم دورة ماي ليصبح المجموع 19.620.000,00 درهم. لم يتم الرد على هذا السؤال؟، لذا أوجهه لك السيد الرئيس؟.

فيما يخص التصور الذي تحدثت عنه بشأن شركة التنمية المحلية، جاءت بناء على تعليمات من وزارة الداخلية لجميع الجماعات بالمغرب، فإذا كانت هذه التعليمات مناسبة لك فعليك تنفيذها، ولكن إن لم تكن مناسبة، لجماعة تارودانت يجب التخلي عنها، نبهنا إلى هذا الأمر عند تأسيس شركة التنمية المحلية. وإذا اطلعتم على محضر دورة ماي 2022، ستجدون تدخلاتنا التي أشرنا فيها إلى ذلك وقلنا انها غير مناسبة لمدينة تارودانت. ومع ذلك أصر المجلس على تأسيس شركة التنمية المحلية. لتعرفوا أن طرحنا كان صحيحا منذ سنة 2022 إلى سنة 2025 ثم تأتي الان لتصحيح وضعية الأمر الذي وضع سنة 2022 على انه كان خطأ. والجماعة تتحمل مسؤولية خسائر المبالغ المالية المهمة. التي تم انفاقها على شركة التنمية المحلية منذ سنة 2022 إلى سنة 2025 من يتحمل مسؤوليتها ؟ نطلب منكم من هذا المنبر أن توضحوا لنا المبالغ التي تم صرفها. نتمنى ان تكونوا واضحين وأخبرونا بدقة كم تم إنفاقه منذ تأسيسها إلى سنة 2025.سؤالي ربما واضح لان مبلغ2.000.000,00درهم إما أنه ضاع أوهناك خطأ في المحضر، هناك خطأ، أخبرونا من فضلكم وإذا كانت هناك2.000.000,00 درهم قد تمت إضافتها ، لأن المبلغ الاجمالي المحدد في المحضر أصبح 19.620.000,00درهم في دورة ماي.

محمد احسان.....مستشار جماعي.

في إطار هذا التعقيب، أود الإشارة فقط أننا في حاجة للتوضيح من طرف السيد الرئيس. أنا لا أتحدث عن المبالغ المخصصة للمشاريع، بل مساهمات الجماعة لشركة التنمية المحلية ،حيث كانت لدينا مساهمات ومصاريف مرتبطة بالتسيير. هل تم صرف هذه النفقات بالكامل؟ أم ضاعت؟ أم سيتم استرجاعها لميزانية الجماعة؟ نريد فقط توضيحا في هذا الأمر وشكرا.

إسماعيل الحريري .....النائب الرابع للرئيس.

أود أن أنبه السادة المستشارين النظر للوثائق التي أمامهم. المملكة المغربية، وزارة الداخلية، إقليم تارودانت، جماعة تارودانت، الجماعة الترابية تابعة لوزارة الداخلية. القوانين المؤطرة لوزارة الداخلية وتدبير الشأن المحلي ما هو إلا اجتهاد. الإنسان يخطئ ويصيب، تكون هناك أموروتكون هناك قوانين وهذا هو التطوروهذه هي التنمية، كما أشار السيد الرئيس أنه كان هناك اجتهاد شركة التنمية المحلية تبين بأن الأفضل هي شركة التنمية الجهوية هذا هو الإطار الذي نتوجه إليه لا يمكننا الخروج عن القوانين، مدينة تارودانت لا يمكن أن تكون استثناء ولا يمكنها مخالفة القانون أو رفض قرارات وزارة الداخلية، خاصة فيما يتعلق بتحويل الاعتمادات من شركة التنمية المحلية إلى شركة التنمية الجهوية نحن لسنا ضد هذا التوجه، بل نؤكد التزامنا بالقرارات المنظمة لهذا المجال وشكرا السيد الرئيس.

سعاد أريب.....مستشارة جماعية.

نعم صحيح أن المجلس الجماعي هو دائما باب من أبواب الاجتهاد. ولكن يجب أن تكون مقاصده في أغلبيتها صائبة وبالتالي، أعتقد أن الطرح كان وجيها في وقته، إلا أنه لم يؤخذ بالأهمية التي يجب أن يؤخذ بها، لا نزال إلى حد الساعة نؤكد ونطالب بتوضيحات بشأن هذا الأمر. أعتقد أنها مسألة عادية وملزمة من باب الحكامة بطبيعة الحال، هناك مسائل موثقة في المحاضر والآن نرى أشياء أخرى ونطلب فقط توضيحات. إذن أنا أذهب في نفس اتجاه ما أشار إليه السيد المستشار محمد احسان وكذلك الأستاذة المستشارة الزهراء دنبي وأعتقد أنه من حقنا أن نفهم ما إذا كانت هذه المبالغ التي تم منحها والتي أصفها بأنها هدية، وهل هناك تفسيرواضح أم لا؟، لهذا المبلغ الذي هو2.000.000,00درهم الذي لاحظناه ؟ أعتقد أن هذه الأسئلة عادية جدا ومن حقنا أن نطالب بها ومن الواجب أن توفر لنا المعلومات الكاملة، وشكرا.

محمد احسان ..... مستشار جماعي.

نقطة نظام:

نقطة نظام تتعلق بمسألة وتوجيه. الجماعات ليست تابعة لوزارة الداخلية، هي مؤسسات معنوية ذات استقلالية مالية تسير من قبل هيئات منتخبة ولها قانون يؤطرها وهو القانون التنظيمي الخاص بها. اما وزارة الداخلية فقط لديها الرقابة القانونية، إذن هذه المغالطات وهذا النوع من المعلومات لا يمكننا السماح بتمريره هنا، وشكرا.

سعاد ابلعيد ..... مستشارة جماعية.

بصراحة هذه النقطة تبدو لي (واضحة وضوح الشمس في نهار جميل).لكن ما نلاحظه هو أننا في هذا المجلس نستمر في مغالطة الرأي العام وتقديم معلومات غير صحيحة وكأن هذه هي مهمتنا الأساسية. لا أعلم إن كان الهدف هو التقليل من قيمة العمل الذي نقوم به، أم أن هذا المجلس لا يقوم بعمله كما يجب، أم أن هناك سببا آخر؟ لا أفهم حتى الآن، و أتمنى أن أجد إجابة يوما ما.

فيما يخص شركة التنمية المحلية، فقد تمت مناقشتها داخل هذا المجلس بشكل كاف وتم إدراجها كنقطة ضمن جدول الأعمال. وعلينا أن ندرك أن الشركة جاءت لمعالجة مجموعة من المشاكل، منها المشاكل المتعلقة بالمشاريع التي واجهت صعوبات في التنفيذ على أرض الو اقع، بالتالي الأشخاص الذين يضعون مثل هذه الأمور لا يضعونها من فراغ، بل هناك دوي الاختصاص. وأرجو أن ندرك جميعا أن هناك خبراء ومتخصصين في المجال يفهمون أكثر منا في الأمور مثلا شركة التنمية المحلية تم احداثها على اعتبارها شركة متخصصة تقوم بإنجاز المشاريع على مستوى الجماعات ،مسألة أخرى نحن في المغرب ولسنا في دولة أخرى، ونخضع جميعا للقو انين التي تسيرها الدولة . لذا لا أريد أن أسمع أحدا يقول إننا نقبل بكل ما يأتينا دون مناقشته . الحقيقة هي أننا نناقش هذه الأمور خلال الدورات التي يتم عقدها، كما نعقد اجتماعات من الساعة العاشرة صباحا الى غاية الثامنة مساء لمناقشة هذه الأمور بشكل مستفيض. وبالتالي تتم المناقشة والمصادقة ، كل شيء موثق بالمحاضر. لذلك لا ينبغي أن نستمر في نشر معلومات غير صحيحة بهدف مغالطة الرأي العام وجعل الناس يسمعون إلى معلومات غير صحيحة. أما بالنسبة لشركات التنمية المحلية لها قو انين تؤطرها وتجعلها تمضي في تنفيذ المشاريع التي ستمنحها لها الجماعة وسيتم تطبيقها على أرض الو اقع، فالسيد الرئيس اشار أن شركة التنمية الجهوية واجهت إشكال التمويل، مع العلم حين توفر الاعتمادات لهذه الشركة فانه من الواجب عليها إنجاز المشاريع وتنفيذ ها، وزارة الداخلية تؤكد على الاعتماد المتوفر لشركة التنمية المحلية سيتم تحويله لشركة التنمية الجهوية، وتخوفنا من شركة التنمية الجهوية فهو تخوف معقول لأنها تعاني مشكل على مستوى التمويلات داخل أقاليم الجهة، فما هو محل جماعة تارودانت داخل شركة التنمية الجهوية، وهذا هو الإشكال الذي يجب طرحه.

محمد امهرسي ..... النائب الأول للرئيس.

بالنسبة لهذه النقطة لا داعي للتوتر أو التشنج ولا نريد أن يستهدف بعضنا البعض، بالعكس كنت أنتظر من المستشارين تساؤل حول سبب وجود فرع لشركة التنمية الجهوية مثلا، وهو سؤال مطروح بشأن ما يتم تداوله من طرف المستشارين، لتكون لدينا متابعة للتدبير أو إخراج المشاريع عن طريق شركة التنمية الجهوية، لان شركة التنمية الجهوية و شركة التنمية المحلية وهما نفس الأداة ونفس الآلية.

السيد المستشار محمد احسان، مع احترامي لك لأنك على علم بوزارة الداخلية بحكم أنك في مجال المالية وتفهم بعض الأمور التي ربما لا نفهمها نحن. فالتأشيرة على جميع مشاريع الجماعات التر ابية تخضع لتأشيرة وزارة الداخلية. إذا لم يؤشر عليها السيد العامل أو وزير الداخلية فإن الاعتمادات لن تحصل عليها الجماعة و لا يمكن انجاز أي مشروع ،فأنتم على علم بهذه الأمور

وهذا واضح، وحتى حين تمت المصادقة على مشروع اتفاقية البرنامج المندمج، فإن آخر تأشيرة تمت من الوزارتين، تسلمتها وزارة الداخلية وأحالتها على وزارة المالية. وهذا قانون عام، لأن في مالية الجماعة الترابية ليست هناك الرقابة فقط، و هنا نختلف كما قال السيد محمد احسان الجماعة الترابية هي وحدة ترابية ذات استقلال مالي، وهذا منصوص عليه في القانون التنظيمي، لكن نختلف في التدبير الإداري. أما في التدبير المالي فنحتاج إلى الرقابة من وزارة الداخلية والوصاية التي هي التأشيرة. إذا لم نحصل على هذه التأشيرة من الداخلية، فسنقول نعم نحن وحدة ترابية مستقلة ماليا، لكننا غير مستقلين ماليا، و هذا أمر واضح ومعروف في القانون التنظيمي، ويمكن للمستشارين الاطلاع عليه. فالتأشيرة المالية تأتي من وزير الداخلية ثم يحيلها على وزير المالية الذي يؤشر عليها بدوره.

محمد احسان.....**مستشار جماعي.**

وزارة الداخلية كانت لها وصاية وذلك طبقا للقانون.

محمد امهرسي ..... **النائب الأول للرئيس.**

بالنسبة للرقابة المالية نعم فوزارة الداخلية لها الوصاية.

محمد احسان.....**مستشار جماعي.**

هل القرارات داخلة في قانون الجماعة ام لا؟ وهل الاعتمادات متوفرة.

محمد امهرسي ..... **النائب الأول للرئيس.**

عندما يتم ابرام اتفاقية شراكة.

رشيد فنان ..... **كاتب المجلس.**

هل الجماعات المحلية تملك وازرة خاصة بها؟ ادن اعتقد ان وزارة الداخلية لها وصاية على الجماعات المحلية ، أنت تتحدث من وجهة نظرك. لكن الحقيقة هي أن جميع القوانين صادرة من وزارة الداخلية،

الزهراء رحموني ..... **مستشارة جماعية.**

هناك أمر يبدو أننا لم نتعلمه بعد، وهذا أمر مؤسف، هناك من عمر في هذا المكان، ولا يزال فيه ومن المؤسف أن نناقش الأمور بهذه الطريقة. إذا كانت مصلحة المدينة تهم أي شخص يجلس على هذا المقعد ويخصص له وقته الذي ليس بالهين، يجب أن تكون لدينا قدرة استماع بعضنا لبعض، وعندما نقوم بتصحيح الأمور، يجب أن تصحح بطريقتها الصحيحة وليس من خلال الشخصنة. لكن للأسف، لديكم عادة لم أفهمها بعد، وهي أن السياسي يعتقد أن له حق مهاجمة الطرف الاخر و التقليل من شأن المستشار الآخر حتى تكون هناك مزايدات، تصحيح الأمور لا تستدعي المزايدات، و أنا دائما أقولها لقد تم التصويت على النظام الداخلي في إطار احترام بعضنا لبعض وليس العكس، وشكرا.

إسماعيل الحريري .....**النائب الرابع للرئيس.**

السيد المستشار محمد احسان، هذا هو الواقع والواقع لا يرتفع. أتحدى أي قرار مهما كان صغيرا، لا يمكن أن يتم دون مصادقة وزارة الداخلية. فكل القرارات لا بد أن تؤشر عليها وزارة الداخلية. لكن يجب أن نفرق بين المصادقة والرقابة، فالرقابة لها أنواع:

* الرقابة القبلية،
* الرقابة الآنية،

* والرقابة البعدية.

أما مسألة المصطلحات المتعلقة بالوصاية، أتحدى أي قرار سواء داخل المجلس أو حتى خارجه لا يستدعي وزارة الداخلية، الوصاية ازيلت كمصطلح، لكن كو اقع لا تزال موجودة. نتحدث عن الاستقلال المالي والإداري، لكن كل ذلك يتم داخل إطاروزارة الداخلية. لا يمكن إنفاق سنتيم واحد دون المصادقة عليه ، وهنا لا أتحدث عن الرقابة لأن هناك فرق بين الرقابة والمصادقة،

الرقابة تعني أنك تنفذ مشاريعك وتقوم بالإنفاق ثم تخضع للمر اقبة بعد ذلك، أما المصادقة فتعني أنك لا تستطيع التحرك دون مو افقة وزارة الداخلية. لذلك، نحن نشتغل داخل إطاروزارة الداخلية. هذا هو الو اقع في المملكة المغربية، وفقا للقو انين الصادرة عن وزارة الداخلية. أما المراسلة التي أشار إليها السيد الرئيس تتعلق بتحويل اعتمادات جميع الجماعات. لا أعتقد أن هناك جماعة في المغرب يمكن أن تكون ضد هذا القرار، إذ لا يمكن أن نكون حالة شاذة، حتى لو فرضنا أننا نذهب في هذا الإطار الذي قاله المستشارون، ونقول لا: ستبقى شركة التنمية المحلية فلن يتم تنفيذ هذا المشروع لأنه ضد القانون. لذلك يجب قراءة القانون الإداري الذي ينظم الاختصاصات وتداخل السلط لأننا نشتغل داخل إطاروزارة الداخلية، ووفقا للقو انين المنظمة التي تصدرها وزارة الداخلية وشكرا.

سمير الشيهب ..... مستشار جماعي.

عودة لهذه النقطة التي أثارت الجدل مع وزارة الداخلية، تصح قولة "مكره أخاك لا بطل"، حيث يعتبر هذا الموضوع نقاش سياسي تطرقنا له من قبل، وكما نعلم جميعا أن الدستور المغربي قد خرج الى حيز الوجود سنة 2011 أما فيما يخص قانون التنظيمي 113-14 المتعلق بالجماعات لم يخرج الى حيز الوجود الا سنة 2015،هذا الأخير الذي بدوره ضم عدة نقاشات تمت خلال فترة الانتخابات، وأصبحت وزارة الداخلية الآن ليست بوزارة سيادة بالنسبة للجماعات المحلية فقط بل تشمل الجميع، عندما أصيب المغرب بجائحة كورونا دبرته وزارة الداخلية ونظمت كل ما يتعلق بزلزال الحوز2023، رغم أن جائحة كورونا كانت من اختصاص وزارة الصحة، لكن تعتبروزارة الداخلية هي وزارة السيادة، فإذا عدنا إلى علاقتها بالجماعات المحلية يعتبر هذا توجه يخص الدولة، أود أن أشير إلى إشكال هذه النقطة بخصوص المصادقة على شركة التنمية المحلية إذا تمت احالتها على المصادقة فانه سيتم تنفيذه، كما ان هناك جماعة واحدة والسيد النائب على علم بذلك حيث رفضت المصادقة على مشروع شركة التنمية للتوزيع و أنتم على دراية تامة بما حدث لهم، وهو أن جماعة واحدة في الإقليم سببت في اعادة انتخابها ، بمعنى اننا حين نتحدث عن المشاريع على اعتباره مكتسب لما له من أهمية قصوى بالنسبة لنا، فهل الجماعات المحلية في استطاعتها تنفيذ هذه المشاريع ؟وهل تتوفر على ما يكفيها من تقنيين؟ لن تكفي نظرا للخصاص الذي تعانيه على مستوى الموارد البشرية المتخصصة، لذلك في سنة 2018 حين تم الاعلان عن انجاز مشروع التهيئة لمدينة أكادير تمت البرمجة للشركة مبلغ قيمته ثلاثمائة (300) مليار، لثلاثة وتسعون (93)مشروعا وحددت مدة انجازه من سنة 2018 إلى سنة 2024، وتمت نهاية الأشغال بأكملها في المدة المحددة ودون أي إشكال، هنا نتحدث على المبلغ الذي هو ثلاثمائة (300)مليار، على اعتباره مبلغ مهم جدا ورغم ذلك تم تنفيذ المشاريع ، وبالتالي هل جماعة تارودانت اليوم قادرة على تنزيل هذه المشاريع لوحدها؟ وهل تملك ميز انيتها الذاتية؟، لا يمكن، و أنت على دراية تامة السيد محمد احسان بحكم أنك تشتغل بقطاع المالية وعلى علم بميز انية جماعة تارودانت لا تتعدى مبلغ سبعة(7)ملايير سنتيم تتضمن التسيير و التجهيز، فعلى سبيل المثال : إصلاح طريق الزرايب، أولاد بونونة، وسيدي بلقاس بمبلغ 1 مليارومئتان (200) مليون الذي كان مقررا بأن شركة العمران هي التي كانت ستتكلف بهذا المشروع، هل الجماعة تتوفر على هذا المبلغ؟ إذا كنا ننتظر الجماعة أن تنجز هذا المشروع فإنه لن يحدث أبدا، وأجدد القول "مكره أخوك لا بطل"، فجماعة تارودانت لا تتوفر على ميز انية كافية لتنفيذ هذه المشاريع ،وبالتالي لابد لنا من مساهمات مهمة لإنزالها على ارض الو اقع. الدولة كذلك اشارت في الدورية أن شركات التنمية الجهوية هي التي ستتولى هذه المشاريع، نحن اليوم نتحدث على مقرر المصادق عليه سنة 2022 وسنكرر المصادقة

عليه اليوم لأن هذا هو توجه الدولة، ربما تداركت الأمر الآن، بحكم تواجد شركة التنمية الجهوية وسينم التحويل إليها، لان هذه الشركات تتأسس على مبدأ الربح فكما أشار السيد الرئيس لنسبة المئوية التي بلغت ما يقارب4% من المداخيل، وستكون شركات خاصة في النظام الأساسي لشركة التنمية الجهوية فرضها القانون لكي تدخل، هذه الأخيرة بحكم دخولها ستتمكن من الربح، وبالتالي لن نعطي لهذه النقطة أكبر من حجمها لأن هدفنا هو ماذا سنفعل ؟ وهل هذه المشاريع سوف تبرمج أم لا؟ وهذا هو الأساس.

شكيب اريج ..... مستشار جماعي.

في الحقيقة لم أكن أريد التدخل، ولكن كان هناك كلام خطير أنعته بالخطير حتى لا يمر مرور الكرام، عندما نتحدث عن هدر المال العام حول موضوع شركة التنمية المحلية والجهوية، إذا قلنا أنها هدر للمال العام فمن يحاسب؟ هل الشركة ومسيرها؟ أم المجلس الجماعي؟ أم السلطات الوصية؟ أم وزارة الداخلية؟ لماذا نركز دائما على الحائط القصير و أقول نز ايد، من الضروري أن نركز وأن نذكر بأن شركة التنمية المحلية آلية نصت عليها القو انين وخاصة قانون 113.14 المتعلق بالجماعات، نتفهم أن يكون هناك تخوفات ولكن أن إلى درجة ما أسميه بالتخوين عندما يكون هناك هدر للمال العام، كان لي الشرف الحضور لتكوين جهوي، اجتمع فيه الخبراء المكونين وجميعهم دوي التجربة ودوي الكفاءة، أجمعوا على تأسيس الشركة المحلية الذي هو خيار مطلوب ومرغوب، لكن الداخلية لازالت تؤخر خطوة وتقدم خطوة ولا يفتح هذا المجال لجميع الجماعات، وتم التداول على أن السيد الرئيس الذي استطاع في ظرف أربع سنوات الوصول إلى تأسيس شركة فهو الرئيس الذي استطاع أن يطرق الأبواب صباحا ومساء، وكان لنا الفضل في أن نقوم بذلك الإنجاز في ظرف سنتين، من هنا يتبين أن الخطوات التي بدلت في تأسيس هذه الشركة ليست بالهينة كما يعتقد البعض، اليوم إن كنا قطعنا أشواطا مهمة في هذا الأمر فالجزاء لن يكون كما يقال في الأخير وهو الهدر للمال العام وحتى ان كان فمكانه ليس هنا بل في المحاكم، حتى ونكون مسؤولين عما نقول إذا كنت متأكدا أنه هدر مال العام فليس الأمر يتوقف هنا بل علي أن أنقل الأمر إلى مكانه الصحيح، وإلا فأنا أعاكس توجهات الدولة وقو انينها التي تنص على أن هذه الشركات هي آليات لتجويد خدمات ولتيسير الأمور فإن كانت الدولة على خطأ في ذلك فيجب أن تزيل عنا هذه الشركات من الأساس، وشكرا.

هشام امزراو ..... نائب كاتب المجلس.

في الحقيقة أظن اننا قطعنا أشواطا كثيرة بخصوص هذه المسألة، ونحن الآن ما يزيد على نهاية نصف الولاية، فعلى ما أظن أنها لازالت أمامنا سنتين أو سنة واحدة، ونحن لازلنا نواصل التحدث عن التعاريف، وهل الجماعة تتوفر على هذه الأشياء أم لا؟ أولا إذا قمنا بإعداد إحاطة وجب أن نقوم بها لكي نتعرف على استراتيجية البلاد كيف تتم صياغتها، وربما الأشخاص الحاصلين على العلوم القانونية سيكونون على دراية تامة بأن الدولة عندما تريد انجاز المشاريع يجب ألا ننسى أن هناك مجلس وزراء الذي يترأسه صاحب الجلالة الملك محمد السادس و يضع استراتيجيات وتوجيهات عامة للدولة، وهل ستوجه في الجانب الاجتماعي أم الاقتصادي ؟ وربما المغرب قطع مراحل عدة في هذا الجانب ،و بالتالي هذه الإستراتيجيات التي توضع التي يترأسها صاحب الجلالة الملك محمد السادس تحال على الحكومة لتتكلف بتدبيرها وتنبني على قو انين وخطط لتدبر في الشأن العام وذلك بعد المصادقة عليها من قبل البرلمان، ثم يتم توجيهها تحت اشراف السلم الاداري للولاة والعمال الذين بدورهم يشرفون على هذه الأمور وفقا للتوجيهات التي سيتم تطبيقها حسب كل جهة، فكما نعلم أن الولاة مع الجهات بصفتها المشرفة على مجالس إقليمية و جماعية، فان كل جهة تشتغل حسب التوجهات المنصوص عليها في القانون داخل اختصاصاتها ويتم دائما تحت إشراف السلم الإداري ،هذا من جهة.

من جهة اخرى عندما نتحدث عن وزارة الداخلية والجماعات فإن هذه الأخيرة التي تضم جهات ومجالس إقليمية وجماعات محلية مجملهم يعملون بالموازاة، ولا يمكن إحداث اي عمل أو انجاز إلا وخضع للمر اقبة وخير دليل على ذلك هو أن الكل على علم بأن جميع العمالات تتوفر على قسم خاص بالجماعات المحلية لما يتم ذلك؟، إن لم تكن هناك أي علاقة ؟ هناك مسألة يجب أن لا نفصلها و هي أن جميع المشاريع تمر بالتوازي، يعني لا يمكن لك فعل أي شيء وخير مثال على ذلك عقد الدورة لا يمكن إلا بعد تأشيرة السيد العامل والتنسيق معه في اعداد جدول اعمال الدورة والنقط التي تقترحها وزارة الداخلية لبرمجتها داخل الدورة قصد مناقشتها والمصادقة عليها، يعني هناك تنسيق تام في هذا الجانب و لا يجب أن ننفيه، أما فيما يخص شركة التنمية المحلية فالغاية منها هو التسريع في إنزال المشاريع، وحتى حين تود أن تطبيق هذه الإجراءات في إطار القو انين التنظيمية التي تؤطر الجماعات المحلية في تنزيل المشاريع، يجب إتباع مسطرة طويلة عوض الخروج بالمشروع في سنة واحدة قد يستغرق من سنتين إلى ثلاث سنوات، لهذا فإن توجه الدولة هو تأسيس شركة التنمية المحلية التي تسير كباقي شركات القطاع الخاص ثم لأن المساطر التي تدبر بها الأمور تتم في وقت وجيز وتيسرها على الجماعة . ادن لقد تم استحضار حسن النية و صادقنا عليه، أما بالنسبة للأشخاص الذين عارضوا الآن هم الذين صادقوا من قبل، و تمت بالأغلبية.

سعاد اريب ..... مستشارة جماعية.

لم نصادق.

هشام امزراو ..... نائب كاتب المجلس.

ارجوا ان يسود بيننا الاحترام لأني لا أقاطعك السيدة المستشارة عندما تتحدثين.

فالمصادقة تعني أنه إذا تم قرار بالإجماع هذا يحيل على المصادقة أما إذا كانت هناك فئة تجاوبت وفئة عارضت فهي مسألة خاصة، أكرر القول إذا تمت المصادقة على القرار بالأغلبية فإن القرار قد تم أما إذا قلنا انه صودق بالأقلية كان سيتم رفضه، نحن نحترم قراراتكم جميعا داخل هذا المجلس وحين نتحدث يجب أن نراعي ما سنقوله ؟هل يرضيكم ان نقول ما يرضيكم ولا يرضينا نحن؟ فنحن داخل المجلس وبصفتي منتخب لذي كامل الصلاحية الكاملة أن أعبر بكامل الحرية، بصفتي أمثل فئة من ساكنة المدينة، ولكني لا أتدخل و أقاطعك، يجب أن نكن بعض الاحترام بعضنا لبعض، مع العلم أن هناك احترام بيننا خارج المجلس يجب أن يكون داخله كذلك، وكررت لك هذه المسألة ماذا أقصد بكلامي ،اذا كانت هناك أي تدخل في هذا المجلس و يعبر فيه المعني بصدق ونية إزاء اي نقطة معينة يجب عدم مقاطعته حتى نتوصل بالفكرة ولا يغير كلامه في هذا الأمر، لا يجب أن يحدث داخل المجلس لأننا في الأخير تجمعنا مسألة واحدة وهي مصلحة المجلس و هذه المدينة، والإنجازات التي سيتم اخراجها لحيز الوجود، و ستظهر المواطنون هم أسياد القرار، لأنه قريبا في صناديق الاقتراع سوف يعبرون عن ما يريدونه ،فنحن ليسنا في فترة المنافسة لكي ننتخب، فمدينة تارودانت اذا نظرنا إليها كم ضاع منها بسبب الأغلبية والمعارضة داخل هذه القاعة . لأن هناك مشاريع توقفت على مستوى جميع النواحي ، نحن لانفصل بين الأمور الخاصة بالمدينة والأمور الانتخابية ؟ إذا كان هناك من يود فعل أي شيء لصالح هذه المدينة فعليه وان يكون بصدق و قرار، و ان كان ضده ويعارضه وكان قراره صائب فبدوري سوف أصوت لصالحه لأنه سيكون في صالح المدينة ، أما إذا كان قراره غير صائب سأوضح له ذلك، كذلك حتى داخل المجلس إذا كنا أغلبية وكان هناك قرارا لا يناسب سوف أصادق ضده رغم أني في الأغلبية، هذا هو المنطق الذي يجب السير عليه لأننا أصبحنا نتعرض للإهانة من قبل الإعلام بأنها مدينة توقف بها الزمن وكفى.

محمد امهرسي.....النائب الأول للرئيس.

هناك مسألة اريد الاشارة اليها ويجب أن نتفق عليها، لانه لا يعقل أن يكون المستشار في إطار تدخل و يقاطعه احد، فمن الواجب التريث الى حين نهاية تدخله، لأن جميع السادة الذين يرغبون في التدخل يسمح لهم بالتدخل وبالوقت الكافي، لاته على حد علمي هكذا يتم الحوار و جميع النقاشات حتى على مستوى جميع مجالس العالم، والبرلمان الذي بدوره برلمان الأمة يحترمون جميع الحوارات والتدخلات، فلا يجب ان يكون الرد بالثنائيات، إذا اتفقت مع فكرة ما سوف أوضحها، وحتى إذا لم ترضيني سأتطرق إليها في الوقت المخصص للتعقيب وأطرح فكرتي وأحاول اقناع جميع السادة الأعضاء بها وليس أن أقاطعهم، هذه نقطة نظام في الموضوع.

الزهراء دنبي..... مستشارة جماعية.

نقطة نظام:

تحية مجددا، فيما يخص تدخلنا فانه للتصحيح فقط، لأن السيد هشام امزراو اشار في تدخله بأنه صادقنا ونحن بدورنا أجبناه فقط بأننا لم نصادق ، وليس أننا نريد أن نحور له فكرته بل تصحيحها فقط، لم نصادق بالإجماع، أوضح فقط الهدف من التدخل، سأكمل نقطة النظام، النقطة الثانية عندما نوضح أن وزارة الداخلية ليست وصية، يعني أنها ليست بشريك فالشريك ليس هو الوصي هناك فرق، القوانين المنظمة للجماعات المحلية معروفة، القانون 113-14 المتعلق بالجماعات، من الذي يحدد بأن شركة التنمية المحلية لا تدخل ضمن القانون الى غير ذلك، هذه مسألة نعلمها جميعا وإلا لن نأتي أبدا لنناقش هذه المسألة هنا،

نحن هنا لمناقشة الخطوة الغير المحسوبة للمجلس متعلقة بتأسيس شركة التنمية المحلية التي أشرنا ونبهنا لها خلال دورة ماي 2022 ونحن تسعة مستشارين، ولم نصوت عليها كذلك ونحن تسعة مستشارين وآمنين بهذه الفكرة التي اليوم نحن على أساسها هنا لتصحيحها، تطرقنا لها سنة 2022 و نصححها سنة 2025، فأين هو الاستماع للأغلبية المعارضة؟ هذا هو التساؤل، المصاريف التي تم إنفاقها على هذه الشركة من يتحمل مسؤوليتها؟ ومن هنا نتطرق لمسألة الهدر للمال العام بالنسبة لشركة التنمية المحلية.

سعاد اريب.....مستشارة جماعية.

نفس التدخل، اريد أن أصحح للسيد هشام امزراو، أولا نحن توقفنا لأنك قلت بأنه هناك إجماع ، لذلك يجب عليك أن تصحح ما قلته فقط، أما وجهة نظرك فأنت حر في أن تعبر كيف ما شئت حسب الوقت المسموح لك به هذا من جهة، من جهة أخرى أنا أتأسف أن الحوار والمناقشة سارت في اتجاه آخر، نحن هنا لا نتحدث لنضع وزارة الداخلية داخل قفص الاتهام لأنه ليس لنا أي سلطة لنفعل ذلك، ولكننا نتحدث على أن وزارة الداخلية تملك صلاحيتها التي تتدخل بها خاصة إذا كان المجلس لا يقوم بأدواره المنوطة به ، هذه المسألة لا يمكن أن نتجادل فيها، وبالتالي لا يحق لكم قول أشياء لم نقلها نحن، الأسئلة التي طرحناها هي أسئلة منطقية وموضوعية وضرورية، ومن حقنا أن نطرحها بطبيعة الحال في انتظار الإجابة عليها.

سعاد ابلعيد..... مستشارة جماعية.

تحية مجددا، صراحة هناك أمر لاحظته وأود التطرق إليه لكي نحاول ما أمكن أن نتجاوزه، عندما يتحدث عضو من السادة الأعضاء فمن الضروري أن نحترم بعضنا البعض ونتركه حتى ينهي فكرته، لأنني تعرضت لهذه المسألة أكثر من مرة، وكأننا نمارس وصاية على آراء الآخرين، تكون هناك فكرة لمستشار لكي يقدمها فيتم مقاطعته لكي ينسى فكرته، وتبقى هذه مسألة أننا

نغلط الرأي العام فهذه استراتيجية تقام هنا، فالمواطنون الحاضرون هنا يسمعون شيئا ليس هو الحقيقة ودوري في هذا المجلس هو أن أصحح جميع الأخطاء التي تقال، وشكرا.

شكيب اريج ..... مستشار جماعي.

تحية مجددة، أولا كل الاحترام لكل وجهات النظر سواء كانت تتفق معي أو تختلف، من جهة أخرى أثمن توجه الدولة بصفة عامة واستراتيجياتها المتعلقة بشركات التنمية الجهوية، و أثمن انخراطنا مع الشركة الجهوية التي صادقنا عليها سابقا، و أيضا أثمن عملنا في إطار شركة التنمية المحلية وهي آلية قانونية ولن تكون أبدا هدرا للمال العام، نحن نسير بخطى ثابتة والنجاح الذي يمكن أن يتحقق، انطلاقا من آليات متقدمة ليست جميع الجماعات منخرطة فيها، هذا يحسب لنا كمسألة جوهرية، فلذلك أنا أثمن وأعتبر أن الآلية هي النجاح لأننا الآن إذا كانت عندك آلية صحيحة سوف تصل الى نتيجتك، إذا لم تكن لديك آلية قانونية وفعالة فإنك لن تصل للمبتغى.

سمير الشيهب ..... مستشار جماعي.

أكرر قولة "مكره أخاك لا بطل"، عرض علينا مشروع شركة التنمية الجهوية وستتم المصادقة عليها، لأن اليوم جماعة تارودانت لا تتوفر على رأس مال لذلك لابد لك من شركاء، ووزارة الداخلية هي التي تضع التوجهات العامة للتدبير العام للدولة ككل وليس للجماعات المحلية فقط التي تدخل ضمن وصايتها، الان نتحدث الآن عن المصاريف، لماذا لا نتطرق كذلك الى مجموعة من المخططات من بينها المخطط الاستعجالي، الدولة هي التي تشرف على هذه الاموروتوفر لك الأموال، فما هو البديل اليوم؟ بتواجد شركة التنمية الجهوية ، هل قرار تحويل شركة التنمية الجهوية سيكون قرار صائب أم خاطئ؟ هل فعلا نجحت شركة التنمية الجهوية وشركات التنمية المحلية في تدبير المشاريع الكبرى؟ صحيح يجب ان نرى النتيجة، واليوم نتحدث عن الصرف الصحي لحي درب الجديد الذي واجهنا من خلاله إشكالا كبيرا والذي تقدر ميزانيته بأربعة (4) مليون درهم تقريبا، لا أتذكر لكننا نتحدث عن 1٪ من الميزانية العامة لشركة التنمية المحلية أو الجهوية، بالتالي اليوم لابد أن يكون هناك قرار التحويل بلا مزايدات سياسية، وهل تتواجد آليات لتتبع المشاريع من طرف الجماعة؟ بإمكاننا نحن اليوم أن نطلب يوم دراسي حول شركة التنمية الجهوية نظرا لأنه كان السادة الأعضاء في تكوينات و اقترحوا ان يتم التكوين بمقر الجماعة مع المكلفين بالتنمية الجهوية ونرى مدى التزامات المشاريع المقبلة، لأننا نتحدث عن وزارة الداخلية فكما أشار السيد الرئيس في الإحاطة التي قدمها ان هناك اعتماد ثلاثة (3)ملايير سنتيم كمساهمة تم تخصيصها لجماعة تارودانت اي ما يعاد لنصف ميزانية هده الجماعة تهم مشروع الصرف الصحي، والأرقام بدورها تتحدث.

فاطمة الزهراء خلوفي..... مستشارة جماعية.

باختصار فيما يخص موضوع شركة التنمية المحلية تتواجد بعدة مدن كطنجة، أكادير، الدار البيضاء، الرباط، جميع هذه المدن صائبة سوى مدينة تارودانت هي الوحيدة التي ليست على صواب، فهل يعتبر هذا منطقا؟ ليس منطقا، بالنسبة للمشاريع الكبرى فإن هذا التوجه هو المطلوب ان تتكلف شركة التنمية المحلية بالمشاريع الكبرى، أما بالنسبة لمدينة تارودانت هناك توجه آخر وهو أن شركة التنمية الجهوية هي من سيتكلف بها ، فهل من الممكن لأن تارودانت على اعتبارها جماعة صغيرة؟ وليست كمدينة أكادير، فهذا التوجه لم يعد أمر ساري الآن وهذه مسألة عادية، و إذا كانت جماعة تارودانت تتوفر على موارد مالية قادرة على تدبر هذا المشروع فيمكن لها ذلك لأنها في هذه الحالة تكون في غنى عن وزارة الداخلية وتتكلف لوحدها بمشاريعها، وبما اننا لا نتوفر على اعتمادات وكمثال على ذلك مسألة سور المدينة الذي تم الانفاق عليه بالملايير ولم نستطع إتمامه، لذلك إذا كان هناك من سيتكلف بالمشروع لا يجب أن نكون ضد هذا الأمر، لنكن و اقعيين في تفكيرنا، وشكرا.

محمد امهرسي ..... النائب الأول للرئيس.

نحن دائما نثمن الانسجام القائم بيننا وبين ممثلي وزارة الداخلية على المستوى الترابي وعامل صاحب الجلالة على إقليم تارودانت، الانسجام القائم سواء فيما يخص الميدان وعلاقتنا مع السلطات المحلية وعلى رأسها السيد الباشا، القياد، السيد العامل، هذه استراتيجية المجلس لن يثنينا عن هذا العمل أي احد، ونحترم جميع الآراء هذا أمر أكيد، ولكن هذه الاستراتيجية سطرت منذ بداية هذه الولاية ونحن نعمل على مستوى عمالة تارودانت مع السيد العامل سواء السابق أو الحالي، الآن نحن في انسجام تام في بناء المشاريع، هذا أمر واضح كما قال السيد النائب إسماعيل الحريري بأننا نعتبر هذا الأمر نقطة قوة بالنسبة لمجلس جماعة تارودانت في إطار إعداد المخطط المندمج أو البرنامج الذي يشتغل عليه المجلس الآن، اشتغلنا مع وزارة الداخلية ومع أطرها وسلطاتها ولجانها الذين في تواصل دائم معنا سواء في عقد لقاءات اجتماعات وفي الزيارات التفقدية و الميدانية ،وهذا شرف لنا ونحن بدورنا نثمن هذا العمل المشترك ونشكر جميع المتدخلين بداية من السيد عامل صاحب الجلالة إلى السيد باشا المدينة هذا أمر نفتخر به، المسألة الثانية هذا الجدل يجب أن لا نحوره إلى جانب آخر، لدينا تحويل بسيط تم سحبه من شركة التنمية المحلية وسيتم تحويله إلى الاعتمادات الذاتية للجماعة، نحن مع استراتيجية وزارة الداخلية وليس هنالك اي إشكال ، مع العلم أننا لم نجد منهم إلا التعاون التام، ولهذا نحن لا نقدم دروسا في اختصاصات الجماعة نظرا لتواجد مجموعة من السادة الأعضاء الذين تلقوا تكوينهم من ذوي الاختصاص بالجماعة ونحن بدورنا على دراية تامة بجميع الإشكالات المتعلقة بهذا الميدان، فكما قال السيد النائب إسماعيل الحريري أي اتفاقية لابد من التأشير عليها من طرف السيد العامل، كما اننا لا نواجه اي عراقيل منذ بداية هذا المشروع كل شيء فيه ميسر وهذا الأمر لا دخل لنا فيه وربما كل واحد له رأيه الخاص، فوزارة الداخلية تتجاوب معنا بشكل جيد وهذه الإستراتيجية لن نفرضها على السادة الأعضاء لكننا بدورنا سنتبناها، هذه الاخيرة قدمت لنا واعطت أكلها، ونحن الآن بصدد إعداد الشطر الثاني في انسجام تام، لحد الآن لازلنا في تواصل مع اللجن ومع السيد باشا المدينة و في إطار أي شريك نخبر به السلطات المحلية، بالنسبة للطرف الآخر كيف يراها فليتحمل مسؤوليته ولا يحق لنا أن نغير فكرته، نعلم جميعا أن أمورا مرت داخل جماعات أخرى كانت هناك صراعات مع السلطات المحلية وهذا يؤثر على المصلحة العامة التي نتفق عليها جميعا لأن الهدف منها هو الخروج بالمشاريع لحيز الوجود، خلاصة القول عندما نحصل على شهادة النجاح والتي نسميها نحن ب « attestation de réussite » هي عند انجاز واخراج المشاريع أما فيما يخص كيف خرجت ومن قام بإخراجها هذا ليس من اختصاصنا، لأن المواطن بدوره ذكي جدا يحاسب المنتخب على الإنجازات وعلى التواصل لأنه لا دراية له بخصوص هذه الامور الادارية لا من قبل « SDL » أو من قبل التأشير، هذه الامور الداخلية تخصنا نحن فقط ، لكن المواطن يعلم فقط أنك أنجزت له المشروع، ونحن ولله الحمد مع هذه الاستراتيجية وستتم بسلام لأن هذا النقاش كما قال السيد المستشار سمير الشهب نقاش وطني يناقش في البرلمان على مستوى الاختصاصات مع العلم ان هناك دول سبقونا في هذه الأمور، وشركة التنمية الجهوية الموسعة هي التي ستناقش هذه المسألة كما ناقشت بشكل عام المناظرة الجهوية من قبيل الاختصاصات الداخلية، اختصاصات الجماعة، الاختصاصات المشتركة، والدولة تسير في إطار الجهوية الموسعة التي سوف تكون عنصر ترابي الذي سوف يملك الاختصاصات التي تطرق إليها الإخوان ومن أشر سوف يتحمل مسؤوليته سواء مع المواطن ومع المحاسبة المالية، ما يهمنا الآن هو واقع نعيشه بأننا في انسجام وتعاون مع وزارة الداخلية، فهنا يجب التفاهم في هذه النقطة وتكون سعة صدر ويتقبل السادة الأعضاء آراء بعضهم لأن كل هذا يصب في تنمية البلاد وراحة المواطن وتجويد الخدمات...، والذي سيحاسبنا هو المواطن وليس شخصا آخر، أما من سيحاسبنا في المالية هي وزارة الداخلية على اعتبارها مؤسسة دستورية سواء شئنا أم أبينا لأننا عندما دخلنا إلى هذا الغمار كنا على دراية تامة بعواقبه.

الزهراء دنبي .....مستشارة جماعية.

نقطة نظام:

تحية مجددا، أود أن أوضح من خلال هذه نقطة نظام، بأن السادة الأعضاء لا يعلمون ماذا نناقش، لأنه من خلال بعض المداخلات تبين لي أننا نناقش الآن فشلنا في شركة التنمية المحلية وسيتم إغلاقها وتجريدها من المبالغ المالية وبهذا يتبين أننا لم نحرز أي تقدم، عندما أسسنا شركة التنمية المحلية لم نستطيع أن نتقدم بها للأمام وسوف يتم تجريد اعتماداتها المرصودة ونوقفها، مداخلات السادة الأعضاء تحيل بأن شركة التنمية المحلية لاتزال هي حلم المستقبل و نحن نوقفها الآن، أزلنا منها جميع الاعتمادات بناء على المقرر الذي بين أيدينا لكي يعلموا ماذا نناقش، وليس أننا في طور إنجاز هذه الشركة ونود منها أن تنجز لنا المشاريع، هذه المسألة تطرقنا لها منذ 2022 ونبهنا لهذا الأمر ونحن الآن في طور تصحيحه، نظرا لمجموعة من التدخلات التي تبين بأن شركة التنمية المحلية قد نجحت في مدينة طنجة وفي العديد من المدن والآن فشلت وتوقفت عندنا، وقد نبهنا لهذا الأمر سنة 2022، بالتالي الإشكال الذي نريد أن نطرحه هو أن لا نتحمس للمبادرات بهذه الطريقة دون أن ندرس الأمور، بمعنى ما مدى ملائمة أي مشروع سواء كان على المستوى الوطني أو على أي مؤسسة سواء اكان على المستوى الوطني او المستوى المحلي في جماعة تارودانت، وضع المدينة هو وضع استثنائي ليست كباقي المدن الأخرى يعني ما مدى ملاءمتها داخل جهة سوس ماسة، هذا الأمر أشرنا له لأنه عند العودة إلى دورة 2022 سترون جميع هذه المداخلات التي نتطرق إليها الآن قد أشرنا لها في سنة 2022 ، وها نحن عدنا لمناقشتها مرة أخرى سنة 2025، رأينا مازلنا مستقرين عليه والحمد لله أتت هذه النقطة لتصحيح الوضع لتعديل الوضعية من طرف وزارة الداخلية، لأنه عندما نتحدث عن وزارة الداخلية ليس أن تقدم لي مئة ألف (100) مقرر ويجب علينا تطبيقها كلها، هذه الأخيرة تدعم الجماعات التي ليست لديها إمكانية أن تشتغل و توفر لها دفاتر التحملات والتوجهات العامة لكي تحرك الجماعات التي تعتبر ناقصة في تجهيزاتها.

عملية التصويت

بعد ذلك عرض السيد النائب الأول للرئيس مقرر النقطة المتعلقة الدراسة والمصادقة على الغاء المقررين المتعلقين بتحويل اعتمادات في ميزانية التجهيز بالدورة الاستثنائية مارس 2024 والدورة العادية لشهر ماي 2024 للتصويت فتمت المصادقة بإجماع أعضاء المجلس الحاضرين.

مقرر المجلس الجماعي عدد 32 / 2025	الدراسة والمصادقة على الغاء المقررين المتعلقين بتحويل اعتمادات في ميزانية التجهيز بالدورة الاستثنائية مارس 2024 والدورة العادية لشهر ماي 2024.

إن المجلس الجماعي لمدينة تارودانت المجتمع بالدورة العادية لشهر فبراير 2025، وخلال الجلسة العلنية الثانية المنعقدة بتاريخ 20 فبراير 2025.

وتطبيقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات، وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على الغاء المقررين المتعلقين بتحويل اعتمادات في ميزانية التجهيز بالدورة الاستثنائية مارس 2024 والدورة العادية لشهر ماي 2024، وبعد اللجوء الى عملية التصويت العلني، أسفرت عملية التصويت على ما يلي:

- ✓ عدد الأعضاء الحاضرين.....: 17عضوا.
- ✓ عدد الأصوات المعبرعنها:.....: 17 صوتا.
- ✓ عدد الأعضاء المو افقين:.....:17 عضوا وهم السادة:

محمد أمهرسي	شكيب اريج	الزهراء رحمون
عبد العالي الحوس	سعاد ابلعيد	سعاد اريب
اسماعيل الحريري	براهيم المدلاوي	فضمة ازوران
فاتحة موافق	سمير شيهب	اسماء القجدر
رشيد فنان	مينة فريسي	الزهراء دنبي
هشام امزراو	فاطمة الزهراء خلوفي	

- ✓ عدد الأعضاء الر افضين.....: لا أحد.
- ✓ عدد الأعضاء الممتنعين عن التصويت.....: لا أحد.

يقرر ما يلي:

صادق المجلس الجماعي لمدينة تارودانت بإجماع أعضائه الحاضرين على مقرر النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على الغاء المقررين المتعلقين بتحويل اعتمادات في ميزانية التجهيز بالدورة الاستثنائية مارس 2024 والدورة العادية لشهر ماي 2024.

توقيع : النائب الأول للرئيس
محمد أمهرسي

توقيع: كاتب المجلس الجماعي
رشيد فنان

كاتب المجلس الجماعي
رشيد فنان

النقطة الثامنة والثلاثون:	**الدراسة والمصادقة على:** **أ. إلغاء المقرر المتعلق بإحداث المحطة الطرقية بمنطقة سيدي بودهب.** **ب. إحداث المحطة الطرقية من الجيل الجديد بمدخل المدينة جهة واد سوس.** **ج. مشروع اتفاقية شراكة بين وزارة النقل واللوجستيك والشركة الوطنية للنقل واللوجستيك وجماعة تارودانت لإحداث المحطة الطرقية من الجيل الجديد بمدخل المدينة جهة واد سوس.**

في مستهل هذه النقطة اشار السيد محمد امهرسي النائب الاول للرئيس انها تتعلق بالدراسة والمصادقة على:

أ. إلغاء المقرر المتعلق بإحداث المحطة الطرقية بمنطقة سيدي بوالدهب.

ب. إحداث المحطة الطرقية من الجيل الجديد بمدخل المدينة جهة واد سوس.

ج. مشروع اتفاقية شراكة بين وزارة النقل واللوجستيك والشركة الوطنية للنقل واللوجستيك وجماعة تارودانت لإحداث المحطة الطرقية من الجيل الجديد بمدخل المدينة جهة واد سوس.

كما أشار أن هذه النقطة تتضمن ثلاثة عناوين فرعية (أ، ب، ج) وهي نقطة واحدة، و اقترح أن يتم التدخل بصفة عامة في هذه العناوين الثلاثة. كما قدم إحاطة بصفة عامة حيث أشار أنه كانت هناك مجموعة من المقررات على مستوى اختيار الموقع الصائب والمتاح من الناحية الإدارية والقانونية والتقنية والاستراتيجية بالنسبة للمحطة الطرقية لجماعة تارودانت، هذا المشروع تداولته المجالس المتعاقبة على جماعة تارودانت و التي كانت تعاني العديد من الإشكالات سواء في الاختيار، أو في المسطرة، أو في الاعتمادات الى غيرذلك، كما هو الشأن بالنسبة للمجلس الحالي وبدون مزايدات اكد ان اي مجلس كل واحد بذل مجهوده حسب اختصاصه، وتم اختيار "سيدي بوالدهب" بهذا المجلس حيث كان الاختيار على اعتباره يتكون من بقعتين مجاورتين تعود ملكيتهما للأوقاف والمتواجد بجانب مصحة "أكديطال"، وتمت مناقشة هذا الموضوع في إطار برنامج العمل وفي اطار الترافع من طرف السيد عبد اللطيف وهبي رئيس المجلس الجماعي على هذا الملف مع الوزارة المعنية والوكالة الحضرية لإحداث المحطة الطرقية، وتضمن هذا النقاش أن "سيدي بودهب "بعد المعاينة التفقدية للمرة الثانية اتضح ان هناك إشكالات كثيرة أولها: تواجد الموقع بجانب المصحة الدولية "أكديطال"،وبما ان الامر متعلق بالمرضى الذين يتواجدون بالمصحة لابد ان يتوفر الهدوء في تلك المنطقة وتم صرف النظر عن هذا الموقع مع العلم ان تواجد المحطة القديمة يشكل ازعاجا للمصحة، بالإضافة للتجزئات السكنية القريبة من الموقع ما يقارب خمس تجزئات سكنية بما فيها واحدة مخصصة للفيلات « zone villa» وهذا يعد اشكالا ايضا. بالإضافة الى مركب الصناعة التقليدية الذي يعتبر واجهة سياحية وقد سبق للمجلس ان توصل بمراسلة من طرف الأحباس والتي أفادت فيها انها لا ترغب في التعويض المقترح من طرف الجماعة، بل تود منا اقتناء الأرض التي سيتم انجاز المحطة عليها ، وكما تعلمون بأن المحطة الطرقية هي نقطة التقاء وتجميع المرتفقين وجميع أصناف النقل أي تواجد حركية كبيرة للسير والجولان، أعدنا فتح باب آخر للنقاش و قمنا بزيارة ميدانية بحضور السيد الباشا و تواصلنا مع السيد العامل حول الموضوع يعني جميع المتدخلين في اطار المقاربة التشاركية ، مع تواصل دائم مع شركائنا نلتمس منهم أن يمدونا بتصورهم بخصوص هذا المشروع لكي يكون هناك توسيع للمشورة والاستشارة، وتم عقد لقاء مع الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية (NARSA) وقدمنا لهم جميع الأماكن المقترحة والمتاحة التي سيتم عليها احداث المحطة الطرقية كسطاح المدينة، وارتأت الوكالة بأن أفضل مكان لإقامة المحطة الطرقية هو مدخل المدينة في الطريق الوطنية 10 لأنه يضم شبكة اتصال كبيرة ، ثانيا أفادت بأن سطاح المدينة مكان رائج يضم المحكمة، القاعة المغطاة، جامعة ابن زهر.....، يعني هذا الامتداد يتم التوسع فيه عن طريق هذه المشاريع، ولكن الجانب الآخر الذي يضم أولاد الغزال، بوتاريالت، سيدي داود لابد أن نقيم عليه مشروع تفاعلي لكي يصبح توسع عمراني في تلك المنطقة، وليس أن يبقى منحصر

ا بسطاح المدينة فقط ، ، كذلك أشير أن أحياء مدينة تارودانت تفتقر إلى جانب الاتصال (LA CONNEXION) على سبيل المثال إذا كان هناك التنقل من "أولاد الغزال"أو"مبارك اوسالم" أو"رگ أشبار" لابد أن يوفر الاتصال (LA CONNEXION)بالشوارع الكبيرة و بين الأحياء لأنها ستساهم في خلق حركية تجارية، كذلك من بين الأمور التي ستخلق النظام البيئي (Eco système) هو احداثها بمدخل المدينة لتكون اضافة نوعية بهذه المنطقة.

نحن الان نملك بقعة أرضية مساحتها 1 هكتار ونصف تم اقتناؤها في الولاية السابقة وتتواجد قرب المر اقبة التقنية. (la visite technique)، قمنا بمعاينة من جديد للعقار مع الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية (NARSA) ووزارة النقل واللوجستيك وكذلك وزارة التجهيز والسلطات المحلية والإقليمية و خلصنا إلى أنها مناسبة من جميع الجو انب لا من حيث الواجهة التي مساحتها تقريبا m80 إلى m90، وتم احالة هذا الملف على السيد الوزير عبد اللطيف وهبي للتر افع بخصوص هذا المشروع، وتمت المو افقة المبدئية على احداث وتجهيز المحطة الطرقية مع الشركاء المتواجدين واختيار أرض جديدة بمدخل المدينة، هذه النقطة تضم ثلاثة عناوين فرعية وهي تغيير المكان من "سيدي بوالدهب" إلى مدخل المدينة على طريق "واد سوس" ثم اعداد دفتر التحملات (CAHIER DE CHARGE) بالإضافة للمو افقة المبدئية وهذه احاطة بالنسبة لهده النقطة بصفة عامة.

بعد ذلك احال الكلمة على السيد عبد المنعم المناني لتقديم العرض حول هذه النقطة.

عبد المنعم المناني.....رئيس قسم الشؤون الإدارية والعمل الاجتماعي.

موضوع المحطة الطرقية يعد من المواضيع التي كانت تطرح على مدار السنوات السابقة، بما في ذلك اختيار الموقع المناسب، الذي شهد تغييرات متكررة حيت تمت المصادقة من قبل المجلس على تغيير الموقع من سيدي بودهب إلى جنان لمرا، تم عاد مرة أخرى من جنان لمرا إلى سيدي بودهب خلال الدورة العادية لشهر أكتوبر 2022، في إطار المقرر رقم 2022/70، الذي يتضمن تغيير مقر المحطة الطرقية، غير أن هذا الاختيار الثاني "سيدي بودهب" أثار عدة مشاكل كما أشرتم سيدي الرئيس. ففي إطار التعويض تمت الإجابة من قبل وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، إلى وجود عدة صعوبات مما أدى بالجماعة إلى التركيز على الإجراءات العاجلة في إطار إعداد المشروع واختيار موقع جديد يتيح إمكانية تصفية الوعاء العقاري ويوفر مساحة كافية لإيواء المشروع، وتم اختيار بقعة أرضية جديدة تقع بمدخل واد سوس، وهي أرض تابعة لجماعة تارودانت، وتم اقتناؤها من قبل جماعة تارودانت. البطاقة التقنية للمشروع تتضمن أهداف تشمل تحسين مستوى معيشة الساكنة، خصوصا أنه سيساهم في الاقتصاد المحلي لهذه المنطقة، وتحفيز تنميتها وتسهيل الوصول إلى المشروع بسبب قربه من الطريق الوطنية، وتحسين ظروف عمل المهنيين. كما يتكون المشروع من مكونات مختلفة تشمل:

- مباني إدارية.
- مر افق وتجهيزات.
- أرصفة للركن.
- مرآب.
- مر اكز تجارية.

أما بخصوص الموقع المحدد للمشروع فهو على الطريق المدارية، حيث يقع بمدخل مدينة تارودانت من جهة واد سوس، ويقع المشروع بمدخل المدينة أمام محطة "SOMIPI" القديمة و على مساحة بالضبط 1 هكتار 60 آرو 26 سنتيار. بتكلفة اجمالية تقدر ب 46.000.000 مليون درهم، على أساس الأولوية المحددة.

حيث سيتم إنجاز هذا المشروع في غضون 24 شهرا وسيتم تنفيذه من قبل شركاء محددين، وهم وزارة التجهيز والنقل والشركة الوطنية للنقل واللوجستيك، بالإضافة إلى مجلس جهة سوس ماسة وجماعة تارودانت.

عملية التصويت

وفي غياب اي تدخل عرض السيد النائب الأول للرئيس مقرر النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على:

أ. إلغاء المقرر المتعلق بإحداث المحطة الطرقية بمنطقة سيدي بودهب.

ب. إحداث المحطة الطرقية من الجيل الجديد بمدخل المدينة جهة واد سوس.

ج. مشروع اتفاقية شراكة بين وزارة النقل واللوجستيك والشركة الوطنية للنقل واللوجستيك وجماعة تارودانت لإحداث المحطة الطرقية من الجيل الجديد بمدخل المدينة جهة واد سوس، للتصويت فتمت المصادقة بإجماع أعضاء المجلس الحاضرين.

مقرر المجلس الجماعي **عدد** 33 / 2025	**الدراسة والمصادقة على:** **أ. إلغاء المقرر المتعلق بإحداث المحطة الطرقية بمنطقة سيدي بودهب.** **ب. إحداث المحطة الطرقية من الجيل الجديد بمدخل المدينة جهة واد سوس.** **ج. مشروع اتفاقية شراكة بين وزارة النقل واللوجستيك وكالة المحطات الطرقية من الجيل الجديد بمدخل المدينة جهة واد سوس.**

إن المجلس الجماعي لمدينة تارودانت المجتمع بالدورة العادية لشهر فبراير 2025، وخلال الجلسة العلنية الثانية المنعقدة بتاريخ 20 فبراير 2025.

وتطبيقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات، وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على:

أ. إلغاء المقرر المتعلق بإحداث المحطة الطرقية بمنطقة سيدي بوالدهب.

ب. إحداث المحطة الطرقية من الجيل الجديد بمدخل المدينة جهة واد سوس.

ج. مشروع اتفاقية شراكة بين وزارة النقل واللوجستيك والشركة الوطنية للنقل واللوجستيك وجماعة تارودانت لإحداث المحطة الطرقية من الجيل الجديد بمدخل المدينة جهة واد سوس، وبعد اللجوء الى عملية التصويت العلني، أسفرت عملية التصويت على ما يلي:

- ✓ عدد الأعضاء الحاضرين.....: 15 عضوا.
- ✓ عدد الأصوات المعبر عنها:.....: 15 صوتا.
- ✓ عدد الأعضاء المو افقين:.....: 15عضوا وهم السادة:

محمد أمهرسي	هشام امزراو	الزهراء رحمون
عبد العالي الحوس	شكيب اريج	سعاد اريب
اسماعيل الحريري	سمير شيهب	فضمة ازوران
فاتحة موافق	مينة فريسي	اسماء القجدر
رشيد فنان	فاطمة الزهراء خلوفي	الزهراء دنبي

- ✓ عدد الأعضاء الر افضين.....: لا أحد.
- ✓ عدد الأعضاء الممتنعين عن التصويت.....: لا أحد.

يقرر ما يلي:

صادق المجلس الجماعي بإجماع أعضائه الحاضرين على مقرر النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على:

أ. إلغاء المقرر المتعلق بإحداث المحطة الطرقية بمنطقة سيدي بودهب.

ب. إحداث المحطة الطرقية من الجيل الجديد بمدخل المدينة جهة واد سوس.

ج. اتفاقية شراكة بين وزارة النقل واللوجستيك والشركة الوطنية للنقل واللوجستيك وجماعة تارودانت لإحداث المحطة الطرقية من الجيل الجديد بمدخل المدينة جهة واد سوس كما يلي:

المملكة المغربية



المملكة المغربية

اتفاقية شراكة من أجل إحداث محطة طرقية من الجيل الجديد بمدخل المدينة جهة واد سوس بتارودانت

بين

- ☑ وزارة النقل واللوجيستيك
- ☑ الشركة الوطنية للنقل و اللوجيستيك
- ☑ جهة سوس ماسة
- ☑ جماعة تارودانت

تبرم اتفاقية الشراكة بين الموقعين أسفله:

☑ وزارة النقل واللوجيستيك

ويمثلها السيد وزير النقل واللوجيستيك

و

☑الشركة الوطنية للنقل واللوجيستيك

ويمثلها السيد المدير العام للشركة الوطنية للنقل واللوجيستيك

من جهة

و

☑جهة سوس ماسة: ويمثلها السيد رئيس المجلس الجهوي

و

☑جماعة تارودانت ;ويمثلها السيد رئيس المجلس الجماعي

من جهة اخرى

يشار إليهم أسفله باسم "الشركاء"

ديباجة

- عملا بالتوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله و ايده، الهادفة الى ترسيخ الشراكة الفعالة بين المؤسسات العمومية والمجالس المنتخبة؛
- واعتبارا للمكانة الريادية التي خصها دستور المملكة لسنة 2011 للجماعات الترابية، وتماشيا مع مقتضياته التي تحث على التشاور والتعاون والشراكة بين مختلف الفاعلين في مجال تنظيم المرافق العمومية على أساس المساواة بين المواطنات والمواطنين في الولوج إليها، والإنصاف في تغطية التراب الوطني، والاستمرارية في أداء الخدمات؛
- وبناء على القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات الصادر بتنفيذ الظهير الشريف رقم 1.15.83 بتاريخ 20 رمضان1436 (7 يوليوز2015) ولاسيما المادة 92 التي تجعل من صلاحيات المجالس الجماعية التداول في اتفاقيات التعاون والشراكة مع القطاع العام والخاص، وكذا المادة 85 التي تنص على أن الجماعات تقوم بإحداث وتدبير المحطات الطرقية لنقل المسافرين؛
- بناء على الظهير الشريف رقم 83-15-1 الصادر بتاريخ 20 رمضان 1436 الموافق (7 يوليوز 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 14-111 المتعلق بتنظيم الجهات.
- بناء على المرسوم رقم 2.09.441 الصادر في 17 محرم 1431 (03 يناير 2010) بسن نظام المحاسبة العمومية للجماعات المحلية ومجموعاتها،
- بناء على الظهير الشريف رقم 1.09.02 الصادر في 22 صفر 1430 (18 فبراير 2009) بتنفيذ القانون رقم 45.08 المتعلق بالتنظيم المالي للجماعات المحلية ومجموعاتها،
- بناء على القانون رقم 47.06 المتعلق بجبايات الجماعات الترابية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.07.195 بتاريخ 19 من ذي القعدة 1428 (30 نوفمبر 2007)كما وقع تغييره وتتميمه بالقانون رقم 07.20 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.20.91 بتاريخ 16جمادى الأولى 1442(31 ديسمبر 2020)؛
- بناء على القانون رقم 07-39 بسن أحكام انتقالية فيما يتعلق ببعض الرسوم والحقوق والمساهمات والأتاوى المستحقة لفائدة الجماعات المحلية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 209- 07-1 الصادر في 16 ذي الحجة 1428 الموافق 27 دجنبر 2007
- بناء على مرسوم رقم 2.80.122 صادر في 3 نونبر 1981 المتعلق بالنقل الخاص الجماعي للأشخاص كما تم تغييره وتتميمه بالمرسوم رقم 2.98.414 الصادر في 24 مارس 1999 والمرسوم رقم 2.02.695 الصادر في 8 دجنبر 2005.
- بناء على الظهير شريف رقم 1.63.260 الصادر في 24 جمادى الثانية 1383 (12 نونبر 1963) بشأن النقل بواسطة السيارات عبر الطرق كما تم تعديله وتتميمه بالقانون رقم 16.99 والقانون رقم 48.05.
- بناء على المرسوم رقم 2.94.724 الصادر في 17 من جمادى الثانية 1415 الموافق لـ 21 نونبر 1994 المتعلق بتحديد اختصاصات وتنظيم وزارة التجهيز والنقل،
- وبناء على مقرر مجلس جهة سوس ماسة رقم.....المتخذ خلال دورته..... لشهر..... والقاضي بالمصادقة على هذه الاتفاقية.

- بناء على مقرر مجلس جماعة تارودانت رقم 33 المتخذ خلال دورته العادية لشهر فبراير 2025 والقاضي بالمصادقة على هذه الاتفاقية.

تـــم الاتـــفاق علـــى ما يلـــي:

✓ الفصل الأول: موضوع الاتفاقية

تهدف هذه الاتفاقية إلى تحديد الإجراءات و التدابير الخاصة بتمويل و إنجاز مشروع إحداث محطة طرقية من الجيل الجديد بمدخل المدينة جهة واد سوس بتارودانت على مساحة 01 هكتار 60 آر 26 سنتيار.

✓ الفصل الثاني : مكونات المشروع

تتمثل الأشغال التي ستنجز في إطار المشروع موضوع هذه الاتفاقية في :

- انجاز الدراسات التقنية والطبوغرافية والهندسية للمشروع و دراسة التأثير على البيئة.
- انجاز الأشغال المتعلقة بـــ:
  - البنايات الإدارية.
  - المرافق والتجهيزات
  - أرصفة للركن
  - مرآب
  - مركز تجاري

✓ الفصل الثالث : كلفة المشروع و تركيبته المالية

تقدر الكلفة الإجمالية للمشروع المبرمج في إطار هذه الاتفاقية بـ 46 مليون درهم مع احتساب جميع الرسوم و متضمنة لتكاليف الدراسات و تتبع الأشغال.

و يتم تمويل المشروع من طرف الشركاء على الشكل التالي:

- نسبة 50% من كلفة المشروع من طرف وزارة النقل واللوجيستيك
- نسبة 25.% من كلفة المشروع من طرف الشركة الوطنية للنقل و اللوجيستيك
- نسبة 15 % من كلفة المشروع من طرف جهة سوس ماسة.
- نسبة 10 % من كلفة المشروع من طرف جماعة تارودانت وتهم اقتناء و تجهيز العقار.

✓ الفصل الرابع: صاحب المشروع

تعتبر جماعة تارودانت هي صاحبة المشروع بالنسبة للأشغال و عمليات التجهيز موضوع هذه الاتفاقية، و تسند إلى SNTL مهمة التسيير و مواكبة المشروع وفق شكليات و إجراءات تحددها اتفاقية ثنائية أو ملحق بهذه الاتفاقية.

✓ الفصل الخامس : تحويل المساهمات

يتم تحويل مساهمة الجهة على الشكل التالي :

- 50% برسم سنة 2026.
- 50% برسم سنة 2027.

يتم تحويل مساهمة وزارة النقل واللوجيستيك على الشكل التالي :

- 50% برسم سنة2026 .
- 50% برسم سنة2027.

يتم تحويل مساهمة الشركة الوطنية للنقل واللوجيستيك على الشكل التالي :

- 10% برسم سنة2026 .
- 90% برسم سنة2027.

✓ الفصل السادس : التزامات الشركاء

1-التزامات وزارة النقل واللوجيستيك:

من أجل إنجاز المشروع موضوع هذه الاتفاقية , تلتزم وزارة النقل واللوجيستيك بـ :

- المساهمة في تمويل المشروع وفقا للجدولة المحددة في الفصل الخامس من هذه الاتفاقية
- تقديم المساعدة التقنية لضمان تنفيذ المشروع وكذا حسن تدبير المرفق .
- المشاركة في لجنة التتبع المشار إليها في الفصل الثامن من هذه الاتفاقية.

2- التزامات الشركة الوطنية للنقل واللوجيستيك:

من أجل إنجاز المشروع موضوع هذه الاتفاقية , تلتزم الشركة الوطنية للنقل واللوجيستيك بـ :

- المساهمة في تمويل المشروع وفقا للجدولة المحددة في الفصل الخامس من هذه الاتفاقية
- تقديم المساعدة التقنية لضمان تنفيذ المشروع وكذا حسن تدبير المرفق .
- المشاركة في لجنة التتبع المشار إليها في الفصل الثامن هذه الاتفاقية.

3- التزامات جهة سوس-ماسة.

تلتزم الجهة على وجه الخصوص بـ:

- تعبئة مساهمها في تمويل المشروع وتحويلها لصاحب المشروع وفقا للجدولة المحددة في الفصل الخامس من هذه الاتفاقية.
- المشاركة في لجنة التتبع المشار إليها في الفصل الثامن هذه الاتفاقية.

4-التزامات جماعة تارودانت:

تلتزم جماعة تارودانت على وجه الخصوص بما يلي:

- توفير الأوعية العقارية التي ستحتضن المشروع.
- المساهمة في تمويل المشروع وفقا للجدولة المحددة في الفصل الخامس من هذه الاتفاقية
- تقديم كافة التسهيلات من أجل الحصول على الرخص الإدارية اللازمة لإنجاز الأشغال موضوع هذه الاتفاقية التي تختص الجماعة بإصدارها أو التي تختص بإصدارها جهات إدارية أخرى.
- تتبع إنجاز المشروع.
- التصريح بالاستلام المؤقت و النهائي للأشغال.

✓ **الفصل السابع: حقوق الملكية**

تبقى البنايات والتجهيزات المحدثة في إطارهذه الاتفاقية ملكا لجماعة تارودانت.

ويمكنها تفويض تدبيرها للشركة الوطنية للنقل و اللوجيستيك وفق ملحق.

✓ **الفصل الثامن: لجنة التتبع**

يتم تشكيل لجنة محلية لتتبع المشروع موضوع هذه الاتفاقية، ويترأس هذه اللجنة السيد عامل إقليم تارودانت أومن ينوب عنه وتتكون من ممثلي:

- المصالح التقنية بعمالة إقليم تارودانت
- ممثل عن وزارة النقل واللوجيستيك
- ممثل عن الشركة الوطنية للنقل واللوجيستيك
- جهة سوس- ماسة.
- جماعة تارودانت

وتشمل صلاحيات هذه اللجنة ما يلي :

- التتبع العملي لتنفيذ وتنسيق الإجراءات المدرجة في إطارهذه الاتفاقية.
- إيجاد حلول للصعوبات التي تتم مواجهتها خلال تنفيذ مشروع هذه الاتفاقية،
- تقييم سيرتقدم الأشغال للمشروع موضوع هذه الاتفاقية.

وتجتمع هذه اللجنة ، التي يعهد بسكرتاريتها إلى عمالة الإقليم، كل ستة أشهروكل ما دعت الضرورة لذلك ويتم هذا بدعوة من رئيسها.

وفي نهاية كل اجتماع ، يتم إعداد محضريوضح قرارات اللجنة وكيفية تنفيذها .

✓ **الفصل التاسع : استلام الأشغال**

يتم التصريح بالاستلام المؤقت و النهائي للأشغال من طرف صاحب المشروع بحضورباقي شركاء المشروع.

✓ **الفصل العاشر: مدة و صلاحية الاتفاقية**

يسري مفعول هذه الاتفاقية ابتداء من تاريخ توقيعها والتأشيرعليها. وينتهي سريانها بعد التسلم النهائي للأشغال و التجهيزات وتسوية جميع المسائل المالية والإدارية المرتبطة بالمشروع.

✓ **الفصل الحادي عشر : تعديل الاتفاقية**

بناء على طلب أحد الشركاء، يمكن مراجعة وتعديل لبنود هذه الاتفاقية بموجب ملحق يتم التو افق عليه من طرف لجنة التتبع.

✓ **الفصل الثاني عشر : تسوية النزاعات**

على إثركل خلاف ناتج عن تأويل أوتنفيذ هذه الاتفاقية، وفي حالة تعذرالتراضي، يتم اللجوء إلى تحكيم السيد وزير الداخلية.

✓ **الفصل الثالث عشر : مقتضيات خاصة**

تتكون هذه الاتفاقية من ستة (6) نسخ أصلية باللغة العربية.

اتفاقية شراكة من أجل إحداث محطة طرقية من الجيل بمدخل المدينة جهة واد سوس بتارودانت

السيد وزير النقل واللوجيستيك	السيد المدير العام للشركة الوطنية للنقل واللوجيستيك
السيد رئيس مجلس جهة سوس - ماسة	السيد رئيس مجلس جماعة تارودانت
السيد عامل إقليم تارودانت	

توقيع : النائب الأول للرئيس

محمد أمهرسي

توقيع: كاتب المجلس الجماعي

رشيد فنان

النقطة التاسعة والثلاثون:	**الدراسة والمصادقة على الثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية للتقييم لاقتناء الأراضي لفائدة جماعة تارودانت: قطعة أرضية بتجزئة النور، قطعة أرضية بتجزئة المستقبل، قطعة أرضية بجانب الملحقة الإدارية الاولي بأحفير، ملك ورثة مازوز بحي الملاح، ملك ملعب بلاقشاش بحي بلاقشاش.**

في مستهل هذه النقطة اشار السيد محمد امهرسي النائب الاول للرئيس انها تتعلق بالدراسة الدراسة والمصادقة على الثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية للتقييم لاقتناء الأراضي لفائدة جماعة تارودانت: قطعة أرضية بتجزئة النور، قطعة أرضية بتجزئة المستقبل، قطعة أرضية بجانب الملحقة الإدارية الأولى بأحفير، ملك ورثة مازوزبحي الملاح، ملك ملعب بلاقشاش بحي بلاقشاش،

ونظرا لعدم جاهزيتها تم تأجيل البث فيها للجلسة الثالثة..

عملية التصويت

وفي غياب أي تدخل عرض السيد النائب الأول للرئيس مقررتأجيل البث في النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على الثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية للتقييم لاقتناء الأراضي لفائدة جماعة تارودانت: قطعة أرضية بتجزئة النور، قطعة أرضية بتجزئة المستقبل، قطعة أرضية بجانب الملحقة الإدارية الاولى بأحفير،ملك ورثة مازوزبحي الملاح، ملك ملعب بلاقشاش بحي بلاقشاش للجلسة الثالثة للتصويت فتمت المصادقة بإجماع أعضاء المجلس الحاضرين.

النقطة الأربعون:	الدراسة والمصادقة على مشروع اتفاقية شراكة بين جماعة تارودانت وجمعية الامام ورش من أجل إحداث مركب رياضي.

في مستهل هذه النقطة اشار السيد محمد امهرسي النائب الاول للرئيس انها تتعلق بالدراسة و المصادقة على مشروع اتفاقية شراكة بين جماعة تارودانت و جمعية الامام ورش من أجل إحداث مركب رياضي و في هذا السياق اشاران انفتاح جماعة تارودانت على المستوى الوطني والدولي، تم طرح مشروع في إطار جمعية الإمام ورش لأنه في المجالس السابقة كان المشروع الأولي هو إحداث دار الحي على أرض توفرها الجماعة لجمعية الإمام ورش، والتي تعتبر من دور الأحياء النشيطة على المستوى الترابي لجماعة تارودانت ،وتجدر الاشارة ان هذه الاخيرة ليست فقط متخصصة في تقديم أنشطة للأطفال والنساء، بل هي أيضا مركز حي ونشيط اجتماعيا بفضل إشراف السيدة فتيحة مو افق النائبة الخامسة للرئيس، وكل من يقوم بزيارتها يدرك هذا الأمر،

وأصل جمعية الإمام ورش كانت جمعية لتدبير الماء الصالح للشرب، وحين تم ربط حي أولاد الغزال بالماء الصالح للشرب سنة 2011، قامت الجمعية بإلغاء نشاطها في مجال تدبير الماء الصالح للشرب، حيث تحولت إلى جمعية اجتماعية، وبقي لديها مبلغ كبير يقدر بين 40.000.000 أو 50.000.000مليون في رصيدها. منذ عام 2011، و تم التفكير في إنشاء مشروع رياضي اجتماعي يعتمد على بناء قاعتين رياضيتين، على أساس توفير الجماعة للوعاء العقاري المطلوب الذي تم اقتناؤه من قبل المجلس السابق في أولاد العزال، بحيث تبلغ مساحته7000 متر مربع، وهم يحتاجون إلى 1500 متر مربع لإنشاء المشروع.

المشاريع الناجحة دائما ما تكون تلك التي تشمل شراكة مع سكان الحي أو جمعية حي، نظرا لكون دار الحي المتواجدة في أولاد الغزال تعمل بشكل مستقل وذاتي ولا نواجه معها أية مشاكل، لهذا قمنا بتقدير هذه الفكرة واعتبرناها جيدة، لذلك اقترح الاخوان أن يكون الفضاء فضاء رياضي اجتماعي ثقافي، وقد قمنا ببرمجة ملاعب رياضية ستتم في إطار شراكة مع وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة قطاع الرياضة. وقلنا لما لا نضع تلك الجمعية في مركز المشروع، حيث أنها قامت بتقديم الفكرة ولديها الموارد المالية الخاصة بها، من أجل مساعدتنا في تدبير المشروع والحفاظ عليه وحمايته و أيضا تنشيطه. بحيث سيستفيد منه أبناء الحي، وهذا هو العنوان الكبير.

عبد المنعم المناني ..... رئيس قسم الشؤون الإدارية والعمل الاجتماعي.

كما وضح السيد الرئيس، أن هذا المركب السوسيو رياضي هو قديم جديد بالنسبة للمنطقة، خصوصا أنه كان ضمن المشاريع المبرمجة خلال سنة 2014 في إطار مشروع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، مشروع الإقصاء الاجتماعي بالوسط الحضري، إلا أن هذا المشروع واجه مجموعة من الصعوبات، خاصة فيما يتعلق بالوعاء العقاري، لأنه كان مقارنا بما يسمى " الحفرة الكبرى"، لأولاد الغزال هذه المنطقة كانت تشهد خلافات بين الجماعة والجماعة السلالية ودار الأوقاف الشيء الذي أدى إلى تعثر انجاز المشروع في إطار المبادرة، وبالرغم من ذلك بقي المشروع قائما لدى الجمعية التي تملك رصيدا ماليا. وبعدما قامت الجماعة باقتناء قطعة أرضية بالمنطقة، بدأ النقاش من جديد حول احداث المشروع حيث ستتكفل الجمعية بجميع المراحل، والجماعة ستساهم بالأرض فقط، هذا أدى إلى برمجة المشروع خاصة أن المنطقة تعاني نقص في التجهيزات التي تساهم في العدالة المجالية.

ولتتمة العرض تتم احالة الكلمة على السيدة فاطمة الزهراء من أجل تقديم الاتفاقية.

فاطمة الزهراء شهاب ..... رئيسة مصلحة الشؤون الاجتماعية والثقافية والرياضية والاعلام والعلاقات العامة.

هذه الاتفاقية هي اتفاقية شراكة بين مجلس جماعة تارودانت وجمعية الإمام ورش من أجل احداث مركب رياضي بحي أولاد الغزال ، وهذا المشروع يندرج في اطار الجهود التي تبذلها جماعة تارودانت لتوفير البنية السوسيو رياضية على مستوى المدينة والاجتماعية وتحقيق العدالة المجالية في هذا المجال .واعتبارا لكون العمل الاجتماعي والرياضي جزء لا يتجزأ عن التنمية الشاملة

للجماعة، كما يتضمنها برنامج عمل الجماعة وموازاة مع الجمعيات الاجتماعية ودعمها معنويا للمساهمة في التغلب على المعيقات المالية، التي تحول دون تحقيق أهدافها وبرامجها يندرج هذا المشروع أو هذه الاتفاقية التي تهم إحداث مركب رياضي بحي أولاد الغزال .

محمد امهرسي ..... النائب الأول للرئيس.

شكرا السيدة فاطمة الزهراء وللسيد عبد المنعم، اذن المرجو من السيدة الزهراء رحمون رئيسة لجنة المالية أن تقدم الملاحظات التي تمت مناقشتها في لجنة المالية وبعدها سننتقل إلى تدخلات السيدة المستشارة سعاد أريب والسيدة المستشارة زهراء دنبي.

الزهراء رحمون ..... مستشارة جماعية.

بخصوص هذا المشروع نحن كلجنة نثمنه، كما وضح السيد الرئيس، الدور الذي سيلعبه في تلك المنطقة سيكون مهما، كما تمت الإشارة إلى نقطتين: الأولى المتعلقة بإطار التتبع و إنجاز المشروع عن طريق لجنة مكونة من الرئيس ومن ينوب عنه، وممثل الجمعية رئيس الجمعية أو من ينوب عنه كما أن الجماعة ستضع هذا الوعاء رهن إشارة الجمعية.

والنقطة الثانية أعتقد أنه من الأفضل أن تقوم الجماعة بتحديد مدة زمنية يرتئيها المجلس قابلة للتجديد من أجل انجاز هذا المشروع والحفاظ عليه كما هو معروف فالجماعة قدمت الوعاء العقاري لهذه الجمعية، فكما تفضلتم سيدي الرئيس فجمعية الامام ورش، جمعية جادة ومخلصة في تقديم الخدمات لحي أولاد الغزال، بالتعاون مع الجمعيات الأخرى في المنطقة، وهذا بهدف تجنب الإهمال أو الظلم لأي جمعية في تقديم الخدمات للسكان، خاصة دار الحي أولاد الغزال.

سعاد أريب ..... مستشارة جماعية.

تحية مجددا أود أن أعرف ما هو المقصف؟.

محمد امهرسي ..... النائب الأول للرئيس.

هو " la buvette".

سعاد أريب ..... مستشارة جماعية.

لدي مجموعة من التساؤلات بالنسبة للمركب الرياضي فنحن نتحدث عن مجمع رياضي"un complexe sportif"، يعني ليس بالضرورة أنه يتوفر على مجموعة معينة، نحن بودنا أن نعرف ماهي المواصفات التي ستكون متوفرة في هذا المجمع الرياضي. هل سيكون هناك غرفة الجمباز، وهل سيكون هناك رياضات لتطوير القدرات البدنية خاصة وأن وزارة التربية الوطنية لديها الآن علاقة مباشرة ووطيدة مع هذا النوع من الأنشطة.

بخصوص النافورة، نظرا لظروف الجفاف، هل يمكن في إطار تتبع الجماعة أو التزامها بالدراسات التقنية، أن تتخذ إجراءات لتجنب التعامل مع هذه العناصر الحيوية " éléments vitaux" التي نفذت في الو اقع، أتمنى أن يتم إعادة النظر في هذه النافورة وتعويضها برياض نظرا لوجود رياضات لاتأخذ مساحة كبيرة، كما أوكد أن هذا من باب مر اقبة الجماعة للدراسات التقنية واستفسار أخير، أيضا بالنسبة لمرآب السيارات هل هو ضروري ؟

الزهراء دنبي.....مستشارة جماعية.

ماهي مدة سريان هذه الاتفاقية؟ هل عشرون سنة أم سنة؟ وماهي مدتها في حالة عدم وجود ملحق آخر لتدبير هذا المرفق أو المركب الرياضي؟

تانيا، هل هو مركب رياضي أو سوسيو رياضي؟ حيث أشار السيد عبد المنعم في مداخلته أنه سوسيو رياضي في حين أن الاتفاقية التي بين ايدينا تمت الاشارة الى مركب رياضي، ربما يوجد تعديل في هذا الأمر؟

تالثا، هل يمكننا اضافة بند في إطار تسيير هذا المرفق ، من أجل استفادة الجمعيات الأخرى التي توجد بنفس الحي، حيث يمكن اعداد ملحق لتدبير وتسيير هذا المرفق تحت اشراف الجمعية التي هي حاملة للمشروع، وأخيرا بالنسبة للجماعة اقترح ان تكون هي صاحبة المشروع وفيما يخص تدبيره وتسييره يسند للجمعية ،هذه ملاحظاتي وشكرا لكم.

الزهراء رحمون .....مستشارة جماعية.

مسالة مهمة هو ان هذا المشروع تم الاتفاق عليه في الجمع العام للجمعية مما يعني أنه لا يمكن تغييره لأن الجمع العام هو الذي أقر به في البداية.

محمد امهرسي .....النائب الأول للرئيس.

الملاحظات في الصميم. وبخصوص مكونات المشروع مثلا النافورة، يمكننا أن نشير إليها عند حضور المهندس المعماري الذي سيشرف على اعداد التصميم المعماري.

بالنسبة للتصميم من الضروري ان يتضمن معايير منها احداث مرآب والمر افق الصحية و المساحة المناسبة، لأن المشروع سيتم وضعه بمنصة المشاريع وكل وزارة متدخلة تقدم ملاحظاتها في التصميم.

أيضا بخصوص صاحب المشروع، كما اشارت السيدة الزهراء رحمون فقد قدمت الشرح في تدخلها، بالنسبة لفترة الانجاز نحدده في أربعة وعشرون شهرا قابلة للتجديد، فيما يتعلق أيضا بالملاحظة التي اشارت لها السيدة زهراء رحمون وضع المشروع رهن إشارة الجمعية، فاللجنة المشتركة تتكون من الجماعة والجمعية و السلطات المحلية هذه التعديلات جيدة من أجل استدراكها في دفتر التحملات، لأننا ملزمون بضمان حقوق الجمعية في حالة تغير المجلس، والجمعية ستستثمر على الأرض التي منحتها أيها الجماعة، لأن الجمعية لن تستثمر فقط في 40 مليون بل هناك مساهمين آخرين، على حد علمي تتجاوز ما يقارب ما بين 80.000.000 مليون الى 90.000.000 مليون، و المبلغ ليس بالهين. لهذا وجب ضمان حقوقها، وأخيرا كل هذه الملاحظات والتعديلات الضرورية سيتم اضافتها في دفتر التحملات.

فضمة ازوران.....مستشارة جماعية.

السلام عليكم، علاوة على ما تم الحديث عنه بخصوص السياسة العمومية للبلاد في قطاع الرياضة، هناك توجيه لانشاء شركات لتدبير المر افق الرياضية، مما يعني أننا يجب أن نأخذ هذه النقطة بعين الاعتبار ونفتح هذا الباب، لأن جميع المركبات الرياضية في المدن الاخرى يتم تدبيرها من قبل شركات متخصصة كون التسيير يحتاج إلى الإدارة والتدبير المحكم ليس أي جمعية هاوية ممكن أن تقوم بذلك، هذه رياضة وفي حالة عدم ممارستها بطرق علمية وبمعايير فمن المحتمل ان تنتج اشخاص غير مؤهلين ويعانون مشاكل صحية.

عملية التصويت

بعد ذلك عرض السيد النائب الأول للرئيس مقرر النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على مشروع اتفاقية شراكة بين جماعة تارودانت وجمعية الامام ورش من أجل إحداث مركب رياضي للتصويت فتمت المصادقة بإجماع أعضاء المجلس الحاضرين.

مقرر المجلس الجماعي عدد 34 / 2025	الدراسة والمصادقة على مشروع اتفاقية شراكة بين جماعة تارودانت وجمعية الامام ورش من أجل إحداث مركب رياضي.

إن المجلس الجماعي لمدينة تارودانت المجتمع بالدورة العادية لشهر فبراير 2025، وخلال الجلسة العلنية الثانية المنعقدة بتاريخ 20 فبراير 2025.

وتطبيقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات، وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة بالدراسة و المصادقة على مشروع اتفاقية شراكة بين جماعة تارودانت و جمعية الامام ورش من أجل إحداث مركب رياضي، وبعد اللجوء الى عملية التصويت العلني، أسفرت عملية التصويت على ما يلي:

- ✓ عدد الأعضاء الحاضرين.....: 17عضوا.
- ✓ عدد الأصوات المعبرعنها:.....: 17 صوتا.
- ✓ عدد الأعضاء المو افقين:.....: 17عضوا وهم السادة:

محمد أمهرسي	شكيب اريج	الزهراء رحمون
عبد العالي الحوس	سعاد ابلعيد	سعاد اريب
اسماعيل الحريري	براهيم المدلاوي	فضمة ازوران
فاتحة موافق	سمير شيهب	اسماء القجدر
رشيد فنان	مينة فريسي	الزهراء دنبي
هشام امزراو	فاطمة الزهراء خلوفي	

- ✓ عدد الأعضاء الر افضين.....: لا أحد.
- ✓ عدد الأعضاء الممتنعين عن التصويت.....: لا أحد.

يقرر ما يلي:

صادق المجلس الجماعي لمدينة تارودانت بإجماع أعضائه الحاضرين على مقرر النقطة المتعلقة بالدراسة و المصادقة على اتفاقية شراكة بين جماعة تارودانت و جمعية الامام ورش من أجل إحداث مركب رياضي كما يلي:





اتفاقية شراكة

بين

مجلس جماعة تارودانت

و

جمعية الامام ورش

من أجل إحداث مركب رياضي

ديباجة

- ✓ بناء على الظهير الشريف رقم 1.15.85 الصادر في 20 رمضان 1436هـ (7 يوليوز 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات .
- ✓ بناء على الظهير رقم 376-58-1 الصادر في 3 جمادى الأولى 1378 (15 نونبر 1958) المتعلق بحق تأسيس الجمعيات كما تم تتميمه؛
- ✓ وبناء على مقتضيات الظهير الشريف رقم 02-09-1 الصادر في 22 من صفر 1430 (18 فبراير 2009) بتنفيذ القانون رقم 08-45 المتعلق بالتنظيم المالي للجماعات المحلية ومجموعاتها.
- ✓ وبناء على المرسوم رقم 2.09.441 الصادر في 17 محرم 1431 موافق 3 يناير 2010 بسن نظام للمحاسبة العمومية للجماعات المحلية ومجموعاتها.
- ✓ واعتبارا لكون العمل الاجتماعي و الرياضي جزءا لا يتجزأ من التنمية الشاملة للجماعة ، كما يتضمنها برنامج عمل جماعة تارودانت.
- ✓ ووعيا من الطرفين بضرورة تنسيق الجهود للرقي بالشأن الاجتماعي و الرياضي و الترفيهي بهذه الجماعة
- ✓ ونظرا للدور الفعال الذي تلعبه الجمعيات الاجتماعية في المجتمع
- ✓ ومؤازرة للجمعيات الاجتماعية ودعمها ماديا ومعنويا للمساهمة في التغلب على المعيقات المالية التي تحول دون تحقيق أهدافها وبرامجها.
- ✓ وبناء على مداولات المجلس الجماعي لتارودانت في دورته العادية لشهر فبراير 2025 خلال الجلسة الثانية المنعقدة بتاريخ 20 فبراير 2025 .
- ✓ بناء على القانون الأساسي المحدث بموجبه جمعية الامام ورش.

تم الاتفاق بين:

- المجلس الجماعي لتارودانت، ممثل في شخص رئيس مجلسه والمشار إليه أدناه بـ "الجماعة"

- من جهة -

- جمعية الإمام ورش، ممثلة في شخص رئيسها والمشار إليه أدناه بـ "الجمعية"

-من جهة أخرى-

على ما يلي:

المادة الأولى: موضوع الاتفاقية.

تحدد هذه الاتفاقية الشروط والقواعد المنظمة للشراكة والتعاون بين جماعة تارودانت وجمعية الإمام ورش من أجل إحداث مركب رياضي بحي أولاد لغزال.

المادة الثانية: أهداف الاتفاقية.

تهدف هذه الاتفاقية إلى تنظيم الشراكة والتعاون بين الطرفين من أجل:

- إحداث مركب رياضي بحي أولاد لغزال على مساحة 1500 متر مربع، يضم :
  - قاعة للرياضات خاصة بالرجال (150 متر مربع)
  - مستودع لتغيير الملابس خاص بالرجال (16 متر مربع)
  - قاعة للرياضات خاصة بالنساء (150 متر مربع)
  - مستودع لتغيير الملابس خاص بالنساء (16 متر مربع)
  - مقصف
  - نافورة
  - مرآب للسيارات

المادة الثالثة: التزامات جماعة تارودانت .

تلتزم الجماعة بـ:

- توفير الوعاء العقاري الذي سيحتضن المشروع.
- تقديم كافة التسهيلات من أجل الحصول على الرخص الإدارية اللازمة لإنجاز الأشغال موضوع الاتفاقية التي تختص الجماعة بإصدارها أو التي تختص بإصدارها جهات إدارية أخرى.
- تتبع إنجاز المشروع.

المادة الرابعة: التزامات الجمعية

تلتزم الجمعية بـ:

- انجاز الدراسات التقنية والطبوغرافية والهندسية للمشروع ودراسة التأثير على البيئة.
- تمويل انجاز الأشغال والتجهيزات المتعلقة بالمشروع.
- إنجاز المشروع في مدة 24 شهرا قابلة للتجديد.
- تسيير و تدبير المشروع بعد إنجازه.

المادة الخامسة: دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، مدتها، تعديلها أو إلغاؤها

تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ ابتداء من تاريخ توقيعها والتأشير عليها من طرف سلطة المراقبة.

يمكن لكل طرف أن يطلب فسخ هذه الاتفاقية مع ضرورة اخبار الطرف الآخر في اجل شهرين.

المادة السادسة: فض النزاعات.

كل نزاع ناتج عن تأويل أو تنفيذ هذه الاتفاقية يتم حله وديا بين الطرفين، وفي حالة عدم حل النزاع يعرض على تحكيم السيد عامل الإقليم.

حرر ب :.....

تحرر هذه الاتفاقية في سبع نسخ أصلية باللغة العربية،

التوقيعات

مجلس جماعة تارودانت	جمعية الإمام ورش
تأشيرة السيد والي الجهة / أو عامل الإقليم	

توقيع : النائب الأول للرئيس

محمد أمهرسي



توقيع: كاتب المجلس الجماعي

رشيد فنان



النقطة الواحدة والأربعون:	**الدراسة والمصادقة على:** **أ. تعديل المقرر المتعلق بتفويت بقعة أرضية إضافية بسطاح المدي نة لفا ئدة جمعية الأعمال الاجتماعية لموظفي وأعوان بلدية تارودانت بسطاح المدينة** **ب. الثمن المحدد من طرف اللج نة الإدار ية للتق ييم ا لخاص بتفو يت بق عة أرضية إضافية بسطاح المدينة لفائدة جمعية الأعمال الاجتماعية لموظفي وأعوان بلدية تارودانت بسطاح المدينة.** **ج. مشروع كناش التحملات.**

في مستهل هذه النقطة اشار السيد محمد امهرسي النائب الاول للرئيس انها تتعلق بالدراسة و المصادقة على:

أ. تعديل المقرر المتعلق بتفويت بقعة أرضية إضافية بسطاح المدينة لفائدة جمعية الأعمال الاجتماعية لموظفي وأعوان بلدية تارودانت بسطاح المدينة

ب. الثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية للتقييم الخاص بتفويت بقعة أرضية إضافية بسطاح المدينة لفائدة جمعية الأعمال الاجتماعية لموظفي وأعوان بلدية تارودانت بسطاح المدينة.

ج. مشروع كناش التحملات.

و أشار أنه سيتم تأجيل البث فيها للجلسة الثالثة الى حين التنسيق مع السلطة المحلية في الصيغة التي تراها مناسبة طبقا لما ينص عليه القانون في هذا الاطار.

عملية التصويت

وفي غياب أي تدخل عرض السيد النائب الأول للرئيس تأجيل البث في مقرر النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على:

أ. تعديل المقرر المتعلق بتفويت بقعة أرضية إضافية بسطاح المدينة لفائدة جمعية الأعمال الاجتماعية لموظفي وأعوان بلدية تارودانت بسطاح المدينة.

ب. الثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية للتقييم الخاص بتفويت بقعة أرضية إضافية بسطاح المدينة لفائدة جمعية الأعمال الاجتماعية لموظفي وأعوان بلدية تارودانت بسطاح المدينة.

ج. مشروع كناش التحملات

للجلسة الثالثة للتصويت فتمت المصادقة بإجماع أعضاء المجلس الحاضرين .

النقطة الثانية والأربعون:	الدراسة والمصادقة على مشروع التحويلات في بعض فصول الميزانية

في مستهل هذه النقطة اشار السيد محمد امهرسي النائب الاول للرئيس انها تتعلق بالدراسة والمصادقة على مشروع التحويلات في بعض فصول الميز انية بعد ذلك احال الكلمة على السيد مصطفى حنون لتقديم العرض حول الموضوع.

مصطفى حنون.....مكلف بتسيير مصلحة المالية والصفقات والشؤون التقنية.

1. **تحويل اعتمادات في ميزانية التسيير:**

فيما يخص تحويلات ميز انية التسيير المقررة خلال هذه الدورة فهي تتعلق بتحويل اعتماد 300 000.00 درهم من الفصل الخاص بالإعانات المقدمة لتأدية فريضة الحج و 500 000.00 درهم من فصل الإعانات الممنوحة لموظفي و أعوان الجماعة بمناسبة عيد الأضحى و تحويلها إلى حساب جمعية الأعمال الاجتماعية لموظفي و أعوان بلدية تارودانت لتقوم بصرف هذه الإعانات وفق النظام الأساسي و الداخلي للجمعية، حيث تم تحديد السن القانوني للمستفيد من الإعانات لأداء مناسك الحج في سن 55 سنة فما فوق في حدود هذه الاعتمادات المرصودة، كما ستعمل الجمعية بتنسيق مع الجماعة على صرف الإعانات الخاصة بعيد الأضحى وفق ضو ابط و إجراءات قانونية عادلة، و تجدر الإشارة إلى أن المبلغين المذكورين أعلاه يصعب صرفهما داخل الفصول المخصصة لهما في ميز انية الجماعة مما يحتم على هذه الأخيرة تحويلها مباشرة لحساب الجمعية.

2. **تحويل اعتمادات في ميزانية التجهيز:**

بالنسبة لميز انية التجهيز فقد تم تحويل اعتمادات إجمالية تقدر ب 4 141 185,49 درهم وذلك من عدة فصول ، حيث تم تحويل مبلغ 2 789 845,30 درهم من فصل بناء الطرق الحضرية و مبلغ 500 000,00 درهم من الفصل المتعلق بهدم البنايات الآيلة للسقوط ، بينما تم تحويل باقي المبلغ من فصول مختلفة مثل اقتناء الآليات، وتشييد البنايات، والدراسات التقنية (الأسوار) وتهيئة المقابر والساحات العمومية وجلب الماء الصالح للشرب وإصلاح الأعمدة والأسلاك بالإضافة إلى التطهير السائل وصيانة محطات الضخ وغيرها... وكلها عبارة عن فصول تتواجد بها بقايا اعتمادات مالية مما تبقى من صفقات تمت تصفيتها نهائيا ولم تعد الحاجة إلى هذه المبالغ قائمة في الظرف الراهن، و بذلك يبلغ مجموع الاعتمادات المحولة 4 141 185,49 درهم سيتم إعادة تخصيصها و تحويلها إلى ثلاثة فصول وهي: فصل الصيانة الكبرى للآليات و السيارات الذي حُول إليه اعتماد 404 340,19 درهم، ثم الفصل الذي يندرج فيه مشروع بناء سوق مغطى بحي مجمع الأحباب الذي أضيف إليه اعتماد 1 000 000.00 درهم، و أخيرا الفصل المتعلق بالأشغال الكبرى لتهيئة و تجهيز القاعة المغطاة بسطاح المدينة و الذي حُول إليه اعتماد 2 789 845,30 درهم .وشكرا سيدي الرئيس.

محمد أمهرسي.....النائب الأول للرئيس.

شكرا السيد مصطفى على التوضيح فكما اشار، ان العمل الذي قمنا به بخصوص التحويلات هو ان هناك مجموعة من الاعتمادات متبقية من الصفقات كما يوجد هناك قانون جديد يتعلق بالشؤون المالية، حيث كنا نحصل على اعتمادات بعد الغاء الصفقات، وكل ذلك يتم ادخاله في ميز انية التجهيز لنقوم بإعادة التخصيص بعدها. والآن تم التغيير بحيث وردت دورية من وزارة المالية تنص على أن الأصل في هذه الاعتمادات كلها قد تمت برمجتها عن طريق دورة المجلس لذلك جاءت هذه المذكرة لتحدد ان الإلغاء و البرمجة في التحويلات تتم عن طريق دورة للمجلس. فهذه مجرد صيغة تقنية، وبرمجنا هذه التحويلات في ثلاث فصول، حيث اضفنا مليون درهم في سوق فرق الاحباب، فكما تعلمون فإن سوق فرق الاحباب قمنا بإلغاء الصفقة بعد عملية الهدم، حيث

ان المقاول لم تعد القدرة إتمام عملية البناء بسبب ارتفاع الاسعار مثل الحديد والإسمنت وغيرها وقمنا بذلك لضمان تجنب المشاكل في التجهيز، واعدنا اجراء دراسة تقنية إضافية كما اننا قمنا بتحديث الأسعار الجديدة لأن هناك توجيهات من وزارة المالية تتعلق بتحيين أسعار المواد، لذلك اضطررنا إلى الزيادة في ميزانية صفقة السوق بمليون درهم من أجل إعادة اطلاق الصفقة من جديد، ايضا الصيانة الكبرى للأليات لأن لدينا مشكل في بعض الاليات لذلك قمنا بزيادة اعتماد التسيير في هذا الباب، كذلك اعتماد مبلغ 2.000.000.7 مليون تم تحويله مباشرة الى القاعة المغطاة التي ستتم مناقشتها في النقطة التالية المتعلقة ببرمجة اعتمادات في ميزانية التجهيز. هذا المبلغ تم اضافته الى مجموعة من الاعتمادات الأخرى، وسنناقشها في النقطة الموالية لتحقيق المبلغ المطلوب.

هذه هي الفصول المشار اليها، وهي الصفقات المتبقية السابقة. إذا كان هناك أي تدخل او مناقشة سنمر الى المصادقة.

الزهراء دنبي.....مستشارة جماعية.

شكرا مجددا للسادة الحاضرين. أود أن أبرز نقطة مهمة، حيث يحتمل أن يكون هناك أخطاء في المحاضر، مثل المحضر المتعلق بشهر ماي الذي ناقشناه مؤخرا، والذي بدأنا فيه بسبعة عشر ألف درهم وفي نفس السياق، سأحيلكم على محضر دورة ماي لسنة 2024 المتعلق بتحويلات الميزانية الخاصة بالتجهيز. وفي هذا الإطار، هناك بند يتعلق بإصلاح المقابر، حيث يقدر الاعتماد الأصلي بسبعة وأربعين ألف وخمسة مئة وستة وتلاثون 47536,00 درهم . اخدنا من هذا المبلغ ستة وعشرون ألف درهم 26000,00 وبقي فيه عشرون ألف درهم20000,00 الآن جئنا الى مرة أخرى الى نفس الاعتماد الأصلي و أخدنا منه مبلغ ستة وعشرون ألف درهم 26000,00 . نحيلكم على المحضر الخاص بالتحويلات لشهر ماي 2024، لأننا أخذنا المبلغ من ذاك الفصل في شهر ماي، وهو ستة وعشرون ألف درهم وخمسة مئة و اتنان وخمسون 26552,00 وصلنا دورة فبر اير، وسنأخذه مرة أخرى؟ هذا فقط لتنبيه المكلفين بالشؤون المالية على أهمية ضبط هذه الأمور.

أنا أتحدت بناء على المحضر الذي تلقيناه، إذا كان هناك خطأ مطبعي، يرجى توضيحه لنا. بحيث ناقشت معهم قبل قليل مبلغ سبعة عشر ألف وستة مئة وعشرون درهم17620,00 ولكنهم أكدوا أن لديهم خمسة عشر ألف وستة مئة وعشرون درهم15620,00 فقط، مما يشير إلى وجود خطأ في الكتابة.

هذه أمور خطيرة نوعا ما في المحاضر التي ربما السيد رشيد قد تساؤل عنها، ومن الناحية التقنية لقد قمنا بتسلم المحضر، ولكن هناك أخطاء فيه تعتبر خطيرة، والتي يتم الاعتماد عليها في إدارة أمورنا، فهل هناك خطأ في ذلك أم أن هناك خطأ تقني في المالية الخاصة بالجماعة؟

محمد امهرسي .....النائب الأول للرئيس.

ليس هناك خطأ، بل تم إعداد محضر التحويلات ولكن لم يؤشر عليه. وتم إعادته لنا . وهذا المحضر مثال على ذلك على وصاية الداخلية، هذا المحضر تم تداوله في الدورة، ونحن من صادق عليه. وقمنا بالتصويت عليه وتم إرساله للتأشير لكن لم يؤشر عليه. وبالتالي، قمنا بإعادته.

الزهراء دنبي.....مستشارة جماعية.

فقط من أجل التوضيح، لبناء المداخلة الخاصة بنا وجب توفرنا على معلومات صحيحة في المقابل هنا لدينا معلومات خاطئة، فنحن نتحدث عن المحضر الذي توصلنا به خاطئ. لأننا قمنا بالتصويت على خمسة عشر ألفا وستة مئة وعشرون 15.620، وتوصلنا بمحضر يتضمن مبلغ خمسة عشر ألفا15.000، لا نتحدث عن تأشيرة الوزارة ولا عن تأشيرة السيد العامل، لأن المحضر الذي لدينا يحتوي على أخطاء، وهذا ما أردت تفسيره في حين أتحدث عن وجود خطأ، فقد قمنا نحن بأخذه وأمر طبيعي لن

تتم المصادقة عليه من قبل السيد العامل. بالإضافة إذا كانت هناك أمور أخرى، قلت ربما الإنسان يخطئ ويصيب. وربما السادة المستشارين لم ينتبهوا لهذه النقطة، فقد قمت بالبحث عن فصل معين فلمحت هذا الفصل بالصدفة، بالتالي وجب الانتباه إلى مثل هذه الأمور لأننا نبني عليها مداخلاتنا. وعليه فعند قيامنا بهذا في المداخلات الخاصة بنا لا تعجبكم . فهذه المعلومات قد تم الحصول عليها من إدارة الجماعة ونأخذ المعلومة منكم، من أجل ذلك يجب عليكم تصحيح المحاضر، فإذا أردتم إرسال المحاضر أرسلوها لنا مضبوطة ومؤشر عليها، وإذا قمنا بأي مداخلة خارج السياق، نحاسب عليها لقد تلقينا هذا المحضر من إدارة الجماعة، ولدينا الحق في الاستفسار عنه وجدير بالذكر، أننا لا نتوصل بالمحاضر الورقية إلا بعدما قمنا بتقديم طلبات وهذه فرصة لمناقشة هذا الأمر. فنحن أيها السادة المستشارين، لا نتسلم المحاضر إلا بعد إصرارنا على المطالبة بها عدة مرات لذلك، نطالبكم من هذا المنبر أن ترسلوا لنا المحاضر الورقية المؤشر عليها ،حتى نستطيع الاعتماد عليها في مداخلاتنا. وفي تصورنا كمستشارين، وشكرا.

محمد أمهرسي.....النائب الأول للرئيس.

شكرا السيدة المستشارة. سأعيد الشرح من أجل التوضيح ربما لم تفهمي قصدي، نحن تداولنا بهذه النقطة بالدورة وتم التصويت عليها اما فيما يخص التحويلات كما يعلم الجميع تتم كتابتها عن طريق ملخص ويتم احالتها على قسم الجماعات المحلية التابعة لوزارة الداخلية من أجل التأشير عليها لكن الذي حصل هو رفضها تمرير هذه التحويلات، وبالتالي ماذا سنفعل، فهي غير مؤشر عليها؟ ففي حالة التأشير عليه يتم إحالتها على الخزينة الإقليمية العامة ، وهذه الأخيرة لا تخطئ في العملية الحسابية أي ، لكن الذي حصل هو انه لم يتم التأشير على هذا الملخص الذي يتضمن التحويلات وبمجرد أن علمنا أنه لم يتم التأشير تلقائيا وجب علينا إعادته، ونفس العملية قمنا بها هو عقد هذه الدورة من اجل التحويل وقمنا باسترجاع المبالغ من طرف شركة التنمية المحلية S.D.Lوهذه المبالغ الأخرى تدخل ضمن التحويلات، و ما أردت توضيحه أنه لم يكن هناك خطأ في المقرر فقط لم يؤشر عليه وتم اعادته لمناقشته في هذه الدورة على أساس أن نقوم بإحالته من جديد لتأشير عليه وقمنا باستشارات مع قسم الجماعات المحلية في هذا الاطار.

رشيد فنان.....كاتب المجلس الجماعي.

ارتباطا بموضوع وزارة الداخلية مرة أخرى ودائما نحن الحمد لله سعداء بالاشتغال مع وزارة الداخلية، كما ذكر السيد هشام امزراو أن قسم الجماعات المحلية يوجد في عمق وزارة الداخلية، وبخصوص المحاضر فحاليا السادة الأعضاء يتوصلون بالمحضر مباشرة عبر البريد الالكتروني من التطبيق الجديد لوزارة الداخلية الخاص بالمجالس، تقول السيدة المستشارة الزهراء دنبي انها لا تتوصل بالمحاضر، بالعكس تتوصلين بالمحاضر بمجرد التأشير عليها تلقائيا بغض النظر عن طول مدة التأشير، والسادة المستشارين أكدوا هذه العملية و أكدوا أنهم يتوصلون بالمحضر من مجالس وسيلاحظون أن مدة التأشير تحتاج لوقت طويل من أجل المراقبة والوصاية على مجموعة من المقررات التي وجب التأكد منها، بما فيها الاعتمادات ومجموعة من الأمور، بالنسبة للمحضر الذي تهيئه الجماعة يتم تسليمه لمن تقدم يطلبه من السادة الأعضاء أنا أستغرب من إلحاح السيدة المستشارة، لأني شخصيا لم يكن في علمي هذا الامر ،ولم يتواصل معي أي من الأعضاء للحصول على المحضر لهذا فالسيدة المستشارة لن تحتاج لكتابة الطلب أو الالحاح من أجل الحصول على المحضر بمجرد التواصل معنا سنقوم بإرساله وتوفيره، اما مسالة الورقية فبعد جائحة كورونا لم تعد الجماعة تعتمد المحاضر الورقية، ولكن قبل الجائحة "كورونا" كما لاحظ الإخوة كنا نوزع نسخ المحاضر الورقية ولدينا أرشيف خاص بذلك، ونقوم بتسليمه بعد كل دورة ،كذلك كان هناك إشكال متعلقة بهدر المال حيث ان تعديل المحاضر يتطلب إعادة الطبع مرة أخرى.

وسأعيدها مرة أخرى، في حالة وجود عضو يريد الحصول على المحاضر، يمكنه تقديم طلب او التواصل ونرسله له وشكرا السيد الرئيس.

سعاد اريب ..... **مستشارة جماعية.**

السيد الرئيس، السيد الباشا، السادة الحاضرون، أريد أن أؤكد ما قالته السيدة المستشارة الزهراء دنبي، أن العادي والطبيعي هو أن نتوصل بنسخة من المحاضر لأن التوثيق لما يقع في دورات المجلس هذا من حقنا أن نتوصل به، بل أكثر من ذلك من حق المجتمع المدني إذا طالب به كمعلومة من حقه اطلاعه عليه فقط، إذن أين يوجد المشكل، المشكل أننا لا نتوصل به ورقيا، نتوصل بالصيغة الإلكترونية بعد حين، ونطالب أحيانا بالورقي ولا نتوصل به، أنا أؤكد ما قالته السيدة المستشارة الزهراء دنبي، توصلت منذ السنة الماضية بنسخة واحدة ورقية بعدما طالبت بها، وبالتالي نحن لا نضيف أي شيء من انفسنا، نحن نبدي تدخلاتنا ومقترحاتنا وملاحظاتنا بناء على ما توصلنا به، وبما أنه تم تأشير عليه فهذا هو القرار الأخير، وبالتالي أين يوجد الإشكال، نحن لا نريد إحراج أحد ولكن هذا هو الوضع الذي يجب تصحيحه، نطالب بالنسخة الورقية لأنها توثق لما نقول وما يقوله الجميع.

عملية التصويت

بعد ذلك عرض السيد النائب الأول للرئيس مقرر النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على مشروع التحويلات في بعض فصول الميزانية للتصويت فتمت المصادقة بإجماع أعضاء المجلس الحاضرين .

مقرر المجلس الجماعي عدد 35 / 2025	الدراسة والمصادقة على مشروع التحويلات في بعض فصول الميزانية

إن المجلس الجماعي لمدينة تارودانت المجتمع بالدورة العادية لشهر فبراير 2025، وخلال الجلسة العلنية الثانية المنعقدة بتاريخ 20 فبراير 2025.

وتطبيقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات، وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة بالدراسة و المصادقة على مشروع التحويلات في بعض فصول الميزانية، وبعد اللجوء الى عملية التصويت العلني، أسفرت عملية التصويت على ما يلي:

- ✓ عدد الأعضاء الحاضرين.....: 16عضوا.
- ✓ عدد الأصوات المعبرعنها:.....: 16 صوتا.
- ✓ عدد الأعضاء المو افقين:.....: 16عضوا وهم السادة:

محمد أمهرسي	شكيب اريج	الزهراء رحمون
عبد العالي الحوس	سعاد ابلعيد	سعاد اريب
اسماعيل الحريري	براهيم المدلاوي	فضمة ازوران
فاتحة موافق	سمير شيهب	اسماء القجدر
رشيد فنان	مينة فريسي	الزهراء دنبي
هشام امزراو	فاطمة الزهراء خلوفي	

- ✓ عدد الأعضاء الر افضين.....: لا أحد.
- ✓ عدد الأعضاء الممتنعين عن التصويت.....: لا أحد.

يقرر ما يلي:

صادق المجلس الجماعي لمدينة تارودانت بإجماع أعضائه الحاضرين على مقررالنقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على التحويلات في بعض فصول الميزانية كما يلي:

التحويل الأول :

تحويل اعتمادات في ميزانية التسيير برسم السنة المالية 2025

الدورة العادية لشهر فبراير 2025

نوع المصاريف	الاعتماد الأصلي	التحويلات بالدرهم	الاعتماد النهائي
إعانات لتأدية فريضة الحج	300 000,00	-300 000,00	0,00
إعانات بمناسبة عيد الأضحى	500 000,00	-500 000,00	0,00
مجموع الاعتمادات المزمع تحويلها		-800 000,00	
إعانات مقدمة لجمعية الأعمال الاجتماعية لموظفي و أعوان بلدية تارودانت	500 000,00	800 000,00	1 300 000,00
مجموع الاعتمادات المحولة		800 000,00	

التحويل الثاني :

تحويل اعتمادات في ميزانية التجهيز برسم السنة المالية 2025

الدورة العادية لشهر فبراير 2025

نوع المصاريف	الاعتماد الأصلي	التحويلات بالدرهم	الاعتماد النهائي
اقتناء الآليات	4 197 524,80	-44 179,88	4 153 344,92
تشييد البنايات	525 668,59	-21 773,00	503 895,59
هدم البنايات الآيلة للسقوط	500 000,00	-500 000,00	0,00
اقتناء العتاد الصحي	9 189,47	-9 189,47	0,00
الدراسات التقنية (الأسوار)	152 000,00	-103 040,00	48 960,00
تهيئة المقابر	47 536,24	-26 552,47	20 983,77
تهيئة الساحات	795 525,30	-21 037,72	774 487,58
بناء الطرق الحضرية	2 814 741,25	-2 789 845,30	24 895,95
جلب الماء الصالح للشرب	838 991,25	-12 516,94	826 474,31
إصلاح الأعمدة و الأسلاك	17 966,23	-17 966,23	0,00
مراكز التحويل و التوزيع	200 000,00	-200 000,00	0,00
التطهير السائل	697 875,14	-38 884,48	658 990,66
صيانة محطات الضخ	294 223,16	-200 000,00	94 223,16
اقتناء الأراضي (التجارة)	206 200,00	-206 200,00	0,00
مجموع الاعتمادات المزمع تحويلها		-4 191 185,49	
بناء سوق مغطى بحي مجمع الأحباب	6 797 501,60	1 000 000,00	7 797 501,60
الصيانة الكبرى للآليات و السيارات	78 682,64	401 340,19	480 022,83
الأشغال الكبرى لتهيئة القاعات و الملاعب الرياضية .	2 547 553,40	2 789 845,30	5 337 398,70
مجموع الاعتمادات المحولة		4 191 185,49	

توقيع : النائب الأول للرئيس

محمد أمهرسي

توقيع: كاتب المجلس الجماعي

رشيد فنان

النقطة الثالثة والأربعون:	الدراسة والمصادقة على برمجة اعتمادات في ميزانية التجهيز برسم سنة 2025.

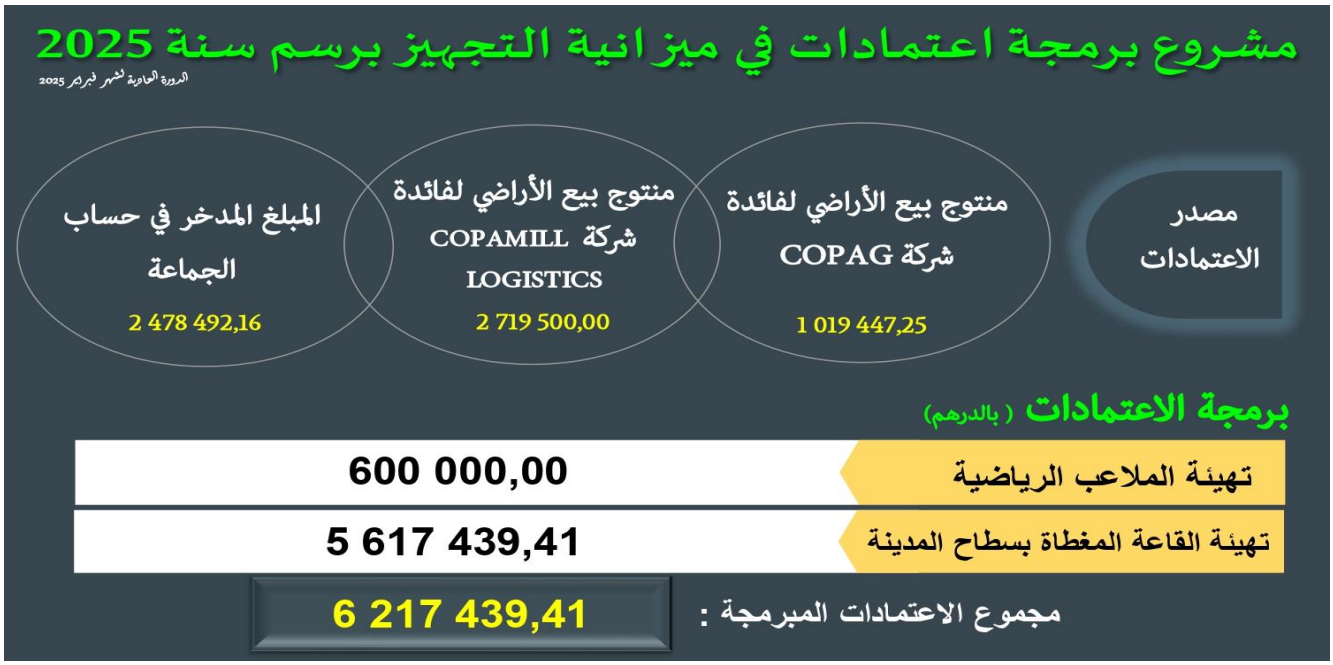
في مستهل هذه النقطة اشار السيد محمد امهرسي النائب الاول للرئيس انها تتعلق بالدراسة والمصادقة على برمجة اعتمادات في ميزانية التجهيز برسم سنة 2025، بعد ذلك احال الكلمة على السيد مصطفى حنون لتقديم العرض حول الموضوع.

مصطفى حنون ..... مكلف بتسيير مصلحة المالية والصفقات والشؤون التقنية.

شكرا السيد الرئيس، بالنسبة للنقطة المتعلق بالدراسة والمصادقة على برمجة اعتمادات في ميزانية التجهيز برسم سنة 2025، يتعلق مشروع برمجة اعتمادات في ميزانية التجهيز برسم السنة المالية 2025 ببرمجة مبلغ إجمالي قدره 6 217 439.41 درهم تم تعبئته من خلال بيع الأراضي و مدخرات السنوات الفارطة، فقد استخلصت الجماعة مبلغ 1 019 447.25 درهم من شركة copag و مبلغ 2 719 500.00 درهم من شركة copamilllogistics و ذلك في إطار منتوج بيع الأراضي الغير مبنية و الذي كان موضوع تفويتات سابقة صادق عليهما المجلس الجماعي في إحدى دوراته، في حين ستتم برمجة باقي المبلغ المدخر في حساب الجماعة و البالغ 2 478 492.16 درهم.

مجموع هذه الاعتمادات المعبأة سيتم برمجتها في فصلين داخل ميزانية التجهيز، ويتعلق الأمر بفصل تهيئة الملاعب الرياضية باعتماد مقدرب 600 000.00 درهم، ثم الفصل المتعلق بتهيئة القاعة المغطاة بسطاح المدينة بمبلغ 5 617 439.41 درهم، وذلك قصد تتميم الاعتمادات اللازمة لتهيئة القاعة المغطاة.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن اعتمادا قدره 2 084 785,94 درهم، قد تم رصده سلفا بميزانية الجماعة في إطار الفائض التقديري عن سنة 2025 لتهيئة القاعة المغطاة، سينضاف إلى ما تم تخصيصه في إطار التحويلات المصادق عليها في هذه الجلسة والبالغ مجموعها 2 789 845.00 درهم، وبذلك يكون مجموع ما تم رصده لتهيئة وتجهيز القاعة المغطاة بسطاح المدينة هو: 10 491 770.65 درهم قصد إخراج هذه المنشئات الرياضية البارزة إلى حيز الوجود لتكتمل أدوار مدينتنا في المجال الرياضي و سيعطي قفزة نوعية في هذا المجال، والجدول أمامك يوضح ذلك:



محمد امهرسي .....النائب الأول للرئيس .

نتوفر على مدخرات على مستوى العقارات التي تم بيعها، وكذلك المبالغ المستخلصة من:

- تعاونية كوباك من خلال الأراضي التي تم اقتناؤها من الجماعة،
- المركب الاجتماعي وشركة COPAMILLللحبوب.
- هناك ثلاث موارد، ادخار 2.4 و2.7 خاصة بالأراضي و1.019 المركب الاجتماعي كوباك، الذي تم تقسيمهم على جزئين الجزء الأول يتضمن مبلغ 600 000,00درهم لتهيئة الملاعب الرياضية وهذه مساهمة في المشروع الذي سيتم في اطار شراكة مع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية لتهيئة مدرجات ملعب الجديدي بسطاح المدينة، ستساهم المبادرة ب 600 000,00 وستساهم الجماعة ب 600 000,00،
- لدينا كذلك اشكال يخص القاعة المغطاة فكما تعرفون أن هذا المشروع يعرف تعثرا في تهيئته منذ سنة 2008 وتوصلنا بمراسلات مرفقة بتصميم من طرف المجلس الجهوي للحسابات ومن مفتشي وزارة الداخليةّ، وفي اطار الاتفاق الذي كان مع المجلس الاقليمي مع المجلس السابق الذي كان خطأ استراتيجيا الذي بناء عليه توصل المجلس الاقليمي بمراسلة التي تقول بأن كل ما يتعلق بالقرب ليس من اختصاصهم سواء كان تدبير ملاعب القرب الي غيرذلك فهو من اختصاص الجماعات وهي من يدبر ملاعب القرب، وفي تواصلنا مع السيد العامل لإيجاد الحل اقترح وارجاع القاعة للمجلس الجماعي بعد فسخ الاتفاقية مع المجلس الإقليمي وهو الامر الذي قمنا به في الجلسة السابقة، ، ويجب تخصيص اعتماد ا لإتمام القاعة، مع ان هناك اتفاقية شراكة في اطار سياسة المدينة لتجهيز القاعة المغطاة ب 260 مليون، وبعد تواصلنا مع وزارة التربية الوطنية وبما ان الإجراءات تتطلب وقتا خصصنا مبلغ 10 مليون درهم من الميزانية عن طريق التحويلات التي اشرنا لها في النقطة السابقة، في اطار برمجة الفائض ومن مداخيل منتوج الأراضي التي تم بيعها وبذلك حصلنا على 10 مليون درهم، سنخصص مبلغ 8 مليون لتهيئة واجهة القاعة الخارجية وسنحتفظ ب 2مليون لربما يكون هناك طارئ مع وزارة التربية الوطنية قد يتعذرعليها تنفيذ التزامها ونقوم بتجهيزها نحن من اجل شروعها في الاشتغال خاصة أن هناك فرق رياضية تعاني وتواجه مشكل عدم وجود قاعة، لهذا قمنا بجمع كل ما تبقى من الميزانية وقمنا بتحويله لأولوية هذه القاعة كما اشار السيد مصطفى حنون ب10 ميلون درهم للتهيئة الخارجية والتجهيزات لحل الإشكال، وسوف نحاول في إخراجها لحيز الوجود ان شاء الله عند نهاية هذه السنة 2025 لأن الدراسة تم اعدادها ونتوفر عليها.

عملية التصويت

بعد ذلك عرض السيد النائب الأول للرئيس مقرر النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على برمجة اعتمادات في ميزانية التجهيز برسم سنة 2025 للتصويت فتمت المصادقة بإجماع أعضاء المجلس الحاضرين.

مقرر المجلس الجماعي عدد 36 / 2025	الدراسة والمصادقة على برمجة اعتمادات في ميزانية التجهيز برسم سنة 2025.

إن المجلس الجماعي لمدينة تارودانت المجتمع بالدورة العادية لشهر فبراير 2025، وخلال الجلسة العلنية الثانية المنعقدة بتاريخ 20 فبراير 2025.

وتطبيقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات، وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة بالدراسة و المصادقة على برمجة اعتمادات في ميزانية التجهيز برسم سنة 2025، وبعد اللجوء الى عملية التصويت العلني، أسفرت عملية التصويت على ما يلي:

- ✓ عدد الأعضاء الحاضرين.....: 16عضوا.
- ✓ عدد الأصوات المعبرعنها:.....: 16 صوتا.
- ✓ عدد الأعضاء المو افقين:.....: 16عضوا وهم السادة:

محمد أمهرسي	شكيب اريج	الزهراء رحمون
عبد العالي الحوس	سعاد ابلعيد	سعاد اريب
اسماعيل الحريري	براهيم المدلاوي	فضمة ازوران
فاتحة موافق	سمير شيهب	اسماء القجدر
رشيد فنان	مينة فريسي	الزهراء دنبي
هشام امزراو	فاطمة الزهراء خلوفي	

- ✓ عدد الأعضاء الر افضين.....: لا أحد.
- ✓ عدد الأعضاء الممتنعين عن التصويت.....: لا أحد.

يقرر ما يلي:

صادق المجلس الجماعي لمدينة تارودانت بإجماع أعضائه الحاضرين على مقررالنقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على برمجة اعتمادات في ميزانية التجهيز برسم سنة 2025 كما يلي:

برمجة اعتمادات في ميزانية التجهيز

مصدر الاعتمادات	الاعتمادات بالدرهم
منتوج بيع الأراضي لفائدة شركة COPAG	**1 019 447,25**
منتوج بيع الأراضي لفائدة شركة COPAMILL LOGISTICS	**2 719 500,00**
المبلغ المدخر في حساب الجماعة	**2 478 492,16**
مجموع الاعتمادات	**6 217 439,41**

المشروع	الاعتماد ات بالدرهم
الملاعب و المركبات الرياضية	600 000,00
الملاعب و المركبات الرياضية .	5 617 439,41
	6 217 439,41

توقيع : النائب الأول للرئيس

محمد أمهرسي

توقيع: كاتب المجلس الجماعي

رشيد فنان

النقطة الرابعة والأربعون:	الدراسة والمصادقة على دعم الجمعيات برسم سنة 2025

في مستهل هذه النقطة أشار السيد محمد امهرسي النائب الأول للرئيس أنها تتعلق بالدراسة والمصادقة على دعم الجمعيات برسم سنة 2025، ونظرا لعدم جاهزيتها سيتم ارجاع البث فيها للجلسة الثالثة.

عملية التصويت

بعد ذلك عرض السيد النائب الأول للرئيس مقررتأجيل البث في النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على دعم الجمعيات برسم سنة 2025 للجلسة الثالثة للتصويت فتمت المصادقة بإجماع أعضاء المجلس الحاضرين.

النقطة الخامسة والأربعون:	الدراسة والمصادقة على مشروع برمجة الفائض الحقيقي برسم سنة 2024.

في مستهل هذه النقطة أشار السيد محمد امهرسي النائب الأول للرئيس أنها تتعلق بالدراسة والمصادقة على مشروع برمجة الفائض الحقيقي برسم سنة 2024، بعد ذلك أحال الكلمة على السيد مصطفى حنون لتقديم الخطوط العريضة حول الموضوع.

مصطفى حنون ..... مكلف بتسيير مصلحة المالية والصفقات والشؤون التقنية.

شكرا السيد الرئيس، في إطار برمجة الفائض الحقيقي الناتج عن ميزانية الجماعة برسم تدبير سنة 2024 والبالغ مجموعه 1 446 961.12 درهم، تم اقتراح برمجة خمسة مشاريع تهم المحاور التالية:

- أولا: أشغال تهيئة الطرق الحضرية بوضع مكسرات السرعة للحفاظ على سلامة مستعملي الطريق والذي خصص لهذا المشروع مبلغ 446 961.12درهم.
- ثانيا: دفعات لفائدة وكالة بيت مال القدس الشريف التي تُعنى بتمويل المشاريع والبرامج في القدس والحفاظ على موروثها الديني والحضاري الإنساني، وقد خصص له مبلغ 200 000,00 درهم، وذلك وفق اتفاقية الشراكة المبرمة بين الجماعة ووكالة بيت مال القدس الشريف المصادق عليها خلال الجلسة الأولى من هذه الدورة العادية.
- ثالثا: اقتناء الدراجات النارية التي سيتم وهبها لفائدة المنطقة الإقليمية للأمن بتارودانت، وذلك تنفيذا لاتفاقية الشراكة التي صادق عليها مجلسكم الموقر خلال الجلسة الأولى من هذه الدورة، ويقدر المبلغ المخصص لهذا المشروع ب 200 000.00 درهم.
- رابعا: الدراسات التقنية المخصصة للمسح الجوي التصويري الذي يهدف إلى توفر الجماعة على الصور الجوية لمواقع ومساحات داخل المدينة بغرض استعمالها في جمع المعلومات والبيانات اللازمة لإعداد الخرائط، وقد خصص لهذا المشروع مبلغ 200 000,00 درهم.
- خامسا وأخيرا: مشروع تهيئة سوق السمك بحي مجمع الأحباب والذي رصد له مبلغ 400 000.00 درهم، ويهدف هذا المشروع إلى إصلاح وترميم بناية السوق.

محمد امهرسي .....النائب الأول للرئيس.

شكرا السيد مصطفى، كإضافة نتوفر على فائض حقيقي مجموعه 1 446 961.12درهم، هذا الفائض الحقيقي جاء عن طريق أننا تجاوزنا التقديرات التي التي وضعناها في الميزانية حيث وصلنا الآن حوالي 70 مليون درهم في المداخيل، وسيتم انجاز خمسة مشاريع منها في إطار الالتزامات والبرمجة:

- تهيئة الطرق الحضرية بوضع مكسرات السرعة وذلك بناء على مجموعة طلبات التي توصلنا بها من طرف الجمعيات وساكنة الأحياء، حيث يوجد انتشار الكبير للدراجات النارية مما يتسبب في حوادث السير
- اقتناء الدراجات النارية الذي التزامنا بها مع المديرية الإقليمية للأمن الوطني في إطار اتفاقية شراكة.
- الدفعات التي التزمنا بها لفائدة وكالة بيت مال القدس الشريف التي تمت المصادقة عليها في الجلسة الأولى من لهذه الدورة حيث حددنا مبلغ 200 000,00درهم.
- الدراسات التقنية المخصصة للمسح الجوي التصويري التي التزامنا بها مع الوكالة الحضرية في إطار وضع صورة جوية

- كما تم إضافة تهيئة سوق السمك بحي مجمع الأحباب الذي هو في حالة الإغلاق حاليا بسبب مجموعة من المشاكل منها الروائح والشكايات التي كنا نتوصل بها من طرف الساكنة إلى غير ذلك، وقد عقدنا لقاءات مع السلطة المحلية برئاسة السيد باشا المدينة وكانت لقاءات تشاورية حتى مع المهنيين وبائعي السمك، لأن لم يتبقى سوى خمسة من باعة السمك، لهذا عقدنا لقاء معهم و اقترحنا عليهم التعامل في إطار كناش التحملات للحصول على رخصة لفتح محلات لبيع السمك بمعايير ومواصفات جيدة ، كما أنه لا يعقل أن يتنقل المواطن من حي سيدي بلقاس أو حي أولاد لغزال إلى سوق السمك المتواجد بمجمع الأحباب لشراء كيلو سمك فهذا غير منطقي، لذا فكرنا كجميع المدن أن تفتح محلات بيع السمك بأماكن متفرقة بالمدينة، ويتم إغلاق هذا السوق الى حين تهيئته ،وفي إطار الإشكال المطروح بالنسبة للباعة الجائلين عقدنا مجموعة من الاجتماعات مع السلطات المحلية على مستوى الباشوية، نظرا لكثرة الشكايات المتواصلة بسبب السير والجولان، فكرنا في تهيئة سوق السمك ويتم دمج الباعة الجائلين فيه وتم تأييد الفكرة وسنشرع في تهيئته بمبلغ400 000.00 درهم، وهكذا سيتم حل إشكال الباعة الجائلين بمنطقة مجمع الأحباب نسبيا الى حين بناء السوق المتواجد "بمراح البقر" هذا بصفة عامة، إذن هذا هو الفائض الحقيقي الذي يتضمن الالتزامات التي تمت مناقشتها في الجلسة السابقة وكذلك البرمجة لتهيئة سوق السمك السابق.

سعاد اريب.....مستشارة جماعية.

أعتقد بأنه عندما يتم الحديث عن الفائض الحقيقي السيد الرئيس المفترض أن نكون على علم بالمداخيل المحققة والمصاريف لسنة 2024، فرجاء أنا أشتغل "بالخشيبات " إذا كان ممكنا أن يكون لدينا رقم يختزل المداخيل المحققة والمصاريف لسنة 2024، وشكرا.

الزهراء دنبي.....مستشارة جماعية.

تحية مجددة للسادة الحاضرون، إذن بما أن مجموع المداخيل المحققة هو

239,83 445 73 درهم، ومجموع المصاريف هو 749,65 452 66 درهم، يعني ان هناك فائض محدد في 699 مليون، لدي سؤال بخصوص مبلغ 73 مليون درهم، هل يتضمن مداخيل ليست بالمبيعات وأي شيء من ميزانية المداخيل المحققة؟.

بالنسبة ل 699 مليون كيف تم تقسيمها وتحولت للفائض التقديري والاعتمادات المحولة؟، وهذا يعني ان مبلغ 73 مليون درهم ليست حقيقية هناك جانب فيها تم تحويله، أرى أن 73 مليون درهم غير محققة في الحقيقة، كأنها تقديرية، لأنه في الأخير نلاحظ أن الفائض الحقيقي هو 144 مليون في حين المصاريف بلغت749,65 452 66 درهم يجب أن يكون المبلغ هو 699 مليون في الفائض، إذن 73 مليون درهم تبقى تقديرية وليست حقيقية، لأن في الأخير جمعنا 239,83 445 73 درهم وصرفنا 749,65 452 66 درهم يجب أن يكون الفائض الحقيقي هو 699 مليون، هذا التصورلم أفهم كيف تمت هذه العملية وهنا أطرح تساؤلي كيف انطلقنا من 699 مليون إلى 144 مليون، وشكرا.

فضمة ازوران.....مستشارة جماعية.

شكرا، أنا توجهي هو مسؤولية الجماعة اتجاه مكسرات السرعة بالطرق، يعني نطالب أن تكون بمعايير عملية لأنها تسبب في مشاكل كبيرة كم من المرضى الذين كانوا على متن سيارة الإسعاف وتوفوا بسبب المكسرات التي انجزت بطرق عشوائية، يجب أن تكون هناك مراقبة تقنية لهذا الملف

محمد امهرسي.....النائب الأول للرئيس.

شكرا، أريد أن أوضح للسيدة زهراء دنبي، أولا يجب أن نفهم كيف يتم تنزيل الميزانية واعدادها لأنه إذا لم تكن لديك دراية بها لن توضح لك الرؤية، فالميزانية تتكون من شقين والاستاذة الزهراء دنبي على علم بذلك،

الميزانية فيها شق تقديري نضعه ونتوقعه في دورة ميزانية أكتوبر، انتهت السنة وفي شهر يناير يتم حصر المداخيل المحصلة منها المحولة و الاكرية وغيرها، ويتم جمع مبلغ المحصل خلال السنة الفارطة التي تم اقفالها وحصرها، ووجدنا مثلا اننا حصلنا مبلغا إضافيا يفوق ما توقعناه، و لا يدخل ذلك في اطار البيوع او غيرها من التي تدخل في التجهيز، بل يدخل في فصول ميزانية المداخيل، بالنسبة للمداخيل المحصلة وبعد عملية الصرف تبقى لها منها فائض حقيقي لدينا في الجماعة ويمكن برمجته دون ان ننتظر الضريبة على القيمة المضافة او غيرها، بالتالي 144 مليون هي فائض حقيقي لدينا الان في الخزينة يمكن برمجته منذ الان. بالنسبة للاعتماد الأصلي الذي هو 6 مليون درهم قمنا سابقا ببرمجة اعتمادات منه كما برمجنا من الفائض التقديري أيضا، وعند الخصم نحصل على 144 مليون درهم. وهذه عملية تقنية يقوم بها برنامج تدبير المصاريف GID،

مصطفى حنون ..... مكلف بتسيير مصلحة المالية والصفقات والشؤون التقنية.

شكرا السيد الرئيس، لكي أوضح الجدول الذي أمامكم، بالنسبة للمداخيل المحققة هي239,83 445 73 درهم تمت المو افق عليها من طرف الخزينة العامة ليس نحن من يحدد العدد نحن فقط نقوم بتحويله وتتم المو افقة عليه عند نهاية السنة ، نقوم بعملية حسابية وهي كالتالي ان مجموع الأداءات بالمداخيل المحققة ناقص الأداءات يعطينا الفائض الخام لميزانية التسيير، ذلك الفائض الخام يدخل فيه الفائض التقديري وكذلك الاعتمادات المحولة التي كانت في السنة الماضية ولم يتم صرفها تنقل للسنة الموالية، إذا وضعنا 490,18 992 6 درهم ناقص الفائض التقديري الذي هو مبلغ 536,13 054 3 درهم وناقص الاعتمادات المحولة 992,93 490 2 درهم فإن العدد المحصل عليه و النهائي هو 961,12 446 1 درهم وهذا هو الفائض المحقق، وشكرا.

شكيب اريج ..... مستشار جماعي.

سلام عليكم، باختصار فقط الفت عنايتكم فيما يتعلق بمكسرات السرعة، لأن هناك مكسرات وضعت بالمدينة عشو ائيا لا تخضع لأي معايير، وبالتالي هي عرقلة للسير واهيب بالمجلس ان يضع هذا في الاعتبار لإزالة ما يمكن ان يعرقل السير بشكل ملحوظ، من سيارات الأجرة التي تشتغل على الدوام كما هو الشأن بالنسبة للسيارات العادية وغيرها ،و أتمنى إن وضعت أن تكون وفق معايير متفق عليها وبشكل جمالي وموحد على مستوى جميع الأحياء ،لا ضرر ولا ضرار وشكرا.

الزهراء دنبي .....مستشارة جماعية.

شكرا، تحية مجددة، شكرا على التوضيح السيد الرئيس، أنا اريد من خلال هذا التوضيح أن يفهم السادة الأعضاء أن مبلغ239,83 445 73 درهم، ولو أنه مجموع المداخيل المحققة الا انني أعرف أنه يتضمن الفائض التقديري بالإضافة للاعتمادات المحولة مع اعتمادات ملغاة، وحين نتحدث عن المداخيل المحققة يجب أن لا يدخل فيها الفائض التقديري ، لان المداخيل التي حققناها حقيقة تمت في دورة أكتوبر، حيت كان مجموع الميزانية التقديرية 70 مليون درهم، إذن فالمداخيل التي تم استخلاصها من 70 مليون درهم هي 66 مليون درهم ،فهي الاعتمادات الملغاة أو نحن عندما نشير للفائض الحقيقي فإننا نشير للميزانية و نقول أننا استخلصنا 70 مليون درهم وفي حقيقة الامر هي 73 مليون درهم، يعني ان 3 مليون درهم توضح لنا نحن ان هناك نقص لأنه قلنا سندخل 70 مليون درهم ولكنها 66 مليون ونلاحظ ان هناك نقص أعلم ما سيقوله الاخوان انها فلسفة الميزانية انا اعرف الكيفية التي يتم بها اعداد الميزانية ، ولكن نتحدث عن المداخيل المحققة التي اجتهدت فيها الجماعة بناء على التصور العام للمبلغ الذي وضعته 70 مليون درهم و لم نصلها في المداخيل وصلناها 66 مليون درهم فهذا هو التصور الذي أريد توضيحه للإخوان تبقى اعتمادات ملغاة 144 مليون مبرمجة وشكرا.

محمد امهرسي ..... النائب الأول للرئيس.

شكرا، للتوضيح فقط أستاذة الزهراء دنبي التفسيرواضح 66 مليون درهم هي نفقات التسييرلا تدخل في المصاريف تم صرفها في الانارة العمومية والماء الصالح للشرب واجورالموظفين، أنا سأعيد الشرح لك نحن وضعنا تقديرات في 70 مليون درهم ووصلنا 73 مليون درهم تلقائيا يحذف منها الفائض التقديري والاعتمادات المحولة هو ذلك الذي تم استخلاصه، أنا قلت لكم بالتفصيل لكي تفهموا ،فالفائض الحقيقي وحده هو 1,4 مليون درهم فالأمور واضحة أستاذة 66 مليون درهم هي مصاريف تم صرفها خلال سنة 2024، والرقم الذي أمامك 73 مليون درهم تم استخلاصه تم الحصول عليه في فترة اغلاق الميزانية في 31 من شهر دجنبراي عند نهاية السنة وورد علينا من طرف الخزينة العامة ، وليس هذا من اختصاص المصالح الجماعية، يتم اخبارنا من طرف الخزينة، ليس نحن من يجتهد فيه هناك تطبيق وقانون المالية تغير والخزينة العامة ليكن في علمك حتى الاعتمادات المحولة والمداخيل المحولة من يدخلها الان الخزينة العامة، نحن ندخل الضريبة على المشروبات والاكرية هذا واضح ويتم ذلك بتطبيق إلكتروني ولا يمكننا التصرف في ذلك.

سمير الشيهب .....مستشار جماعي.

سلام عليكم، باختصار الخبرهو أنه في دورة أكتوبر الجماعة اقترحت 70 مليون درهم وفبرايروصلنا ل 73 مليون درهم نشكر الموظفين الذين يشتغلون في الجماعة حتى تم تحقيق الفائض و70 مليون لم تكن في السنوات السابقة، الجماعة لأول مرة تصل 73 مليون درهم في المداخيل وهذا إنجازوشكرا.

محمد امهرسي .....النائب الأول للرئيس.

شكرا، نعم صحيح وهذا إنجازتم تحقيقه من خلال المجهودات الجبارة التي قام بها الموظفين وعلى رأسهم السيد مدير المصالح في اطار التنسيق مع المصالح المعنية (كمكتب الوعاء الذي قام باستخلاص مداخيل الجماعة وكذلك مصلحة الممتلكات والمالية والصفقات) حتى عملية التسييرفي الصفقات تتم في اطار الحكامة وترشيد النفقات لكي نكون واضحين في هذا الجانب، هناك مجهود مشترك مع السلطات المحلية والسيد باشا المدينة ومجموعة من الحمالات والاشعارات التي قمنا بها من اجل الاستخلاص الى جانب ذلك تم عقد لقاءات واجتماعات مكثفة مع الخازن الإقليمي والقابض الإقليمي وكان بحضوركذلك السادة النواب والمستشارين، إذن هذا مجهود متضافريحسب للجميع والعمل يحسب لجماعة تارودانت والفائض سيتم انفاقه على جماعة تارودانت وسيستفيد منه المواطنين.

عملية التصويت

بعد ذلك عرض السيد النائب الأول للرئيس مقررالنقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على مشروع برمجة الفائض الحقيقي برسم سنة 2024 للتصويت فتمت المصادقة بإجماع أعضاء المجلس الحاضرين

مقرر المجلس الجماعي عدد 37 / 2025	الدراسة والمصادقة على مشروع برمجة الفائض الحقيقي برسم سنة 2024.

إن المجلس الجماعي لمدينة تارودانت المجتمع بالدورة العادية لشهر فبراير 2025، وخلال الجلسة العلنية الثانية المنعقدة بتاريخ 20 فبراير 2025.

وتطبيقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات، وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على مشروع برمجة الفائض الحقيقي برسم سنة 2024، وبعد اللجوء الى عملية التصويت العلني، أسفرت عملية التصويت على ما يلي:

- ✓ عدد الأعضاء الحاضرين.....: 17عضوا.
- ✓ عدد الأصوات المعبرعنها:.....: 17 صوتا.
- ✓ عدد الأعضاء المو افقين:.....: 17عضوا وهم السادة:

محمد أمهرسي	شكيب اريج	الزهراء رحمون
عبد العالي الحوس	سعاد ابلعيد	سعاد اريب
اسماعيل الحريري	براهيم المدلاوي	فضمة ازوران
فاتحة موافق	سمير شيهب	اسماء القجدر
رشيد فنان	مينة فريسي	الزهراء دنبي
هشام امزراو	فاطمة الزهراء خلوفي	

- ✓ عدد الأعضاء الر افضين.....: لا أحد.
- ✓ عدد الأعضاء الممتنعين عن التصويت.....: لا أحد.

يقرر ما يلي:

صادق المجلس الجماعي لمدينة تارودانت بإجماع أعضائه الحاضرين على مقررالنقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على برمجة الفائض الحقيقي برسم سنة 2024 كما يلي:

برمجة الفائض الحقيقي الناتج عن ميزانية سنة 2024

الدورة العادية لشهر فبراير 2025

المشروع	الاعتمادات بالدرهم
تهيئة الطرق (مكسرات السرعة)	446 961,12
اقتناء الدراجات النارية	200 000,00
دفعات لفائدة وكالة بيت مال القدس الشريف	200 000,00
الدراسات التقنية (الصور الجوية)	200 000,00
تهيئة الأسواق (سوق السمك بحي مجمع الأحباب)	400 000,00
المجموع	1 446 961,12

توقيع : النائب الأول للرئيس

محمد أمهرسي

توقيع: كاتب المجلس الجماعي

رشيد فنان

المملكة المغربية
وزارة الداخلية
جهة سوس ماسة
إقليم تارودانت
جماعة تارودانت

دورة عادية:2025

جلسة علنية: الجلسة الثالثة

محضر مداولات المجلس الجماعي لمدينة تارودانت

في إطار الدورة العادية لشهر فبراير 2025

الجلسة الثالثة المنعقدة بتاريخ: الجمعة 28 فبراير 2025

تطبيقا لمقتضيات الظهير الشريف رقم 1.15.85 الصادر بتاريخ 20 رمضان 1436 هـ (07 يوليوز 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات، اجتمع المجلس الجماعي لمدينة تارودانت في إطار الدورة العادية لشهر فبراير 2025 خلال الجلسة العلنية الثالثة المنعقدة يوم الجمعة 28 فبراير 2025، على الساعة العاشرة (10:00) صباحا بقاعة الاجتماعات بجماعة تارودانت تحت رئاسة السيد محمد أمهرسي النائب الأول لرئيس المجلس الجماعي وبحضور السيد كرام عنات باشا المدينة، والسادة أعضاء المجلس الجماعي.

- العـــدد القانوني الذي يتكون منه المجلس :.....31
- عـــدد الأعضاء المزاولين مهامهم :.....31
- عـــدد الأعضاء الحـــــاضـريـــن :.....24
- وهم السادة:

اسم العضو	الصفة	اسم العضو	الصفة	اسم العضو	الصفة
محمد أمهرسي	النائب الأول للرئيس	سعاد أبلعيد	مستشارة جماعية	حامد جودي	مستشار جماعي
عبد العالي الحوس	النائب الثاني للرئيس	نزهة ايت حبان	مستشارة جماعية	محمد احسان	مستشار جماعي
شرف الدين اسقارو	النائب الثالث للرئيس	مينة فريسي	مستشارة جماعية	سعاد اريب	مستشارة جماعية
اسماعيل الحريري	النائب الرابع للرئيس	فاطمة الزهراء خلوفي	مستشارة جماعية	فضمة ازوران	مستشارة جماعية
فاتحة موافق	النائبة الخامسة للرئيس	الزهراء رحمون	مستشارة جماعية	اسماء القجدر	مستشارة جماعية
عائشة تاغموت	النائبة السادسة للرئيس	عبد الحق يسري	مستشار جماعي	سمير شيهب	مستشار جماعي
رشيد فنان	كاتب المجلس	براهيم المدلاوي	مستشار جماعي		
هشام أمزراو	نائب كاتب المجلس	عبد الجليل ايت الجران	مستشار جماعي		
شكيب اريج	مستشار جماعي	الزهراء دنبي	مستشارة جماعية		

- عدد الأعضاء المتغيبين بدون عذر: .....عضو (01) واحد و هو السيد:

الاسم	الصفة
محمد حاتمي	مستشار جماعي

- عدد الأعضاء المتغيبين بعذر : .....ستة أعضاء (06) و هم السادة:

الاسم	الصفة
عبد اللطيف وهبي	رئيس المجلس الجماعي
رشيد وحيد	مستشار جماعي
محمد جبري	مستشار جماعي
زينب الخياطي	مستشارة جماعية
كنزة عزمي	مستشارة جماعية
مولاي هشام أشرف	مستشار جماعية

كما حضر أشغال هذه الجلسة وبصفة استشارية كل من السادة:

-مصطفى المرتقي.....: مدير المصالح.

- عبد المنعم المناني .....: رئيس قسم الشؤون الإدارية والعمل الاجتماعي.

- حفيظة بن يحي .....: رئيسة مصلحة الموارد البشرية والتكوين المستمر وشؤون المجلس.

-مصطفى حنون .....: مكلف بتسيير مصلحة المالية والصفقات والشؤون التقنية

- بوجمعة المرواني .....: رئيس مكتب الوعاء الضريبي

استأنف السيد محمد امهرسي النائب الأول للرئيس أشغال الجلسة الثالثة "جلسة التمديد" من الدورة العادية لشهر فبراير 2025، ورحب بالسيد كرام عنات باشا المدينة، وبالسادة الأعضاء، السيد مدير المصالح، السادة أطر الجماعة والموظفين و الجسم الإعلامي المحلي والإقليمي، وبالحضور الكريم،

وقبل بداية مجريات الدورة اشاد بالقرار الملكي الذي يهيب بالمغاربة عدم اقامة شعيرة الأضحية، حيث وجه أمير المؤمنين صاحب الجلالة الملك محمد السادس رسالة سامية الى شعبه الوفي يهيب فيها شعبه بعدم القيام بشعيرة ذبح اضحية العيد لهذه السنة، ومع تفاعل الشعب مع هذا القرار الحكيم الذي ينم على فطنة وحب للشعب الذي يكنه صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله لشعبه الوفي، فإن المجلس الجماعي لمدينة تارودانت يثمنه رئيسا ونوابا واعضاء واطر وموظفين

بعد ذلك اقترح السيد الرئيس على السادة اعضاء المجلس البداية بالنقطة الرابعة والاربعون والمتعلقة بمنح الجمعيات من اجل الاستفاضة في المناقشة ثم تليها باقي النقط بنفس الترتيب المدرج بجدول اعمال الدورة فتمت المصادقة بأغلبية السادة الحاضرين، بعد ذلك تم التصويت على ترتيب النقط المدرجة بجدول اعمال الدورة للجلسة الثالثة فتمت المصادقة بالأغلبية كالتالي:

❖ الجلسة الثالثة: الجمعة 28 فبراير 2025 على الساعة العاشرة (10:00) صباحا بقاعة الاجتماعات بجماعة تارودانت.

44 - الدراسة والمصادقة على دعم الجمعيات برسم سنة 2025.

28-الدراسة و المصادقة على تعديل المقرر المتعلق ب:

أ. الثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية للتقييم الخاص بتفويت بقعة أرضية لفائدة "EWANE ASSETS" التابعة لصندوق الايداع والتدبير لبناء المركز الجهوي للأرشيف والحفظ بسطاح المدينة.

ب. كناش التحملات الخاص بالمشروع.

29-الدراسة والمصادقة على الثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية للتقييم الخاص بتسوية وضعية بعض الأملاك المخزنية المستغلة من طرف الجماعة عن طريق الاقتناء:

- الأرض المقام عليها دار الحي سيدي بلقاس.
- دوار البورة 1-2
- دار الحزان بحي الملاح

30-الدراسة والمصادقة على:

أ. الثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية للتقييم الخاص بتفويت بقعة أرضية لفائدة مجموعة الجماعات الترابية "وادي سوس" لتدبير مرفق النقل العمومي الحضري وما بين الجماعات بواسطة الحافلات.

ب. كناش التحملات الخاص بالمشروع.

31-الدراسة والمصادقة على:

أ. الثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية للتقييم الخاص بتفويت بقعة أرضية لفائدة مجموعة الجماعات الترابية "قطب تارودانت" لإحداث وتدبير مرافق الوقاية وحفظ الصحة ونقل المرضى والجرحى ونقل الأموات وتدبير آليات الأشغال وصيانتها.

ب. كناش التحملات الخاص بالمشروع

33-الدراسة والمصادقة على الثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية للتقييم الخاص بتسوية وضعية عقارات تابعة لأملاك الأحباس عن طريق الاقتناء.

39-الدراسة والمصادقة على الثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية للتقييم لاقتناء الأراضي لفائدة جماعة تارودانت: قطعة أرضية بتجزئة النور، قطعة أرضية بتجزئة المستقبل، قطعة أرضية بجانب الملحقة الإدارية الاولى بأحفير، ملك ورثة مازوزبحي الملاح، ملك ملعب بلاقشاش بحي بلاقشاش.

41-الدراسة والمصادقة على:

أ. تعديل المقرر المتعلق بتفويت بقعة أرضية إضافية بسطاح المدينة لفائدة جمعية الأعمال الاجتماعية لموظفي وأعوان بلدية تارودانت بسطاح المدينة

ب. الثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية للتقييم الخاص بتفويت بقعة أرضية إضافية بسطاح المدينة لفائدة جمعية الأعمال الاجتماعية لموظفي وأعوان بلدية تارودانت بسطاح المدينة.

ج . مشروع كناش التحملات.

وذكر السادة أعضاء وعضوات المجلس بالقانون الداخلي الذي تمت المصادقة عليه في القانون الداخلي للمجلس في الدورة أن كل تدخل يتضمن اربع دقائق، وكل نقطة نظام دقيقة واحدة و دقيقتين في كل تعقيب.

الزهراء دنبي..... **مستشارة جماعية.**

نقطة نظام:

فيما يخص نقطة نظام التي سأطرحها في هذه الجلسة الثالثة من دورة فبراير، تهم النقطة التي أُثيرت بإحدى الدورات وهي الملف الخاص بالعرضيين التابعين للجماعة وهم "أعوان الجماعة". وسبق ان قيل للسادة المستشارين في المجلس أنه سيتم عقد لقاء حول هذا الملف، و أنه سيفتح الباب لأي شخص في المدينة لكي يتقدم بطلب للحصول على لائحة العرضيين تتضمن عددهم وأماكن اشتغالهم، وستكون رهن الإشارة. إلا أننا نحن سبق ان طالبنا بها عدة مرات، وكانت موضوع نقاش يشمل العديد من الطروحات، لذلك أعود لطرحها مجددا هنا وشكرا.

محمد احسان ..... **مستشار جماعي.**

نقطة نظام:

في إطار نقطة النظام هذه، السيد الرئيس، اريد لفت الانتباه إلى مسألة مهمة، وهنا لا نريد الحديث عن القانون وما ينصه عليه والأجل إلى غير ذلك، ولكننا نتوصل ببعض الوثائق في وقت متأخر شيئا ما، وهي الوثيقة المتعلقة بدعم الجمعيات التي لم توزع علينا إلا في هذه اللحظة، كان بالإمكان الاطلاع عليها مسبقا لكي نفهم مضمونها، لإبداء ملاحظاتنا بشأنها. أما الآن فالوقت لا يكفي للاطلاع عليها. وأرجو تجنب هذه المسألة في المستقبل، إن شاء الله وشكرا.

النقطة الرابعة والأربعون:	الدراسة والمصادقة على دعم الجمعيات برسم سنة 2025.

في مستهل هذه النقطة أشار السيد محمد امهرسي النائب الأول للرئيس انها تتعلق بالدراسة والمصادقة على دعم الجمعيات برسم سنة 2025. كما اشار ان البداية ستكون بالجمعيات الاجتماعية ثم تليها الثقافية بعده الرياضية والمهنية وفي هذا الصدد أحال الكلمة على السيدة فتيحة موفق النائبة الخامسة للرئيس والمكلفة بالقطاع الاجتماعي.

فاتحة موافق .....النائبة الخامسة للرئيس.

يشرفني أن أتدخل اليوم في إطار مناقشة النقطة المتعلقة بالمصادقة على منح دعم الجمعيات برسم سنة 2025 وهو موضوع يكتسي أهمية بالغة في تعزيز التنمية المحلية وتكريس دور المجتمع المدني كشريك أساسي في تحقيق أهدافنا الجماعية. لا يخفى علينا الدور الحيوي الذي تلعبه الجمعيات في مجالات متعددة سوى في دعم الفئات الهشة أو تعزيز الأنشطة الثقافية والرياضية. أو المساهمات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومن هذا المنطلق في عمليات توزيع الدعم يجب أن تستند على معايير واضحة وشفافة. تضمن ترشيد الموارد المالية وتحقيق أكبر أثر إيجابي على الساكنة. لذلك نؤكد على ضرورة الالتزام بالعدالة والإنصاف في توزيع الدعم بناء على معايير واضحة تراعي طبيعة المشاريع المقترحة و آثارها المجتمعي، تعزيز آليات التتبع والمحاسبة لضمان حسن استغلال هذه الموارد في تحقيق الأهداف المتفق عليها، تشجيع الجمعيات النشيطة والفعالية التي تقدم برامج ومبادرات ملموسة تعود بالنفع على المواطن، إعطاء الأولوية للمشاريع التنموية المستدامة التي ستساهم في تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية لساكنة الجماعة، وفي هذا السياق ندعو جميع الأطراف المعنية الى العمل المشترك لضمان نجاح هذه العملية مع التأكيد على ضرورة احترام مبادئ الشفافية والحكامة الجيدة في تدبير هذا الملف. وفي الأخير أجدد التأكيد على أهمية دعم الجمعيات الفاعلة التي تخدم الصالح العام وندعو إلى المصادقة على هذه النقطة لأنها ستحقق التنمية المحلية المنشودة.

سعاد اريب .....مستشارة جماعية.

نقطة نظام:

أنا فقط أريد أن أؤكد على نقطة سبق أن أشار لها السيد محمد إحسان المستشار الجماعي بخصوص الوثائق التي توصلنا بها في آخر لحظة، لا يعقل هذا، علما بأنه إذا أردنا أن نكون منطقيين مع أنفسنا ومع غيرنا، ما مجموعه مائة وستة وتسعون (196) جمعية، فلا يعقل بأي شكل من الأشكال أو أي وجه من الوجوه أن نكون عادلين في تقييمنا لعمل هذه الجمعيات ولا حتى أن نقول إننا مع أو ضد هذه الجمعيات.

بالنسبة للنقطة الثانية التي أريد أن أشير إليها، فكما يبدو لي أن هذا الأمر مقصود لأنه سبق أن تحدثنا في بداية هذه الولاية، انه بالنسبة للجمعيات يجب أن تتوفر على مجموعة من المواصفات أما التصنيف نتفق عليه ولكن للأسف الشديد متى تم تقييم برامج و انجازات هذه الجمعيات، لأنه من الطبيعي إعداد التقييم على الأقل لمعرفة مدى استحقاق كل جمعية، وهذا لا يعني أننا ضد الدعم لأنه متوفر، ولكن من البديهي إذا توصلنا بالوثائق في آخر لحظة معناه أننا نريد أن نبدو إما أننا ضد أو مع الدعم، فقط لا أكثر ولا أقل.

بالنسبة للنقطة الأخرى فيما يتعلق بالجمعيات، أنا أعتقد أن هناك تصنيف ولكني لا أعرف الطريقة التي تم بها ولكن على ما أظن أن الدعم الذي نوفره يجب أن تكون هناك أولويات ثم تتسع الدائرة، وإلا سنتعامل فيه بالتفضيل بين الجمعيات لأن هناك استحقاقا يختلف تماما مع التقييم الحقيقي والموضوعي لكل الجمعيات، ادن من باب العدالة أن يكون هناك تقييم للجمعيات قبل أن نتسلم هذه الوثائق في مجالها، ثم نقطة أخيرة بأن هناك جمعيات حشرت حشرا داخل قطاعات لا تنتمي إليها،

هناك جمعيات لا تمت للثقافة بصلة، هناك جمعيات ليست مهنية وتم إدراجها داخل اللوائح. وبالتالي أعتقد أنه يجب ان يتم تقسيم هذه الجمعيات في إطار من الموضوعية وحسب استحقاقاتها حتى نكون أوفياء لما كان وسبق أن وضعناه كشروط ومواصفات من اجل استحقاق الجمعيات لهذا الدعم. وشكرا.

محمد احسان.....مستشار جماعي.

فيما يخص هذه النقطة المتعلقة بدعم الجمعيات برسم سنة 2025، أود الإشارة إلى أن هناك مبلغا إجماليا مخصصا لهذا الدعم، وهو 4.000.000,00 درهم (أي 400 مليون سنتيم)، سيتم توزيعه كدعم لسنة 2025، ويشمل الجمعيات الاجتماعية، المهنية، الرياضية، والثقافية.

أولا، لنا الشرف و افتخر بوجود عدد كبير من جمعيات المجتمع المدني وبوجود عدد كبير من جمعيات المجتمع المدني بمدينة تارودانت وبإقليم تارودانت. خاصة وأن هذا الأخير أصبح شريكا أساسيا في التنمية المحلية، وبالتالي سيلعب دورا كبيرا نتمنى أن يكون فعالا. ولكي يحقق هذا الدوروهذه الفعالية وتعزيز دور المجتمع المدني، من الضروري ضبط بعض الأمور، وذلك من خلال عقد اجتماعات مع هذه الجمعيات لشرح برنامج عمل الجماعة وأهدافها. لماذا؟ لتكون لدينا استراتيجية واضحة في إطار هذا الدعم، خصوصا أن هذه الجمعيات ستكون شريكا لنا في التنمية داخل المدينة، وبالتالي، يجب أن نذهب في نفس التوجه، وليس أن يسير كل طرف في اتجاه مختلف، وذلك من أجل تحقيق الأهداف وتنمية المدينة، سواء فيما يتعلق باحتياجات الساكنة أو المدينة بشكل عام.

يجب العمل أيضا على تشكيل أقطاب للجمعيات من خلال إنشاء اتحادات وفيدراليات، خصوصا إذا قمنا بتصنيفها إلى اجتماعية، مهنية، رياضية، وثقافية. فإذا تم تشكيل أقطاب وتم إنشاء اتحادات وفيدراليات للجمعيات، سيكون لها وقع في التنمية أكثر، وبالتالي سيحدث تبادل الخبرات والتجارب، مما سيكون له أثر إيجابي. كما نلاحظ أن المبالغ المخصصة للدعم تختلف، فهناك مبالغ منخفضة، متوسطة، وأخرى مرتفعة. وهنا نتساءل عن المعايير والمقاييس المعتمدة في هذا الإطار. هناك مسألة أؤمن بها دائما، وهي أن من يقوم بعمله يجب أن يحصل على ما يستحق. لأن ما يهمنا هو المصلحة العامة للمدينة والصالح العام. لذا يجب ألا يكون هناك إقصاء أو إبعاد من يريد العمل ويبين على قدراته، فمرحبا به. وكذلك يجب تقديم التقارير. هذا الدعم الذي يتم تقديمه هو من المال العام، لذا عند الحصول على الدعم، يجب تقديم تقارير حول ما تم صرفه وما الذي أنجز به، و أين تم توجيهه. يجب أن نحاول توجيه الناس وتكون لدينا عدة أوراق تقنية واضحة، وكذلك يجب أن تكون عملية التبرير مضبوطة. مثلا، إذا تم صرف مبلغ معين، من الأفضل أن تقدم لي نسخة من الشيك الذي سلمته لهؤلاء الأشخاص، أو ترسل لي كشف حساب بنكي. بمعنى آخر، يجب أن تكون هناك شفافية لأن الشفافية والوضوح هما أساس التنمية. وإذا لم تتوفر، فسيكون تحقيق التنمية صعب جدا. لا أرغب في الدخول في أي تفاصيل وحيثيات أو أسأل متى تم تأسيس بعض الجمعيات؟ لأننا لا نريد سماع أن عددا كبيرا من الجمعيات تأسست في وقت ضئيل وبالتالي استفادت من الدعم، في حين أن هناك جمعيات لديها تاريخ عريق. أتمنى خالصا ألا يتم التقصير اتجاه أي جمعية فاعلة تخدم المصلحة العامة. شكرا.

فضمة ازوران.....مستشارة جماعية.

كذلك نهئ أنفسنا بهذا العمل الجمعوي الذي يظهر من خلال الفضاءات التشاورية ومنتدى الشباب، حيث نجد مجموعة من الفعاليات التي تعمل بجد. كما لدي بعض الأسئلة، من بينها: هل تم تأسيس جمعية لتسيير دور الحي الجديدة؟ لأننا سنحتاج للتسيير والدعم، خاصة لتتبع الوسائل المتاحة هناك.

من جهة أخرى، نلاحظ أن بعض الجمعيات تتوفر على مداخيل، كالتي تمارس أنشطة تجارية في البيع والشراء، فهل هي بحاجة إلى هذه المنح؟ وإذا كانت هناك معايير لدمجها في أنشطة الجماعة، هذا أمر جيد. كما أن هناك جمعيات رياضية تحصل على مبالغ من المنخرطين مقابل التأمين والانخراط الشهري، ومع ذلك يستفيد من الدعم. فما هي الإضافة التي ستقدمها هذه الجمعيات للجماعة؟ هل توفر ولوجا مجانيا للأطفال المعوزين؟ أم أن هناك أسبابا أخرى تجعلها تستفيد من المال العام؟ أتساءل أيضا: هل لم تحصل الجمعية الخيرية على منحة هذا العام؟ كما لدي ملاحظة بخصوص بعض الجمعيات التي تستفيد من دعم التنمية البشرية ولديها مداخيل أخرى، كيف سيتم التعامل معها؟ هل يجب علينا أن ندعمهم كجماعة أم انها ستكتفي بالدعم الذي تحصل عليه من المبادرة الوطنية؟

إضافة ايضا، هناك جمعية خيرية متخصصة في تغسيل النساء بمدينة تارودانت، هل لا توجد جمعية لتغسيل الرجال بالنسبة للموتى؟ لأن هذا حقهم علينا، وإذا كنا ندعم جمعية تغسيل النساء في إطار المساواة، فمن الضروري دعم جمعية تغسيل الرجال أيضا لتحقيق المساواة في هذا الجانب.

اضافة لما أشار له بعض السادة المستشارين الذين سبقوني في تدخلهم، أن هناك جمعيات حديثة العهد حصلت على دعم كبير. كما أشكر سيادتكم لإضافتكم لبعض الجمعيات التي تعتبر قديمة واضفتم لها شيئا ما في لائحة المنح بجانب جمعيات حديثة. ومع ذلك، هناك ملاحظة أخرى تتعلق بالجمعيات الرياضية، حيث نجد أنها في الأصل جمعية واحدة تتكون من سبعة أعضاء في المكتب، لكن بسبب الخلافات التي تحصل، ينفصل اثنان منهم ويؤسسان جمعية جديدة، وهذا يعني أن المنحة الأصلية التي كانت مخصصة لهم يجب أن تقسم لهم على ستة، وليس إعادة منح كل واحد منهم 5.000,00 درهم. يجب عليهم التفاهم فيما بينهم، هذه فقط الملاحظات التي لدي، وشكرا.

<u>الزهراء دنبي.....مستشارة جماعية.</u>

كان بودنا أن يقدم لنا وللمستشارين عرضا من طرف المصلحة أو اللجنة التي أشرفت على فرز هذه الجمعيات وتحديد الدعم والمبالغ المخصصة لها. كما كان بودنا تقديم معطيات حول عدد الطلبات التي تمت إحالتها على المجلس، أو على مكتب المجلس واللجنة المكلفة. كم عدد الطلبات التي تم تقديمها؟ وكم تم قبولها؟ وكم تم رفضها؟ كان بودنا معرفة توجه المجلس في دعم الجمعيات. هل يركز المجلس على الجانب الاجتماعي أم الثقافي أم المهني أم الرياضي؟ لأن مبلغ4.000.000,00 درهم، يتم توزيعه وفقا لنسب محددة:

- 6.25% للجمعيات المهنية،
- 21.25% للجمعيات الاجتماعية،
- 1.75% للجمعيات الثقافية،
- 55% للجمعيات الرياضية، أي ما يعادل 2.200.000,00درهم.

يتضح من هذا التوزيع أن توجه المجلس يركز بشكل كبير على دعم الجانب الرياضي. لذلك، كان بودنا الحصول على بطاقة أولية حول هذا الموضوع. كما طلبنا في إحدى الدورات تقديم عرض حول تقييم المنح التي منحت خلال السنة الماضية، و ما تأثيرها على أرض الو اقع؟ فعندما نتحدث عن مبلغ4.000.000,00درهم، ما تأثير هذه المبالغ على المدينة؟ كنا نود أيضا احترام دفتر التحملات، لكن من خلال المشروع المطروح أمامنا، يبدو أن هناك عدم المصداقية. لماذا؟ لأن دفتر التحملات الذي تمت المصادقة عليه لم يحترم، بل تم خرق المادة 64 من القانون 113.14، حيث نجد أن بعض المستشارين أعضاء في مكاتب هذه الجمعيات.

كذلك أن هناك العديد من الجمعيات التي لا تتوفر على الوصولات النهائية. فهل انتبه المستشارون إلى هذا الأمر؟ بالإضافة إلى ذلك، تم إقصاء عدد من الجمعيات وكأن أي عضو ضد توجه المجلس يتم رفض طلب الجمعية التي ينتمي إليها. لماذا لا نعلم؟ لو تم تقديم عرض حول هذا الموضوع، لكنا استطعنا معرفة أسباب رفض بعض الطلبات.

في الأخير، يبدو ان هذا المشروع فاقد للمصداقية بناء على المعلومات المتوفرة لدينا. لذلك، كما قلت في البداية، لو تقدم المجلس بعرض حول عدد من المعلومات لكي نغير الفكرة بناء على المعلومات التي توصلنا بها من الجمعيات التي قدمت طلباتها للمجلس. كما أننا نلاحظ أيضا في المشاريع الموجودة في الوثائق التي قدمت لنا في لجنة المالية، وجود تفاوت في ميزانية التسيير. هناك ميزانية تسيير منح لها مبلغ 10000 درهم، وأخرى حصلت على 2.000,00 درهم و أيضا نجد في ميزانية تسيير قدم فيها مبلغ 8000,00. بناء على أي معايير؟ بناء على ماذا؟ إذا كنا نريد تقييم هذا المشروع، فيجب العودة إلى دفتر التحملات، ولكن من خلال الوثائق التي بين أيدينا، يتضح أنه لم يتم احترامه. ومن هذا المنبر، نطلب منكم تقديم المزيد من التوضيحات بناء على الشروحات التي قدمناها. وشكرا.

سمير الشيهب .....مستشار جماعي.

بالنسبة لدعم الجمعيات، فهو أساسي في كل جماعة، لماذا؟ لأن الجمعيات شريك للمجالس المنتخبة، والدعم المخصص لها يساهم في التنشيط الاقتصادي والثقافي والتنموي داخل الجماعة. وهذا هو توجه المجلس في إطار تفعيل الديمقراطية التشاركية.

بالنسبة للجمعيات الاجتماعية والتنموية، يجب فعلا تقييم المنح مع الجمعيات بعد سنة مالية. وعلى القطاع المكلف تنظيم لقاء لتقييم الأنشطة التي تم تنفيذها من خلال المنح والمشاريع التي تم تقديمها. هل تم تنفيذها فعلا أم لا؟ وما هي الأسباب؟ هل هناك نقص في الميزانية يستدعي زيادتها؟

أما فيما يخص الجمعيات الاجتماعية، فهناك بعض المنح التي يجب إعادة النظر فيها. على سبيل المثال: جمعية ابني للتوحد تحصل على10.000,00درهم، وهو قطاع حساس جدا، والدولة نفسها لا توفر له الرعاية الكافية. حاليا، لا يوجد أي شيء يتعلق بالرعاية الاجتماعية لأبناء التوحد، وبالتالي فإن 10.000,00 درهم مبلغ قليل جدا.

أيضا جمعية أصدقاء مرضى القصور الكلوي بتارودانت، اليوم بفضل تعميم التغطية الصحية الاجتماعية لجميع المواطنين، لم يعد هناك إشكال في تكاليف العلاج لجميع المغاربة خصوصا مرضى القصور الكلوي حيث لم يعودوا مطالبين بدفع تكاليف العلاج. يكفي أن يتم تسجيل المريض في نظام التغطية الصحية للتضامن أو Amo الشامل، ليتم تغطية تكاليفه. بالنسبة لمبلغ 60.000,00 درهم الذي تحصل عليه الجمعية، فيما سيستخدم هذا المبلغ؟ إذن هذه هي ملاحظاتي، السيد الرئيس.

فاتحة موافق.....النائبة الخامسة لرئيس.

يستخدم هذا المبلغ في اقتناء الأدوية ومستلزمات طبية، بالإضافة لبعض الأدوية التي لا تتوفر بالمستشفى لدينا مريضة تعاني من جميع المشاكل الصحية المرتبطة بالفشل الكلوي.

محمد امهرسي .....النائب الأول للرئيس.

تفاعلا مع تدخلات المستشارين، أود اولا الإشارة للمبلغ المرصود، والذي يعرفه جميع السادة والسيدات المستشارين والمستشارات، المخصص للجمعيات بمختلف أصنافها الأربعة، فهو محدد في 4.000.000,00 درهم.

عبدالحق يسري.....مستشار جماعي.

كماورد في بعض التدخلات، هناك حوالي مائة وتسعة وتسعون (199) جمعية هنا، أي ما يقارب 200 جمعية. لذا، من الصعب التدقيق في دراسة هذه الوثائق ولكن من خلال قراءة سريعة، لاحظت بعض المبالغ المخصصة لبعض الجمعيات المهنية التي تفوق ما خصص لجمعيات اجتماعية خصوصا التي تسدي خدمات للمواطنين.

وما لفت انتباهي هو مبلغ20.000,00 درهم المخصص لجمعية حرفيي الدواجن. أود فقط أن أفهم: ما هي الخدمات التي تقدمها هذه الجمعية ويستفيد منها المواطن؟ في حين، نجد أن بعض الجمعيات الاجتماعية، التي تسدي وتقدم خدمات مجانية للمواطنين خصوصا للفئات المعوزة، تحصل على مبالغ أقل بكثير. أريد أن أفهم ما هي الخدمات التي يستفيد منها المواطن من بعض الجمعيات المهنية؟ لأن جمعيات المجتمع المدني نخصص لها نحن منحا على أساس الخدمات المجانية التي تقدمها للمواطن. فعلى سبيل المثال، جمعية تجهيز موتى المسلمين، التي تقدم خدمة جليلة بالمجان، خصص لها مبلغ 15.000,00 درهم، في حين خصص لجمعية حرفيي الدواجن 20.000,00درهم. إذن، هناك علامة استفهام؟: هل فعلا جمعية حرفيي الدواجن تقدم خدمات يستفيد منها المواطن بالمجان أو على الأقل بتكلفة رمزية؟ فكما نعلم جميعا وضعية سوق الدواجن على مستوى الاسواق خلال سنة كاملة تقريبا. في حين أن الجمعية التي تأخد على عاتقها تجهيز موتى المسلمين بصفة عامة، وهنا سأفتح قوسا فيما اشارت له السيدة فضمة ازوران المستشارة في مداخلتها أن هناك جمعية تجهيز موتى المسلمين للرجال التي يشرف عليها السيد مساعدين، وهي جمعية معروفة منذ فترة طويلة، وربما لم تتم الإشارة إليها في هذه الوثائق. وشكرا السيد الرئيس.

سعاد اريب.....مستشارة جماعية.

نقطة نظام:

أود الإشارة فقط الى أنني قد توصلت الآن بوثيقة لا أعلم لما لم نتوصل بها تكملة لهذه اللو ائح التي تضم نوع المشاريع، ومن حقنا أن نتساءل حول ماذا فعلت هذه الجمعيات؟ وماذا لم تفعل جمعيات أخرى؟ لكي يكون هناك استحقاق، توجد لدينا وثيقة تتكون من 5 أوراق بها جمعيات بمشاريعها، كنت أتمنى أن تأتي مع هذه الوثائق التي قدمتم لنا، لأننا من خلال قراءتنا الأولى لهذه الوثائق تبين أنه لم يكن هناك أي مشروع بالنسبة للبعض، وهناك من غيب علما بأن لديه برنامج حقيقي ويصب في الاتجاه الذي صنفته به الجماعة.

هشام امزراو .....نائب كاتب المجلس.

حقيقة أود إضافة مسألة و هي أن أي مشروع ولله الحمد يقدم للجماعة لا يتم قبوله إلا إذا تقدم بطلب يضم الأساس من هذا مشروع ، ثانيا أنا أتفق مع السادة الأعضاء في طرح الجمعيات، خصوصا التي تعتني بحالات اجتماعية والتي هي في وضعية حرجة، كما نعلم جميعا أن هناك جمعيات كالتي تعاني التوحد، والتي تهم تصفية الدم، نعلم جميعا التكلفة المالية لإشكالاتها رغم التغطية الصحية الكاملة و AMO للتضامن، والتأمين المجاني (assurance complémentaire) المتوفرة لها، ولكن تبقى مصاريف أخرى لا تحتسب تهم التنقلات التي تثقل كاهل المواطن بشكل كبير لأننا نتحدث عن الأمراض المزمنة (des maladies chroniques) التي تعاني منها هاته الفئة من المواطنين في صمت، و أتمنى بصفتنا كمجلس ان يكون الدعم دعما ماديا و أيضا لوجستيكي لما لا؟ نظرا لأننا نتوفر على سيارات إسعاف لذلك يجب أن نرفع من القيمة المادية لدعم هذه الفئات التي تعاني في صمت، يجب كذلك أن نبدل مجهود في فرز لهذا العدد الكبير للجمعيات كما لا يمكن لأي احد ان يقدم مشروع ويتم رفضه، لانه كما اشار السادة الاعضاء في تدخلهم ان التقرير السنوي الذي يقدم من طرف كل جمعية يوضح هل تم فعلا تنفيد و انجاز المشروع ام لا؟، وفي نفس السياق هناك حالات خاصة كالتي أشار إليها السيد المستشار سمير الشهب التي تعاني التوحد، رأيت حالات كثيرة

في الحقيقة خاصة اهل هذه الفئة تعاني اكثر لماذا؟ لأنه حين يكون لديك ولد سوي طبيعي كيف يكون احساسك حين يمرض فجأة ويتغير بالكل؟ مع العلم انه مرض مقدور عليه، أما حالة الطفل المتوحد نسأل الله الشفاء لهم جميعا، لأنه حين يبلغ عمره 15 سنة أو 14 سنة فإنه يصبح شخصا غير مقدور عليه، ويصعب التحكم في تصرفاته، لذلك يجب الأخذ بعين الاعتبار هذه الجمعية فيما يخص زيادة اضافية في ميزانيتها لأنها تتطلب مصاريف على طول السنة، بالرغم تواجد الكم الهائل لهاته الجمعيات فإنه يتم التدقيق فيها كما لا يمكننا اقصاء أحد، وفي هذا الصدد يجب أخذ هذه الأمور بعين الاعتبار استجابة لجميع السادة الأعضاء.

محمد امهرسي .....النائب الأول للرئيس.

تفاعلا مع تساؤلات السادة الأعضاء تم تخصيص اعتماد محدد في 400 مليون سنتيم وهي لا تكفي كما اشار لها السادة الأعضاء كملاحظة، ولكن مضطرين رغم ان الميزانية "لا تسمح"، بالنسبة للتبويب، مبلغ المنح 400 مليون قمنا بتبويبها في دورة أكتوبر 2024 على الجانب الاجتماعي والرياضي والثقافي و المهني، وهذا التبويب هو الذي يحكمنا، اعتماد الجمعيات المهنية مثلا خصصنا فيها 25 مليون سنتيم ولكن عدد الجمعية المهنية يحدده تفيئ حسب القانون الأساسي الذي تفرضه الخزينة العامة وهي من يتدخل في تصنيفها، كما لا يمكن دمج جمعية اجتماعية في اعتماد جمعية مهنية، والخزينة العامة هي التي تحدد لنا الابواب تلقائيا يكفي ان نحيل عليها الجمعيات قبل أن نحدد لها الدعم وهي من يقوم بالتصنيف، أكثر من ذلك أن بعض أقطاب الجمعيات خصوصا الاجتماعية تضم عددا كبيرا من الجمعيات وتمت برمجة 85 مليون وستشارك فيها 81 جمعية، لذلك يجب أخذ هذه المسالة بعين الاعتبار.

ادن هناك بعض أقطاب الجمعيات تعرف اكتظاظا كالجمعيات الاجتماعية والمبالغ التي تم رصدها غير كافية وبالنسبة للتوجه يظهر من خلال اكبر اعتماد تم رصده للجمعيات الرياضية وهو مبلغ 220 مليون، رغم قلة عددها يعني ما يقارب 50 جمعية، لأن الجمعيات التي تصنف ضمن الجمعيات الرياضية أغلبها تدخل ضمن العصب والجامعات لذلك لا يمكن لجمعية شاركت في عصبة تتطلب مصاريف مهمة، يمكن أن يقدم لها اعتمادات كالذي يقدم للجمعيات الاجتماعية والمهنية والثقافية، ولهذا تم الرفع من اعتماد الجمعيات الرياضية واصبح المبلغ220 مليون سنتيم نظرا لهذا المعطى، أيضا هناك جمعيات تقوم بعمل اجتماعي مؤثر وكذلك الجمعيات المكلفة بالأنشطة التربوية ، هذه الأنشطة على اعتبارها مهمة ومؤثرة، فلابد كما قال السيد المستشار عبد الحق يسري أن نقيمهم بالمجان ولكن الإشكال اين يكمن؟ في العدد الذي اصبح كبيرا جدا لهذه الجمعيات و تصنيفهم في نفس القطاع الاجتماعي مع أن الاعتماد لا يتسع لها، ولو حدث وقدران توفرنا على اعتمادات اضافية طبعا سنقدمها في الجانب الاجتماعي لكي ترتفع هذه المنح، استراتيجية واضحة وتم وضعها في أكتوبر مع الجمعيات الفاعلة التي تشتغل ونحن بدورنا نشجع هذه الجمعيات التي تملك التأثير المباشر على المواطن، وتسدي له خدمات بحكم أنشطتها المتعددة والمتنوعة التي تكون على طيلة السنة، والتي تكون فاعلة وتتماشى مع برامج الجماعة، ونحن منفتحين على الجمعيات التي تستقطب مجموعة من الدعم من طرف المبادرة أو مؤسسات أخرى حكومية أو غير حكومية هذا هو التوجه المطلوب، أكيد أنه سيكون هناك أرقام لن ترضى عليها فئة من السادة المستشارين، وللأمانة لنكن واضحين هناك مجهود كبير قامت به المصلحة و هيئت الأرضية وكان بحضور المكلفين بالقطاع الثقافي والرياضي والاجتماعي وتم عقد اجتماعات مكررة بينهم وحاولوا أن يكونوا موضوعيين حسب المشاريع المقترحة وحسب الأنشطة، وهناك عدد من الجمعيات تقدموا بملفاتهم ولكن انتهت مدة صلاحيتها ، و هناك مجموعة من الجمعيات تقدم نشاط واحد فقط على مدار السنة بأكملها و تحمّلك مسؤولية اعتماد ذلك النشاط بأكمله فهذا لا يعقل، لأن هناك مجموعة من الأبواب التي يمكن طرقها من طرف المنخرطين داخل هذه الجمعية منها المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بحكم البرامج التي تقدمها للمؤسسات الحكومية والتعاون الوطني والثقافة، هذا كذلك معطى اشار له السادة الأعضاء.

معطى آخر وهو أن مجموعة من الجمعيات تتوفر على مجموعة من الأنشطة، ولكن عندما تحتاجها الجماعة في الانخراط معها في أنشطتها او أنشطة مشتركة مع العمالة فهذه الجمعيات تمتنع رغم انه داخل في اختصاصاتها، كل هذه المعطيات تم تجميعها وقامت اللجنة بتقديم اجتهاد بناء على ذلك،

كما أريد الإشارة ان هنا لا وجود لزبونية ولا للمحسوبية، أكثر من ذلك هناك جمعيات الآن نتعاون معها في اطار اللوجستيك حسب احتياجهم: كالكراسي أو الخيم والحواجز الى غير ذلك.

هناك أمر آخر بالنسبة للجمعيات المهنية الشيء الذي يمتازون به أنهم متفاهمون نظرا لقلتهم فهي تقريبا 21 جمعية، هاته الجمعيات المهنية عقدت لقاء بينها، رغم أننا رصدنا لهذا القطاع أقل اعتماد هو 25 مليون سنتيم، و اتفقوا على انجاز مشاريع مشتركة تهم تهيئة السوق، كما اشاروا ان الجزء الاول من المشروع الذي تم انجازه بمبلغ 16 مليون سنتيم تم من الميزانية السابقة، اما فيما اشار له السيد المستشار عبد الحق يسري فيما يخص الأمر المتعلق بجمعية الدواجن فهذه الأخيرة الدعم المخصص لها يدخل في اطار المشروع المشترك للجمعيات المهنية، ، ومنحة هذه السنة سيخصصونها للمشروع لتهيئة الجزء الثاني من السوق الكبير الذي سيبدأ من درب الصوف الى محل السرتي، ويضم هذا المقطع تقريبا 100 متر، فالسيد المستشار سمير الشهب على علم ببعض التفاصيل حول هذا الموضوع، كما أشاروا أنهم سيتعاونون معنا في إطار استخلاص الكراء لدار الدباغ الذي يعاني من إشكال الكراء وقد تم التطرق اليها في الاتفاقية لكي يتم استخلاص الأكرية للأحباس، كذلك أشاروا أن هناك مجموعة من السقايات في السوق التي كانت تاريخية سيقومون بتجديدها، وفي إطار برنامج تهيئة السوق الكبير اشاروا لإيجاد حل للإشكال المطروح بالرحبة من خلال الباعة الذين يحتلون الملك العام ويتسببون في رمي النفايات التي لم يتم التخلص منها بصورة صحيحة وتسيء للمنظر الجميل، هذه الأمور تمت مناقشتها داخل هذه القاعة وأخبرناهم أن يو افون بالمشاريع كما لا يمكننا دعم جمعية واحدة بمبلغ 25 مليون بل سيتم تقسيمها حسب الجمعيات شرط ان يكون مشروع واحد مشترك يتم التو افق عليه ويتم استخلاصه كما حدث في المشروع السابق هو السوق المتواجد بزنقة الخرازة المحاذي لمقبرة الرحبة وهذا واضح في تهيئته وفي طور الانتهاء منه كالصباغة الى غير ذلك.

بخصوص الحكامة فهي واضحة بحيث أن الجمعيات التي يفوق الدعم المقدم لها 10 ألف درهم في إطار القانون يجب ان تتوفر على محاسب معتمد وتبرر المبلغ السابق قبل حصولها على المنحة الحالية، ليقدم لنا أوراق ثبوتية لجميع الاعتمادات ونحن بدورنا نأخذهم، تأتينا مراسلات من المجلس الجهوي للحسابات كل عام هذه المراسلات تفيد بأنه لابد من إرسال جدولة توزيع المنح ، كما لا يحق لي ان تقدم لنا جمعية أوراق ثبوتية ويتم رفضها او التدخل في صحتها لأن دوري هو إرسال الجداول الى المجلس الجهوي الاعلى للحسابات وهذا الأخير له كامل الصلاحية التامة في التواصل والمحاسبة. دوري هو الحصول على الوثائق حتى اذا حدث وكان هناك تفتيش من المجلس الجهوي للحسابات أو من وزارة الداخلية وكان هناك تساؤل حول ما قدمناه لجمعية ما، سنقدم لهم المحاضر التي تتضمن الاعتمادات و أين تم صرفها و أقدم جميع وثائق الثبوتية التي تبقى على ذمة المحاسب لا علينا، وهذا هو دورنا مع العلم اننا لا نشك في أحد وهذا من باب الحكامة.

وفي إطار هذه الأمور بأكملها التي تطرقنا إليها فإنه تم بدل مجهود واجتهاد مع العلم أن مجموعة من الأرقام لم تعجب بعض السادة الأعضاء في حين هناك البعض الآخر راض عنها ، وبصدق وأمانة ونظرا للمجهودات المبذولة من قبل السادة الأعضاء من اجل تحقيق هذه المنح، وهذا امر عاد ان يتم نختلف حول عملية توزيع المنح ويظهر حتى على الصعيد الوطني، ولكن للأمانة اكررها الجنة اجتهدت وقامت بمجهودات جبارة وقدموا لنا المنتوج اعلم انه غير كاف، أنا متفق معكم ، يمكن لأننا بصفتنا بشر لا يمكن أن نعدل فالله تعالى هو العادل و لا يمكن أن نرضي جميع الجمعيات ولا يمكن أن تثني علينا جميع الجمعيات ولكن في شموليته فهو مشروع موضوعي و اقعي تم وفق الحكامة والمشاركة والإنصاف الى حدود 99 بالمئة هذا ما يمكن قوله.

فضمة ازوران .....مستشارة جماعية.

في الحقيقة كما نقول إرضاء الجميع غاية لا تدرك، لكن أنا كمقترح بالنسبة لهذه المسألة هو أن نزيل القليل من هذه الميزانية ونعتمد دليل الجمعيات في العام المقبل في الدورة المقبلة، ونصنف هذه الجمعيات وفق بطاقة تقنية تضم معطيات الجمعية و المشاريع التي اشتغلت عليها قبل والتي في طور الاشتغال عليها هذا من ناحية، من الناحية الثانية لماذا لا نخصص من هذه الميزانية اعتماد لإنجاز جائزة سنوية لفائدة الأقطاب الأربعة يعني كل سنة نقيم لجنة الحكامة من المستشارين والموظفين والجمعيات ونخصص جائزة لفائدة هذه الجمعيات التي تتميز بنشاطها وذلك وفق معايير وهي للتنافس الشريف بين الجمعيات هذا من جهة، من جهة أخرى هذه المقاربة الاحسانية لا نريدها أن تكون مع الجمعيات لابد أن تتوفر مقاربة حقوقية من حق ذلك المستفيد أن يأخذ سيأخذ أما إذا لم يكن حقه أن يأخذ لن يأخذ، أتحدث في إطار الإعاقة خصوصا بحكم أنني لدي تجربة لمدة 20 سنة هناك قطاع حكومي مسؤول على هذا المجال، حيث ان طريقة التعامل مع الأطفال التوحديين مثلا حيث تقوم الجمعية بالاغلاق عليهم هو امر غير سليم، وليس في صالح هذا الطفل، هناك جمعية أغلقت على الأطفال الذين يعانون من متلازمة الداون حتى وصل 22 سنة واصبحوا لا يعرفون حتى طريقة المشي، وهناك أطفال يعانون من هذا المرض حاصلون على الإجازات ويتابعون دراستهم إذن نحن في هذا المجال لا يجب أن نكون عاطفيين يجب أن نأخذ هذا الأمر بعقلانية ونرى جهات أخرى كيف تتعامل، هذا فقط للإشارة لهذه المسألة، وشكرا.

سعاد أريب.....مستشارة جماعية.

تحية مجددا، أعتقد أن هذه المسائل التي نتقدم بها من باب الشرح، لا تفي بالغرض المطلوب، لأن الهدف من الدعم يبدوا أنه دعم استحقاقي وليس من باب العاطفة كما أوضحت السيدة المستشارة فضمة ازوران.

لهذا كنت أود أن يطلعنا السيد الرئيس على مشاريع الجمعيات التي دعمها خاصة أن بعض الجمعيات قامت بنسخ متتالية، حيث أن هناك جمعيات وصلت لنسختها الخامسة وأخرى الرابعة، هذا ليس تشكيكا في مدى نجاعة العمل أو البرنامج الذي تقوم به الجمعيات، لكن كان من المفترض أن يطلع الجميع على ما تفعله هذه الجمعيات.

بحيث أن الدعم وجب أن يكون مشروطا بما تفيد به الجمعية للجماعة، هذا ما أعرفه، وبالرجوع إلى الوثائق التي قدمت هذا المقترح الخاص بدعم الجمعيات فالجمعية إذا كانت مهنية وتسوق للمنتوج الخاص بمدينة تارودانت، فإنها تستحق الدعم بحيث تدخل في إطار الجمعية الرياضية التي فعلا تقوم بإنجازات على المستوى المحلي والجهوي والوطني، وتقوم برفع اسم المدينة بالإضافة إلى الجمعيات الثقافية التي لها تأثير مع المؤسسات التعليمية والمعنية بالتربية والمواطنة والتعليم، هذه كلها جمعيات لا نقاش فيها. وبالتالي فهذا هو التوجه الذي يجب أن يكون عند المجلس.

الزهراء دنبي.....مستشارة جماعية.

شكرا، تحية مجددا، إضافة إلى ما جاءت به السيدة المستشارة وتفاعلا مع السيد الرئيس، كنا نريد تقريرا تقنيا من اللجنة التقنية التي أشرفت على هذه العملية لكن نظرا لعدم وجود هذا التقرير، لنا الحق في النقد بناء على الوثائق التي تلقيناها.

كما أود أن اذكر جمعية "ابني للتوحد" كمثال على المصداقية والنزاهة التي تحدث عنها السيد الرئيس، بحيث تم منح هذه الجمعية مبلغا قدره عشرة آلاف درهم ونحن نعرف الدور الذي تلعبه هذه الجمعية في خدمة الأشخاص ذوي الإعاقة في المدينة وربما الوحيدة في الإقليم، بالمقارنة مع جمعية"Vala" مع احترامي لهذه الجمعية، إلا أنني أتحدث عن نوعية المشروع "تعقيم وتطعيم الحيوانات الضالة "هذه الأخيرة تم منحها مبلغ 12.000,00 درهم وجمعية " ابني للتوحد" تم منحها مبلغ 10.000,00 درهم، درهم، هنا تظهر المصداقية وتوجهنا كمجلس.

وفي الختام أود أن اذكر جمعية "النسيم حملة الدفء" التي تم منحها مبلغا قدره 4.000,00 درهم، إذن أنا سأتطرق لهذا المشروع، عندنا نقول اننا نريد أن نضع مشروعا لديه توجه عام لأننا هنا نتحدث عن 400 مليون سنتيم، التي ستستثمرها الجماعة والتي يجب ان يظهر وقعها على مستوى الو اقع، والوقع يظهر على مثل هؤلاء الناس الذين يهتمون لنا بهذه الفئة التي سنرى تأثيرها في المجتمع، فجمعية" Vala" ربما سيكنون لي في أنفسهم شيئا ما فلا بأس في ذلك، هذه الأخيرة ما وقعها على مستوى أرض الو اقع ،فالسادة وجب عليهم إعطائنا معلومات لكونهم توصلوا بالتقارير المتعلقة بالمنح وكيف تم صرفها، وهنا اشير اليها كمثال ما موقعها لكوني لا أعرف ولكن أستفسر.

انا اعلم أن وقع هذه الجمعية على مستوى الأرض، لا شيء أو بالأحرى صفر، لذلك إذا كان لديكم معلومات، يرجى تزويدنا بها لأننا كل سنة نجد هذه الجمعية مبرمجة هنا، ويخصص لها مبلغ 12.000,00 درهم أو 10.000,00 درهم، أنا اشرت اليها كمثال لأنني أعرف وقس على ذلك الى مجموعة اخرى، للأسف هذه المنح تستخدم بشكل غير فعال، مما يؤدي إلى هدر المال العام وشكرا.

محمد إحسان.....مستشار جماعي.

أود الإشارة فقط إلى وجود جمعيات تعمل بجد وتستحق المزيد في مبالغ الدعم في شموليتها ومجملها تبقى محدودة، أمام الرغبات وطموحات وحاجيات المجتمع المدني، و اقترح سيدي الرئيس إذا كان ممكن تسجيل هذه النقطة اقتراحي هو انشاء آلية للشكوى أو الطعن للجمعيات التي تشعر بانها لم تحصل على الدعم الكافي، مع تقديم أدلة وبراهين، فإن تبث أنها مظلومة فعلا يمكن تدارك الأمر مستقبلا فالناس كلهم ليسوا سواسية أقول بعض الجمعيات، وبعض الإخوة، لا أستطيع التعميم حيث هناك أشخاص نزهاء وصادقين ومخلصين وتهمهم المصلحة العامة.

سمير الشيهب .....مستشار جماعي.

شكرا، السيد الرئيس. مداخلتي ستتناول الجمعيات المهنية، خاصة التبويب المالي الذي يبلغ 25.000.000 مليون.

أولا، نفتخر بهذه الجمعيات ونفتخر بما قدموه على المستوى الجهوي، وليس فقط على مستوى الجماعة. فهذا الاتحاد والتفاهم بين الجمعيات المهنية لا نجده في جمعيات أخرى و أقولها و أتحمل مسؤوليتي.

ثانيا، نطالب بالرفع من الاعتماد المالي الخاص بتبويب الميز انية 25 مليون في السنة الموالية في شهر أكتوبر بالرغم أن هذا ليس الوقت المناسب، أما فيما يتعلق بالمساهمة المالية في التنشيط الاقتصادي لهذه الجمعيات، لأن هناك تساؤل بعض الاخوان كالسيد المستشار عبد الحق يسري، حيث أن الجمعيات اليوم لا يمكن أن ننسى ما قامت بتقديمه، و لا يجب أن ننسى كيف كان السوق في الماضي حيث كان هناك مقطع متداول تحدثت عنه وسائل الاعلام على المستوى المحلي والوطني " مقطع الخرازة"، كانت الجماعة ستتحمل مصاريف إصلاحه، ولكن الاشكال لماذا الجماعة لم تستطع أن تقوم بتهيئة السوق؟ لأنكم تعرفون المشكل البنيوي المتداخل في هذا الإطار خصوصا تدخل الاحباس، فالجمعيات المهنية قامت بالاتحاد فيما بينها وأصلحت السوق مشكورة، كما نشكر مساهمة الجمعيات المتحدة بما فيها جمعية دار الدباغ.

هشام أمزراو .....مستشار جماعي.

السلام عليكم مجددا. أنا بصراحة كنت أتمنى أن تفعل مسألة داخل المجلس وهي دور اللجان. لدينا لجان، ولكن للأسف نلاحظ أن هناك غيابات كبيرة في هذه اللجان والقرارات تتم بمن حضر.

فدور اللجان مهم جدا، بحيث يكون فيه نقاش مستفيض ونختصر الوقت ونخرج بنتائج مفيدة، فحبذا أن نكون في اللجان ونأتي ويكون هناك نقاش ونقوم بتفعيل هذا الدور المهم حيث يتواجد في قو انيننا"les statues" لكن للأسف، نلاحظ أن هناك غيابات كبيرة في اللجان، حتى في اللجنة الاجتماعية التي أنا جزء منها يحضرها شخصان فقط.

أنا لا ادافع عن أحد لكن سأتحدث بمصداقية كي لا نقوم بتبخيس عمل أي كان فالسيدة المستشارة قامت بالإشارة لجمعية "Vala"هذه الجمعية التي كان لي شرف الحضور معهم في نشاط، لأن هذه الكلاب الضالة تشكل خطورة على المواطن هناك أشخاص ماتوا وأطفال صغار تم افتراسهم من قبل هذه الكلاب الضالة هذه الجمعية دورها هو الحد من انتشار وتكاثر هذه الكلاب الضالة، لأن حتى القانون قام بمنع الجماعة من قتل الكلاب الضالة، فالدور التي كانت تقوم به الجماعة في التخلص من هذه الكلاب لم يعد لها الحق فيه وبالتالي كان مفروضا أن يكون تدخل حيث وجدنا جمعية تقوم به واشتغلت عليه بغض النظر عن الأشخاص الذين يقومون بتربية الكلاب حبا لهم ولكن بالفعل نعاني من مشكل الكلاب الضالة. على العموم هذا التوضيح فقط من أجل أن يتبين أننا لا نفضل الحيوان على الإنسان، وجمعية التوحد أيضا لها حقها ونريدها كذلك أن ترفع ميزانيتها لأنها تعاني إضافة أيضا إلى الدعم اللوجستيكي.

الزهراء دنبي.....مستشارة جماعية.

نقطة نظام:

تفاعلا مع السيد هشام امزراو نائب كاتب المجلس في اطار انعقاد اللجان، تم عقد لجنة المالية يوم أمس، على الساعة الخامسة والنصف (17:30) مساء بقاعة الاجتماعات بمقر الجماعة، حيث تسلمنا لائحة المنح و في حينه افتتحت السيدة المستشارة اللقاء بسؤال موجه الينا هل لديكم ملاحظات؟ كيف سأناقش هذه المنح و أنا توصلت بها للتو؟ وحتى الملاحظات التي يمكن لي طرحها او اتفاعل معها؟ فانعقاد اللجان هو فقط مسطرة قانونية وادارية، ليس الهدف هو فتح النقاش أو التعديل، لان هذا الهدف لدى المجلس لا يتواجد، كما اننا لو توصلنا بوثائق المنح قبل انعقاد اللقاء على الأقل بيومين ستتاح لنا فرصة لنقاش افكارنا ونسأل ونستفسر كي يكون حضورنا في الدورة فعال وحتى لا يبقى النقاش مفتوح هكذا، وليس ان نتسلم الوثائق في آنه وبسرعة وجب علينا المناقشة وإعطاء ملاحظات كيف يعقل ذلك؟ كما هو الشأن والذي يحصل الآن في المجلس تم تسليم السادة والسيدات المستشارين والمستشارات وثائق المنح تم بعدها مباشرة المرور للمناقشة؟ وشكرا.

محمد امهرسي.....النائب الأول للرئيس.

بالنسبة للمنحة المخصصة للجمعية الخيرية فقد تمت برمجتها في ميزانية التسيير خلال دورة اكتوبر 2025.

عملية التصويت

بعد ذلك عرض السيد محمد أمهرسي النائب الأول للرئيس مقرر النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على دعم الجمعيات برسم سنة 2025 للتصويت فتمت المصادقة بأغلبية أعضاء المجلس الحاضرين.

مقرر المجلس الجماعي عدد 38 / 2025	الدراسة والمصادقة على دعم الجمعيات برسم سنة 2025

إن المجلس الجماعي لمدينة تارودانت المجتمع بالدورة العادية لشهر فبراير 2025، وخلال الجلسة العلنية الثالثة المنعقدة بتاريخ 28 فبراير 2025.

وتطبيقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات، وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على دعم الجمعيات برسم سنة 2025، وبعد اللجوء الى عملية التصويت العلني، أسفرت عملية التصويت على ما يلي:

- ✓ عدد الأعضاء الحاضرين.....: 22عضوا.
- ✓ عدد الأصوات المعبرعنها:.....: 22صوتا.
- ✓ عدد الأعضاء المو افقين:.....: 20 عضوا وهم السادة:

محمد أمهرسي	عائشة تاغموت	براهيم المدلاوي	عبد الجليل ايت الجران
عبد العالي الحوس	رشيد فنان	سمير الشيهب	محمد احسان
شرف الدين اسقارو	هشام امزراو	مينة فريسي	فضمة ازوران
اسماعيل الحريري	شكيب اريج	الزهراء رحمون	اسماء القجدر
فاتحة موافق	سعاد ابلعيد	عبد الحق يسري	حامد جودي

- ✓ عدد الأعضاء الر افضين.....: لا أحد.
- ✓ عدد الأعضاء الممتنعين عن التصويت.....: عضوتين وهما السيدتين: سعاد أريب، الزهراء دني.

يقرر ما يلي:

صادق المجلس الجماعي لمدينة تارودانت بأغلبية أعضائه الحاضرين على مقرر النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على دعم الجمعيات برسم سنة 2025 كما يلي:

قائمة الجمعيات الثقافية المستفيدة من الإعانات المقررة برسم السنة المالية 2025

رقم	الجمعيات	الاعتماد المقترح برسم سنة 2025
1	جمعية فنون للموسيقى والمسرح	9 000,00
2	جمعية الأصالة الكناوية الرودانية بمدينة تارودانت	10 000,00
3	جمعية التسامح لفن الحلقة والثقافة بأسراك بتارودانت	3 000,00
4	جمعية ازمزا للثقافة والتنمية	25 000,00
5	جمعية احمادشة للفنون الشعبية بتارودانت	18 000,00
6	جمعية كانكا للفن الكناوي بتارودانت	5 000,00
7	جمعية وسيط الخير	9 500,00
8	جمعية الحضرة النسائية للفن والثقافة	4 000,00
9	جمعية مركز ميديا لفنون العرض بتارودانت	9 500,00
10	جمعية الدقة الرودانية بتارودانت	53 000,00
11	جمعية الشعاع للمسرح بتارودانت	14 500,00
12	جمعية مؤسسة الأثر للثقافة والتنمية بتارودانت	5 000,00
13	جمعية شباب أحواش سوس تارودانت	5 000,00
14	جمعية الشباب للثقافة والتنمية بتارودانت	27 500,00
15	الجمعية الرودانية للتنشيط السياحي والفني	14 500,00
16	جمعية ملتقى الشباب للتنمية بتارودانت	18 000,00
17	جمعية فرقة خطوات للمسرح بتارودانت	10 000,00
18	الجمعية الرودانية لهواة الملحون والفنون الشعبية	16 000,00
19	جمعية الأطلس للرياضية والثقافة والأعمال الاجتماعية تارودانت	4 000,00
20	جمعية شباب الملتقيات الكبرى تارودانت	8 000,00
21	جمعية المواهب للتربية الاجتماعية فرع تارودانت	6 000,00
22	الجمعية المحمدية لفن المديح والسماع والإيقاعات الروحية الوطنية تارودانت	10 000,00
23	جمعية حال رودانة بتارودانت	5 000,00
24	جمعية بنات تارودانت للفنون الشعبية والتراثية بتارودانت	5 000,00
25	جمعية ابحاير الدالية ذاكرة رودانة	20 000,00
26	جمعية نواصي الخير للفروسية التقليدية بتارودانت	14 500,00
27	جمعية الأمل الرودانية لهواة الملحون بتارودانت	16 500,00
28	جمعية الدقة وإحياء التراث بتارودانت	15 000,00
29	جمعية ناس حال رودانة للدقة الرودانية تارودانت	5 000,00
30	جمعية منتدى الأدب لمبدعي الجنوب تارودانت	48 000,00
31	الجمعية المحمدية للفن التشكيلي بتارودانت	8 000,00
32	جمعية الإشراق للفن والثقافة بتارودانت	17 500,00
33	جمعية رفاكة الحروف الثقافية	8 000,00

34	جمعية النزاهة للدقة الرودانية والفنون العيساوية بتارودانت	5 000,00
35	جمعية مهرجان التبوريدة وإحياء التراث الروداني تارودانت	120 000,00
36	جمعية ميزان هوارة للفنون الشعبية	10 000,00
37	جمعية جوهرة الفنون الثقافية تارودانت	27 500,00
38	الجمعية المغربية للبحث العلمي والأخلاقيات	10 000,00
39	جمعية دار الفنان	17 500,00
40	جمعية رابطة موسيقي ومهنيي الحفلات	15 000,00
41	جمعية تاسكوين أوف سوس بتارودانت	5 000,00
42	جمعية سيدي مبارك	10 000,00
43	جمعية أسوار رودانة للدقة الرودانية والفنون الشعبية	5 000,00
44	جمعية مدارج القراءة والفن	18 000,00
45	سباعيات الحياة بتارودانت	10 000,00
	المجموع	700 000,00

****

قائمة الجمعيات الاجتماعية المستفيدة من الإعانات المقررة برسم السنة المالية 2025

رقم	الجمعيات	الاعتماد المقترح برسم سنة 2025
1	جمعية الصداقة للتنمية بأولاد الغزال تارودانت	6 000,00
2	جمعية نخبة سيدات تارودانت للأعمال الاجتماعية	5 000,00
3	الجمعية المغربية لمرضى ضمور العضلات بتارودانت	7 000,00
4	جمعية النسيم للتنمية الثقافية والرياضية والأعمال الاجتماعية تارودانت	4 000,00
5	جمعية بريك الخيرية لتغسيل النساء بتارودانت	15 000,00
6	جمعية اهل القصبة للتنمية والتعاون تارودانت	14 000,00
7	جمعية مستقبل القدس درب الجديد للأعمال الاجتماعية والرياضية بتارودانت	2 000,00
8	جمعية بلادي للتنمية والمواطنة	18 000,00
9	جمعية فالا لحماية الحيوانات والبيئة	12 000,00
10	جمعية اشعاع لسطاح للتنمية بتارودانت	3 000,00
11	جمعية التضامن مع الشخص المعاق بتارودانت	15 000,00
12	جمعية التضامن للثقافة والرياضة والتنمية الاجتماعية لحي تامزضاوت المعديات بتارودانت	5 000,00
13	جمعية منبع الأمل بتارودانت	15 000,00
14	جمعية اهلي تارودانت	15 000,00
15	جمعية الفتح لتنمية المرأة والأعمال الاجتماعية تارودانت	10 000,00
16	جمعية شباب درب أقا للتنمية بتارودانت	2 000,00
17	جمعية فضاء المواطنة والانصاف بتارودانت	5 000,00
18	جمعية فرصة للأعمال الاجتماعية بتارودانت	14 000,00
19	جمعية اليسام الاجتماعية والثقافية والرياضية	5 000,00

20	جمعية أمنا خديجة للتنمية والتضامن	4 000,00
21	جمعية تيويزي للتنمية والتضامن	10 000,00
22	جمعية العهد الجديد للتنمية بتارودانت	6 000,00
23	جمعية مستقبل سوس للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتعاون بحي الزيدانية تارودانت	4 000,00
24	جمعية اصدقاء مرضى القصور الكلوي بتارودانت	60 000,00
25	جمعية بوطويل للتنمية والتضامن	2 000,00
26	جمعية سوس للسلامة الطرقية بتارودانت	10 000,00
27	جمعية الهلال الأحمر المغربي المكتب المحلي بتارودانت	15 000,00
28	جمعية ملتقى المرأة الرودانية والطفل	120 000,00
29	جمعية نساء أولاد الغزال للتنمية والتعاون بحي أولاد الغزال تارودانت	10 000,00
30	جمعية شباب المعديات	10 000,00
31	جمعية الانبعات للتنمية والاعمال الاجتماعية والثقافية والرياضية والفنية والبيئية	7 000,00
32	جمعية مؤسسة أمان لحماية الطفولة بتارودانت	10 000,00
33	جمعية أصدقاء مستشفى المختار السوسي	20 000,00
34	جمعية تركالت ملالت ومحيطه للأعمال الاجتماعية والثقافية والرياضية تارودانت	10 000,00
35	جمعية المنظمة الوطنية لحقوق الطفل بتارودانت الفرع الإقليمي	4 000,00
36	جمعية نيلوفر لنساء سوس بتارودانت	29 000,00
37	الجمعية الفدرالية الإقليمية للتخييم بإقليم تارودانت	4 000,00
38	الجمعية الكشفية الحسنية المغربية فرع تارودانت	9 000,00
39	جمعية الإمام ورش لتنمية أولاد الغزال	10 000,00
40	جمعية نور بيو للتنمية والثقافة والأعمال الاجتماعية والنهوض بالمرأة بتارودانت	8 000,00
41	جمعية الوئام الثقافية،الرياضية،الإجتماعية،والتنموية سيدي علي بالغازي تارودانت	10 000,00
42	جمعية نساء الحي بتارودانت	5 000,00
43	جمعية حركة الطفولة الشعبية فرع تارودانت	10 000,00
44	جمعية منتدى درعة للتنشيط والسلامة الطرقية فرع تارودانت	6 000,00
45	جمعية الجذور الأصلية لزاوية سيدي داود للتنمية والرياضة	6 000,00
46	جمعية المستقبل للتنمية البشرية بتارودانت	10 000,00
47	جمعية الوفاء للتنمية والتعاون بتارودانت	5 000,00
48	جمعية نساء سوس للمرأة والطفل بتارودانت	8 000,00
49	جمعية الوحدة للأعمال الاجتماعية والثقافية والرياضية	5 000,00
50	جمعية جامعة المواطنة بتارودانت	10 000,00
51	جمعية رياض العفو	8 000,00
52	جمعية رواد التربية والتخييم فرع تارودانت	12 000,00
53	جمعية بنات أمنا عائشة للتنمية الاجتماعية وحرف الصناعة التقليدية	5 000,00
54	جمعية الكفاءات بتارودانت	6 000,00
55	جمعية بويزمارن للتنمية الإجتماعية والثقافية والرياضية	7 000,00
56	جمعية بسمة للبيئة والتنمية والأعمال الاجتماعية	9 000,00
57	جمعية ابني للتوحد والصرع بتارودانت	10 000,00
58	جمعية بسمة الوطنية لمرضى السيلياك وحساسية القمح الفرع الجهوي بتارودانت	6 000,00

59	جمعية نور للتنمية والتواصل	3 000,00
60	سند لتأهيل المرأة والطفل	8 000,00
61	جمعية شباب تارودانت للمبادرات بتارودانت	6 000,00
62	جمعية شباب الزيدانية تارودانت	10 000,00
63	جمعية فرع المنظمة العلوية لرعاية المكفوفين بتارودانت	15 000,00
64	جمعية أجي للتنمية والتعاون	4 000,00
65	جمعية أصدقاء الفنون	2 000,00
66	جمعية النهضة الثقافية والاجتماعية والرياضية تارودانت	2 000,00
67	جمعية عطاء بتارودانت	15 000,00
68	جمعية المنتدى الروداني للشباب للتنمية والثقافة بتارودانت	8 000,00
69	جمعية جوهرة سوس للتنمية	10 000,00
70	الجمعية الرودانية للطيور	15 000,00
71	الجمعية الوطنية أفاق السلوك المدني فرع إقليم تارودانت	12 000,00
72	جمعية هبة للأعمال الاجتماعية والتضامنية تارودانت	14 000,00
73	جمعية منظمة الكشاف المغربي الفرع الاقليمي بتارودانت	4 000,00
74	جمعية الإمام مسلم للتربية والثقافة والأعمال الاجتماعية	20 000,00
75	جمعية مركز التواصل والإعلام الرقمي بتارودانت	5 000,00
76	جمعية السلام للرياضة والثقافة والتنمية بتارودانت	2 000,00
77	جمعية الذهب للتنمية والثقافة والرياضة	14 000,00
78	جمعية مغرب التنمية تارودانت	4 000,00
79	رعاية للتنمية والمواطنة	5 000,00
	المجموع	850 000,00

****

قائمة الجمعيات المهنية المستفيدة من الإعانات المقررة برسم السنة المالية 2025

رقم	الجمعيات	الاعتماد المقترح برسم سنة 2025
1	جمعية الفضاء المحمدي للخياطة والأعمال الاجتماعية	2 000,00
2	جمعية الوحدة لتجار وحرفيي جنان الجامع	14 000,00
3	جمعية سوس لتنمية المرأة الحرفية بتارودانت	5 000,00
4	جمعية جذور للمرأة الحرفية بتارودانت	2 000,00
5	جمعية المركب المندمج للصناعة التقليدية بتارودانت	10 000,00
6	جمعية فرس لأرباب عربات الجياد بتارودانت	5 000,00
7	جمعية مركز فنون الجبص بتارودانت	10 000,00
8	جمعية بقالة تارودانت	15 000,00
9	جمعية فالاديور للحلاقة والتجميل بتارودانت	5 000,00
10	جمعية النور للكهربائيين والرصاصين بتارودانت	2 000,00
11	الجمعية المهنية للجزارين بتارودانت	15 000,00

12	جمعية دار الابداع للخياطة والاعمال الاجتماعية	20 000,00
13	جمعية سوس للنجارين والتنمية الحرفية بتارودانت	3 000,00
14	جمعية دار الدباغ الرودانية بتارودانت	20 000,00
15	جمعية التضامن لحرفي الدواجن تارودانت	20 000,00
16	جمعية الاتحاد القسارية سي لحسن للثقافة والرياضة والأعمال الاجتماعية بتارودانت	20 000,00
17	جمعية النهضة للدرازة بتارودانت	20 000,00
18	جمعية الخير لساحة اسراك ومحيطه للثقافة والرياضة والاعمال الاجتماعية بتارودانت	7 000,00
19	جمعية العصر للنجارين بتارودانت	20 000,00
20	جمعية الأصالة للخرازة بتارودانت	20 000,00
21	جمعية الأمل للنحاسيات والنقش على الخشب تارودانت	15 000,00
	المجموع	250 000,00

****

قائمة الجمعيات الرياضية المستفيدة من الإعانات المقررة برسم السنة المالية 2025

رقم	الجمعيات	الاعتماد المقترح برسم سنة 2025
1	الجمعية الرياضية المنارة لكرة القدم المصغرة تارودانت	85 000,00
2	جمعية رودانة للرشاقة والفنون الحربية بتارودانت	3 000,00
3	جمعية عدائي تارودانت	7 000,00
4	جمعية الرايس لكرة القدم والأعمال الاجتماعية والتنموية والبيئية بتارودانت	8 000,00
5	جمعية دايتوكان للأيكيبيدو بتارودانت	2 000,00
6	جمعية كراطي شوطوكان بتارودانت	2 000,00
7	جمعية الوفاق الروداني للرياضة والثقافة والفن بتارودانت	5 000,00
8	جمعية النهضة الرودانية لكرة اليد	68 000,00
9	الجمعية الرياضية المنارة بتارودانت	15 000,00
10	جمعية نادي أسوار تارودانت للشطرنج	8 000,00
11	جمعية التحاد الشبيبة الرياضية للكرة الحديدية بتارودانت	20 000,00
12	جمعية كاراتيكا للرياضة	2 000,00
13	الجمعية الرياضية تارودانت لكرة السلة	40 000,00
14	جمعية قدماء لاعبي اتحاد تارودانت لكرة القدم	12 000,00
15	جمعية مؤطري تارودانت لفرق الأحياء بتارودانت	27 000,00
16	جمعية النمور للكونغ فو ووشو وفنون الحرب تارودانت	2 000,00
17	الجمعية الرودانية الإقليمية لمؤطري ومدربي فرق الأحياء	27 000,00
18	جمعية اتحاد رياضة الحمام الزاجل بتارودانت	10 000,00
19	جمعية الأمل الرياضية تارودانت	45 000,00
20	جمعية أجيال الرياضية الرودانية لكرة القدم بتارودانت	100 000,00
21	جمعية اتحاد الشبيبة الرياضية لكرة القدم تارودانت	630 000,00
22	الجمعية الرياضية رجاء تارودانت لكرة القدم	100 000,00
23	جمعية الأمل للكرة الطائرة بتارودانت	75 000,00

24	جمعية النادي الروداني للشطرنج بتارودانت	12 000,00
25	جمعية الشروق للتكواندو بتارودانت	2 000,00
26	جمعية الفردوس للرياضات بتارودانت	2 000,00
27	الجمعية الوطنية للهوكي بتارودانت	10 000,00
28	جمعية الأطلس للهوكي تارودانت	6 000,00
29	جمعية الترجي للهوكي تارودانت	6 000,00
30	جمعية اشبال تارودانت للرياضة والكراطي شوطوكان	2 000,00
31	جمعية اتحاد جمعيات فنون الحرب إقليم تارودانت	10 000,00
32	جمعية النجوم الصاعدة للرياضات بتارودانت	2 000,00
33	جمعية ايكي للرياضة والفنون الدفاعية بتارودانت	2 000,00
34	جمعية اكسترا سبورت extra sports	20 000,00
35	جمعية الدراجة الذهبية للرياضة والسياحة بتارودانت	15 000,00
36	جمعية فلاح تارودانت لكرة القدم بتارودانت	100 000,00
37	جمعية فلاح قدماء لاعبي كرة القدم بتارودانت	12 000,00
38	جمعية اسود الأطلس للكوانكيدو وفنون الحرب بتارودانت	3 000,00
39	جمعية النصر الرياضي لكرة القدم المصغرة بتارودانت	10 000,00
40	جمعية نادي تنس تارودانت	50 000,00
41	جمعية النادي الروداني الرياضي بتارودانت	3 000,00
42	جمعية اجاكس الروداني لكرة القدم تارودانت	210 000,00
43	جمعية قدماء لاعبي الرجاء الرياضي الروداني لكرة القدم	15 000,00
44	جمعية شباب تاركالت ملالت للرياضة بتارودانت	10 000,00
45	جمعية نادي اتحاد الشبيبة الرياضية لألعاب القوى بتارودانت	30 000,00
46	جمعية إتحاد النادي الروداني لكرة اليد	50 000,00
47	جمعية أمجاد تارودانت لكرة القدم النسوية	220 000,00
48	جمعية ارييناس لكرة القدم النسوية داخل القاعة بتارودانت	5 000,00
49	جمعية فضاء الأخوة المغربية لكرة القدم بتارودانت	100 000,00
	المجموع	2 200 000,00

توقيع : النائب الأول للرئيس

محمد أمهرسي

توقيع: كاتب المجلس الجماعي

رشيد فنان

النقطة الثامنة والعشرون:	الدراسة والمصادقة على تعديل المقرر المتعلق ب: أ. الثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية للتقييم الخاص بتفويت بقعة لفائدة أملاك الدولة لإنجاز مشروع المركز الجهوي للأرشيف والحفظ بسطاح المدينة من طرف شركة " EWANE ASSETS التابعة لصندوق الايداع والتدبير. ب. كناش التحملات الخاص بالمشروع.

في مستهل هذه النقطة أشار السيد محمد امهرسي النائب الأول للرئيس انها تتعلق بالدراسة على تعديل المقرر المتعلق ب:

أ. الثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية للتقييم الخاص بتفويت بقعة أرضية لفائدة "EWANEASSETS" التابعة لصندوق الايداع والتدبير لبناء المركز الجهوي للأرشيف والحفظ بسطاح المدينة.

ب. كناش التحملات الخاص بالمشروع.

بعد ذلك احال الكلمة على السيد عبد المنعم المناني رئيس قسم الشؤون الإدارية والعمل الاجتماعي لتقديم العرض حول النقطة.

عبد المنعم المناني ..... رئيس قسم الشؤون الإدارية و العمل الاجتماعي.

كما أشار السيد الرئيس، تم عقد اجتماع اللجنة الإدارية للخبرة بتارودانت يوم 26 فبراير 2025 بمقر الباشوية، لتحديد ثمن التفويت للقطعة الأرضية من أجل إحداث المركز الجهوي للأرشيف بمدينة تارودانت و تم تحديد الثمن في حدود 80 درهم للمتر المربع، والمساحة الاجمالية هي 2 هكتار و21 آر و70 سنتيار.

محمد امهرسي ..... النائب الأول للرئيس.

إذن هذا التعديل سيهم تفويت بقعة أرضية لأملاك الدولة وهذه الأخيرة ستقوم تلقائيا بالإجراءات مع صندوق الإيداع والتدبير، المركز الجهوي قد تم تمريره في الدورة السابقة، بحيث لدينا 12 مركز جهوي على المستوى الوطني فمدينة تارودانت ستستفيد منه باعتباره نقطة الارتكاز، وجميع المحاكم بالجهة ستتوجه نحوه و هذا في إطار استراتيجية وزارة العدل ، إذن سنحيل للمصادقة الثمن المحدد في تفويت بقعة أرضية لفائدة أملاك الدولة بمبلغ 80 درهم حيث تقدر مساحتها 2 هكتار 21 آر و70 سنتيار.

عملية التصويت

بعد ذلك عرض السيد محمد أمهرسي النائب الأول للرئيس مقرر النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على تعديل المقرر المتعلق ب:

أ. بتفويت بقعة أرضية لفائدة أملاك الدولة لإنجاز مشروع المركز الجهوي للأرشيف والحفظ بسطاح المدينة من طرف شركة EWANE ASSETS" التابعة لصندوق الايداع والتدبير مساحتها 2 هكتار 21 آر و70 سنتيار.

ب. الثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية للتقييم الخاص بتفويت بقعة لفائدة أملاك الدولة لإنجاز مشروع المركز الجهوي للأرشيف والحفظ بسطاح المدينة من طرف شركة EWANE ASSETS" التابعة لصندوق الايداع والتدبير على أساس 80 درهم للمتر المربع.

ج. كناش التحملات الخاص بالمشروع، للتصويت فتمت المصادقة بإجماع أعضاء المجلس الحاضرين.

مقرر المجلس الجماعي عدد 39 / 2025	**الدراسة والمصادقة على تعديل المقرر المتعلق ب:** أ. بتفويت بقعة أرضية لفائدة أملاك الدولة لإنجاز مشروع المركز الجهوي للأرشيف والحفظ بسطاح المدينة من طرف شركة EWANE ASSETS" التابعة لصندوق الايداع والتدبير. ب. الثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية للتقييم الخاص بتفويت بقعة لفائدة أملاك الدولة لإنجاز مشروع المركز الجهوي للأرشيف والحفظ بسطاح المدينة من طرف شركة EWANE ASSETS" التابعة لصندوق الايداع والتدبير. ج. كناش التحملات الخاص بالمشروع.

إن المجلس الجماعي لمدينة تارودانت المجتمع بالدورة العادية لشهر فبراير 2025، وخلال الجلسة العلنية الثالثة المنعقدة بتاريخ 28 فبراير 2025.

وتطبيقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات، وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على تعديل المقرر المتعلق ب:

أ. بتفويت بقعة أرضية لفائدة أملاك الدولة لإنجاز مشروع المركز الجهوي للأرشيف والحفظ بسطاح المدينة من طرف شركة EWANE ASSETS" التابعة لصندوق الايداع والتدبير.

ب. الثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية للتقييم الخاص بتفويت بقعة لفائدة أملاك الدولة لإنجاز مشروع المركز الجهوي للأرشيف والحفظ بسطاح المدينة من طرف شركة EWANE ASSETS" التابعة لصندوق الايداع والتدبير.

ج. كناش التحملات الخاص بالمشروع، وبعد اللجوء الى عملية التصويت العلني، أسفرت عملية التصويت على ما يلي:

- ✓ عدد الأعضاء الحاضرين.....: 19عضوا.
- ✓ عدد الأصوات المعبرعنها:.....: 19صوتا.
- ✓ عدد الأعضاء المو افقين:.....: 19 عضوا وهم السادة:

محمد أمهرسي	عائشة تاغموت	براهيم المدلاوي	عبد الجليل ايت الجران
عبد العالي الحوس	رشيد فنان	سمير الشيهب	فضمة ازوران
شرف الدين اسقارو	هشام امزراو	مينة فريسي	اسماء القجدر
اسماعيل الحريري	شكيب اريج	الزهراء رحمون	حامد جودي
فاتحة موافق	سعاد ابلعيد	سعاد اريب	

- ✓ عدد الأعضاء الر افضين.....: لا أحد.
- ✓ عدد الأعضاء الممتنعين عن التصويت.....: لا أحد.

يقرر ما يلي:

صادق المجلس الجماعي لمدينة تارودانت بإجماع أعضائه الحاضرين على مقرر النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على تعديل المقرر المتعلق ب:

أ. بتفويت بقعة أرضية لفائدة أملاك الدولة لإنجاز مشروع المركز الجهوي للأرشيف والحفظ بسطاح المدينة من طرف شركة EWANE ASSETS" التابعة لصندوق الايداع والتدبير مساحتها 2 هكتار 21 آرو 70 سنتيار.

ب. الثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية للتقييم الخاص بتفويت بقعة لفائدة أملاك الدولة لإنجاز مشروع المركز الجهوي للأرشيف والحفظ بسطاح المدينة من طرف شركة EWANE ASSETS" التابعة لصندوق الايداع والتدبير على أساس 80 درهما للمتر المربع.

ج. كناش التحملات الخاص بالمشروع كما يلي:

المملكة المغربية
وزارة الداخلية
عمالة او اقليم تارودانت
الجماعة الترابية تارودانت.

دفتر التحملات

المتعلق بتفويت عقار تابع للملك الخاص لجماعة الترابية تارودانت لفائدة املاك الدولة لبناء المركز الجهوي للأرشيف والحفظ بسطاح المدينة

❖ **المادة 1: موضوع دفتر التحملات**

يحدد دفتر التحملات هذا الشروط المتعلقة بتفويت عقار تابع للجماعة الترابية تارودانت عن طريق التراضي مع تحديد التزامات وحقوق الطرفين المتعاقدين.

يتم التفويت طبقا للتحملات والشروط العامة الواردة في هدا الدفتر. وكذا الشروط الخاصة التي تتولى بيان مختلف أنواع الارتفاقات التي تثقل العقارات، ونوع و حجم المباني و شروط انجازها، التي يتعين على المفوت له الالتزام بها، عند الاقتضاء , لفائدة الجماعة الترابية تارودانت

❖ **المادة 2 : المراجع و النصوص القانونية**

القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.15.85 بتاريخ 20 من رمضان 1436هـ مو افق 07 يوليو 2015 م .

- القانون رقم 57.19 المتعلق بنظام الاملاك العقارية للجماعة الترابية، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.21.74 بتاريخ 3 من ذي الحجة 1442 (14 يوليو 2021)؛
- الظهير الشريف الصادر بتاريخ 9 من رمضان 1331 (12 غشت 1913) المتعلق بالالتزامات والعقود، كما تم تغييره وتتميمه؛
- القانون رقم 12.90 المتعلق بالتعمير، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.92.31 بتاريخ 15 من ذي الحجة 1412 (17 يونيو 1992) ، كما تم تغييره و تتميمه ؛
- القانون رقم 25.90 المتعلق بالتجزئات العقارية والمجموعات السكنية و تقسيم العقارات، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.92.7 بتاريخ 15 من ذي الحجة 1412 (17 يونيو 1992)، كما تم تغييره و تتميمه.
- القانون رقم 39.08 المتعلق بمدونة الحقوق العينية، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم1.11.178 بتاريخ 25 من ذي الحجة 1432 (22 فبراير 2011) كما تم تغييره و تتميمه؛
- المرسوم رقم 2.92.832 الصادر في 27 من ربيع الاخر 1414 (4 اكتوبر 1993) لتطبيق القانون رقم 12.90 المتعلق بالتعمير؛
- المرسوم رقم 2.92.833 الصادر في 25 من ربيع الاخر 1414 (12 اكتوبر 1993) لتطبيق القانون رقم 25.90 المتعلق بالتجزئات العقارية والمجموعات السكنية و تقسيم العقارات؛
- القرار المشترك لوزير الداخلية ووزيرة الاقتصاد و المالية رقم 3712.21 الصادر في 17 من صفر 1444 (14سبتمبر 2022) بتحديد كيفيات اجراء المزايدة العمومية المتعلقة بالترخيص بالاحتلال المؤقت لملك العام للجماعة الترابية و بتفويت و كراء واستغلال املاكها الخاصة
- القرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 3711.21 الصادر في 17 من صفر 1444 (14 سبتمبر 2022) بتطبيق احكام القانون رقم 57.19 المتعلق بنظام الاملاك العقارية للجماعات الترابية بشان اللجنة المكلفة بإجراء الخبرة الإدارية.
- محضر اللجنة المكلفة بإجراء الخبرة الإدارية المؤرخ في : 28 فبراير 2025
- مقرر المجلس الجماعة الترابية تارودانت المتخذ خلال جلسته المنعقدة بتاريخ 28 فبراير 2025 برسم دورته العادية لشهر فبراير، الذي صادق بموجبه على الثمن المحدد من طرف اللجنة المكلفة بإجراء الخبرة الإدارية، وعلى دفتر التحملات الخاص

بتفويت بقعة أرضية بسطاح المدينة لفائدة املاك الدولة لبناء المركز الجهوي للأرشيف والحفظ بسطاح المدينة، والمؤشر عليه من قبل السيد عامل اقليم تارودانت بتاريخ .....

❖ المادة 3 : العقار موضوع التفويت

يتكون العقار المراد تفويته من: القطعة الأرضية التابعة للرسم العقاري عدد 39/38543 مساحتها 02 هكتار 21 آر 70 سنتيار، متواجدة بمنطقة الخدمات "S " حسب تصميم تهيئة تارودانت خارج الأسوار المصادق عليه.

❖ المادة 4: المستفيد من التفويت

يمكن لرئيس الجماعة الترابية تارودانت، ان يقوم بتفويت العقار المشار اليه في المادة 3 أعلاه، بالتراضي، في الحالات المنصوص عليها بالمادة 33 من القانون رقم 57.19 المتعلق بنظام الأملاك العقارية للجماعات الترابية لفائدة املاك الدولة لبناء المركز الجهوي للأرشيف والحفظ بسطاح المدينة.

❖ المادة5: الغرض من التفويت

يهدف هذا التفويت الى تعزيز العرض الخدماتي في هذا المجال بمدينة تارودانت بالإضافة تكريس اللامركزية وتقريب الإدارة من المواطنين.

❖ المادة 6: اشعار المتنافس او المستفيد بقبول عرضه او طلبه

يخبر رئيس مجلس الجماعة الترابية تارودانت المستفيد او المستفيدين في حالة التفويت بالتراضي، بواسطة رسالة مضمونة مع اشعار بالتوصيل او فاكس مؤكد او اية وسيلة اتصال اخرى تمكن من اعطاء تاريخ مؤكد، في اجل لا تتعدى عشرة 10 ايام ابتداء من تاريخ التأشير على مقرر المجلس ، قصد استكمال باقي اجراءات التفويت ، والادلاء بالوثائق المطلوبة داخل اجل اقصاه خمسة عشر 15 يوما من تاريخ الاشعار بالتوصيل .

❖ المادة 7:توقيع دفتر التحملات

يعتبر التوقيع على دفتر التحملات بالنسبة للمستفيد من التفويت، بمثابة اقرار بمعرفته للعقار موضوع العملية. وبتملكه للعقار على الكيفية الموجود عليها في الو اقع، وكما هو محدد في التصميم المرفق بدفتر التحملات، وكذا جميع الارتفاقات المحدد في التشريعات و الانظمة الجاري بها العمل، وذلك بعد توقيع عقد التفويت.

ولا يجوز للمستفيد مطالبة الجماعة الترابية تارودانت باي تعويض، باستثناء التعويض في حالة تقديم الغير لتعرض على العقار موضوع العملية اذا كان في طور التحفيظ ولم ينته بعد اجل تقديم التعرضات او كان العقار غير محفظ.

❖ المادة8 : الاداء

يؤدي المستفيد ثمن التفويت مليون و سبع مائة و ثلاثة و سبعون الف و ستمائة درهم (1.773.600,00 درهم) على اساس ثمانون درهم (80 درهم) للمتر المربع الواحد المحدد من طرف اللجنة الإدارية للخبرة والمصادق عليها من طرف المجلس الجماعي لتارودانت الى حساب لجماعة الترابية تارودانت او المحاسب العمومي المكلف بالتحصيل ، مقابل وصل بالإبراء مع الأداء، و يؤدى هذا الثمن كاملا عند ابرام عقد التفويت زائد المصاريف المترتبة عن عملية التفويت.

❖ المادة9 :تحرير عقد التفويت

يحرر عقد التفويت بين المستفيد ورئيس مجلس الجماعة الترابية تارودانت ويشار فيه بالإضافة الى شروط المنصوص عليها في الدفتر، الى المقتضيات الخاصة عند الاقتضاء.

يسلم رئيس مجلس الجماعة الترابية تارودانت للمستفيد نسخة من عقد التفويت ودفتر التحملات الموقع مرفق، عند الاقتضاء بالتصميم.

❖ المادة 10 : الفصل في الخلاف حول المساحة .

في حالة وجود خلاف بشان الزيادة او النقصان في المساحة، يعتمد ثمن التفويت للفصل في هدا الخلاف طبقا لأحكام الفصل 529 من قانون الالتزامات و العقود .

❖ المادة11: الضر ائب و الرسوم و الاشتراكات في انظمة الاحتياط الاجتماعي

يتحمل المستفيد اداء جميع الضرائب و الرسوم وغيرها، من تاريخ توقيع عقد التفويت .

❖ .المادة 12 : مباشرة إجراءات التسجيل و التحفيظ

يلتزم المستفيد بمباشرة إجراءات تسجيل العقار المفوت لدى إدارة التسجيل و التنبر، وتقييده، عند الاقتضاء، بالمحافظة العقارية، على نفقته، داخل أجل ثلاثة (3) اشهر، يحتسب من تاريخ إبرام عقد التفويت ، مع التنصيص في السجل العقاري الخاص به على الشروط المضمنة بدفتر التحملات وكذا شروط الابراء .

❖ المادة 13 : قروض رهينة

لأجل إنجاز المشروع ، و بعد إذن مكتوب من رئيس مجلس "الجماعة الترابية تارودانت، يمكن للمستفيد أن يطلب من مؤسسة للسلف منحه قرضا ، مع السماح لها بإيقاع رهن على العقار المفوت ، و البنايات المشيدة فوقه عند الاقتضاء ، ضمانا لاسترجاع مبلغ الدين و الفوائد المترتبة عنه .

يجب على المستفيد أن يتقدم الى رئيس مجلس الجماعة الترابية تارودانت، بطلب مرفق ببطاقة معلومات دقيقة حول برنامج البنايات المراد تشييدها وقيمة المبالغ المزمع اقتراضها وهوية المؤسسة المقرضة ومشروع عقد الرهن

❖ المادة 14 : التزام المستفيد بإنجاز المشروع

يلتزم المستفيد ، داخل أجل ستة اشهر من تاريخ ابرام عقد التفويت ، بإيداع ملف المشروع المزمع انجازه فوق العقار المفوت لدى الادارة ، قصد الحصول على الرخص اللازمة للإنجاز.

يلتزم المستفيد بإنجاز المشروع المرخص به في اجل اقصاه 24 شهرا ابتداء من تاريخ الحصول على الترخيص.

تحتفظ الجماعة الترابية تارودانت بحق المطالبة ، في كل وقت وحين ، بكل الوثائق و المعلومات الضرورية ، بغية مراقبة نوعية وجودة الاشغال ومدى التزام المستفيد بالشروط المقررة في دفتر التحملات وفي عقد التفويت .

❖ المادة 15 : معاينة انجاز المشروع

تتم مراقبة تقدم اشغال تنفيذ المشروع ومعاينة الانجازات من طرف لجنة للمعاينة بحضور المستفيد اثناء القيام بالأشغال او عند الانتهاء منها ، بناء على طلب المستفيد او بمبادرة من رئيس مجلس الجماعة الترابية تارودانت

وتتكون هذه اللجنة من الاشخاص الآتي ذكرهم:

- ممثل جماعة /عمالة أو اقليم/جهة
- ممثل السلطة الادارية المحلية
- ممثل عن المصلحة المعنية بتدبير ممتلكات "الجماعة الترابية تارودانت ".
- ممثل الوكالة الحضرية

ويمكن أن ينضم اليهم اي شخص ترى اللجنة فائدة في اشراكه .

يتم استدعاء المستفيد للمشاركة في اشغال لجنة المعاينة ، للإدلاء بالإيضاحات الضرورية ، إذا استلزم الامر ذلك ، ولن يمنع عدم حضوره ، اللجنة من مباشرة أشغالها.

تحدد اللجنة الإجراءات الواجب اتخاذها في مواجهة المستفيد العاجز عن التنفيذ ، أو المخل بكل التزاماته أو بعضها ، ولا يقبل تقرير اللجنة في هذه الحالة أي طعن ، ويكتسب الحجية في مواجهة المستفيد .

إذا انتهى الأجل الممنوح للمستفيد من أجل الإنجاز دون أن يتمكن من ذلك ، جاز لرئيس مجلس الجماعة الترابية تارودانت وبعد أخذ رأي لجنة المعاينة ، منح المستفيد أجلا إضافيا لا تتعدى مدته ستة أشهر.

تفرض على المستفيد، في كل الأحوال، غرامة تحدد قيمتها في 0.5%من ثمن تفويت العقار، عن كل شهر تأخير، تحتسب ابتداء من تاريخ انتهاء الأجل الإضافي الممنوح له.

تؤدى هذه الغرامة، من طرف المعني بالأمر بمجرد إعلامه من طرف رئيس مجلس الجماعة الترابية تارودانت بالأجل الإضافي الممنوح له،غير أن الإدارة تحتفظ بحقها في منح أجل إضافي أو عدم منحه، دون أن يكون قرارها في هذا الشأن قابلا للطعن، ماعدا في حالة ما إذا كان التأخير في الإنجاز بسبب قوة قاهرة أو حادث فجائي أو راجع لعمل من أعمال الإدارة، فيمنح الأجل الإضافي وجوبا إلى المستفيد ويعفى من أداء غرامة التأخير.

❖ المادة 16: اخلال المستفيد بالتزاماته

في حالة اخلال المستفيد بأحد الالتزامات المنصوص عليها في هذا الدفتر ،تختار "الجماعة الترابية. تارودانت " بين السماح للمستفيد أولذوي حقوقه بمتابعة تنفيذ جميع الالتزامات التعاقدية ، او القيام مقامه في متابعة تنفيذ المشروع على نفقة المستفيد او ذوي حقوقه ، او الاعلان عن فسخ العقد وفق المسطرة التالية :

-مطالبة المستفيد بواسطة رسالة مضمونة مع اشعار بالتوصيل او فاكس مؤكد او اية وسيلة اتصال اخرى تمكن من اعطاء تاريخ مؤكد بتنفيذ التزام ، خلال اجل ثلاثة3 اشهر.

-في حالة عدم استجابة المستفيد وبعد تأكد لجنة المعاينة من عجزه عن تنفيذ المشروع او مواصلة انجازه تتخذ في حقه الاجراءات الاتية :

في حالة عدم الشروع في الانجاز ، يتخذ رئيس مجلس "الجماعة الترابية تارودانت " قرارا باسترجاع القطعة الارضية بناء على مقرر للمجلس يقضي بالمصادقة على التراجع عن التفويت. ولا يعتبر شروعا في الانجاز تسوير الارض ، او بناء الاساس او غرس الاشجار او حفر الابار؛

يبلغ القرار المشار اليه اعلاه ، برسالة مضمونة مع اشعار بالتوصيل او فاكس مؤكد او اية وسيلة اتصال اخرى تمكن من اعطاء تاريخ مؤكد ، الى المستفيد ، وتسترجع الجماعة العقار و يرجع للمستفيد التمن ، بعد خصم مبلغ تعويض يقدر ب 10% من قيمة العقار عن كل سنة احتلال ، على الا يتجاوز الخصم 30 % من مبلغ التفويت . في حالة وفاة المستفيد ، يمكن للورثة مطالبة الجماعة الترابية بتخفيض الغرامة من 10% الى 5% عن كل سنة احتلال ؛

في حالة الشروع في البناء : يتخذ الرئيس مجلس "الجماعة الترابية تارودانت " قرارا باسترجاع القطعة الارضية بناء على مقرر للمجلس بالمصادقة على التراجع عن التفويت ، بالنسبة للمستفيد الذي لم يعبر عن رغبته في مواصلة انجاز المشروع . ويبلغ هذا القرار للمستفيد برسالة مضمونة ،

يعرض العقار و المنشآت المحدثة به للبيع طبقا للكيفيات التي يتم بها تفويت العقارات التابعة للملك الخاص للجماعة الترابية ؛

يتم توزيع الاموال الناجمة عن البيع العقار و المنشآت المحدثة على النحو الاتي :

خصم جميع الصوائر الناجمة عن إجراءات التوزيع و مسطرة اسقاط الحقوق و البيع من مبلغ التفويت الاصلي لفائدة الجماعة الترابية. تارودانت ولا ينبغي ،باي حال من الاحوال ، ان يقل مبلغ الخصم عن 5% من ثمن البيع.

ارجاع الديون الرهينة الموافق عليها اذا لم تستغرق تمن البيع . ويمكن للمؤسسة المقرضة ان تحل محل المستفيد في الحقوق والالتزامات اذا عبرت عن رغبتها في حيازة العقار و اتمام الانجاز.

تمكين المستفيد من باقي ثمن البيع بعد اقتطاع 10% سنويا عن مدة الاحتلال ، على الا يتجاوز الاقتطاع 30% من ثمن البيع.

تقسيم الباقي من حصص البيع بين المشتري والجماعة الترابية. تارودانت بمقدار 4/5 للأول و 5/1 من التحسينات للثانية علما بان حصة المشتري او ذوي حقوقه لا يمكن باي حال من الاحول أن تقل عن مبلغ ما انفقه عن المنشآت التي اقامها فوق العقار ، وان تقدير قيمة هذه المنشآت ينجز من طرف اللجنة المكلفة بإجراء الخبرة الادارية.

❖ المادة 17: ارجاع العقار الى حالته الاصلية

في حالة عجز المستفيد عن الانجاز و اعلان "الجماعة الترابية تارودانت عن استرجاع العقار ، يتعين على المستفيد نقل المؤن و الادوات من العقار موضوع التفويت ، و ارجاعه الى حالته الاصلية ،داخل اجل خمسة عشر يوما 15 . واذا تخلف المستفيد عن ذلك قامت به الجماعة الترابية تارودانت على نفقته .

اذا لم يؤدي المستفيد النفقات المشار اليها اعلاه، داخل اجل ثلاثة اشهر ، تقوم الجماعة الترابية تارودانت ببيع المؤن و الادوات و الاستخلاص ما بذمته.

❖ المادة 18: الاذن في التصرف

لا يمكن للمستفيد التصرف في العقار المقتنى او في جزء منه عن طريق البيع او الكراء او القسمة او غيرها من التصرفات الا بعد حصولها على شهادة الابراء، التي تسلم له من طرف رئيس مجلس الجماعة الترابية تارودانت ، وذلك بعد التثبت من تنفيذ

المستفيد الالتزامات المنصوص عليها في هذا الدفتروفي عقد التفويت. يحق لأعوان الجماعة الترابية تارودانت الدخول الى العقار المفوت، لمراقبة تنفيد الاشغال، وذلك الى حين تسلم المستفيد لشهادة الابراء.

❖ .المادة 19: تعيين محل المخابرة

يتعين على المستفيد من التفويت تعيين محل للمخابرة معه في الدائرة الترابية للعمالة او الإقليم التي يقع فيها العقار، مع وجوب اخبار رئيس مجلس الجماعة الترابية تارودانت بكل تغيير قد يطرا عليه، بواسطة رسالة مضمونة مع اشعار بالتوصل او الفاكس مؤكد او اية وسيلة اتصال اخرى تمكن من اعطاء تاريخ مؤكد.

وفي حالة عدم الاخبار بتغيير محل المخابرة، يعتبر اخر محل مصرح به هو مكان التبليغ .

❖ المادة 20: اختصاص البت في المنازعات

في حالة حدوت نزاع بين الطرفين، بشان مقتضيات دفتر التحملات، يعرض الامر على تحكيم السلطة الادارية المحلية المختصة، واذا تعذر الوصول بالتراضي، يتم اللجوء الى المحكمة المختصة التي يقع العقار موضوع التفويت في دائرة نفوذها الترابي .

حرر بتارودانت .....

المستفيد	رئيس مجلس جماعة تارودانت

تأشيرة السيد : عامل إقليم تارودانت

توقيع : النائب الأول للرئيس

محمد أمهرسي

توقيع: كاتب المجلس الجماعي

رشيد فنان

النقطة التاسعة والعشرون:	**الدراسة والمصادقة على الثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية للتقييم الخاص بتسوية وضعية بعض الأملاك المخزنية المستغلة من طرف الجماعة عن طريق الاقتناء:** • **الأرض المقام عليها دار الحي سيدي بلقاس.** • **دوار البورة 1–2** • **دار الحزان بحي الملاح**

في مستهل هذه النقطة اشار السيد محمد امهرسي النائب الاول للرئيس انها تتعلق بالدراسة الدراسة و المصادقة على الثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية للتقييم الخاص بتسوية وضعية بعض الأملاك المخزنية المستغلة من طرف الجماعة عن طريق الاقتناء:

- الأرض المقام عليها دار الحي سيدي بلقاس.
- دوار البورة 1-2.
- دار الحزان بحي الملاح.

وسيتم تأجيل البث فيها لدورة لاحقة.

عملية التصويت

بعد دلك عرض السيد محمد أمهرسي النائب الأول للرئيس مقرر تأجيل البث في النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على الثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية للتقييم الخاص بتسوية وضعية بعض الأملاك المخزنية المستغلة من طرف الجماعة عن طريق الاقتناء:

- الأرض المقام عليها دار الحي سيدي بلقاس.
- دوار البورة 1-2
- دار الحزان بحي الملاح، لدورة لاحقة للتصويت فتمت المصادقة بإجماع أعضاء المجلس الحاضرين

مقرر المجلس الجماعي **عدد 40 / 2025**	**الدراسة والمصادقة على الثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية للتقييم الخاص بتسوية وضعية بعض الأملاك المخزنية المستغلة من طرف الجماعة عن طريق الاقتناء:** • الأرض المقام عليها دار الحي سيدي بلقاس. • دوار البورة 1-2 • دار الحزان بحي الملاح

إن المجلس الجماعي لمدينة تارودانت المجتمع بالدورة العادية لشهر فبراير 2025، وخلال الجلسة العلنية الثالثة المنعقدة بتاريخ 28 فبراير 2025.

وتطبيقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات، وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على الثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية للتقييم الخاص بتسوية وضعية بعض الأملاك المخزنية المستغلة من طرف الجماعة عن طريق الاقتناء:

- الأرض المقام عليها دار الحي سيدي بلقاس.
- دوار البورة 1-2
- دار الحزان بحي الملاح، وبعد اللجوء الى عملية التصويت العلني، أسفرت عملية التصويت على ما يلي:

✓ عدد الأعضاء الحاضرين.....: 18عضوا.

✓ عدد الأصوات المعبرعنها:.....: 18صوتا.

✓ عدد الأعضاء المو افقين:.....: 18 عضوا وهم السادة:

محمد أمهرسي	عائشة تاغموت	براهيم المدلاوي	فضمة ازوران
عبد العالي الحوس	رشيد فنان	سمير الشيهب	اسماء القجدر
شرف الدين اسقارو	هشام امزراو	مينة فريسي	حامد جودي
اسماعيل الحريري	شكيب اريج	الزهراء رحمون	
فاتحة موافق	سعاد ابلعيد	عبد الجليل ايت الجران	

✓ عدد الأعضاء الر افضين.....: لا أحد.

✓ عدد الأعضاء الممتنعين عن التصويت.....: لا أحد.

يقرر ما يلي:

صادق المجلس الجماعي لمدينة تارودانت بإجماع أعضائه الحاضرين على مقررتأجيل البث في النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على الثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية للتقييم الخاص بتسوية وضعية بعض الأملاك المخزنية المستغلة من طرف الجماعة عن طريق الاقتناء لدورة لاحقة.

توقيع : النائب الأول للرئيس
محمد أمهرسي

توقيع: كاتب المجلس الجماعي
رشيد فنان





النقطة الثلاثون:	**الدراسة و المصادقة على:** **أ. الثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية للتقييم الخاص بتفويت بقعة أرضية لفائدة مجموعة الجماعات الترابية "وادي سوس" لتدبير مرفق النقل العمومي الحضري وما بتن الجماعات بواسطة الحافلات.** **ب. كناش التحملات الخاص بالمشروع.**

في مستهل هذه النقطة أشار السيد محمد امهرسي النائب الأول للرئيس أنها تتعلق بالدراسة الدراسة و المصادقة على :

أ. الثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية للتقييم الخاص بتفويت بقعة أرضية لفائدة مجموعة الجماعات الترابية "وادي سوس" لتدبير مرفق النقل العمومي الحضري و ما بين الجماعات بواسطة الحافلات.

ب. كناش التحملات الخاص بالمشروع، وسيتم تأجيل البث فيها الى حين عقد دورة لاحقة.

عملية التصويت

و في غياب أي تدخل عرض السيد محمد أمهرسي النائب الأول للرئيس مقرر تأجيل البث في النقطة المتعلقة بالدراسة و المصادقة على:

أ. الثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية للتقييم الخاص بتفويت بقعة أرضية لفائدة مجموعة الجماعات الترابية "وادي سوس" لتدبير مرفق النقل العمومي الحضري و ما بين الجماعات بواسطة الحافلات.

ب. كناش التحملات الخاص بالمشروع لدورة لاحقة للتصويت فتمت المصادقة بإجماع أعضاء المجلس الحاضرين.

مقرر المجلس الجماعي عدد 41 / 2025	الدراسة و المصادقة على: أ. الثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية للتقييم الخاص بتفويت بقعة أرضية لفائدة مجموعة الجماعات الترابية "وادي سوس" لتدبير مرفق النقل العمومي الحضري وما بين الجماعات بواسطة الحافلات. ب. كناش التحملات الخاص بالمشروع.

إن المجلس الجماعي لمدينة تارودانت المجتمع بالدورة العادية لشهر فبراير 2025، وخلال الجلسة العلنية الثالثة المنعقدة بتاريخ 28 فبراير 2025.

وتطبيقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات، وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة بالدراسة و المصادقة على:

أ. الثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية للتقييم الخاص بتفويت بقعة أرضية لفائدة مجموعة الجماعات الترابية "وادي سوس" لتدبير مرفق النقل العمومي الحضري و ما بين الجماعات بواسطة الحافلات.

ب. كناش التحملات الخاص بالمشروع، وبعد اللجوء الى عملية التصويت العلني، أسفرت عملية التصويت على ما يلي:

- ✓ عدد الأعضاء الحاضرين.....: 18عضوا.
- ✓ عدد الأصوات المعبر عنها:.....: 18صوتا.
- ✓ عدد الأعضاء المو افقين:.....: 18 عضوا وهم السادة:

محمد أمهرسي	عائشة تاغموت	براهيم المدلاوي	فضمة ازوران
عبد العالي الحوس	رشيد فنان	سمير الشيهب	اسماء القجدر
شرف الدين اسقارو	هشام امزراو	مينة فريسي	حامد جودي
اسماعيل الحريري	شكيب اريج	الزهراء رحمون	
فاتحة موافق	سعاد ابلعيد	عبد الجليل ايت الجران	

- ✓ عدد الأعضاء الر افضين.....: لا أحد.
- ✓ عدد الأعضاء الممتنعين عن التصويت.....: لا أحد.

يقرر ما يلي:

صادق المجلس الجماعي لمدينة تارودانت بإجماع أعضائه الحاضرين على تأجيل البث في مقرر النقطة للنقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على:

أ. الثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية للتقييم الخاص بتفويت بقعة أرضية لفائدة مجموعة الجماعات الترابية "وادي سوس" لتدبير مرفق النقل العمومي الحضري و ما بين الجماعات بواسطة الحافلات.

ب. كناش التحملات الخاص بالمشروع لدورة لاحقة.

توقيع : النائب الأول للرئيس
محمد أمهرسي

توقيع: كاتب المجلس الجماعي
رشيد فنان





النقطة الواحدة والثلاثون:	**الدراسة والمصادقة على:** **أ. الثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية للتقييم الخاص بتفويت بقعة أرضية لفا ئدة مجموعة الجماعات الترابية "قطب تارودانت" لإحداث وتدبير مرافق الوقاية وحفظ الصحة ونقل المرضى والجرحى ونقل الأموات وتدبير آليات الأشغال وصيانتها.** **ب. كناش التحملات الخاص بالمشروع**

في مستهل هذه النقطة اشار السيد محمد أمهرسي النائب الاول للرئيس انها تتعلق بالدراسة الدراسة و المصادقة على :

أ. الثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية للتقييم الخاص بتفويت بقعة أرضية لفائدة مجموعة الجماعات الترابية "قطب تارودانت" لإحداث وتدبير مرافق الوقاية وحفظ الصحة ونقل المرضى والجرحى ونقل الأموات و تدبير آليات الأشغال وصيانتها.

ب. كناش التحملات الخاص بالمشروع. وسيتم تأجيل البث فيها الى حين عقد دورة لاحقة.

عملية التصويت

و في غياب أي تدخل عرض السيد محمد أمهرسي النائب الأول للرئيس مقرر تأجيل البث في النقطة المتعلقة الدراسة و المصادقة على:

أ. الثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية للتقييم الخاص بتفويت بقعة أرضية لفائدة مجموعة الجماعات الترابية "قطب تارودانت" لإحداث وتدبير مرافق الوقاية وحفظ الصحة ونقل المرضى والجرحى ونقل الأموات و تدبير آليات الأشغال وصيانتها.

ب. كناش التحملات الخاص بالمشروع، لدورة لاحقة للتصويت فتمت المصادقة بإجماع أعضاء المجلس الحاضرين .

مقرر المجلس الجماعي عدد 42 / 2025	الدراسة و المصادقة على: أ. الثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية للتقييم الخاص بتفو يت بق عة أر ضية لفائدة مجموعة الجماعات الترابية "قطب تارودانت" لإحداث و تدبير مرا فق الوقاية وحفظ الصحة ونقل المر ضى والجر حى ون قل الأ موات و تدبير آل يات الأشغال وصيانتها. ب. كناش التحملات الخاص بالمشروع

إن المجلس الجماعي لمدينة تارودانت المجتمع بالدورة العادية لشهر فبراير 2025، وخلال الجلسة العلنية الثالثة المنعقدة بتاريخ 28 فبراير 2025.

وتطبيقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات، وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على:

أ. الثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية للتقييم الخاص بتفويت بقعة أرضية لفائدة مجموعة الجماعات الترابية "قطب تارودانت" لإحداث وتدبير مرافق الوقاية وحفظ الصحة ونقل المرضى والجرحى ونقل الأموات وتدبير آليات الأشغال وصيانتها.

ب. كناش التحملات الخاص بالمشروع، وبعد اللجوء الى عملية التصويت العلني، أسفرت عملية التصويت على ما يلي:

- ✓ عدد الأعضاء الحاضرين.....: 18عضوا.
- ✓ عدد الأصوات المعبرعنها:.....: 18صوتا.
- ✓ عدد الأعضاء المو افقين:.....: 18 عضوا وهم السادة:

محمد أمهرسي	عائشة تاغموت	براهيم المدلاوي	فضمة ازوران
عبد العالي الحوس	رشيد فنان	سمير الشيهب	اسماء القجدر
شرف الدين اسقارو	هشام امزراو	مينة فريسي	حامد جودي
اسماعيل الحريري	شكيب اريج	الزهراء رحمون	
فاتحة موافق	سعاد ابلعيد	عبد الجليل ايت الجران	

- ✓ عدد الأعضاء الر افضين.....: لا أحد.
- ✓ عدد الأعضاء الممتنعين عن التصويت.....: لا أحد.

يقرر ما يلي:

صادق المجلس الجماعي لمدينة تارودانت بإجماع أعضائه الحاضرين على تأجيل البث في مقرر النقطة للنقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على:

أ. الثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية للتقييم الخاص بتفويت بقعة أرضية لفائدة مجموعة الجماعات الترابية "قطب تارودانت" لإحداث وتدبير مرافق الوقاية وحفظ الصحة ونقل المرضى والجرحى ونقل الأموات وتدبير آليات الأشغال وصيانتها.

ب. كناش التحملات الخاص بالمشروع لدورة لاحقة.

توقيع : النائب الأول للرئيس

محمد أمهرسي

توقيع: كاتب المجلس الجماعي

رشيد فنان

كاتب المجلس الجماعي
رشيد فنان

النقطة الثالثة والثلاثون:	الدراسة والمصادقة على الثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية للتقييم الخاص بتسوية وضعية عقارات تابعة لأملاك الأحباس عن طريق الاقتناء.

في مستهل هذه النقطة اشار السيد محمد امهرسي النائب الاول للرئيس انها تتعلق بالدراسة الدراسة والمصادقة على الثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية للتقييم الخاص بتسوية وضعية عقارات تابعة لأملاك الأحباس عن طريق الاقتناء بالنسبة لهذه النقطة سيتم تأجيل البث فيها الى حين عقد دورة لاحقة.

عملية التصويت

وفي غياب أي تدخل عرض السيد النائب الأول للرئيس تأجيل البث في مقرر النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على الثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية للتقييم الخاص بتسوية وضعية عقارات تابعة لأملاك الأحباس عن طريق الاقتناء لدورة لاحقة للتصويت فتمت المصادقة بإجماع أعضاء المجلس الحاضرين.

مقرر المجلس الجماعي عدد 43 / 2025	الدراسة والمصادقة على الثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية للتقييم الخاص بتسوية وضعية عقارات تابعة لأملاك الأحباس عن طريق الاقتناء.

إن المجلس الجماعي لمدينة تارودانت المجتمع بالدورة العادية لشهر فبراير 2025، وخلال الجلسة العلنية الثالثة المنعقدة بتاريخ 28 فبراير 2025.

وتطبيقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات، وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على الثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية للتقييم الخاص بتسوية وضعية عقارات تابعة لأملاك الأحباس عن طريق الاقتناء، وبعد اللجوء الى عملية التصويت العلني، أسفرت عملية التصويت على ما يلي:

- ✓ عدد الأعضاء الحاضرين.....: 18عضوا.
- ✓ عدد الأصوات المعبرعنها:.....: 18صوتا.
- ✓ عدد الأعضاء المو افقين:.....: 18 عضوا وهم السادة:

محمد أمهرسي	عائشة تاغموت	براهيم المدلاوي	فضمة ازوران
عبد العالي الحوس	رشيد فنان	سمير الشيهب	اسماء القجدر
شرف الدين اسقارو	هشام امزراو	مينة فريسي	حامد جودي
اسماعيل الحريري	شكيب اريج	الزهراء رحمون	
فاتحة موافق	سعاد ابلعيد	عبد الجليل ايت الجران	

- ✓ عدد الأعضاء الر افضين.....: لا أحد.
- ✓ عدد الأعضاء الممتنعين عن التصويت.....: لا أحد.

يقرر ما يلي:

صادق المجلس الجماعي لمدينة تارودانت بإجماع أعضائه الحاضرين على تأجيل البث في مقررالنقطة للنقطة المتعلقة بالدراسة و المصادقة على الثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية للتقييم الخاص بتسوية وضعية عقارات تابعة لأملاك الأحباس عن طريق الاقتناء ويتعلق الأمربحمام سيدي وسيدي، سينما صحراء سوق المعديات لدورة لاحقة.

توقيع : النائب الأول للرئيس
محمد أمهرسي

توقيع: كاتب المجلس الجماعي
رشيد فنان

النقطة التاسعة والثلاثون:	**الدراسة والمصادقة على الثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية للتقييم لاقتناء الأراضي لفائدة جماعة تارودانت: قطعة أرضية بتجزئة النور، قطعة أرضية بتجزئة المستقبل، قطعة أرضية بجانب الملحقة الإدارية الاولي بأحفير، ملك ورثة مازوز بحي الملاح، ملك ملعب بلاقشاش بحي بلاقشاش.**

في مستهل هذه النقطة اشار السيد محمد امهرسي النائب الاول للرئيس انها تتعلق بالدراسة الدراسة و المصادقة على الثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية للتقييم لاقتناء الأراضي لفائدة جماعة تارودانت: قطعة أرضية بتجزئة النور، قطعة أرضية بتجزئة المستقبل، قطعة أرضية بجانب الملحقة الإدارية الأولى بأحفير، ملك ورثة مازوزبحي الملاح،ملك ملعب بلاقشاش بحي بلاقشاش نظرا لعدم جاهزيتها تم تأجيلها إلى حين عقد دورة لاحقة.

عملية التصويت

وفي غياب أي تدخل عرض السيد النائب الأول للرئيس مقررتأجيل البث في النقطة المتعلقة بالدراسة و المصادقة على الثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية للتقييم لاقتناء الأراضي لفائدة جماعة تارودانت: قطعة أرضية بتجزئة النور، قطعة أرضية بتجزئة المستقبل، قطعة أرضية بجانب الملحقة الإدارية الاولى بأحفير، ملك ورثة مازوزبحي الملاح، ملك ملعب بلاقشاش بحي بلاقشاش لدورة لاحقة للتصويت فتمت المصادقة بإجماع أعضاء المجلس الحاضرين.

مقرر المجلس الجماعي عدد 44 / 2025	الدراسة و المصادقة على الثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية للتقييم لاقتناء الأراضي لفائدة جماعة تارودانت: قطعة أرضية بتجزئة النور، قطعة أرضية بتجزئة المستقبل، قطعة أرضية بجانب الملحقة الإدارية الاولي بأحفير، ملك ورثة مازوز بحي الملاح، ملك ملعب بلاقشاش بحي بلاقشاش.

إن المجلس الجماعي لمدينة تارودانت المجتمع بالدورة العادية لشهر فبراير 2025، وخلال الجلسة العلنية الثالثة المنعقدة بتاريخ 28 فبراير 2025.

وتطبيقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات، وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة بالدراسة و المصادقة على الثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية للتقييم لاقتناء الأراضي لفائدة جماعة تارودانت: قطعة أرضية بتجزئة النور، قطعة أرضية بتجزئة المستقبل، قطعة أرضية بجانب الملحقة الإدارية الاولى بأحفير، ملك ورثة مازوز بحي الملاح، ملك ملعب بلاقشاش بحي بلاقشاش ، وبعد اللجوء الى عملية التصويت العلني، أسفرت عملية التصويت على ما يلي:

- ✓ عدد الأعضاء الحاضرين.....: 18عضوا.
- ✓ عدد الأصوات المعبرعنها:.....: 18صوتا.
- ✓ عدد الأعضاء المو افقين:.....: 18 عضوا وهم السادة:

محمد أمهرسي	عائشة تاغموت	براهيم المدلاوي	فضمة ازوران
عبد العالي الحوس	رشيد فنان	سمير الشيهب	اسماء القجدر
شرف الدين اسقارو	هشام امزراو	مينة فريسي	حامد جودي
اسماعيل الحريري	شكيب اريج	الزهراء رحمون	
فاتحة موافق	سعاد أبلعيد	عبد الجليل ايت الجران	

- ✓ عدد الأعضاء الر افضين.....: لا أحد.
- ✓ عدد الأعضاء الممتنعين عن التصويت.....: لا أحد.

يقرر ما يلي:

صادق المجلس الجماعي لمدينة تارودانت بإجماع أعضائه الحاضرين على تأجيل البث في مقرر النقطة للنقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على الثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية للتقييم لاقتناء الأراضي لفائدة جماعة تارودانت: قطعة أرضية بتجزئة النور، قطعة أرضية بتجزئة المستقبل، قطعة أرضية بجانب الملحقة الإدارية الاولى بأحفير، ملك ورثة مازوز بحي الملاح، ملك ملعب بلاقشاش بحي بلاقشاش لدورة لاحقة.

توقيع : النائب الأول للرئيس
محمد أمهرسي

توقيع: كاتب المجلس الجماعي
رشيد فنان





النقطة الواحدة والأربعون:	**الدراسة والمصادقة على:** **أ. تعديل المقرر المتعلق بتفويت بقعة أرضية إضافية بسطاح المدينة لفائدة جمعية الأعمال الاجتماعية لموظفي وأعوان بلدية تارودانت بسطاح المدينة** **ب. الثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية للتقييم ا لخاص بتفو يت بق عة أر ضية إ ضافية بسطاح المدينة لفائدة جمعية الأعمال الاجتماعية لموظفي وأعوان بلدية تارودانت بسطاح المدينة.** **ج. مشروع كناش التحملات**

في مستهل هذه النقطة اشار السيد محمد امهرسي النائب الاول للرئيس انها تتعلق بالدراسة و المصادقة على:

أ. تعديل المقرر المتعلق بتفويت بقعة أرضية إضافية بسطاح المدينة لفائدة جمعية الأعمال الاجتماعية لموظفي وأعوان بلدية تارودانت بسطاح المدينة

ب. الثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية للتقييم الخاص بتفويت بقعة أرضية إضافية بسطاح المدينة لفائدة جمعية الأعمال الاجتماعية لموظفي وأعوان بلدية تارودانت بسطاح المدينة.

ج. مشروع كناش التحملات. ننتقل إلى النقطة الواحد والأربعون،

هذه النقطة سيتم تأجيلها الى حين انعقاد دورة لاحقة

عملية التصويت

بعد ذلك عرض السيد النائب الأول للرئيس تأجيل البث في مقرر النقطة المتعلقة بالدراسة و المصادقة على:

أ. تعديل المقرر المتعلق بتفويت بقعة أرضية إضافية بسطاح المدينة لفائدة جمعية الأعمال الاجتماعية لموظفي وأعوان بلدية تارودانت بسطاح المدينة.

ب. الثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية للتقييم الخاص بتفويت بقعة أرضية إضافية بسطاح المدينة لفائدة جمعية الأعمال الاجتماعية لموظفي وأعوان بلدية تارودانت بسطاح المدينة.

ج. مشروع كناش التحملات لدورة لاحقة للتصويت فتمت المصادقة بإجماع أعضاء المجلس الحاضرين .

مقرر المجلس الجماعي عدد 45 / 2025	**الدراسة والمصادقة على:** **أ. تعديل المقرر المتعلق بتفويت بقعة أرضية إضافية بسطاح المدينة لفائدة جمعية الأعمال الاجتماعية لموظفي وأعوان بلدية تارودانت بسطاح المدينة** **ب. الثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية للتقييم الخاص بتفويت بقعة أرضية إضافية بسطاح المدينة لفائدة جمعية الأعمال الاجتماعية لموظفي وأعوان بلدية تارودانت بسطاح المدينة.** **ج. مشروع كناش التحملات**

إن المجلس الجماعي لمدينة تارودانت المجتمع بالدورة العادية لشهر فبراير 2025، وخلال الجلسة العلنية الثالثة المنعقدة بتاريخ 28 فبراير 2025.

وتطبيقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات، وبعد دراسة المجلس للنقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على:

أ. تعديل المقرر المتعلق بتفويت بقعة أرضية إضافية بسطاح المدينة لفائدة جمعية الأعمال الاجتماعية لموظفي وأعوان بلدية تارودانت بسطاح المدينة

ب. الثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية للتقييم الخاص بتفويت بقعة أرضية إضافية بسطاح المدينة لفائدة جمعية الأعمال الاجتماعية لموظفي وأعوان بلدية تارودانت بسطاح المدينة.

ج. مشروع كناش التحملات، وبعد اللجوء الى عملية التصويت العلني، أسفرت عملية التصويت على ما يلي:

- ✓ عدد الأعضاء الحاضرين.....: 18عضوا.
- ✓ عدد الأصوات المعبرعنها:.....: 18صوتا.
- ✓ عدد الأعضاء المو افقين:.....: 18 عضوا وهم السادة:

محمد أمهرسي	عائشة تاغموت	براهيم المدلاوي	فضمة ازوران
عبد العالي الحوس	رشيد فنان	سمير الشيهب	اسماء القجدر
شرف الدين اسقارو	هشام امزراو	مينة فريسي	حامد جودي
اسماعيل الحريري	شكيب اريج	الزهراء رحمون	
فاتحة موافق	سعاد أبلعيد	عبد الجليل ايت الجران	

- ✓ عدد الأعضاء الر افضين.....: لا أحد.
- ✓ عدد الأعضاء الممتنعين عن التصويت.....: لا أحد.

يقرر ما يلي:

صادق المجلس الجماعي لمدينة تارودانت بإجماع أعضائه الحاضرين على تأجيل البث في مقرر النقطة للنقطة بالدراسة والمصادقة على:

أ. تعديل المقرر المتعلق بتفويت بقعة أرضية إضافية بسطاح المدينة لفائدة جمعية الأعمال الاجتماعية لموظفي وأعوان بلدية تارودانت بسطاح المدينة

ب. الثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية للتقييم الخاص بتفويت بقعة أرضية إضافية بسطاح المدينة لفائدة جمعية الأعمال الاجتماعية لموظفي وأعوان بلدية تارودانت بسطاح المدينة.

ج مشروع كناش التحملات لدورة لاحقة.

توقيع : النائب الأول للرئيس
محمد أمهرسي

توقيع: كاتب المجلس الجماعي
رشيد فنان





برقية الولاء والإخلاص مرفوعة
إلـى
مولانا جلالة الملك محمد السادس نصره الله

بمناسبة على اثر اختتام أشغال الدورة العادية لشهر فبراير 2025، أتشرف يا مولاي بصفتي رئيسا للمجلس الجماعي لمدينة تارودانت، أصالة عن نفسي ونيابة عن كافة أعضاء المجلس الجماعي وموظفي وأعوان الجماعة وساكنة المدينة، برفع مشاعر الولاء والإخلاص والوفاء إلى السدة العالية بالله مولانا أمير المؤمنين جلالة الملك محمد السادس نصره الله داعين لكم يا مولاي بموفور الصحة والعافية وطول العمر، مباركين لكم كل خطواتكم الميمونة والسديدة عبر أرجاء المملكة، وتتجلى في البناء والتشييد للعديد من المشاريع والأوراش في شتى المجالات، والميادين لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة لشعبكم.

حفظكم الله يا مولاي بما حفظ به الذكر الحكيم و أقر عينكم بولي عهدكم المحبوب الأمير مولاي الحسن، وشد أزركم بشقيقكم السعيد المولى رشيد وباقي الاسرة الملكية العلوية الشريفة وكافة أفراد شعبكم الوفي، إنه نعم المولى ونعم النصير.

والسلام على المقام العالي بالله ورحمته تعالى وبركاته.

حرر بتارودانت في: 28 فبراير 2025.

خديم الأعتاب الشريفة
رئيس المجلس الجماعي لتارودانت
عبد اللطيف وهبي

